مركز أبحاث القرآن والحديث

مَنهجُ فهمِ الحديثِ

عبدُ الهادِي المسعُودي

(استاذ جامعة القرآن والحديث)

ترجمه عن الفارسية:

عبّاس آل دهر الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

شناسه: مسعودی. عبدالهادی. (۱۳۴۳ ـ)
عنوان قردادی: روش فهم حدیث. عربی
عنوان و نام پدیدآور: منهج فهم الحدیث / عبدالهادی مسعودی؛ ترجمه عن الفارسیّة: علی عباس آل دهر الجزائری؛ مراجعة النص العربی: مسعود الفکری، یزن علی، حیدر المسجدی؛ تقویم النص: حسنین دباغ پور؛ مقابلة النصّ: علی نقی پارسانیا؛ الإخراج الفنی: علی أکبری.
مشخصات نشر: قم: موسسه دارالحدیث العلمیه والثقافیه، مرکز الطباعه والنشر. ۱۴۴۱ق.=۲۰۲۰م.=۱۳۹۹.
مشخصات ظاهری: ۲۴۰ ص.
ISBN : 978 - 622 - 207 - 101 - 1
وضیعت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: عربی.
یادداشت: کتابنامه.
موضوع: حدیث -- علم‌الدرایه
موضوع: Hadith -- *Ilm al - Dirayah
شناسه افزوده: آل دهر الجزائری، علی عباس، ۱۳۴۷ -
شناسه افزوده: دباغ پور، حسنین، ۱۳۴۵-.ویراستار
شناسه افزوده: پارسانیا، علینقی
رده بندی کنگره: BP ۱۰۹
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶
شماره کتابشناسی ملی: ۶۲۰۸۴۳۲

منهج فهم الحديث

عبد الهادي المسعودي

(استاذ جامعة القرآن والحديث)

ترجمه عن الفارسية:

عباس آل دهر الجزائري

منهج فهم الحديث

عبدالهادي المسعودي

ترجمه عن الفارسيّة: علي عبّاس آل دهر الجزائري

مراجعة النصّ: مسعود الفكري، يزن علي، حيدر المسجدي

تقويم النصّ: حسنين دبّاغ پور

مقابلة النصّ: علينقي پارسانيا

الإخراج الفني: علي أكبري

تصميم الغلاف: حسن فرزانگان

الناشر: دارالحديث

الطبعة: الثانية، ١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

النسخ: ٥٠٠ نسخة

مركز أبحاث القرآن والحديث

ايران: قم المقدّسة، شارع معلّم، الرقم ١٢٥ الهاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ ـ ٣٧٧٤٠٥٢٣ ـ ٠٢٥

www.islamic-rf.ir info @islamic-rf.ir

http://darolhadith.ir

darolhadith.20@gmail.com

فهرس المطالب

القسم الثالث: موانع فهم الحديث

مقدّمة الترجمة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل نعمانه المتواترة ووفير آلانه المتواصلة، والصّلاة والسّلام على رسـوله المصطفى الأمين وعلى أهل بيته المعصومين.

وبعد، فإنّ أهميّة السنّة الشريفة ممّا لا يشكّ فيها مسـلم ولا يجـادل فيـه عاقـل؛ فهـي المفصّلة لمجمل آيات الكتاب الكريم، والمبيّنة لأحكام الدين القويم. تلك السنّة المتمثّلـة بكلام المعصوم وفعله وتقريره. ولا اعتبار ولا قيمة تشريعية للمنقول ما لم تكن العصمة مـن الخطأ مقترنة به ومعلِّلة لقبوله، ولا يمكن فهم القرآن بعيداً عنها؛ لتصـريح الكتـاب الكـريم نفسه أنّه لا يمسّه إلّا المطهّرون، وهم أهل البيت الذين أُذهب عنهم الرجس، وافترُضت على العباد طاعتهم، وجعل الرسول أجر رسـالته مـودّتهم. وقـد حـثّ الرسـول الخـاتمﷺ علـى التمسّك بهم والاقتداء بهديهم؛ لأنّ بهم العصـمة مـن الضـلال والنجـاة مـن الهلكـة ﴿مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾. وكلّما تمسّكت الأُمّة بهم وسارت على نهجهم فقد أمنت الفرقـة والتمزّق، وابتعدت عن التناحر والتصدّع، وخلت من التنسّك عن جهـل والزلـل فـي الـرأي والفعل.

فاقتضت الضرورة أنّ يتدارس أبناء الأُمّة الإسـلامية ـ ولا سـيّما المختصّـون بالبحـث الديني والجامعيّون الأعزّاء ـ ذلك التراث الغنيّ، وأن يستخرجوا مـن هـذا المعـين الـذي لا ينضب تلك الدرر الفاخرة من جواهرها، والاستفادة منها لصـلاح ديـنهم وإصـلاح دنيـاهم. لكنّ بُعد الفترة وطول المدّة عن عصر الرسالة أثّر بنحوٍ ما على فهم الأجيال المتأخّرة لكـلام

النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام؛ إذ اللغة كائن اجتماعي يتطوّر بمرور الأيّام وتوالي الأعوام، سيّما وأنّه ﷺ قد أُوتي جوامع الكلم وهو أفصح العرب، وعند أهل بيته علم الكتاب وتميّزوا بفصل الخطاب. ولهذا احتاج تداول الروايات الشريفة المرويّة عنهم إلى مهارة خاصّة ومنهج علمي في البحث والتنقيب، وبدون تلك المهارة وذاك المنهج القويم يكون الإنسان كحاطبِ ليلٍ وسائرٍ على غير هدى. فبعد الفراغ من سلامة السند، فإنّ للنصّ وجوهاً يحتملها وتأويلات يقبلها، لا يتيسّر فهمها إلّا لمن تمّرس فيها وخاض غمارها.

وهذا الكتاب الذي أُقدّم ترجمته العربية للقرّاء الكرام، قد خطّته يراع الأُستاذ الفاضل حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ عبد الهادي المسعودي، وهو من المختصّين بدراسة وتدريس علوم الحديث المختلفة؛ من فقه الحديث ونقده والأحاديث الموضوعة و... في جامعات طهران وقم ولمدّة تزيد على عشرين سنة، إضافةً إلى كونه من أساتذة الحوزة العلمية في قم المعروفة باهتمامها بالعلوم الحديثية منذ أقدم الأزمان. وليس غريباً على أبناء قومه؛ فهم من دوّن وحفظ الحديث الشريف في المدرستين (الشيعية والسنّية)؛ فالمراجع الحديثية الأربعة للشيعة قد ألّفها المشايخ الثلاثة: الكليني والطوسي وابن بابويه، ومؤلّفو مصادر أهل السنّة هم إمّا إيرانيّون أقحاح أو إيرانيّون من أُصول عربية، حالهم حال كثير من الأعلام الذين انتسبوا إلى مواطن سكناهم بعد أنّ هُجّروا أو هاجروا من ديار آبائهم، ولمّا احتضنتهم تلك البلدان وعرفت منزلتهم أبدعوا وأورثوا الإنسانية كنوزاً قيّمة في العلم والمعرفة.

وهذا الكتاب قد أُعيدت طباعة نسخته الفارسية أكثر من عشر مرّات على مدى الأعوام المنصرمة، وهو مقرّر معتمد لطلّاب الدراسات العليا في علوم الحديث، ويمكن الاستفادة منه في الدراسة الأوّلية بالاعتماد على حذاقة الأساتذة المختصّين، ومتابعة الطلّاب المثابرين.

وبتقديم هذه الترجمة لأهل لغة الضاد، أكتب والأمل يحدوني على أنّ ينتفعوا به، ويعودوا من خلاله إلى التراث القيّم الذي خلّفه رسول اللّه وأهل بيته (صلوات اللّه عليهم) بينهم، وهم بأشدّ الحاجة إلى تلك العودة العلمية والنهضة الفكرية، بعد أنّ فتكت بالأُمّة

الإسلامية تيّارات التطرّف، والقراءة المغلوطة للشريعة السمحاء، وحرّف اليهود وأذنابهم قيم السماء، فيكفي الأُمّة الإسلامية ما فيها من الضياع والتضييع، ولو أنّهم عرفوا أهل بيت نبيّهم وأنزلوهم منزلتهم؛ لاستقامت أُمورهم واشتدّت شوكتهم واجتمعت كلمتهم.

ومن الواضح البديهي أنّ المترجم لم يتصرّف في العبارات بزيادة ولا نقصان، فما في الكتاب من معارف وعلوم هي حسنة من حسنات مؤلّفه القدير، وقد رأيت نصّه واضحاً وعباراته سلسة ما حملني على عدم إثقاله بحواشٍ إضافية وهوامش شكلية، معتمداً على أُسلوبه التعليمي والغاية التدريسية التي دُوّن من أجلها. ومع ذلك فالمترجم لا يخلو من هفوة، ولا ينسب لنفسه عصمة، فإن كانت هناك ركاكة أو إطناب في العبارة فهو من عثرات الترجمة والالتزام بحرفية النصّ؛ والتي أتمنى أنّ ينظر إليها العلماء الأفاضل والأساتذة الكرام بعين العفو والتجاوز، وأن لا يبخلوا على المترجم بآرائهم السديدة ونظراتهم الصائبة؛ في سبيل تقديم معرفة حقّة تخدم الإنسانية وتنير لها الطريق. وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين.

علي عباس آل دهر الجزائري

مقدّمة الطبعة العربية

لقد أدّى علماء المسلمين ومحدّثوهم رسالتهم العظيمة برواية الأحاديث الشريفة وشـرحها، وكانت لهم خطوات عظيمة في شرح الأحاديث وحلّ معضلاتها، وتجلّت جهودهم بتقديمها للمحافل العلمية في أُطر: البيان، الإيضاح، التعليق، والشروح المطوّلة والمختصرة.

وقد حان دورنا في الاستمرار بهذه الحركة بشمولية وعمق، والاستزادة مـن فـروع تلـك الدوحة المثمرة؛ والحاجة الملحّة في هذا العصر هي الاسـتنباط مـن الأحاديـث الشـريفة؛ للإجابة على الأسئلة والشبهات العصرية والمتطلّبات الفرديـة والاجتماعيـة؛ تلـك الحاجـة التي تقتضي البحث والتحقيق في أحاديث النبيّ الأكرمﷺ وأهل بيته الطاهرين، وعرضـه للراغبين بلغةٍ عصريةٍ.

وما تقدّمه هذه الصفحات هو بيان المنهج العلمي للاستنباط مـن الحـديث الشـريف. ذلك المنهج الذي تجلّى في التراث العظيم لشرّاح الحديث الشريف، وإن لم يُدوّن ويُعرض بصورةٍ سلسلةٍ متّصلة متدرّجة، وبوصفه منهجاً علمياً.

لقد اجتهدنا في هذا الكتاب أن نقدّم منهجاً علمياً لفهم الحديث؛ ذا شكل منظّم وفـي إطار منطقي، يمكن من خلاله التوصّل إلى فهـمِ ظـاهر الحـديث وتبيـين مـراد المعصـوم، ويسدل علينا فهماً عميقـاً للأحاديـث، والاقتـراب مـن مقاصـد بعـض الأحاديـث الصـعبة والغريبة، ويحول بيننا وبين الفهم الذوقي للأحاديث، ويرتقي بفهم الحديث من حادثة فردية واتّفاقية إلى عملية مرحلية ممنهجة.

ولقد تمّ ـ بفضل اللّه ـ تدوين هذا الكتاب بعد تدريس مادّة فقه الحديث؛ ولهذا السبب ظهر بشكلٍ مقرّرٍ درسيّ يشتمل على أسئلة وبحوث تتناسب مع المستوى العلمي لطلّاب علوم الحديث، ويمكنه ـ بمساعدة أساتذة المادّة وإرشاداتهم ـ أن يكون الحلقة المكمّلة لمادّة فقه الحديث. ذلك الدرس الذي يعدّ من العلوم التخصّصية التي يتوقّف تحصيلها على فهم الأحاديث، والقراءة المستمرّة لها، وحلّ التمارين المتكاثرة.

وهنا أرى من الواجب عليّ تقديم الشكر لسماحة آية اللّه الشيخ محمّدي الريشهري ـ رئيس جامعة القرآن والحديث ـ الذي مهّد الأرضية المناسبة لهذا العمل مع ما له عليّ من حقّ عظيم. وأتقدّم بالشكر الجزيل لأصحاب السماحة حجج الإسلام: السيّد محمّد كاظم الطباطبائي، والشيخ محمّد كاظم رحمان ستايش، والشيخ أحمد غلام علي، والدكتور مجيد معارف؛ النقّاد الكرام لهذا الكتاب.

وقد اضطلع بترجمة هذا الكتاب الأُستاذ علي عبّاس آل دهر الجزائري، وقام الدكتور مسعود الفكري بمراجعته أوّلاً، والشيخ حيدر المسجدي بمراجعته ثانياً، فمن الجدير أن أتقدّم بالشكر لهم والتقدير لكافّة المساهمين في نشر هذا السفر.

أسأل اللّه أن يتقبّل جهودنا، ويجعلنا من المروّجين لعلوم القرآن والعترة الطاهرة والعاملين بهديهما، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

عبد الهادي المسعودي

رمضان المبارك / ١٤٣٧هـ

القسم الأوّل

المدخل

الفصل الأوَل: المقدّمات

الفصل الثاني: لمحة تأريخية عن فقه الحديث

الفصل الأوّل

المقدّمات

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* معنى «فقه الحديث» ومكانته.
* الحاجة إلى «فقه الحديث» وضرورته.
* فوائد ونتائج «فقه الحديث».

تعريف فقه الحديث

يتألّف مصطلح «فقه الحديث» من المعنى اللغوي لكلمة «الفقه»، والمعنى الاصطلاحي لكلمة «الحديث».

الفقه ـ لغةً ـ: هو الفهم؛ ويُطلق مصطلح «الحديث» على كلام المعصومعليه‌السلام أو فعله أو تقريره أو يتجلى عن هذه الأُمور؛ والمقصود بتركيب هذين اللفظين ـ الفقه والحديث ـ: هو الفهم الصحيح والعميق للحديث.

وقد استعمل هذا التركيب علماء الشيعة [1]، وكثير من علماء أهل السنّة أيضاً، فقد عدّ الحاكم النيشابوري (م ٤٠٥ هـ) علوم الحديث اثنين وخمسين نوعاً، والنوع العشرون منها

---

١. أنظر: تهذيب الأحكام: ج٣، ص١٦٦ وج٥، ص٤٤ وج٧، ص٢٩٤؛ السرائر: ج٢، ص١٨٧ وص ٥٥٨؛ بشارة المصطفى، عماد الدين الطبري: ص٢٦٧؛ منية الطالب، الميرزا حسين النائيني: ج٣، ص٣٧٧؛ الاجتهاد والتقليد، الإمام الخمينيرحمه‌الله: ص ٤٨؛ الطهارة، السيّد أبو القاسم الخوئيرحمه‌الله: ج٢، ص١١٥ وص٢٦٣.

كان «فقه الحديث»[١]. إلاّ أنّ بعض المؤلّفين استعمل تركيب «دراية الحديث» بدلاً عن هذا المصطلح، مع شيءٍ من الاختلاف في المعنى.

فمثلاً يستعمل حاجي خليفة هذا العنوان في كشف الظنون ويعتبره ـ في مقابل رواية الحديث ـ أحد القسمين الأساسيّين لعلوم الحديث، ويعرّفه قائلاً:

علم دراية الحديث: وهو علم يبحث عن مداليل ألفاظ الحديث والمراد منها، معتمداً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبيّ ﷺ[٢].

وبالرغم من وجود مفردة «الدراية» في أحاديث الشيعة وتناسب معناها اللغوي مع هذا العلم، فقد عدل بعض العلماء عن استعمالها إلى «فقه الحديث»؛ وذلك بسبب استعمال «دراية الحديث» في علمَي «مصطلح الحديث» و«فقه الحديث» مشتركاً.

ولم يعتبر الشيخ آقا بزرك الطهراني دراية الحديث وفقه الحديث علماً واحداً، ويرى أنّهما مع علم الرجال ثلاثة علوم في عرضٍ واحد. وإليك نصّ عبارته:

دراية الحديث: هو العلم الباحث عن الأحوال والعوارض اللّاحقة لسند الحديث؛ أي الطريق إلى متنه المتألّف ذلك الطريق من عدّة أشخاص مرتّبين في التناقل؛ يتلقّى الأوّل منهم متن الحديث عمّن يرويه له، ثمّ ينقله عنه لمن بعده حتّى يصل المتن إلينا بذلك الطريق؛ فإنّ نفس السند المتألّف عن هؤلاء المتناقلين تعرضه حالات مختلفة مؤثّرة في اعتبار السند وعدمه، مثل كونه متّصلاً ومنقطعاً، مسنداً ومرسلاً، معنعناً مسلسلاً عالياً قريباً صحيحاً حسناً موثّقاً ضعيفاً، إلى غير ذلك من العوارض التي لها مدخلية في اعتبار السند وعدمه، فعلم دراية الحديث كافل للبحث عن تلك العوارض.

وأمّا البحث عن الأحوال الشخصية التي تعرض لأجزاء السند وأعضائه ـ أي الأشخاص المرتّبين في التناقل المعبّر عنهم بالرواة ـ والمزايا التي توجد في كلّ واحد منهم؛ من المدح والذمّ وغير ذلك ممّا لها الدخل في جواز القبول عنه وعدمه، فهو موكول إلى علم (رجال الحديث)، وهو فنّ آخر، وإن اشترك الفنّان في البحث عن موضوع واحد وهو سند الحديث، لكنّ جهة البحث تختلف

---

١. معرفة علوم الحديث: ص٦٣.

٢. كشف الظنون: ج١، ص٦٣٥.

كما عرفت؛ ففي علم الدراية يبحث عن أحوال نفس السند، وفي علم الرجال يبحث عن أحوال أجزائه وأعضائه التي يتألّف منها السند.

ويقابل هذين الفنّين فنّ ثالث، وهو فنّ (فقه الحديث) المخالف معهما في الموضوع؛ فإنّ موضوعه متن الحديث خاصّة، فيبحث فيه في شرح لغاته وبيان حالاته؛ من كونه نصّاً أو ظاهراً، عامّاً أو خاصّاً، مطلقاً أو مقيّداً، مجملاً أو مبيّناً، معارضاً أو غير معارض[1].

كما يرى الشيخ آقا بزرك الطهراني أنّ «فقه الحديث» قريب من شرح الحديث؛ ولهذا أورد الكتب المتعلّقة بفقه الحديث في حرف «الشين» تحت عنوان «شرح الحديث»[2].

تعريفنا

ونظراً لما تقدّم، يمكن أنّ نعرّف «فقه الحديث» بأنّه:

العلم الذي يدرس متن الحديث، ويقدّم المبادئ والمنهج المنطقي لفهمه؛ ليقرّبنا إلى المراد الأصلي والحقيقي لقائله.

وتُستنبط هذه المبادئ من قواعد الأدب وأُصول الفقه والكلام مضافاً إلى القواعد العقلية والعقلانية، وتُصاغ في إطار نهجٍ منطقي؛ لتساعدنا على إدراك المعنى الحقيقي للحديث والفهم الصحيح والقريب من مراد قائله. ثمّ ينبغي لحاظ هذا المعنى ضمن نظام فكري لغوي عقلائي متشابك، بنحوٍ لا يخلّ بالنظم الحاكم على مجموعة الأحاديث.

ولهذا، فإنّ فقه الحديث يعدّ من أهمّ علوم الحديث، وأكثرها فائدةً ونفعاً، وهدف علوم الحديث الأُخرى هو رفد هذا العلم.

مكانة فقه الحديث

تنقسم علوم الحديث ـ بشكل عامّ ـ إلى: علومٍ تُعنى برجال الحديث وسنده أوّلاً، وعلومٍ تُعنى بمتن الحديث ومحتواه ثانياً، ويرتبط القسم الثالث من علوم الحديث بكلا القسمين، ويتّكئ على معطياتهما في حلّ مسائله.

---

١. أُنظر: الذريعة: ج ٨، ص٥٤.

٢. أُنظر: المصدر السابق.

أمّا علم الرجال فقد تولّى المسائل المتعلّقة بأحوال الرواة، وطبقاتهم، واتّصال سلسلة السند وانفصالها، وما إلى ذلك من المشاكل العالقة بأسناد الروايات، ويبيّن لنا حجّية الحديث ومدىٰ مقبوليّته.

ويسمّى القسم الثاني من علوم الحديث ـ التي تساعد على فهم مضمون الحديث ـ بـ«فقه الحديث»، ويتكفّل شرح نصّ الحديث وحلّ المشكلات العالقة بفهم متنه.

وينتظم القسم الثالث بفروع من قبيل «مصطلح الحديث» و«نقد الحديث» و«تأريخ الحديث» و«بيلوغرافيا الحديث»، وهي تنظر في الأغلب إلى المسائل الخارجية والجانبية للحديث.

وعلى الرغم من أهمّية جميع تلك العلوم بأقسامها الفرعية، إلّا أنّ ما يعيننا على تحقيق الهدف الأسمى من الحديث ـ يعني الاستفادة منه في العلوم الأُخرى ويرتبط بمجال العمل به وتطبيقه في الحياة ـ هو علم «فقه الحديث».

ولا شكّ أنّه لو استُعمل فقه الحديث بصورة صحيحة وطُويت مراحله المنطقية بتمامها وكمالها، لقرَّبَنا من المراد الحقيقي للحديث، وتعيين واجباتنا العلمية والعملية بعد اجتياز مرحلة النقد والتمحيص.

وعلى هذا الأساس، فإنّ النجاح في هذا القسم يمكن أنّ يكلّل جهودنا في الأقسام الأُخرى لعلوم الحديث بنتائج واستنباطات حديثية من الكلام الرائع لأهل البيت عليهم السلام، ويغمرنا بلذائذ فهم الحديث، وحينئذٍ نتّفق مع الحاكم النيشابوري الذي يقول:

معرفة «فقه الحديث» هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة [١].

ويرتبط فقه الحديث أيضاً بالعلوم الأُخرى؛ كأُصول الفقه والأدب والنحو والكلام وفقه اللغة، والعلوم الحديثة؛ من قبيل اللسانيّات وعلوم الدلالة؛ وفي هذا الباب، فإنّ لآداب اللغة العربية وعلم أُصول الفقه تأثيراً كبيراً في تكوّن وحلّ مسائل فقه الحديث؛ وفي الحقيقة فإنّ هذه العلوم الثلاثة تشترك في إيصالنا لمعرفة معاني النصوص الدينية الواردة باللغة العربية غالباً.

---

١. معرفة علوم الحديث: ص٦٣.

إنّ أبحاث النحو والصرف وعلوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) تعتبر من المشتركات بين فقه الحديث وآداب اللغة؛ والمسائل التي من قبيل: الدلالة والظهور، والقرينة، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتعارض واختلاف الأحاديث؛ هي من الموضوعات المشتركة بين أُصول الفقه وفقه الحديث، ولهذا فإنّ من يريد أن تكون له ملكة وقدرة على فهم الأحاديث فهو بحاجة ماسّة إلى دراسة هذين العلمين: علوم اللغة العربية، وأُصول الفقه.

ضرورة فقه الحديث

إنّ الحديث هو أُمّ العلوم الإسلامية، ودورُه في تكوينها وخلق الأرضية لها أو التمهيد لتوسيع نطاقها واضحٌ وملموس؛ لأنّنا إذا لم نستعِن بالحديث في تفسير القرآن ولم نستفد منه في علم الفقه والأخلاق والأبحاث التأريخية، فهل يمكن اعتبارها علوماً إسلامية حينئذٍ؟ وكيف يُنسب إلى الدين علمٌ لم يلتفت فيه إلى كلام أئمّة الدين؟

والكلام عن أهمّية الحديث واسع متشعّب ليس هنا مجاله، إلاّ أنّ النقطة الجديرة بالاهتمام هنا: أنّ كلّ ما نقوله عن الحديث يرتبط بنحوٍ مباشر وبلا واسطة بفهم الحديث، فما لم يتم فهم الحديث فكأنّما لم يُقرأ ولم يُستفد منه.

ومن الأفضل أنّ نستلهم ضرورة فقه الحديث ودراسته من نفس الأحاديث التي جرت على لسان الأئمّة المعصومين عليهم السلام الذين نوّهوا إلى أهمّيتها، فقد روى عُبيدة السلماني تحذير الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في هذا المجال بقوله:

يا أيُّها النّاسُ! اتّقوا اللهَ وَلا تُفتوا بِما لا تَعلَمونَ؛ فإنَّ رَسولَ اللّهِ صلى الله عليه وآله قَد قالَ قَولاً آلَ مِنهُ إلى غَيرِهِ، وَقَد قالَ قَولاً مَن وَضَعَهُ في غَيرِ مَوضِعِهِ، كَذَبَ عَلَيهِ...[1].

واتّخذ الإمام الصادق عليه السلام هذا المنحى، واعتبر تحرّي الدقّة والاحتياط في فهم الأحاديث أمراً ضرورياً، فقال:

---

١. تهذيب الأحكام: ج٦، ص٢٩٥، ح٨٢٣.

حَديثٌ تَدريهِ خَيرٌ من ألفِ حديثٍ تَرويهِ، وَلا يَكـونُ الرَّجـلُ مِـنكُم فَقيهـاً حَتّـى يَعرِفَ مَعاريضَ كَلامِنا، وَإِنَّ الكَلِمَةَ مِن كَلماتِنا لَتنصَرِفُ عَلى سَبعينَ وَجهاً، لَنـا مِن جَميعِها المَخرَجُ[1].

وكذلك أشار الإمامعليه السلام إلى أنّه إذا استطاع أحد فهم معاني كـلام أهـل البيـتعليهم السلام وأدرك عمق هذا البحر العميق الزاخر، فسوف يصبح أفقه الناس، حيث يقول:

أَنتُم أَفقَهُ النّاسِ إذا عَرَفتُم مَعانيَ كَلامِنا، إنَّ الكَلِمَةَ لَتنصَـرِفُ عَلـى وُجـوهٍ؛ فَلَـو شاءَ إنسانٌ لَصَرَفَ كَلامَهُ كَيفَ شاءَ وَلا يَكذِبُ[2].

جدير بالذكر، أنّ الشيخ الصدوق افتتح كتابه معاني الأخبار ـ الذي يعتبـر مصـدراً قـلّ نظيره في فقه الحديث ـ بهذه الرواية، واقتبس اسم كتابه أيضاً منها.

وكان الأئمّةُ المعصومونعليهم السلام أنفسهم أوّل من شرح الأحاديث النبويّة الشـريفة، وكانـت لهم جهود متواصلة في كشف معانيها ومعرفة صحيحها من سقيمها، وسنذكر طرفاً منها فـي بحثنا عن «تأريخ فقه الحديث».

وإنّ الفهم السقيم للأحاديث قد يكون أسوأ أثراً من عدم فهمها بالمرّة أو عـدم سـماعها أصلاً؛ ولهذا فإنّ جذور الانحرافات التي ظهرت والنحل والفرق المختلفة، ناشـئةٌ مـن سـوء الفهم والإفادة الخاطئة من النصوص الدينية، وبالأخصّ النصوص الحديثية. وسوف نتعرّض لهذا الموضوع في آخر الكتاب أنّ شاء اللّه، ونكتفي هنـا بـذكر كـلام النعمـاني[3] ـ العـالم والمحدّث الشيعي الكبير ـ من مقدّمة كتابه القيّم الغيبة:

لَعَمري ما أُتي من تاة وتحيّر وافتـتن وانتقـل عـن الحـقّ وتعلّـق بمـذاهب أهـل الزخرُف والباطـل، إلّا مـن قلّـة الروايـة والعلـم وعـدم الدرايـة والفهـم؛ فـإنّهم الأشقياء لـم يهتمّوا طلب العلم، ولـم يُتعبوا أنفسهم في اقتنائه وروايته من معادنـه الصافية، على أنّهم لو روَوا ثمّ لم يدروا لكانوا بمنزلة من لم يروِ، وقد قـال جعفـر

١. معاني الأخبار: ص٢.

٢. المصدر السابق: ص١.

٣. أبو عبد اللّه محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، المشهور بابن أبي زينب (ق ٤ هـ).

بن محمّدٍ الصادقعليه السلام: «اعرِفوا مَنازِلَ شيعَتِنا عِندَنا عَلى قَدرِ رِوايَتِهِم عَنّا وَفَهمِهِم مِنّا»؛ فإنّ الرواية تحتاج إلى الدراية، و«خَبَرٌ تَدريهِ خَيرٌ مِن ألفِ خَبَرٍ تَرويهِ»[1].

وفي الختام نشير إلى أنّ الاهتمام بفقه الحديث كان رائجاً بين علماء السنّة أيضاً؛ القدماء منهم والمتأخّرين، وأنّ نقل ورواية الحديث دون فهم معانيه أمر مرفوض عندهم؛ قال ابنُ عبدِ البَرّ (م ٤٦٣هـ) في كتاب جامع بيان العلم:

أمّا طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقّهٍ فيه ولا تدبّرٍ لمعانيه، فمكروه عند جماعة أهل العلم[2].

ويؤيّده ما نقلناه عن الحاكم النيشابوري من أنّ معرفة «فقه الحديث» هي ثمرة هذه العلوم، وأنّ به قوام الشريعة[3].

فائدة فقه الحديث

إنّ روايات المعصومينعليهم السلام تحتوي على معانٍ عميقة في معرفة الكون بسعته؛ من الخالق إلى المخلوق، ومن الدنيا إلى الآخرة. وكثير من المواعظ الأخلاقية القيّمة والإرشادات العملية الفردية والاجتماعية يكمن في طيّات الأحاديث؛ التي يتوقّف استخراجها والإفادة منها على معرفة أُسلوب الأئمّةعليهم السلام وكيفية الاستلهام من أنوار كلامهم.

كما أنّ لفقه الحديث أثراً مهمّاً آخر، وهو الإعانة على حجّيّته واعتباره في إطار النقد بالعرض على القرآن والإجماعات الفقهية والمسلّمات العقلية والتأريخية وغيرها من معايير النقد؛ وإليك فيما يلي بيان بعض الفوائد المهمّة فحسب:

سموّ الإيمان

ربّما يمكن أنّ تُعدّ أهمّ فائدة لفقه الحديث سموّ الإيمان؛ فإنّ الفهم الدقيق للأحاديث يعين

---

١. الغيبة: ص٢٢، المقدّمة.

٢. جامع بيان العلم: ج٢، ص١٢٧.

٣. معرفة علوم الحديث: ص٦٣.

الإنسان على إدراك مغزاها، ورقيّ معرفته بالحقائق الإيمانية النورانية. فقد روى الشيخ الصدوق بسنده عن الإمام الصادقعليه السلام، عن الإمام الباقرعليه السلام:

يا بُنَيَّ! اعرِف مَنازِلَ الشِّيعَةِ عَلى قَدرِ رِوايَتِهِم وَمَعرِفَتِهِم؛ فَإنَّ المَعرِفَةَ هِيَ الدِّرايَةُ لِلرِّوايَةِ، وَبِالدِّراياتِ لِلرِّواياتِ يَعلو المُؤمِنُ إلى أقصى دَرَجاتِ الإيمانِ. إنّي نَظَرتُ في كِتابٍ لِعَلِيٍّعليه السلام، فَوَجَدتُ في الكِتابِ: أنَّ قِيمَةَ كُلِّ امرِئٍ وَقدرَهُ مَعرِفَتُهُ، إنَّ اللّهَ ـ تَبارَكَ وَتَعالى ـ يُحاسِبُ النّاسَ عَلى قَدرِ ما آتاهُم مِنَ العُقولِ في دارِ الدُّنيا[1].

معرفة قوّة وضعف الحديث

من الواضح لدى العارفين بعلوم الحديث أنّ معنى الحديث الصحيح عند القدماء[2] ـ كالشيخ المفيد وأصحاب الكتب الأربعة وغيرهم من محدّثي القرون الأُولى ـ يختلف عن معناه عند متأخّري علماء الحديث؛ فإنّ القدماء ـ على ما يشاهد من تراثهم وتعاطيهم مع الحديث ـ لا يحكمون بصحّته بمجرّد صحّة سنده، ولا يطرحونه بمجرّد ضعف سنده، وإنّما كانت قوّة السند وصحّته إحدى القرائن للحكم باعتبار الحديث، إلى جانب دراسة متن الحديث من جهات عديدة. فإنّهم بعد البحث العميق ودراسة النصّ من جهات عديدة والاطمئنان العرفي والوثوق العقلائي بالمراد الجدّي منه، يقومون بتقييمه من خلال عرضه على القرآن والسنّة القطعية والإجماعات الفقهية، وغيرها من الموازين المقبولة والعُقلائية. ولأجل العثور على القرائن المختلفة التي تدلّ على صحّة الحديث أو سقمه يتحمّلون عناء التنقيب في الكتب العديدة؛ وقد تؤدّي هذه الطريقة إلى طرح بعض الأحاديث ورفضها، أو إلى قبولها واعتبارها، وليس هذا بقليل في كلا الجانبين.

وبعبارة أُخرى: إنّ نقد نصّ الحديث وسنده في مرتبة واحدة؛ لأنّ فهم الحديث يؤثّرعلى نقده سنداً، وبالتالي يؤثّر في الوثوق بصدوره.

وقد استخدم هذا النهج المزجي علماء الفريقين من الشيعة والسنّة. ونحن سنذكر أوّلاً

---

١. معاني الأخبار: ص١.

٢. مشرق الشمسين: ص٢٦٩: «كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه».

بعض كلماتهم الناظرة لطرح الحديث نظراً لنصّه لا لسنده.

أ ـ اتّجاه التضعيف

أورد العلّامة المجلسي‌ في مقدّمة كتابه المشهور بحار الأنوار فصلاً تحت عنوان «توثيق المصادر»، وقد أبان فيه تقييم المصادر التي نقل عنها، وأحد هذه الكتب هو مصباح الشريعة المنسوب للإمام الصادق‌ عليه السلام، حيث قال بشأنه:

وكتاب *مصباح الشريعة* فيه بعض ما يُريب اللبيب الماهر، وأُسلوبه لا يُشبه سائر كلمات الأئمّة وآثارهم[1].

فإنّه‌ قبل الكلام عن سند الكتاب وطريق وصوله إليه، يرى ـ ومن خلال النظر في النصّ والمضمون ـ أنّ بعض أحاديث الكتاب ليست صادرة عن الأئمّة عليهم السلام.

وبعبارة أُخرى: إنّ العلّامة المجلسي وبسبب ممارسته للروايات يعتبر عدم انسجام مضامينه مع سائر كلام الأئمّة عليهم السلام إحدى القرائن على تضعيف الرواية والترديد في صدورها عن المعصومين عليهم السلام.

وكنموذج آخر من علماء وفقهاء الشيعة، يمكن تسمية الشيخ يوسف البحراني مؤلّف كتاب الحدائق الناضرة، الذي كان يميل إلى الاتّجاه الأخباري، وهو لا يَردّ أيّ روايةٍ بسهولة، ويعتقد جازماً بصحّة الكثير من الأحاديث، ومع ذلك فإنّه يقول:

لا يخفى على من تلجّج بحور الاستنباط والاستدلال، وشرب بكأس ذلك العذب الزلال، أنّه قد وردت جملة من الأخبار في أحكام متعدّدة مخالفة لما عليه كافّة الأصحاب، فأعرضوا عنها واطّرحوها وإن كانت صحيحة الإسناد، ولم يقل بها قائل منهم[2].

ثمّ ذكر البحراني‌ الأخبار الدالّة على نجاسة الحديد كمثال على ذلك.

ويصرّح بعض علماء السنّة بتطبيق هذا النهج، ومنهم ابن القيّم الجوزية (م ٧٥١هـ).

---

١. بحار الأنوار: ج١، ص٣٢.

٢. الحدائق الناضرة: ج٢٣، ص٣٣٧، ولاحظ أيضاً: ج١، ص٢١؛ وج٣، ص٢٦٧؛ وج٧، ص ٣٩٨.

وقد ألّف كتاباً جمع فيه الأحاديث الموضوعة، وأحد معاييره في اعتبار الحديث موضوعاً هو عدم انسجام متنه مع القرآن والقواعد العقلية والنقلية والإجماعية.

وأجاب عن سؤال حول كيفية معرفة الحديث الموضوع من بين الأحاديث الصحيحة بدون التدقيق في السند ومتابعة طريق نقله، بقوله:

فهذا سؤال عظيم القدر، وإنّما يَعلم ذلك مَن تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها مَلَكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول اللّهﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبّه ويكرهه، ويشرّعه للأُمّة بحيث كأنّه مخالط للرسولﷺ كواحدٍ من أصحابه[1].

ومن قَبله أيضاً اعتبر ابن دقيق العيد[2] (م ٧٠٢هـ) ـ أحد كبار علماء الحديث عند أهل السنّة ـ هذا النهج متداولاً، فقال:

في الكثير من المواضع يُحكم بوضع الحديث نظراً لمتنه، والحاصل أنّه بسبب الممارسة الكثيرة للأحاديث النبوية فإنّهم يكتسبون مَلَكة، ويقدرون على تمييز كلام رسول اللّه عن غيره[3].

ب ـ اتّجاه التصحيح

المقصود باتّجاه التصحيح هو الحكم بصحّة مضمون الروايات التي ليس جميع رواتها من العدول والثقات، أو التي لا تتوفّر فيها أحد الشروط الضرورية كالاتّصال[4]؛ وبناءً على ذلك، فإنّ متن الحديث وإن لم يكن له سند معتبر، لكنّه بسبب مضمونه المقبول والمتناسق مع سائر الروايات واقترانه بقرائن أُخرى يكتسب الاعتبار.

---

١. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ص٣٧.

٢. تقي الدين أبو الفتح محمّد بن علي بن وهب القشيري، المشهور بابن دقيق العيد، من الفقهاء والمحدّثين والمؤلّفين عند السنّة، وله كتاب الاقتراح في علوم الحديث، أنظر: تذكرة الحفّاظ: ج٤، ص١٤٨١، الرقم ١١٦٨.

٣. توضيح الأفكار: ج٢، ص٩٤.

٤. أنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ص٩٢.

والجدير بالذكر، أنّ هذا لا يعني اليقين بصدور واعتبار أيّ نصّ إذا ورد بلا سند أو بسندٍ موضوع، بل بمعنى تتميم دليل الحجّية والعمل بمضمون روايات وردت في كتب مشهورة ومقبولة عند العلماء والمحدّثين، إلاّ أنّها لا تحظى بسندٍ صحيح في مصطلح المتأخّرين.

ويقع هذا الاتّجاه في مقابل الاتّجاه السابق، إلاّ أنّ مستخدميه هم نفس الطائفة المتقدّمة؛ وكان الشيخ الطوسي ـ الذي يعبّر عنه بعنوان «لسان القدماء»[1] ـ من أوائل الذين صرّحوا بهذا المنهج وعملوا به، فقد نظّر في كتابه عدّة الأُصول الأبحاث النظرية لهذا المنهج، من العمل بأخبار الضعفاء والمتّهمين والخبر المرسل، وطبّق ذلك في كتبه الفقهية والحديثية[2]؛ ثمّ اتّبع الفقهاء هذا المنهج حتّى العصر الحاضر، سوى عدد قليل منهم.

بل إنّ بعض المحدّثين توسّعوا في ذلك، فحذفوا الأسانيد اعتماداً على قوّة المتن، نظير أحمد بن أبي طالب الطبرسي (من علماء القرن السادس) الذي كتب في مقدّمة كتابه الاحتجاج على أهل اللجاج:

ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول إليه،أو الاشتهار في السير والكتب بين المخالف والمؤالف[3].

وأمّا المحقّق الحلّي (م ٦٧٢هـ) أحد كبار الفقهاء فقد كتب في ردّ الإفراط والتفريط في العمل بخبر الواحد قائلاً:

أفرط الحشوية[4] في العمل بخبر الواحد، حتّى انقادوا لكلّ خبر وما فطنوا ما تحته من التناقض، فإنّ من جملة الأخبار قول النبيّ ﷺ: «سَتَكثُرُ بَعدي القالَـةُ عَلَـيّ»،

---

١. إلى جانب الشيخ الطوسي، يعبّر عن المحقّق الحلّي أيضاً بعنوان «لسان القدماء» (أنظر: الطهارة، الأنصاري: ج١، ص٤٦٧؛ سماء المقال في علم الرجال: ج٢، ص ٢٩٨).

٢. أُنظر: عدّة الأُصول: ج١، ص١٤٣، ط ١٤١٧ هـ فصل في ذكر القرائن التي تدلّ على صحّة أخبار الآحاد أو على بطلانها.

٣. الاحتجاج: ج١، ص٤.

٤. تُطلق الحشوية على الذين يُحشون كتبهم بالأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وقلّما يفكّرون في معاني الأحاديث، ولديهم الكثير من العقائد الباطلة، أنظر: الإفصاح، المفيد: ص٣٠.

وقول الصادق عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا رَجُلاً يَكذِبُ عَلَيهِ». واقتصر البعض على هذا التفريط فقال: كلّ سليم السند يُعمل به، وما علم أنّ الكاذب قد يصدق، والفاسق قد يصدق، ولم ينتبه أنّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب؛ إذ لا مُصنّف إلّا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المُعدّل[1].

ثمّ ذكر النهج الاعتدالي واعتبره المنهج الصحيح، فقال:

فما قَبِله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته عُمِل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذّ يجب اطّراحه[2].

وقد نقل الشيخ الأنصاري[3] في كتابه الشهير فرائد الأُصول هذا الكلام وأيّده واستدلّ عليه، وذكر معه نماذج أُخرى أيضاً[4].

وعلى ضوء هذا المنهج، يمكن العمل بالكثير من الأحاديث الأخلاقية بشرط موافقتها للقرآن والعقل، والإعراض عن الأحاديث التي لا شاهد لها.

وقد جرى علماؤنا على هذا المنهج في الأحاديث العقائدية أيضاً، كما صرّح بذلك المولى صدر المتألّهين في شرحه على أُصول الكافي، فقال في شرحه لحديث هبوط جبرئيل على آدم عليه السلام:

وإن كان هذا الحديث ضعيف السند؛ لوقوع الضعفاء ـ مثل سهل بن زياد والمفضّل بن صالح وغيرهما ـ في طريقه، إلاّ أنّ ذلك لا يقدح في صحّة مضمونه؛ لأنّه معتضد بالبرهان العقلي[5].

و في ذيل هذه العبارة يرى صدر الدين الشيرازي أنّ الكثير من الروايات الواردة حول

---

١. المعتبر: ج١، ص٢٩.

٢. المصدر السابق.

٣. الشيخ مرتضى الأنصاري: من أبرز فقهاء الشيعة ومجتهديهم في الآونة الأخيرة، ويعتبر كتاباه الأساسيّان المكاسب والرسائل، من الكتب المعتمدة في السطوح العالية لمادّتي الفقه والأُصول في الدراسات الحوزوية.

٤. أُنظر: فرائد الأُصول: ج١، ص ٣٣٨.

٥. شرح أُصول الكافي: ج١، ص٢٢٠؛ وأُنظر أيضاً: تفسير القرآن الكريم، صدر الدين محمّد الشيرازي: ج٧، ص١٣٢.

أُصول المعارف ومباحث التوحيد وغيرها من المسائل العقائدية هي من هذا القبيل.

وفي هذا الإطار، وافق المولى صالح المازندراني ـ الشارح الآخر للكافي ـ رأي صدر المتألّهين، فكتب قائلاً:

ضعف سندِ هذه الرواية لا ينافي الجزم بصحّة مضمونها؛ لأنّه مؤيّد بالعقل والنقل[١].

وعلّق عليه العلّامة المحقّق أبو الحسن الشعراني[٢] (م ١٣٩٣ هـ) بقوله:

إنّ ضعف الإسناد لا ينافي صحّة المضامين[٣].

ويمكن دعم هذه السيرة العملية لعلمائنا بالحديث التالي المروي عن رسول اللّه ﷺ:

... فَمَا وَرَدَ عَلَيكُم مِن حَدِيثِ آلِ مُحَمَّدٍ فَلَانَت لَهُ قُلُوبُكُم وَعَرَفتُمُوهُ، فَاقبَلُوهُ؛ وَمَا اشمَأَزَّت مِنهُ قُلُوبُكُم وَأَنكَرتُمُوهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى العَالِمِ مِن آلِ مُحَمَّدٍ؛ وَإِنَّمَا الهَالِكُ أَن يُحَدَّثَ أَحَدُكُم بِشَيءٍ مِنهُ لَا يَحتَمِلُهُ فَيَقُولَ: وَاللَّهِ مَا كَانَ هَذَا، وَاللَّهِ مَا كَانَ هَذَا.[٤]

كما روي هذا المضمون من طرق أهل السنّة بالنحو التالي:

إذا سَمِعتُم الحَديثَ عَنّي تَعرِفُهُ قُلوبُكُم وَتَلِينُ لَهُ أَشعارُكُم وَأَبشارُكُم وَتَرَونَ أَنَّهُ مِنكُم قَرِيبٌ؛ فَأَنا أَولاكُم بِهِ، وَإِذا سَمِعتُم الحَديثَ عَنّي تُنكِرُهُ قُلوبُكُم وَتَنفِرُ أَشعارُكُم وَأَبشارُكُم وَتَرَونَ أَنَّهُ مِنكُم بَعيدٌ؛ فَأَنا أَبعَدُكُم مِنهُ[٥].

تحديد موقع الحديث

إنّ إحدى فوائد فقه الحديث هي معرفة منزلة الحديث بين الأحاديث الناظرة إلى موضوع معيّن، وهذا المعنى ضروري؛ نظراً للمروي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام:

---

١. شرح أُصول الكافي: ج٢، ص١٢٣.

٢. هو من المدرّسين البارزين في علمي الكلام والفلسفة في طهران، وكان بارعاً في التفسير والحديث أيضاً، وله عدّة مؤلفات، منها التعليقة على شرح المولى صالح المازندراني على الكافي.

٣. شرح الأُصول من الكافي: ج٣، ص١٢٣.

٤. الكافي: ج ١، ص ٤٠١، ح ١.

٥. مسند ابن حنبل: ج٣، ص٤٩٧؛ وأنظر: بصائر الدرجات: ص٤١، والكافي: ج١، ص٤٠١، ح١.

فَإِنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ قَد قالَ قَولاً آلَ مِنهُ إِلى غَيرِهِ، وَقَد قالَ قَولاً مَن وَضَعَهُ غَيرَ مَوضِعِهِ كَذَبَ عَلَيهِ[١].

فإنّ نسبة المضمون البدوي للحديث إلى المعصومين عليهم السلام من دون فهم منزلته، ومعرفة عامّه من خاصّه، ومطلقه من مقيّده، سيستتبع الاستنباط الخاطئ منه.

وبما أنّ أحاديث النبيّ الأعظم ﷺ وأهل بيته الأطهار: لها مواقع محدّدة في المنظومة الفكرية الإسلامية ولها تناسب وتوافق تامّ مع قوانين الكون، فمهما تعارض حديث مع غيره من الأحاديث أو لم ينسجم مع القوانين الثابتة للعالم بحيث نضطرّ إلى تأويله أو ردّ علمه إلى أهله[٢]، فلابدّ من إعادة النظر في موقع الحديث وموضعه في المنظومة الحديثية. وسيتّضح لاحقاً أنّ جمع الأحاديث المترابطة والمتناظرة، وتكوين الأُسرة الحديثية ـ على ما سندرسه في هذا الكتاب[٣] ـ وضمّ الحديث المخصّص للحديث العامّ والمقيّد للمطلق، لها دور بالغ التأثير في فهم مراد الشارع، ورفع التهافت فيما بينها، والاستغناء عن تأويلها وردّها، وحلّ غوامضها، وإرجاع متشابهها إلى محكمها، على ما أرشدنا إليه الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام حيث يقول:

إِنَّ في أَخبارِنا مُحكَماً كَمُحكَمِ القُرآنِ، وَمُتَشابِهاً كَمُتَشابِهِ القُرآنِ، فَرُدّوا مُتَشابِهَها إِلى مُحكَمِها، وَلاَ تَتَّبِعوا مُتَشابِهَها دونَ مُحكَمِها فَتَضِلّوا[٤].

ومن خلال هذه العملية أيضاً يمكننا التوصّل إلى معانٍ تعيننا في الإجابة على الأسئلة العصرية والجديدة؛ وبهذا سيتّشح الحديث بحلّة بديعة تشعّ بأنوارها، فتأخذ بقلوب الألباب، وتستقطب الشباب.

الملخّص

- ✓ فقه الحديث مركّب من المعنى اللغوي لـ «فقه» والمعنى الاصطلاحي لـ «الحديث»؛ وهو الفهم العميق لكلام المعصوم عليهم السلام وفعله.

---

١. تهذيب الأحكام: ج٦، ص٢٩٥، ح٨٢٣.

٢. أنظر: بصائر الدرجات: ص ٥٥٨، ح٣.

٣. راجع: فصل الأُسرة الحديثية / تكوين أُسرة الحديث.

٤. وسائل الشيعة: ج٢٧، ص١١٥، ح٣٣٣٥٥.

- ✓ يدرس فقه الحديث متن الرواية، وبالإفادة من الأساليب المنطقية لفهم الكلام والقواعد المختلفة يتوصّل لفهم المراد الأصلي للمتكلّم.
- ✓ إنّ أهمّية وضرورة هذا العلم بمقدار أهمّية وضرورة نفس الحديث، وتترتّب على الغفلة عنه انزلاقات كثيرة.
- ✓ فوائد فقه الحديث عبارة عن: زيادة معرفة وإيمان الإنسان، وفهم قوّة الحديث أو ضعفه، وتحديد موقع الحديث فى منظومته.

أسئلة وبحث

١ ـ ما الفرق بين علمي «فقه الحديث» و«دراية الحديث»؟

٢ ـ لماذا كان «فقه الحديث» من أنفع علوم الحديث؟

٣ ـ ما هو الحديث «الضعيف» في منظار قدماء المحدّثين؟

٤ ـ اذكر نموذجين لتضعيف الحديث عن طريق دراسة متنه.

٥ ـ اذكر مثالين للعمل بالحديث بسبب قبول مضمونه.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن فقه الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

* النشأة التأريخية لدراسات فقه الحديث.
* مسار اتّساع نطاق البحوث ونقصانها في مجال فقه الحديث.
* المؤلّفون والعلماء البارزون في علم فقه الحديث.
* بعض كتب شرح الحديث.

المدخل

إنّ التعرّف على جهود علماء المسلمين في مجال فقه الحديث هو بحاجة إلى دراسة شروح المحدّثين وتفسيرهم وتأويلهم للأحاديث، ونقدهم وردّهم وقبولهم لها، وإزالة الخلاف والتعارض الطارئ عليها أحياناً، والتي هي من أهمّ مباحث فقه الحديث.

فإنّ هذه الجهود منذ البداية كانت إلى جانب نقل الحديث وتتبع ازدهاره وذبوله، حيث صدرت أحاديث ذات معانٍ عميقة هي بحاجة إلى تبيين وشرح، أو أنّ تساهل الرواة أسدل عليها غبار الغموض، فأحوج علماء الحديث إلى تفسيرها وإزالة موانع فهمها.

وهكذا فإنّ حذف الإضافات العمدية والسهوية للرواة، والجمع بين الأخبار المتعارضة، والمساعدة للتوصّل إلى فهمٍ صحيح يحول دون توهّم التعارض، هو الوجه الآخر لعلم «فقه الحديث».

ولتصنيف هذه النشاطات قمنا بتقسيم جهود هؤلاء المؤلّفين إلى ستّ فترات تأريخية، وعرضنا الميزات العامّة لكلّ فترة.

المسار العامّ لهذه الجهود بدأ بالشروح البسيطة على حديثٍ واحدٍ أو نقده، وانتهى في القرون الأخيرة إلى شروح كبيرة وتدوين رسائل مستقلّة ترتبط بعلم «فقه الحديث».

الخطوات الأُولى (عهد المعصومين عليهم السلام)

الحديث هو المصدر الأساسي للمعارف الدينية بعد القرآن الكريم، وحيث إنّ معدنه هو النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، راجعهم الرواة لأخذه وفهمه ونقده، كما استعانوا بهم في رفع التنافي الطارئ على بعض الأخبار.

ولهذا فإنّ منهج شرح الحديث ودراسته بدأ من صدر الإسلام، فهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وارث علم النبيّ صلى الله عليه وآله أذِن لخواصّ أصحابه بالرجوع إليه لفهم الروايات ونقدها؛ كي يعرفوا صحيحها من سقيمها، أو يتوصّلوا للفهم الصحيح للأحاديث النبويّة.

وهنا ننقل جزءاً من حديث طويل رواه الشيخ الكليني في الكافي، راجين من القرّاء الكرام أنّ يراجعوا النصّ الكامل له؛ كي يدركوا الدور الأساسي للإمام علي عليه السلام في هذا العلم، وما قدّمه من إيضاحات وإرشادات بشأن المقدّمات والشروط اللّازمة لفهم الحديث، وما يحتاج إليه للتعامل الصحيح مع الروايات[1]، وإليك نصّ الرواية:

عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذرّ شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبيّ اللّه صلى الله عليه وآله غير ما في أيدي الناس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه وآله أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى الناس يكذبون على رسول اللّه صلى الله عليه وآله متعمّدين، ويفسّرون القرآن بآرائهم؟

فأجابه الإمام قائلاً:

---

١. الكافي: ج١، ص٦٢، ح١.

إِنَّ فِي أَيدِي النَّاسِ حَقّاً وَبَاطِلاً، وَصِدقاً وَكَذِباً، وَنَاسِخاً وَمَنسُوخاً، وَعَامّاً وَخَاصّاً، وَمُحكَماً وَمُتَشَابِهاً، وَحِفظاً وَوَهماً.

ثمّ صنّف الرواة إلى أربعة أصناف، هم: رجل منافق لا يتأثّم في الكذب على رسول اللّه ﷺ، ورجل غير متعمّد للكذب لكنّه وهم في فهم الحديث، وثالث سمع المنسوخ دون الناسخ، ورابع وصفه الإمام عليه السلام تفصيلاً:

وَآخَرَ رَابِعٍ لَم يَكذِب عَلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ، مُبغِضٍ لِلكَذِبِ خَوفاً مِنَ اللّهِ وَتَعظِيماً لِرَسُولِ اللّهِ ﷺ، لَم يَنسَهُ بَل حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ لَم يَزِد فِيهِ وَلَم يَنقُص مِنهُ، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ المَنسُوخِ؛ فَعَمِلَ بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ المَنسُوخَ.

وبيّن الإمام عليه السلام منشأ الخطأ، وأرشد إلى النهج الصحيح لنقله وفهمه؛ كما طبّق القسم الرابع على نفسه الشريفة تلويحاً وبشكل لطيف؛ من خلال إشارته لدعاء النبيّ ﷺ له بالفهم والحفظ، وبيان منزلته العظيمة عند رسول اللّه ﷺ، ومعرفته بجميع جوانب القرآن والسنّة: من العامّ والخاصّ، والتفسير والتأويل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ.

لقد كان الإصرار على الفهم الصحيح للحديث ونقده، والحيلولة دون نشر الأكاذيب وتسرّب سوء الفهم، يمثّلان السيرة الدائمة لأهل بيت العصمة والطهارة، فهذا أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام يصف أهل البيت قائلاً:

عَقَلوا الدِّينَ عَقلَ وِعايَةٍ وَرِعايَةٍ لا عَقلَ سَماعٍ وَرِوايَةٍ؛ فَإِنَّ رُواةَ العِلمِ كَثيرٌ وَرُعاتَهُ قَليلٌ[1].

ويبيّن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً منزلة أهل البيت الرائدة بقوله:

إِنَّ العُلَماءَ وَرَثَةُ الأَنبياءِ؛ وَذاكَ أَنَّ الأَنبياءَ لَم يُورِثوا دِرهَماً وَلا ديناراً، وَإِنَّما أَورَثوا أَحاديثَ مِن أَحاديثِهِم، فَمَن أَخَذَ بِشَيءٍ مِنها فَقَد أَخَذَ حَظّاً وافِراً، فانظُروا عِلمَكُم هَذا عَمَّن تَأخُذونَهُ؛ فَإِنَّ فينا ـ أَهلَ البَيتِ ـ في كُلِّ خَلَفٍ عُدولاً يَنفُونَ عَنهُ تَحريفَ الغالينَ، وانتِحالَ المُبطِلينَ، وَتَأويلَ الجاهِلينَ[2].

---

١. نهج البلاغة: الخطبة ٢٣٩.

٢. الكافي: ج١، ص٣٢؛ وأنظر: معجم السفر: ص٤٦٣، ح١٥٨٥.

ويقول أمير المؤمنين علي عليه السلام في رواية:

لا تُحدِّثِ النّاسَ بِكُلِّ ما سَمِعتَ بِهِ؛ فَكَفى بِذَلِكَ كَذِباً[١].

إنّ حصيلة هذه الأحاديث والوصايا المتكرّرة من الأئمّة عليهم السلام بخصوص تمحيص الأحاديث، وعرضها عليهم، وإصرارهم على الفهم الصحيح للحديث ونقده، أدّت إلى سعي الشيعة المتواصل للفهم الصحيح للحديث ونقد الفهم الخاطئ له.

وقد نقلت إلينا الكثير من الأخبار اهتمام رواة الشيعة بلقاء الأئمّة عليهم السلام إبّان عصر حياتهم، وسؤالهم عن مضمون وصحّة الروايات المنسوبة إليهم، وكان أئمّتنا الأطهار عليهم السلام يشرحون تلك الأحاديث أو يوضّحون المعنى الأساسي والمقصود الحقيقي لقائلها، وقد نقدوا أو ردّوا أحاديث في مواضع كثيرة[٢].

ولم تقتصر السيرة الحسنة لنقد الأحاديث على الأئمّة عليهم السلام، بل امتدّت إلى كبار أصحابهم، أمثال: زرارة بن أعين، ومحمّد بن مسلم، ويونس بن عبد الرحمن.

أمّا الأحاديث المتعارضة وطرق حلّها، فيمكن الإشارة إلى كتب بعض الأجلاّء من أصحاب الأئمّة عليهم السلام من المحدّثين المكثرين ومصنّفي الكتب الحديثية العديدة، كمحمّد بن أبي عمير (م ٢١٧هـ) ـ من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام ـ الذي كان له أكثر من تسعين مصنّفاً[٣]، وكنظيره يونس بن عبد الرحمن، الذي كان له أكثر من ثلاثين مصنّفاً، واللاّفت للنظر أنّ لكلّ منهما كتاباً بعنوان «اختلاف الحديث»؛ وبما أنّ علل الحديث[٤] أحد فروع فقه الحديث، فبالإمكان عدّ الكتاب الآخر ليونس بن عبد الرحمن المسمّى بعلل الحديث[٥] من المؤلّفات في هذا الإطار في ذلك العصر.

---

١. نهج البلاغة: الكتاب ٦٩؛ بحار الأنوار: ج٢، ص١٦٠.

٢. للتعرّف على هذه الموارد راجع: مجلّة علوم حديث (بالفارسية)، العددين ٦ و٩ مقالة: «عرضه حديث بر إمامان عليهم‌السلام» (عرض الحديث على الأئمّة عليهم‌السلام) للمؤلّف، وقد أثبتنا هناك أنّ عرض الحديث على الأئمّة عليهم‌السلام ونقده كان موجوداً في حياة جميع الأئمّة، وإنّما يختلف في الكثرة والزيادة.

٣. أنظر: رجال النّجاشي: ص٣٢٦ الرقم ٨٨٧.

٤. بمعنى الأسقام الخفية في سند الحديث ومتنه.

٥. الفهرست للنجاشي: ص٤٤٦ الرقم ١٢٠٨، الفهرست للطوسي: ٢٦٦ الرقم ٨١٣.

وباختصار، يمكن أنّ نحدّد الجهود المبذولة في «فقه الحديث» في فترة حياة المعصومين عليهم السلام في خمس فقرات:

١ ـ عرض الحديث على الأئمّة عليهم السلام؛ بهدف الاطمئنان من صدوره أو ردّه، أو الاطمئنان من سلامة متنه، أو فهمه فهماً صحيحاً.

٢ ـ كثرة السؤال عن المفردات والعبارات الحديثية، وكان الأئمّة عليهم السلام بدورهم يهتمّون بتبيين مفردات الأحاديث النبويّة[1].

٣ ـ جمع بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام الأحاديث المختلف فيها، وبذلوا الجهود في رفع العلل عنها.

٤ ـ بيّن الأئمّة عليهم السلام معاني بعض الأحاديث من خلال بيانهم لأسباب صدور الحديث وبيان ظروفه الزمانية والمكانية[2].

٥ ـ لم يصلنا شرح مفصّل ومستقلّ لمجموعة حديثية من تلك الفترة.

فترة تدوين الجوامع الروائية الأُولى (القرون ٣ ـ ٥هـ)

بعد عصر حضور الأئمّة عليهم السلام ـ أي في عصر الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى ـ أولى مصنّفو كتب الحديث وعلماء الشيعة منذ البداية اهتماماً بفقه الحديث وشرحه وتفسيره تفسيراً صحيحاً، وحلّ الأخبار المتعارضة والمختلفة. ونحن نكتفي هنا بذكر نبذة مختصرة عن جهود عدّة من أجلّاء هؤلاء الأعلام:

١ ـ البرقي

أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (م ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ)، من ثقات مصنّفي الشيعة ورواتها. ويُعدّ كتابه الكبير المحاسن ـ الذي يشتمل على مئة فصل ـ أوّل جامع حديثي من بين الجوامع الحديثية المأثورة عند الشيعة، إلاّ أنّه ـ للأسف ـ لم يصلنا منه إلاّ بعض الأبواب.

---

١. أنظر مثلاً: معاني الأخبار: ص٨٤ و٢٧٢ و٣١٦.

٢. أنظر: المصدر السابق: ص٣١٩؛ الكافي: ج٦، ص٢٥٩.

وقد حاول البرقي من خلال تأليف كتبه الثلاثة: (علل الحديث، معاني الحديث، التحريف وتفسير الحديث) تقوية أُسس علم «فقه الحديث»[1]، كما بذل جهوده لهذا الهدف السامي في جمع الأحاديث المتشابهة والمُفسّرة لبعضها البعض، والتبويب المنطقي لكتابه المحاسن.

٢ـ الشيخ الكليني

أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (م ٣٢٩ ه)، من أشهر محدّثي الشيعة، وكتابه الكافي من أكثر الجوامع الحديثية اعتباراً؛ وقد بيّن الكليني في مقدّمة كتابه هذا بعض موازين تقييم الحديث، وحلّ تعارض الأخبار، وتمييز الصحيح عن السقيم؛ من خلال عرضها على القرآن الكريم والسنّة النبويّة، ومخالفة العامّة. وقد أورد في الجزء الأوّل من كتابه أبواباً؛ نظير: «اختلاف الحديث»، و«الردّ إلى الكتاب والسنّة»، و«الأخذ بالسنّة وشواهد الكتاب».

لقد وجد الكليني أحاديث متشابهة المضمون ومتشابهة من حيث الموضوع في العقائد والأخلاق والأحكام، فجمعها في كتابه مع بعضها وتحت عناوين دالّة على المقصود، وساعد بذلك كثيراً على فهم الحديث واستنباط الأحكام.

وبدأ الكليني في أبواب كثيرة بأحاديث مطلقة وعامّة، ثمّ أتبعها بأحاديث مقيّدة ومخصّصة؛ ليبيّن المراد الجدّي منها، وأفرد الأحاديث غير الموافقة أو غير الواضحة ـ وأحياناً غير المقبولة ـ في الأبواب المعنونة بـ«النوادر».

وشرح بعض الألفاظ الصعبة مستعيناً بالمصادر المعتبرة والشواهد الشعرية[2]، وكذلك بيّن معاني بعض الأحاديث بالاعتماد على أقوال فقهاء الرواة؛ أمثال: زرارة بن أعين، ومعاوية بن عمّار، ومحمّد بن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن[3].

وبالرغم من أنّ منهج الكليني هو التخيير بين الطائفتين من الأحاديث المتعارضة وعدم ذكر الطائفة الأُخرى في كتابه، إلاّ أنّه أوضح سبيلاً لحلّ التعارض في حالات قليلة؛ ويمكن

---

١. أنظر: رجال النجاشي: ص٧٦، الرقم١٨٢.

٢. أُنظر: الكافي: ج١، ص٨٥ و١١١ و١٢٤ و١٣٦ في مباحث التوحيد.

٣. أُنظر: المصدر السابق: ج٧، ص١٠٩؛ وج٦، ص١٠٥ و١١٠؛ وج٤، ص٥٠٩.

القول: إنّه من خلال تقديمه فهماً صحيحاً لبعض الأحاديث، أجاب عن سبب عدم انسجامها مع الأحاديث الأُخرى[١].

وعلى الرغم من أنّ تصنيف كتاب كهذا بحاجة إلى أربع أو خمس سنوات، إلّا أنّه قضى ما يقارب من عقدين من أثمن أيّام عمره في جمع وتصنيف روايات الكافي، ممّا يشير إلى عمق نظره واهتمامه التامّ بمعاني الروايات.

٣ ـ الشيخ الصدوق

أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، من المحدّثين المجدّين والفقهاء الحاذقين في الحوزة الشيعية؛ وقد بدأ الخطوات الأُولى في تأليف كتب مستقلّة في فقه الحديث بكتابه معاني الأخبار؛ حيث جمع فيه ـ وبابتكارٍ فريد ـ الروايات التي شرحت الأحاديث المعقّدة أو مفرداتها الغامضة، وقدّمها في مئات الأبواب، ويعدّ هذا الكتاب من المصادر الأصلية في تمييز معاني الروايات عند الباحثين في الحديث؛ وقد استعان بالكتب المصنّفة في غريب الحديث كالغريب المصنّف لأبي عُبَيدة الهروي[٢].

وقد كتب الصدوق كتاباً مستقلاً بعنوان غريب حديث النبيّ وأمير المؤمنين، ولكنّه لم يصل إلينا[٣]؛ وكما يظهر من اسم هذا الكتاب، فإنّه شرح المفردات الصعبة في أحاديث هذين المعصومين.

كما شرح في جامعه الروائي الكبير المسمّى بكتاب من لا يحضره الفقيه بعض الأحاديث، وأوضح معانيها[٤]، وكذلك حاول أحياناً رفع تعارض الأخبار[٥].

---

١. المصدر السابق: ج٣، ص٢٨٠؛ وج٤، ص٩١.

٢. أنظر: معاني الأخبار: ص ٢٤٢ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٦ و٢٧٨ و٢٨٢ و٢٩١.

٣. أنظر: الذريعة: ج١٦، ص٤٦؛ رجال النجاشي: ص٣٩١، الرقم ١٠٤٩.

٤. أنظر: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج١، ص٢٦، ح٨١١؛ وج٢، ص١٧، ح١٦٠٠؛ وص٢٥، ح١٦٠٥؛ وص ٣٨، ح١٦٤٠ و... .

٥. أنظر مثلاً: المصدر السابق: ج١، ص٣٦٣؛ وج٢، ص٩٣ و١٣٩ و١٧٩ و٣٧٦.

جدير بالذكر، أنّ الكثير من كتب الحديث للصدوق بوّبت بشكلٍ موضوعي، وهذه أفضل طريقة للفهم الدقيق للأحاديث[١].

٤ ـ الشيخ المفيد

بالرغم من أنّ الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ) لم يكتب جامعاً روائيّاً، إلّا أنّ تأثيره في تطوّر فقه الحديث لا يقلّ عن الكليني والصدوق؛ فقد ساهم محمّد بن محمّد بن النعمان المشهور بالمفيد ـ من خلال بحثه في المعاني الأصلية للألفاظ[٢] ـ في إرشادنا إلى المفهوم الحقيقي للنصّ، وبعرضه للمعاني المجازية في الروايات متى ما وُجدت قرينة دالّة على ذلك، رَسَم خطّ الاعتدال في فهم النصوص الدينية، وحذّرنا من إنكار الروائع الفنّية في كلام المعصومين عليهم السلام، كما حذّرنا من حمل جميع المعاني الراقية والحقيقية على المجاز والرمزية[٣].

واستطاع من خلال هذه الجهود الأدبية، أنّ يصحّح تحريفات المعاندين وسوء فهم بعض المتقدّمين عليه، ويقدّمَ فهماً صحيحاً للأحاديث الشريفة.

وكذلك تمكّن ـ بالاعتماد على قدراته في علم الكلام ـ أنّ يستعرض مجموعة متناسقة من الأحاديث العقائدية، ويبيّن المعضل منها؛ نظير أحاديث صفات اللّه تعالى، والجبر والتفويض، والمشيئة والإرادة، والقضاء والقدر، والفطرة، والبداء، والعرش والكرسي، والرجعة والموت والقبر، وحاول درء التعارض والتهافت فيها[٤].

وقد استفاد من علم أُصول الفقه لحلّ اختلاف الأخبار، والجمع بين الأخبار الفقهية والعقيدية وحلّ اختلافاتها[٥]؛ وأشار إلى وظيفة المحدّث في مختلف حالات الأخبار المتعارضة[٦].

---

١. أنظر كتب: التوحيد؛ مصادقة الإخوان؛ فضائل الأشهر الثلاثة و....

٢. أُنظر: رسالتين في معنى وأقسام المولى.

٣. أنظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ص٣٣ ـ ٣٨، باب: حكمة الكناية والاستعارة.

٤. أُنظر: المصدر السابق.

٥. أُنظر: إرجاعاته إلى كتابيه التمهيد ومصابيح النور، في تصحيح اعتقادات الإمامية: ص١٤٧؛ وأيضاً: التذكرة بأُصول الفقه.

٦. أُنظر: المصدر السابق: ص١٤٧ إلى آخر الكتاب.

وقد كتب المفيد أيضاً رسائل مستقلّة في شرح ونقد بعض الأخبار؛ مثل: خبر «سهو النبيّ»، وحديث «نحنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورِّث»[١].

٥ ـ السيّد المرتضى

أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي، المشهور بالسيّد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، وهو التلميذ الأبرز من بين تلامذة الشيخ المفيد، وقد تبع أُستاذه وسار على خطاه، وأفاد أبحاثاً أدبية مؤثّرة في فهم الآيات والأحاديث في كتابه الأمالي، ودافع ـ كأُستاذه ـ عن عقائد الشيعة في مقابل الأشاعرة وخطّ الاعتزال والغلوّ، وغيرهم من متشدّدي المذاهب.

وبنى القواعد الأساسية لفهم الحديث وطرق الجمع بين الأخبار المختلفة؛ بتأليفه أحد أوائل الكتب في علم أُصول الفقه عند الشيعة المسمّى بالذريعة إلى أُصول الشريعة[٢]؛ كما بيّن المفهوم الحقيقي والمقصود الأصلي للكثير من الأحاديث من خلال أبحاثه وتأليفاته الكثيرة، وبذلك فقد أوضح أحاديث صعبة مستصعبة[٣]؛ ولا شكّ أنّ دراسة كتبه وقراءتها ـ وخاصّة الأمالي ـ تمهّد الأرضية الصالحة لفهم الكثير من الأحاديث؛ ولذلك نوصي بمراجعته ودراسته.

والجدير بالذكر، أنّ لكتاب المَجازات النبويّة ـ من تأليف أخيه السيّد الرضي جامع نهج البلاغة ـ تأثيراً هامّاً في فهم الاستعارة والمجاز في الأحاديث أيضاً؛ ولهذا فإنّ الرجوع إليه نافع مفيد.

٦ ـ الشيخ الطوسي

أسدى أبو جعفر محمّد بن علي الطوسي (م ٤٦٠ هـ) خدمة جديرة لعلم الحديث بتأليفه جامعين روائيّين: التهذيب والاستبصار، اللذين يعدّان من الكتب الأربعة للحديث عند

---

١. أنظر: رسالتَي: «عدم سهو النبيﷺ»، وحديث «نحن معاشر الأنبياء».

٢. على سبيل المثال أُنظر: الذريعة إلى أُصول الشريعة: باب الخطاب وأقسامه وأحكامه، وباب العموم والخصوص، وباب أنواع التخصيص، باب المجمل والبيان و... .

٣. أُنظر: الشافي في الإمامة؛ تنزيه الأنبياء؛ الأمالي.

الشيعة. وقد كان بارعاً في علوم مختلفة، ودرس الكثير من علوم الحديث والعلوم المتّصلة بها عند أساتذة كبار؛ كالشيخ المفيد والسيّد المرتضى. وتمكّن بتتلمذه على هذين العَلَمين وبجهوده الشخصية من إيضاح الكثير من الأحاديث المشكلة، وحلّ الأخبار المتعارضة في كتابه الكبير تهذيب الأحكام[١].

وبيّن كذلك ـ في مقدّمة كتابه الكبير والمستقلّ الآخر الاستبصار فيما اختلف من الأخبار ـ مبادئ الترجيح بين الروايات، ثمّ عرض أبحاثه حول أساليب حلّ الأخبار المتعارضة والمختلفة في كتابه الزاخر بالدقائق واللطائف في فهم الحديث.

وتعرّض الشيخ الطوسي كذلك في كتابه عدّة الأُصول للعديد من قواعد فقه الحديث؛ مثل: العامّ والخاصّ، الناسخ والمنسوخ، المطلق والمقيّد، المجمل والمُبيَّن. وأشار إلى بعض الأبحاث الأدبية المتعلّقة بفهم الحديث؛ من قبيل: الحقيقة والمجاز[٢].

وهذه الكتب الثلاثة المذكورة ـ ولا سيّما الاستبصار ـ تمثّل خزانة للأحاديث الصعبة أو المتعارضة مع طرق علاجها. وقد كانت الحلول التي أبداها الشيخ الطوسي في رفع التنافي بين الأخبار موضع اهتمام الفقهاء والباحثين في الحديث حتّى عصرنا الحاضر، فهذا الفيض الكاشاني والشيخ الحرّ العاملي أوردا كلام الشيخ وحمله الأمر على الندب والنهي على الكراهة في موارد عديدة في كتابيهما الوافي ووسائل الشيعة.

وفي الختام، لابدّ أنّ نضيف: أنّ أُسلوب الشيخ الطوسي في فهم المعاني الغامضة وحلّ التنافي بين الأحاديث يعتمد إلى حدٍّ كبير على تكوين الأُسرة الحديثية التي سيأتي البحث عنها تباعاً.

وأخيراً يمكن عدّ الميزات العامّة لتلك الفترة كالتالي:

١ ـ استمرار التأليف في مجال علل الأحاديث وشروحها.

٢ ـ قام أصحاب الجوامع الفقهية بتنظيم وجمع الأحاديث موضوعيّاً، وبذلك وضعوا

---

١. أنظر: تهذيب الأحكام: ج١، مقدّمة المؤلّف.

٢. أنظر: عدّة الأُصول: الباب الأوّل والثاني والخامس والسادس.

أوّل وأهمّ خطوة في طريق فهم الأحاديث، وأوردوا الأحاديث المتشابهة والمتماثلة في موسوعات ضخمة أبدعوها.

٣ ـ ألّف الشيخ الصدوق؟ في هذه الفترة أوّل كتاب في فقه الحديث تحت عنوان معاني الأخبار. كما ألّف الشيخ الطوسي؟ أوّل كتاب مستقلّ في الأحاديث المختلفة تحت عنوان الاستبصار فيما اختلف من الأخبار.

٤ ـ ألّف الشيخ المفيد والسيّد المرتضى رسائل مستقلّة في شرح ونقد بعض الأحاديث، وأظهر هذان العلَمان اهتماماً بالأبحاث الأدبية في فهم الأحاديث.

٥ ـ راج استخدام الدواوين الشعرية وكُتب غريب الحديث، واستُفيد منها في شرح الأحاديث الغامضة والمعقّدة.

٦ ـ يلاحظ في هذه الفترة الاهتمام بالقرائن الخارجية؛ مثل موافقة ومخالفة القرآن والسنّة، كما نشاهده في الأبواب الأُولى للكافي، والكتب الأُصولية مثل عدّة الأُصول.

٧ ـ يعتبر تدوين الكتب الأُصولية في هذه الفترة بمنزلة دعامة علميّة للتعامل مع الحديث.

مرحلة الانحطاط النسبي لعلوم الحديث (القرون ٦ ـ ٩هـ)

تمثّل هذه الحقبة التأريخية فترة ضعفٍ وانحطاط الحكومة المركزية للدولة الإسلامية، وهجوم المغول والتتار عليها. وهكذا تُعتبر هذه الفترة فترة انكماشٍ نسبيّ للحديث، وازدهارٍ لفقه الشيعي. ومن العلماء البارزين في تلك الفترة: السيّد أبو القاسم رضي الدين علي بن موسى (بن طاووس)، وأخوه جمال الدين أحمد بن طاووس (من علماء القرن السابع)، والعلّامة الحسن بن يوسف الحلّي، والشهيد الأوّل محمّد بن مكّي العاملي (من علماء القرن الثامن)، الذين اهتمّوا ـ في الغالب ـ بنقل الحديث ونقده سنداً لا متناً، وشرحوا ونقّحوا الأحاديث المبحوثة في علم الفقه، وأيضاً كتب بعضهم رسائل مستقلّة في الجمع بين الأخبار وبعض الشروح؛ من قبيل: استقصاء الاعتبار في تحرير معاني الأخبار[1]،

١. خلاصة الأقوال: ص١١٠.

ومختصر شرح نهج البلاغة[١]، وشرح كلمات خمس[٢]، وأيضاً الجمع بين كلام النبيّ والوصيّ والجمع بين آيتين من الكتاب العزيز[٣] للعلاّمة الحلّي، وشروح نهج البلاغة وبعض الأدعية لابن طاووس[٤].

ومن آثار هذه الفترة أيضاً: شرح ابن ميثم البحراني (م ٦٧٩هـ) لنهج البلاغة، وشرح رشيد الوطواط لكتاب مئة كلمة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام التي جمعها الجاحظ.

وتبرز في القرنين الثامن والتاسع أسماء كتب تتصدّرها الكتب التي أُلّفت في مجال الحديث، وهي على الترتيب التالي: مصابيح القلوب؛ وهو شرح فارسي لأبي سعيد حسن بن حسين السبزواري على ثلاثة وخمسين حديثاً، والرسالة العَليّة في الأحاديث النبويّة؛ وهو شرح كمال الدين حسين الكاشفي البيهقي السبزواري على أربعين حديثاً نبويّاً، وأيضاً شرح بعض الأحاديث الاعتقادية لعليّ بن محمّد البيّاضي النباطي مؤلّف كتاب الصراط المستقيم، والرسالة اليونسية.

وتُعتبر هذه الفترة فترة ركود في تأريخ علوم الحديث بشكل عامّ. ويمكن ذكر الميزات العامّة لفقه الحديث فيها كالآتي:

١ ـ اتّخذ شرح الحديث طابعاً عمليّاً في الغالب، وبغرض حلّ المسائل الفقهية والكلامية.

٢ ـ كُتبت رسائل مستقلّة قليلة في الجمع بين الأخبار المختلفة.

٣ ـ يلاحظ قلّة النقد لمضمون الأحاديث مقارنةً بالنقد السندي.

٤ ـ كانت شروح كلام أمير المؤمنين عليه السلام ـ ولا سيّما نهج البلاغة ـ ملافتة للنظر من بين شروح الأحاديث، وإن وجدت بعض الشروح الموضوعية للأحاديث أيضاً.

---

١. المصدر السابق: ص١١٢.

٢. الذريعة: ج ١٨، ص ١١٨، الرقم٩٨١.

٣. مكتبة العلاّمة الحلّي: ص١١٢، الرقم ٤٤.

٤. كتابخانه ابن طاووس (مكتبة ابن طاووس): ص٨٩ و٩٦.

الازدهار الجديد لعلم الحديث (القرنان ١٠ و ١١هـ)

بالإضافة إلى الجهود الكبيرة للفقهاء في هذه الفترة في توضيح الأحاديث الفقهية والانفتاح العلمي في الكتب الفقهية والرسائل العملية، فقد شرحوا ونقدوا بعض الأحاديث برسائل مستقلّة، أو جمعوا بينها وبين الأحاديث المتعارضة، وفي هذا المجال يمكن ذكر جهود الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، وابن أبي جمهور الأحساني صاحب عوالي اللآلي، فقد كتب ابن أبي جمهور حاشية مفصّلة على كتابه، وعلّق على أُصول الكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه[١].

والشهيد الثاني (م ٩٦٥هـ) من كبار فقهاء ومحدّثي القرن العاشر الهجري، له كتاب مستقلّ في دراية الحديث، وشرح مصطلحاتها، وأبحاث فقه الحديث[٢]، كما نلاحظه في شرح الحديث النبويّ «الدُّنيا مَزرَعةُ الآخِرَةِ».

أمّا الشيخ جمال الدين حسن ابن الشهيد الثاني، فقد عمّق وطوّر فقه الحديث أيضاً من خلال كتابه معالم الدين ومَلاذ المجتهدين في أُصول الفقه، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفقه الحديث، ثمّ قدّم أبحاثاً عميقة حول فقه الحديث ونقده في كتابه مُنتقَى الجُمان في الأحاديث الصِّحاح والحِسان؛ ومن خلال الاعتماد على تقييم السند قام باختيار الأحاديث المقبولة من بين أحاديث الكتب الأربعة، ومن خلال التطبيق العملي لنظرية أحمد بن طاووس والعلّامة الحلّي في التقسيم الرباعي للحديث إلى: الصحيح والحسن والموثّق والضعيف، فقد ساهم في تقوية مدرسة الحلّة الفقهية الحديثية، ومنع ـ حسب قوله ـ من التسامح في قبول الأحاديث وأخذ الأخبار من كلّ أحد؛ إلاّ أنّ هذا الأُسلوب لم يمنعه من التدقيق في متون الأحاديث، ولا زالت شروحه وتأويلاته للأحاديث وأساليب الجمع بين الأخبار المتعارضة موضع الاهتمام في الفقه والحديث[٣].

---

١. مستدركات أعيان الشيعة: ج٢، ص٢٨٤.

٢. الدراية: ص٣٣ و٤١ و٤٢ و٤٠٥.

٣. أنظر: منتقى الجمان: ج١، ص١ ـ ٤٧؛ مقدّمة المؤلّف.

وينبغي ألّا نهمل جهود الشيخ البهائي (٩٥٣ ـ ١٠٣٠هـ) في شرح الأربعين حديثاًوشرح الصحيفة السجّادية[١] وكتاب مشرق الشمسين، وأيضاً تعليقات والده المعظّم عزّ الدين حسين بن عبد الصمد العاملي[٢] على الصحيفة السجّادية.

وإلى جانب ذلك، يمكن الإشارة إلى الشروح والتعاليق على الكافي[٣]، منها شرحان على أُصول الكافي نُسِبا إلى ولدي الشيخ حسن ـ صاحب المعالم ـ وهما الشيخ محمّد (م ١٠٣٠هـ) والشيخ علي (ق ١١هـ)، وكذلك شرح على أُصول الكافي للشيخ محمّد علي بن محمّد البلاغي (م ١٠٠٠هـ) ـ الجدّ الأعلى للشيخ محمّد جواد البلاغي صاحب التفسير المعروف آلاء الرحمن ـ وشرح غير مكتمل للمولى رفيع الدين محمّد بن مؤمن الگيلاني (من تلامذة الشيخ البهائي)، وحاشية محمّد أمين الأسترآبادي (م ١٠٣٦هـ) صاحب الفوائد المدنية، وتعليقة للمحقّق الداماد (م ١٠٤١هـ) على أُصول الكافي، ولم يكتمل أيٌّ منها، بل ولم يُعثر على نسخ بعضٍ منها[٤].

وللمحقّق الميرداماد كتاب مستقلّ في علوم الحديث اسمه الرواشح السماوية، وفي هذا الكتاب ـ وبالأخصّ في الرشحتين الثانية والخامسة والعشرين؛ حيث ذكر أبحاثاً لغوية وأبحاثاً في فقه الحديث إلى جنب الأبحاث الرجالية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى شروح أكثر أهمّية: كشرح محمّد صدر الدين الشيرازي المشهور بملاّ صدرا (م ١٠٥٠هـ) تحت عنوان شرح أُصول الكافي[٥]، وأيضاً شرحَي المولى خليل القزويني (م ١٠٨٩هـ) العربي والفارسي على الكافي تحت عنواني الصافي والشافي، وقد استغرق تأليف الشافي من سنة (١٠٥٧) إلى سنة (١٠٨٦هـ).

---

١. للتعرّف أكثر على شرحه للصحيفة السجّادية، أُنظر: شناخت نامه (رسالة التعريف) للعلاّمة المجلسي: ج٢، ص٢٣٣.

٢. وله أيضاً ردّ على الاعتراض على حديث حبّ النبيﷺ للطيب والنساء والصلاة، أُنظر: أعيان الشيعة: ج٦، ص٦٤؛ رياض العلماء: ج٢، ص١١٦.

٣. أُنظر: الكليني والكافي لعبد الرسول الغفّار: ص٤٤٣ ـ ٤٥٢؛ الذريعة: ج٦، ص٢٢٩.

٤. ذكر جميعها أُستاذنا آية اللّه الشيخ أُستادي في مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد١٣ ـ ص١٦ ـ ١٨ فراجع.

٥. لقد تصدّى ملّا صدرا لشرح وتوضيح روايات كثيرة في تفسير القرآن، بالإضافة إلى شرحه العميق على أُصول الكافي، أُنظر: تفسير القرآن الكريم: ج٢، ص١٦٣؛ وج٣، ص٣٨٤؛ وج٦، ص٢١٠ و٢٥٧.

وأشهر منهما شرح المولى حسام الدين محمّد صالح بن أحمد المازندراني (م ١٠٨١هـ) على الكافي، الذي طُبع في السنوات الأخيرة مع تعليقات مفيدة للعلاّمة أبي الحسن الشعراني. والجدير بالذكر أنّ لابنه المولى هادي المازندراني شرحاً أيضاً على فروع الكافي من «كتاب الطهارة» إلى «المزار».

ويُشار أيضاً إلى الشرح المفصّل لمير محمّد إسماعيل خاتون آبادي (١٠٣١ ـ ١١١٦هـ) مؤلّف التحفة الرضوية في شرح حديث عمران الصابي، وأيضاً حاشيتين للسيّد نور الدين علي بن أبي الحسن العاملي (م ١٠٦٨هـ)، والميرزا محمّد بن سيّد حيدر الحسيني الطباطبائي المشهور بالميرزا رفيع الدين النائيني (م ١٠٨٢هـ).

جدير ذكره، أنّ أكثر الشروح المدوّنة في القرنين العاشر والحادي عشر تخصّ الكافي، لكنّ شرح بعض العلماء سائر الكتب الأربعة، وبالأخصّ تهذيب الأحكام، ونحن سنذكر بعضها ونُرجع الراغبين في الاستزادة إلى مقدّمات المصحّحين لهذه الكتب[١]؛ فيشار إلى جهود محمّد تقي المجلسي والد العلاّمة المجلسي (م ١٠٧٠هـ)؛ إذ كتب ثلاثة شروح على كتابين من الكتب الأربعة: إحياء الإحياء؛ وهو شرح مختصر على تهذيب الأحكام، وروضة المتّقين في شرح أخبار الأئمّة المعصومين عليهم السلام؛ وهو شرح كامل متين ومفيد باللغة العربية على كتاب من لا يحضره الفقيه، وله شرح فارسي على هذا الكتاب يُسمّى «لوامع قدسية» أو «لوامع صاحبقراني».

وروضة المتّقين من رشحات قلم المؤلّف في سنين الكمال[٢]، وقد وضّح المجلسي المفردات المبهمة للحديث، وبيّن أحياناً المعاني الاصطلاحية أيضاً[٣]، وذكّر بإرادة المعنى المجازي لا الحقيقي في الرواية، وبهذا الطريق منع من ظهور إشكالات محتملة على

---

١. الكافي: ج١، ص٣٠ ـ ٣٣، المقدّمة؛ تهذيب الأحكام: ج١، ص٤٧ ـ ٤٨؛ كتاب من لا يحضره الفقيه: ج١، ص يح ويط، الذريعة: ج١٤، ص٩٤.

٢. أنظر: روضة المتّقين: ج١، ص٢، مقدّمة المؤلّف، وقد انتهى المؤلّف من تصنيفه سنة (١٠٦٣ هـ).

٣. أُنظر: المصدر السابق: ج١، ص٣١ و١٦٩ و٣٣٤ و٣٥١؛ وج٦، ص٤٤١ (ذيل كلمات: طهور، سواك، شدق، ذوائب، عارضين، السفلة).

الحديث[١]، فهو يعتبر اضطراب المتن كاضطراب السند، ولأجل فهم معنى الحديث يبحث عن النسخ المختلفة والمتن الكامل للحديث ثمّ يشرحه[٢]، ويُميّز بين كلام المعصوم وعبارة الراوي وشرح الشيخ الصدوق للحديث[٣].

ويعتمد شرح المجلسي الأوّل[٤] على جمع الأحاديث المتشابهة والمفسّرة والموضّحة، وتجميع القرائن المقامية[٥] والقرائن الأخبارية[٦]، ويشير في هذا المجال إلى الأحاديث المتشابهة المرويّة عن أهل السنّة[٧].

وقد اهتمّ المجلسي الأوّل بنقد الحديث أيضاً، وبالإضافة إلى المناقشة السندية فقد نقد مضمون الروايات أيضاً، وذكر وجوهاً في التأويل والبحث عن معاني مقبولة للأخبار المخالفة للإجماع وفتوى مشهور الفقهاء[٨]، وأشار إلى تعارض الروايات، وتصدّى لحلّ ذلك التعارض[٩]، ويتبيّن من كثرة نَسخ روضة المتّقين وأهمّيّته فائدته واستحسان العلماء لمحتواه[١٠].

وشرح المجلسي الأوّل الصحيفة السجّادية بالعربية والفارسية، وسمّى الشرح العربي: رياض المؤمنين وحدائق المتّقين، وشرح أيضاً خطبة المتّقين والزيارة الجامعة الكبيرة بالفارسية، كما شرح حديث الصنع؛ «ستّة أشياء ليس للعباد فيها صنع...» على ما ذكره العلّامة الطهراني[١١].

---

١. المصدر السابق: ج٦، ص٥٠٦.

٢. المصدر السابق: ج١، ص٣٦٥ لا ألفين ولا ألقينّ وأيضاً: ج٦، ص٢٣و ٤١٣، ٤٣٩.

٣. المصدر السابق: ج٦، ص٤١٢ و٤٧٠.

٤. المصدر السابق: ج١، ص٣٤٤ كلمات الفرج وص٣٦٥ (كرامة الميّت تعجيله) وص٢٢٠، وج٦، ص٤٤٥ و... .

٥. المقصود من القرائن المقامية القرائن التي توجد مع الكلام وفي نفس المجلس، إلاّ أنّها ليست من سنخ الكلام.

٦. المراد من القرائن الأخبارية هي القرائن الشائعة في الأخبار.

٧. انظر: المصدر السابق: ج١، ص١٦٩، الحديث الأوّل في السواك.

٨. انظر: المصدر السابق: ج٦، ص٥٠٦.

٩. المصدر السابق: ج٦، ص٢٤٣ ـ ٢٤٥.

١٠. طُبع هذا الكتاب سنة (١٣٩٣ هـ. ق = ١٣٥٢هـ. ش) بتصحيح السيّد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الاشتهاردي، ونشرته مؤسّسة (بنياد كوشان پور).

١١. الذريعة: ج٤، ص٩٦.

ويمكن عَدّ ميزات أعمال هذه الفترة في فقه الحديث باختصار كالآتي:

١ ـ إزدهار الأبحاث الحديثية؛ من خلال تدوين الموسوعات الحديثية الشيعية، واهتمام المحدّثين بالتعليق والشرح للكتب الأربعة والصحيفة السجّادية.

٢ ـ طرح بعض العلماء والمحدّثين أبحاثاً في فقه الحديث؛ كالشهيد الثاني في الرعاية في علم الدراية، والمحقّق الداماد في الرواشح السماوية.

٣ ـ أُلّفت شروح مفصّلة ـ نوعاً ما ـ على كتب الحديث الرئيسة، واستُعين بقواعد فقه الحديث في هذه الشروح؛ كالبحث عن الأحاديث المتشابهة والقرائن المقامية والمقالية، وكذلك الاستفادة من كتب اللغة وغريب الحديث.

٤ ـ يُلاحظ في هذه الفترة: ظهور ممارسة نقد المتن، والتأويل، والاهتمام بالمعاني المجازية.

فترة تدوين الجوامع الروائية المتأخّرة (القرنان ١١ و١٢هـ)

تتداخل فترة تدوين الجوامع الروائية المتأخّرة ـ تأريخيّاً ـ مع جزءٍ من الفترة السابقة ـ فترة ازدهار علوم الحديث ـ وتمتاز هذه الفترة بأهمّية خاصّة، ويمكن تشبيهها بفترة تدوين الجوامع الأوّلية. وممّا يميّز هذه الفترة عن غيرها ويحثّ على دراستها بصورة خاصّة هو اتّساع عمل كتّاب الجوامع الحديثية في هذين القرنين؛ بحيث إنّ حجم أعمالهم في مجال فقه الحديث لا يقاس مع أعمال فترة الركود وما قبلها.

ونحن نعرض هنا قسماً من مظاهر تلك الجهود حسب ترتيبها التأريخي، وقد ظهرت أهمّ هذه الجهود في مجالي التدوين والتنظيم المناسب والمؤثّر للأحاديث في مجموعات كبيرة ومفصّلة روائيّاً، وشرح وتفسير مبهماتها، وحلّ المشاكل التي تتعلّق بمضامين الأخبار.

وحينما جمعوا الأخبار في أبوابها المناسبة، واجهوا الاختلاف فيما بينها أحياناً، فحاولوا رفع التنافي وحلّ الاختلاف، وهذا من الجهود الأُخرى لهؤلاء المحدّثين.

١ ـ الفيض الكاشاني

محمّد محسن بن شاه مرتضى، المعروف بالفيض الكاشاني (١٠٠٧ـ١٠٩١هـ)، كان من أعلام محدّثي ومتكلّمي وحكماء وفقهاء القرن الحادي عشر الهجري، وله تبحّرٌ في الشعر والأدب أيضاً. ألّف كتباً كثيرة[١]، ومن أهمّ كتبه الموسوعة الحديثية المسمّاة بالوافي، وقد استفاد هذا العالم الجليل في تأليف كتابه هذا من الجوامع الروائية الكبيرة الأربعة للشيعة ـ الكافي، كتاب من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار ـ دون أنّ يقطّع الروايات، بل قام بحذف ما تكرّر منها فقط، كما قام بشرح الروايات المشكلة؛ حيث يقول في مقدّمة الوافي:

> **فشرعت فيه مستعيناً بالله ـ عزّ وجلّ ـ وجمعته جمعاً وتدويناً، ونظمته نظماً وترقيناً، وهذّبته تهذيباً، ورتّبته ترتيباً، وفصّلته تفصيلاً، وسهّلت طريق تناوله تسهيلاً، وبذلت جهدي في أنّ لا يشذّ عنّي حديث ولا إسناد تشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعت إليه سبيلاً، وشرحت منه ما لعلّه يحتاج إلى بيانٍ شرحاً مختصراً في غير طول. وأوردت بتقريب الشرح أحاديث مهمّة من غيرها من الكتب والأُصول، ووفّقت بين أكثر ما يكاد يكون متنافياً منه توفيقاً سديداً، وأوّلت بعضه إلى بعضٍ تأويلاً غير بعيد؛ ليكون قانوناً يرجع إليه أهل المعرفة والهدى من الفرقة الناجية الإمامية، ودستوراً يعوّل عليه من يطلب النجاة في العقبى من شيعة العترة النبوية[٢].**

وهذه العبارة تبيّن استعانته بالأُسرة الحديثية؛ وجمع الأحاديث المتشابهة في تفسير الروايات وفهمها وحلّ تعارضها، وهو المنهج الذي يصرّح به الفيض الكاشاني تعقيباً على كلامه المتقدّم:

> **وسمّيته بالوافي؛ لوفائه بالمهمّات وكشف المبهمات، وأسأل اللّه تعالى التوفيق للبلوغ إلى انتهائه كما هيّأ لي أسباب ابتدائه، وأن يجعله خالصاً لوجهه. وقد**

---

١. من قبيل: المحجّة البيضاء في إحياء كتاب الإحياء، عين اليقين، أنوار الحكمة، معتصم الشيعة في أحكام الشريعة، الحقائق، وغيرها.

٢. الوافي: ج١، ص٧.

ذكرت الإيضاحات اللغوية في الجمل المتعدّدة في بابٍ واحد وكتابٍ واحد. [١]

وبعد ذلك عرض الفيض منهجه في شرح وحلّ الأخبار مشيراً إلى نقطة هي مفتاح فهم الحديث بقوله:

وكلّ حديث يحتاج إلى شرح من حديثٍ آخر ولو من غير الكتب الأربعة شرحته به؛ ولو بذكره في جنبه إذا كان منها، وإلّا فإنّ تعرّض لشرحه أحد المشايخ الثلاثة ولو نادراً، أو ألفيته في كلام غيرهم من أهل العلم أو أئمّة اللغة ولو أحياناً، نقلته عنهم، وإلاّ شرحته بعقلي بمقدار فهمي القاصر وعلى مبلغ علمي الناصر[٢].

إنّ جهود الفيض في بيان الأحاديث جديرة بالاهتمام، ويمكن اعتبارها كتاباً في شرح الحديث، بالنسبة للكافي على الأقلّ.

وقد جمع الكاشاني في كتابه الآخر النوادر، الأخبارَ والأحاديث النادرة المرويّة في مصادر الحديث الشيعية التي لم يذكرها مؤلّفو الكتب الأربعة، وشرح ما احتاج إلى شرحٍ منها، وميّزها عن نصّ الحديث بعنوان «بيان»[٣].

٢ ـ الشيخ الحرّ العاملي

محمّد بن الحسن بن علي العاملي، المعروف بالحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤هـ)، من أعلام جبل عامل، انتقل إلى إيران إبّان هجرة علماء لبنان إليها، وتمكّن ـ بالإضافة إلى تأليفه كتباً مثل إثبات الهداة، هداية الأُمّة،والفوائد الطوسية ـ من تدوين أكبر جامع للروايات الفقهية، وهو تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة؛ الكتاب الذي يضمّ أكثر من خمسة وثلاثين ألف حديث غير مكرّر، وصرف ثماني عشرة سنة من عمره في تأليفه.

وبهدف إزالة مشاكل كتب الحديث التي سبقته وتصحيح فهم مؤلّفيها، وأيضاً تصنيف روايات كلّ موضوع إلى جنب بعضها البعض، اشتغل الحرّ العاملي بمطالعة كتب الحديث

---

١. المصدر السابق.

٢. المصدر السابق: ص ٤٠.

٣. انظر: الذريعة: ج٢٤، ص ٣٤٨.

الشيعية[١]؛ واعتماداً على سعة علمه في الحديث والفقه وعبر استخدامه لمعايير الردّ والقبول، رتّب مجموعة مفيدة جدّاً، ويسّر سبيل الفهم الدقيق والعميق للأحاديث الفقهية من خلال جمعها تحت عنوان واحد، وذكر الروايات المخصّصة والمقيّدة والمعارضة.

مضافاً إلى ذلك، فقد ذكر الشيخ الحرّ العاملي أيضاً تفسير كبار المحدّثين وفهمهم للروايات، سيّما الوجوه التي طرحها الشيخ الطوسي عند بيانه لحلّ الأخبار المختلفة والمتعارضة.

ويذكر الشيخ الحرّ ـ أحياناً ـ طريقة فهمه وحلّه النهائي، وفي الكثير من المواضع يلقي للقارئ ما توصّل إليه من تفسير لمجموع الروايات، بعد الموازنة بينها وإدراجها تحت عنوانٍ يختاره لأبواب متعدّدة من الكتاب.

وفي هذا الإطار بذل جهداً آخر، وهو جمع الأحاديث الواردة عن الأئمّة عليهم السلام في «كتاب القضاء» من وسائل الشيعة، والتي بيّنت طرق الجمع بين الروايات المتعارضة والمختلفة. كما عرض طرقاً وقواعد مهمّة في هذا المجال أحياناً.

والمجال الثالث من جهود الشيخ الحرّ العاملي في فقه الحديث هو النقد المضموني للحديث، فقد كان يأخذ محتوى الحديث بنظر الاعتبار تماماً، ورغم ميوله إلى نزعة الأخباريّين إلاّ أنّه تصدّى للدراسة الدقيقة لنصوص الأحاديث، ومقارنة مضمونها بالقرآن والسنّة والأحاديث المشهورة، وحتّى إجماع فقهاء الشيعة أحياناً[٢].

٣ ـ العلّامة المجلسي

محمّد باقر المجلسي (١٠٣٧ ـ ١١١١هـ)، من أكثر محدّثي الشيعة آثاراً، ومن أشهر كتبه بحار الأنوار الجامع لدُرر أخبار الأئمّة الأطهار، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، وملاذ الأخيار، التي تحتوي على أبحاثه في فقه الحديث.

---

١. انظر: وسائل الشيعة: ج١، ص٥، مقدّمة المؤلّف.
٢. انظر المصدر السابق: ج٢، ص٩٣ ـ ٩٥.

لقد قام المجلسي في بحار الأنوار ـ كما فعل الفيض الكاشاني والشيخ الحرّ العاملي في جوامعهما الحديثية ـ بجمع الروايات القريبةِ المضمون والناظرة لبعضها، وصنّفها موضوعيّاً وبترتيب منطقي، وذكر الآيات القرآنية المناسبة؛ فهيّأ بذلك أرضية ومقدّمة للفهم الصحيح للروايات. وقد راجع أكثر من عشرين كتاباً في اللغة وغريب الحديث وستّة عشر شرحاً للأحاديث؛ بهدف شرح المفردات الغريبة الواردة في الأحاديث.

ولم تقتصر توضيحاته على شرح المفردات، وبذل جهده في دفع إشكالات الروايات وتبيين معضلاتها تحت عناوين متعددة؛ نظير: «أقول» و«شرح» و«تبيان» و«إيضاح» و«تنوير» وغيرها. كما قام بنقل ونقد تفسير الشرّاح وكلام الحكماء في الكثير من المواضع[1]. وقدّم بذلك مكتبة صغيرة سيّارة تنهل من ستمائة مصدر أو أكثر على شكل موسوعة حديثية، حيث يقول في مقدّمة بحار الأنوار:

وأوضحت ما يحتاج من الأخبار إلى الكشف ببيانٍ شافٍ على غاية الإيجاز؛ لئلّا تطول الأبواب، ويكثرحجم الكتاب، فيعسر تحصيله على الطلاّب[2].

وقد جاءت هذه الشروح والإيضاحات المختصرة والمطوّلة في ذيل الأحاديث بالإضافة إلى خمسين شرحاً مفصّلاً يُعدّ بعضها في حدّ رسالة مستقلّة في موضوعها[3].

كما يبيّن في توضيحاته إلى التصحيفات المحتملة، ويذكر النصّ الصحيح للحديث، ويشير إلى الروايات المشابهة[4]؛ ويفسّر العبارات المبهمة والاصطلاحات والمجازات، ويؤوّل بعض الأخبار، ويسعى في حلّ التعارض الموجود بين بعض الروايات، وساعد بجهوده العلميّة على الفهم العميق للأحاديث؛ وذلك من خلال تسلّطه على الأبحاث الأدبية والفقهية والتأريخية والكلامية، وحتّى النجومية والرياضية. كما نبّه على أخطاء من سبقه،

---

١. انظر: بحار الأنوار: ج٣٧، ص١٩٩، وج٥٩، ص٢٢٩، وج٦٣، ص٢٩٥ و....

٢. بحار الأنوار: ج١، ص٤ ـ ٥ مقدّمة المؤلّف.

٣. انظر: يادنامه علاّمة مجلسي: ج٢، ص٣٥٤ (ذكرى العلاّمة المجلسي).

٤. انظر: بحار الأنوار: ج٢٠، ص ٢٣٨ (ذيل الحديث٣)، وج٢٣، ص١٤٦ (ذيل الحديث١٠٧)، وج٤، ص١٣٦ (ذيل الحديث٣) وص١٣٧ (ذيل الحديث٤).

وردّ شبهات واحتجاجات المعارضين، ولم يمنعه كلّ ذلك من تفسير الأحاديث بسلاسة[١]؛ بهدف تسهيل فهمها.

ومن الجهود الأُخرى للعلاّمة المجلسي التي لابدّ أن تُذكر ضمن أعماله الجسيمة في مضمار فقه الحديث، هو شرحه لموسوعتين حديثيّتين كبيرتين: الكافي وتهذيب الأحكام، وقد سمّاهما: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول[٢]، وملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار[٣]، ويمكن اعتبارهما أكبر خطوة في شرح الأحاديث. يقول العلاّمة المجلسي في مقدّمة كتابه مرآة العقول:

> **وأزمعت على أن أقتصر على ما لابدّ منه في بيان حال أسانيد الأخبار، التي هي لها كالأساس والمباني، وأكتفي في حلّ معضلات الألفاظ وكشف مخبّيات المطالب بما يتفطّن به من يدرك بالإشارات الخفيّة دقائق المعاني، وسأذكر فيها ـ إن شاء اللّه ـ كلام بعض أفاضل المحشّين وفوائدهم، وما استفدت من بركات أنفاس مشايخنا المحقّقين وعوائدهم من غير تعرّض لذكر أسمائهم أو ما يرد عليهم[٤].**

ويمكن أن نلحظ وحدة نهج المجلسي في بحار الأنوار وهذين الشرحين؛ كإفادته من جميع معلوماته وقدراته العلمية، واستفادته من شروح المتقدّمين عليه والمعاصرين له، وأخذ كلٍّ من السند والمتن بنظر الاعتبار عند نقد الأحاديث، وتبيين التصحيفات العارضة على نصوص الأحاديث أحياناً، والإشارة إلى اختلاف النسخ أيضاً[٥].

---

١. انظر: المصدر السابق: ج١١، ص ١٩٨ ـ ٢٠٣؛ وج٢٥، ص ١٠٨؛ وج٦٩، ص٥٦؛ وج ٨، ص٣٢٧؛ وج٨٥، ص٣١؛ وج٨٦، ص١٣٧، و١٤٤؛ وج٩١، ص٢٨٥؛ وانظر أيضاً: يادنامه علاّمه مجلسى: ج ٣، ص٩٠ «ملاحظات حول تعليقات المرحوم المجلسي على الأحاديث»، محمّد علي تسخيري.

٢ الجدير بالذكر أنّ العلاّمة محمّد باقر الخوانساري عدّ نصفاً من شرح كتاب الدعاء وكتاب العِشرة وكتاب الزكاة وكتاب الخمس وبعض كتاب الصلاة في مرآة العقول من تأليف تلميذ العلاّمة المجلسي: المير محمّد حسين خاتون آبادي (روضات الجنّات: ج٢، ص٨٠).

٣ يعتقد السيد علي البروجردي أنّ ملاذ الأخيار إلى حدّ كتاب الصوم هو من تأليفات العلاّمة المجلسي (انظر: طرائف المقال: ج٢، ص٣٨٩).

٤. مرآة العقول: ج١، ص٣.

٥. انظر: المصدر السابق: ج١، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٩؛ وج٢ ص٢٦ ـ ٣٩؛ وج٣، ص٣ و . . .

ويرى بعض المعاصرين ـ كآية الله الشيخ جعفر السبحاني ـ أنّ إيضاحات مرآة العقول أفضل وأمتن ممّا أورده في ملاذ الأخيار وبحار الأنوار[١].

٤ ـ معاصرو المجلسي

في نفس فترة حياة المجلسيّين (الأب والابن) وجهودهما، اتّجه علماء آخرون لشرح وتفسير الأخبار أيضاً، وتبلورت أكثر هذه الجهود على شرح الكتب الأربعة والتعليق عليها، وشرح الصحيفة السجّادية، وشرح وتوضيح معاني الأحاديث المشكلة. واللافت للنظر أنّ الكثير من هؤلاء العلماء هم من عائلة المجلسي أو من تلامذته؛ ونحن نشير هنا إلى أسماء بعضهم وكتبهم، ونحيل الراغبين في الاستزادة إلى مراجعة كتاب يادنامه علاّمه مجلسي (ذكرى العلّامة المجلسي)[٢]، فمن هؤلاء:

١ ـ عزيز الله المجلسي (م ١٠٧٤هـ) ـ الأخ الأكبر للعلّامة المجلسي ـ له حاشية على تهذيب الأحكام وكتاب من لا يحضره الفقيه[٣].

٢ ـ عبد الله المجلسي (م ١٠٨٤هـ) ـ الأخ الآخر للعلّامة المجلسي ـ وقد تتلمذ على والده وعلى الآقا حسين الخوانساري، وله شرح غير كامل على تهذيب الأحكام[٤].

٣ ـ محمّد بن حسن الشيرواني (م ١٠٩٨هـ) ـ صهر المجلسي الأوّل ـ وقد شرح تهذيب الأحكام وبعض الأحاديث؛ مثل حديث الصنع[٥].

٤ ـ ميرك بن موسى بن إبراهيم الحسيني (م ١٠٩٨هـ)، له تعليقات على كتاب الاحتجاج للطبرسي وعيون أخبار الرضا عليه السلام، وله أيضاً تعليقات عديدة على تفسير الصافي[٦].

---

١. يادنامه علاّمه مجلسى: ج٣، ص٢١٩. ونحيل الراغبين في التعرّف أكثر على مقال لمحمّد علي سلطاني: ص٣١ ـ ٥٦ المطبوع في المجلّد الثاني من (يادنامه علاّمه مجلسى) نشرته وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي سنة ١٣٧٩ هـ. ش.

٢. يادنامه علاّمه مجلسى: ج١، ص١١٣ ـ ١٨٨.

٣. الذريعة: ج٦، ص٥٢، الرقم ٢٥٨؛ وص٢٢٣، الرقم ١٢٥٥.

٤. انظر: أعيان الشيعة: ج ٨، ص٧٠.

٥. الذريعة: ج١٣، ص١٩٩، الرقم ٧٠٠؛ وج١٣، ص٢٠٩، الرقم ٧٣٨.

٦. جامع الرواة، الأردبيلي: ج٢، ص٢٨٤؛ أعيان الشيعة: ج١٠، ص١٧٢.

٦ ـ عبد اللّه بن غلام علي الحسيني الطالقاني (ق ١١هـ)، له حاشية مفصّلة على تهذيب الأحكام انتهى منها في سنة (١٠٨٥ هـ)[١].

٤ ـ محمّد بن شرف الدين علي المعروف بسيّد ميرزا الجزائري (ق ١١هـ)، جمع الأحاديث المعتبرة من الكتب الأربعة وغيرها، وأضاف إليها تعليقات وإيضاحات، ونظّم رسالة مطوّلة ومهمّة في الدراية وقواعد علم الحديث في (٢٤) مسألة ذكرها في مقدّمة كتابه[٢].

٧ ـ علاء الدين كلستانه (م ١١٠٠هـ) ـ أخو زوجة العلّامة المجلسي ـ له شرح كبير على نهج البلاغة أسماه: حدائق الحدائق في شرح كلمات كلام اللّه الناطق، بالإضافة إلى شرحه لبعض الخطب؛ كالخطبة الشقشقية وخطبة همّام، وشرح أيضاً الرسالة الأهوازية؛ وهي كتاب الإمام الصادق عليه السلام إلى النجاشي حاكم الأهواز[٣].

٨ ـ قاسم بن محمّد الكاظمي النجفي (م ١١٠٠هـ)، له شرح كتاب الاستبصار[٤].

٩ ـ السيّد هاشم بن سليمان بن إسماعيل البحراني التوبلي (م ١١٠٧هـ)، صاحب تفسير البرهان، وله شرح على كتاب تهذيب الأحكام[٥].

١٠ ـ السيّد نعمة اللّه بن عبد اللّه الجزائري (م ١١١٢هـ)، صاحب كتاب الأنوار النعمانية، وقد جمع الأخبار الغريبة وشرحها في كتابه الآخر غرائب الأخبار ونوادر الآثار، وذكر إيضاحاته تحت عنواني «بيان» أو «إيضاح»، ورتّب الكتاب وفقاً لترتيب حياة المعصومين عليهم السلام، وله شرحان على الموسوعتين الحديثيّتين للشيخ الطوسي، هما: غاية المرام في شرح تهذيب الأحكام، وكشف الأسرار في شرح الاستبصار. وقد شرح الصحيفة السجّادية أيضاً[٦].

١. أعيان الشيعة: ج ٨، ص٦٥.
٢. الذريعة: ج٥، ص٢٥٣؛ يادنامه علّامه مجلسى: ج١، ص١٠٧.
٣. الذريعة: ج١٣، ص٢٢٥؛ وج٢، ص٤٨٥.
٤. أعيان الشيعة: ج ٨، ص٤٤٥؛ الذريعة: ج١٠، ص٢٢٦، الرقم ١١٨٧.
٥. أعيان الشيعة: ج١٠، ص٢٤٩.
٦. أمل الآمل: ج٢، ص٣٣٦؛ الذريعة: ج١٦، ص ١٨، الرقم٧٢.

١١ ـ محمّد صالح بن عبد الواسع الحسيني الخاتون آبادي (١٠٥٨ ـ ١١٢٦هـ) ـ سبط العلّامة المجلسي ـ له تكملة لمرآة العقول، وشرح على كتاب من لا يحضره الفقيه[1].

وكما يُشاهَدَ فإنّ أكثر النشاطات في فقه الحديث لهذه الفترة اختصّت بشرح وتفسير الكتب الأربعة، إلّا أنّنا نجد إلى جانبها شروحاً وتعليقات على بعض الكتب الأُخرى؛ مثل: شرح بصائر الدرجات لمحمّد باقر بن عبد الرزّاق اللاّهيجي الذي انتهى منه سنة (١٠٨٣هـ) في الهند[2]، وشرح آقا جمال الخوانساري على غرر الحكم، وأيضاً شرح عبد الكريم بن محمّد يحيى القزويني (ق ١٢هـ) عليغرر الحكم الموسوم بنضد الدُّرر ونظم الغُرر[3].

ويمكن الإشارة إلى ما كُتب في علم غريب الحديث وفروق اللغة على أيدي علماء؛ نظير فخر الدين الطُّرَيحي (م ١٠٨٥هـ) في كتابه المشهور المسمّى بمجمع البحرين ومطلع النيّرين[4]، وكتاب فروق اللغة للسيّد نعمة اللّه الجزائري[5].

ويقول عبد اللّه أفندي عن امرأة اسمها حميدة بنت محمّد شريف بن شمس الدين محمّد رويدشتي الإصفهاني (م ١٠٨٧هـ): إنّ لها حواشي وإيضاحات على الاستبصار للشيخ الطوسي تحكي عن علمها ودرايتها[6].

ويمكن ذكر شروح الأربعينيّات؛ مثل: شرح القاضي سعيد القمّي (كتب في سنة ١٠٩٩هـ)[7]، وشرح محمّد شريف الخاتون آبادي على الأربعين حديثاً في الطبّ[8]، وشرحين لمحمّد شفيع الأسترآبادي (ق ١١هـ) والشيخ سليمان بن عبد اللّه البحراني (م ١١٢١هـ) على الأربعين حديثاً في فضائل أمير المؤمنين، اختيرت من مصادر الحديث لأهل السنّة[9].

---

١. ريحانة الأدب: ج١، ص٣٣٦.
٢. المصدر السابق: ج٩، ص١٨٩.
٣. الذريعة: ج١٤، ص١٣٣.
٤. المصدر السابق: ج ٨، ص٣٩٤.
٥. المصدر السابق: ج١٦، ص١٨٧، الرقم ٦١٥ و٦١٦.
٦. رياض العلماء: ج٥، ص٤٠٤.
٧. الذريعة: ج١، ص٤١٧ ـ ٤١٩؛ وج٢٠، ص ٢٣٨.
٨. المصدر السابق.
٩. المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا لسنا في مقام الاستقراء التامّ، ومن أراد الاستزادة فليراجع مصادر البيلوغرافيا كالذريعة، فإنّه يمكنه أنّ يجد عشرات الشروح والتعليقات على الكتب الأربعة وغيرها ممّا يشتمل على بحوث متنوّعة في فقه الحديث.

ولم نتعرّض أيضاً للشروح الكثيرة لنهج البلاغة والصحيفة السجّادية؛ لأنّ الشيخ آقا بزرك الطهراني ذكر في موضعٍ واحد أكثر من مئة شرح لنهج البلاغة[1]، وما يقرب من خمسين شرحاً للصحيفة السجّادية[2]، ويوجد الكثير منها في برامج إلكترونية على الأقراص المدمجة.

ومن خصائص هذه الفترة:

١ ـ بذل مصنّفو الجوامع الروائية الثانوية جهودهم في جمع الروايات المتشابهة والمتماثلة في موضوعٍ واحد، وأوردوها في أبواب وفصول بترتيب منطقي، وبذلك مهّدوا الأرضية المناسبة لفهمها وحلّ ما لغز وصعب منها.

٢ ـ نقلت في هذه الفترة شروح كبار علماء الحديث القدامى، وحظيت باهتمام وإقبال خاصّ، مع تكميلها وتتميمها.

٣ ـ ظهر في هذه الفترة الشرح المتسلسل لروايات كتابٍ واحد، ومن بين ذلك اختصّت الكتب الأربعة ونهج البلاغة والصحيفة السجّادية بأكبر عدد من الشروح.

٤ ـ من الميزات البارزة لهذه الفترة الاستفادة من العلوم الأُخرى في فهم متون الحديث، ولا سيّما العلوم الأدبية، وعلوم الطبّ والنجوم، وحتّى الجبر والحساب.

٥ ـ تدوين رسائل مستقلّة في فقه الحديث؛ مثل الشروح والبيانات المفصّلة في بحار الأنوار، وتسهيل فهم الأحاديث النادرة والصعبة.

٦ ـ استمرار الجهود الأُخرى في فقه الحديث؛ مثل حلّ تعارض الأخبار، وتدوين كتب في مجال الدراية وعلم الحديث.

---

١. المصدر السابق: ج١٤، ص١٢١ ـ ١٦٠. وفيما يخصّ شرح بعض الخطب يلاحظ المصدر السابق: ص٣٧ و٤٠ و٤١. وهناك كتب أُخرى شرحت نهج البلاغة ورد ذكر أكثرها في مقال «شروح نهج البلاغة» في دانش نامه امام علي عليه السلام (بالفارسية) (ج١٢، ص١٤٤ و١٤٥).

٢. الذريعة: ج١٣، ص٣٤٥ ـ ٣٥٨.

القرون الأخيرة

المراد بالقرون الأخيرة: الفترة الواقعة بين القرن الثاني عشر إلى العقود الثلاثة الأُولى من القرن الحالي، وفي هذه الفترة استمرّت النشاطات لجمع وشرح الحديث، وأُنجزت أعمال مشابهة لما أُنجز في الفترة الماضية.

فبعد تدوين الجوامع الروائية المتأخّرة انبرى بعض المحدّثين لشرحها، وكان الوافي يحظى بقبول أوسع، فقد كتب السيّد إبراهيم بن محمّد باقر الرضوي القمّي (كان حيّاً سنة ١١٦٨هـ) ومحمّد باقر الوحيد البهبهاني (م١٢٠٥هـ) ـ مجدّد المدرسة الأُصولية في مقابل الأخباريّين[١] ـ شروحاً على مواضع متعدّدة منه، ويوجد شرحان لمحمّد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة (م ١٢٢٦هـ)، ومحمّد تقي عبد الرحيم الطهراني (م ١٢٤٨هـ) على كتاب الطهارة منه.

وهناك جهود مستقلّة في هذه الفترة أيضاً، فمثلاً صنّف السيّد عبد اللّه شبّر (م ١٢٤١هـ) الموسوعة الكبيرة المسمّاة بجامع المعارف والأحكام[٢]، وهو يضاهي بحار الأنوار، وحلّ مشكلات بعض الأخبار الصعبة في كتابه مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار، وجمع الميرزا حسين النوري (م ١٣٢٠هـ) ـ صاحب مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ـ جميع الأحاديث المتّحدة المضمون مع أحاديث وسائل الشيعة وبنفس ترتيب وسائل الشيعة، وذكر في خاتمة كتابه أبحاثاً ترتبط بفقه الحديث.

ومن الجهود الأُخرى في هذا المجال أيضاً: كتاب البحر الزخّار في شرح أحاديث الأئمّة الأطهار للسيّد محسن الأمين العاملي (م ١٣٧١هـ) صاحب أعيان الشيعة.

---

١. يمثّل الأُصوليون والأخباريون مسلكين أساسيّين بين مجتهدي وفقهاء الشيعة، وبينهما اختلاف جميع الأخبار الموجودة في كتب الشيعة وكيفية الاستنباط منها، فالأخباريون أقلّ ردّاً للأحاديث، وأقلّ تدقيقاً وانتقاداً للأخبار، وأقلّ من الأُصوليّين اعتماداً على أُصول الفقه في الاستنباط الفقهي.

٢. هذا الكتاب المهمّ لم يُطبع لحدّ الآن، إلاّ أنّه توجد نسخة مصوّرة منه في مكتبة دار الحديث، ونسخة في مؤسّسة دائرة المعارف الإسلامية أيضاً.

وفي الفترة المعاصرة ينبغي أن يُشار إلى مساعي آية اللّه السيّد حسين الطباطبائي البروجردي‏ﷺ (م ١٣٨٠هـ)، فإنّه بعد تتبّعه سنوات مديدة في الكتب الأربعة ووسائل الشيعة، أوضح متطلّبات الفهم الصحيح للحديث؛ كجمع الأحاديث المشابهة والآيات القرآنية، وشرح الكلمات الغريبة، ووضع الأُسس لتدوين جامع حديثي جديد اسمه جامع أحاديث الشيعة.

كما قام بشرح ونقد تسعة أحاديث مقلوبة بالاستعانة بعلم طبقات الرجال وفقه الحديث؛ ممّا يكشف عن براعته في الحديث وعلومه، وقد نُشرت فيما بعد في كتاب صغير سُمّي بـ«الأحاديث المقلوبة».

وكتب الإمام الخميني‏ﷺ (م ١٣٦٨ هـ.ش) في هذه الفترة أيضاً عدّة كتب مهمّة وعميقة في فهم الحديث؛ منها: الأربعون حديثاً؛ وهو شرح مُفصّل لأحاديث أخلاقيةً، وكتاب شرح حديث جنود العقل والجهل، وشرح دعاء السحر وهو شرح عرفانيّ، بالإضافة إلى ما جاء مبثوثاً في كتبه وتقريراته الفقهية والأُصولية من شروح رصينة وملاحظات ثاقبة خلال تحليله ونقده للحديث.

وقام العلّامة الأميني (م ١٣٩٢هـ) في كتابه الموسوم بالغدير في الكتاب والسنّة والأدب بشرح الغرائب، وتبيين دلالات الأحاديث، وجمع القرائن المختلفة لحديث الغدير، وتصدّى لنقد الكثير من الروايات التأريخية والموضوعة.

كما استطاع العلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي (م ١٣٦١ هـ.ش) من خلال الاستعانة بخلفيّته العلمية الواسعة أنّ يكتب تعليقات عميقة جدّاً على أحاديث بحار الأنوار، ونجد في تفسيره الميزان الكثير من الأبحاث الروائية القائمة على قواعد فهم الحديث ونقده.

واستخدم العلّامة الشعراني نفس هذا الأُسلوب في تعليقته على شرح المولى صالح المازندراني على الكافي وفي حاشيته على الوافي أيضاً.

ولابدّ من الإشادة بجهود الباحث المعاصر في علوم الحديث علي أكبر الغفاري الذي كتب رسالة مستقلّة بعنوان «فقه الحديث» في خاتمة تلخيصه لمقباس الهداية، وله تعليقات

مفيدة على الكتب الأربعة وبعض كتب الشيخ الصدوق، كما أورد التعليقات القصيرة والنافعة للعلّامة المجلسي والعلّامة الطباطبائي أيضاً في هوامش الكافي.

ومن المعاصرين أيضاً: آية اللّه الشيخ جعفر السبحاني مؤلّف كتاب الحديث النبوي بين الرواية والدراية، والعلّامة محمّد تقي الجعفري شارح نهج البلاغة ومترجمه إلى الفارسية، والأُستاذ محمّد باقر البهبودي مصحّح الكثير من مجلّدات بحار الأنوار ومؤلّف كتابي معرفة الحديث وعلل الحديث.

ويعتبر آية اللّه الشيخ محمّد محمّدي الرَّيشَهري من الاساطين في تاريخ فهم الحديث، فقد قام ـ بمساعدة بعض المحقّقين في مؤسّسة دار الحديث ـ لإكمال موسوعة ميزان الحكمة، كما أتحف المكتبة الإسلامية بمؤلّفات موضوعية قيّمة احتوت على الأحاديث المتّحدة المضمون والآيات القرآنية وتعليقات جيّدة وإيضاحات مفيدة، ومن المواضيع التي أُنجزت في هذا المضمار: العقل والجهل في الكتاب والسنّة، العلم والحكمة في القرآن والسنّة، المحبّة في الكتاب والسنّة، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنّة، الخير والبركة في الكتاب والسنّة، والأوسع من الجميع موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنّة والتأريخ التي احتوت على أكثر من ستّة آلاف نصّ حديثي وتأريخي، مقرونةً بإيضاحات وتحليلات ونقود للأحاديث والنصوص المرويّة فيها والتي تقرب من خمسمئة صفحة.

ونكتفي هنا بهذا القدر، ونحيل الكلام عن الدراسات في مجال نقد الحديث وبيان الأحاديث الموضوعة إلى كتابنا الآخر المسمّى «وضع ونقد حديث» (باللغة الفارسية).

الملخّص

- ✓ يمكن دراسة جهود علماء المسلمين في مجال فقه الحديث من الجوانب التالية: شرح الحديث، نقد الحديث، حلّ اختلاف الأخبار، وأيضاً في مجال تدوين رسائل مستقلّة.
- ✓ بدأ هذا العلم بمحاولات رعاة السنّة النبويّة الشريفة، واهتمّ الرواة بالرجوع إلى الأئمّة عليهم السلام وكبار أصحابهم لفهم الروايات وحلّ غوامضها.

- ✓ برزت بعد عصر الأئمّة عليهم السلام جهود المحدّثين في تدوين جوامع حديثية صغيرة وكبيرة؛ نظير: المحاسن، الكافي، كتاب من لا يحضره الفقيه، تهذيب الأحكام، الاستبصار. وكان التصنيف الموضوعي للأحاديث وجمع الأحاديث المتناظرة والمتقاربة من النتاج الهامّ لهذه الفترة.
- ✓ بعد انقضاء فترة الانحطاط في القرون الوسطى، فإنّ تدوين الجوامع الروائية الثانوية (بحار الأنوار، وسائل الشيعة، الوافي) يعدّ من أكبر الخطوات في مجال فهم الحديث؛ لأنّ هذه الجوامع ـ بالإضافة إلى اتّصافها بميزات الجوامع الأُولى ـ كانت مفعمة بالإيضاحات والشروح ومعالجة الأخبار المختلفة.
- ✓ في فترة تدوين الجوامع الثانوية وما بعدها، كُتبت رسائل مستقلّة في شرح وتفسير بعض الأخبار، وأفاد الفقهاء والمحدّثون بحوثاً حديثية نافعة في مطاوي أبحاثهم الفقهية والأُصولية.
- ✓ كتب المحدّثون في الفترة المعاصرة للعلّامة المجلسي شروحاً عديدة على الكتب الأربعة ـ التي هي من أهمّ الكتب الحديثية للشيعة ـ وأوضحوا الكثير من أحاديثها المشكلة، وفي هذا المجال تبرز آثار المجلسيَّين وأُسرتهما أكثر من غيرهم، ولمعاصريهما وتلامذتهما نشاطات متعدّدة في هذا المجال.
- ✓ وفي القرون الأخيرة يمكن الإشارة إلى جهود كلّ من: العلّامة السيّد عبد اللّه شبّر، والعلّامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، وآية اللّه البروجردي، والإمام الخميني، والعلّامة الأميني، والعلّامة التستري، والأُستاذ علي أكبر الغفاري، وآية اللّه الشيخ جعفر السبحاني، وآية اللّه الشيخ محمّد محمّدي الرَّيشَهرِي، في مجال التصنيف والترتيب الموضوعي، وحلّ اختلاف الأخبار، وشرح ألفاظها الغريبة، ونقدها، ودراستها.

أسئلة وبحوث

١ ـ ما هو دور الإمام علي عليه السلام في فقه الحديث؟

٢ ـ ما هو أُسلوب تصنيف الروايات الذي أعان على فهم الحديث؟

٣ ـ ما هي المؤلّفات العلمية الثلاثة للشيخ الطوسي في مجال فقه الحديث؟

٤ ـ اختر عشرين حديثاً في الموضوع الذي ترغب فيه، ورتّبها.

٥ ـ ما هي شروح نهج البلاغة المرتّبة موضوعيّاً؟

٦ ـ اذكر ميزاتِ ثلاثة شروحٍ على: الكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، وتهذيب الأحكام؟

٧ ـ كيف رتّب العلّامة المجلسي الأحاديث الشريفة في كتابه بحار الأنوار؟ اذكر نموذجاً لكلّ منها.

٨ ـ اذكر نموذجين من جهود السيّد نعمة اللّه الجزائري في مجال فقه الحديث، وما هي ميزاتهما؟

٩ ـ بيِّن جهود الإمام الخميني والعلّامة الطباطبائي والأُستاذ علي أكبر الغفاري وآية اللّه الرَّيشَهري في مجال فقه الحديث.

١٠ ـ ماذا تعرف عن جهود المعاصرين في مجال فقه الحديث؟

القسم الثاني

مسار فهم الحديث

الفصل الأوّل: متطلّبات فهم الحديث

الفصل الثاني: فهم المفردات

الفصل الثالث: فهم التراكيب

الفصل الرابع: جمع القرائن

الفصل الخامس: البحث عن أسباب ورود الحديث

الفصل السادس: تكوين الأُسرة الحديثية

الفصل السابع: لحاظ الأحاديث المعارضة

الفصل الثامن: الاستفادة من معطيات العلوم البشرية

المسار الإجمالي لفهم الحديث

فهم الكثير من الأحاديث لا يتمّ بصورة فورية ولا يحصل دفعةً واحدةً، بل الوصول إليه يتمّ من خلال طيّ مراحل، ويتطلّب طريقة معيّنة ليست بالقصيرة، وهذه المراحل هي كالآتي:

١ ـ فهم واستيعاب نصّ الحديث.

٢ ـ معرفة المقصود الحقيقي من الحديث.

ففي المرحلة الأُولى، ومن خلال معرفة معاني المفردات المستخدمة في نصّ الحديث وكيفية تركيبها وارتباطها مع بعضها، نصل إلى المفهوم الأوّلي للحديث؛ ذلك المفهوم الذي يُعبّر عنه في علم أُصول الفقه بـ«الظهور الأوّلي» أو «المراد الاستعمالي». وتنقسم هذه المرحلة بذاتها إلى مرحلتين، هما: فهم المفردات وفهم التراكيب، ومن مبادئها الاضطلاع بعلوم الأدب العربي؛ كالنحو والصرف والمفردات والمعاني والبيان. ومن متطلّباتها الأُخرى التدقيق في نصّ الحديث كي تكون المفردات والتراكيب المبحوث عنها مطابقة أو قريبة للنصّ الأصلي للحديث.

وفي المرحلة الثانية، نحاول فهم المقصود الحقيقي للمتكلّم، وذلك مبتنٍ على عدم التطابق الدائم بين ظاهر الكلام وبين قصد المتكلّم، وهو ما يعبّر عنه الأُصوليّون بعدم التطابق بين «المراد الاستعمالي» للمتكلّم و«المراد الجدّي» له؛ ولهذا قد يختلف المفهوم الأوّلي للنصّ عن المراد الجدّي؛ والشاهد على ذلك: وجود المزاح والجمل التعريضية في الكثير من اللغات، التي يكون المفهوم الأوّلي فيها مغايراً لقصد المتكلّم، فمثلاً جملة «الباب مفتوح» يمكن أن تكون جملة خبرية بسيطة، أو طلباً لإغلاق الباب بسبب برودة

الجوّ أو لوجود ضوضاء خارجها، ونفس هذه الجملة إذا قيلت بعد طرق الباب من قِبل شخص قادم أو ضيف سيكون معناها الإذن بدخوله.

والذي يؤدّي إلى الانتقال من فهم النصّ إلى فهم المقصود، هو الوقوف على القرائن اللفظية والمقامية للكلام، وسيأتي تعريف هذه القرائن وكيفية تأثيرها على مفهوم الحديث وكيفية الوصول إليها في فصلي «أسباب ورود الحديث» و«تكوين الأُسرة الحديثية».

وبسبب الأجواء والمناسبات التأريخية التي صدرت فيها الأحاديث الناظرة إليها، تبدو بعضها معارضة للبعض؛ ولهذا لابدّ من التعرّف عليها لفهم الحديث. وفي مسير حلّ هذا التعارض قد يطرأ التغيّر على فهمنا الأوّلي لكلا الحديثين أو أحدهما على الأقلّ؛ وهو ما يفرض علينا أن نلحظ ما ننسبه للمعصومين عليهم السلام في منظومة متناسقة مترابطة، ونعتبر الحاصل من مجموع هذه الجهود حجّة. إلى جانب ذلك فإنّه يلزمنا أنّ نستفيد من جهود الباحثين ومعطياتهم في مجال تبيين الحديث؛ ولهذا فإنّ مراجعة كتب العلماء في شرح الحديث تزيل المشاكل في كثير من المواضع.

وفي القرون الأخيرة وبتطوّر العلوم الإنسانية والتجريبية، فإنّ المعطيات العلمية للبشر ـ سواء في حالة الموافقة أو المخالفة ـ تؤثّر في فهم الحديث، ولا يمكن تجاهلها، ونحن ننظر إلى هذه الجهود البشرية من زاوية الأهمّية لا من زاوية الحجّية الحتمية، بل نحاول الاستفادة منها في فهم الحديث.

جدير بالذكر، أنّ هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها، بل إنّها متشابكة في كثير من الأحيان ولبعضها تأثير على البعض الآخر.

الفصل الأوّل

متطلّبات فهم الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

* مراحل فهم الحديث والمتطلّبات الأساسية.
* دور العثور على النسخ المتعدّدة لمتن الحديث في فهمه.
* ضرورة معرفة التصحيف والتحريف المحتملين في نصّ الحديث.

المدخل

وقبل محاولة فهم الحديث لابدّ من الإجابة عن سؤالين:

١ ـ هل إنّ النصّ الذي بين أيدينا حديث؟

٢ ـ هل إنّ نصّ الحديث هو المتن الفعلي؟

العبء الأكبر للجواب عن السؤال الأوّل على عاتق علمَي الرجال والتخريج[١]؛ فإنّهما ـ وبالاستعانة بالآليّات المختلفة ـ يورثان الاطمئنان النسبي باعتبار الحديث

---

١. المقصود من التخريج: البحث عن مصادر الحديث ومآخذه، وفي هذا العلم يعمل المحقّق على تحصيل أقدم وأوثق مصدر أورد الحديث، وأدوات هذا العمل هي المعاجم وكتب أطراف الحديث؛ حيث يمكن الوصول إلى نصّ الحديث ومصدره بالتعرّف على كلمة أو كلمتين أو بداية نصّ الحديث، وفي الفترة الأخيرة ساعد الحاسوب الآلي على هذا الأمر كثيراً.

أو اختلاقه، ويوضحان أنّ بعض النصوص المشهورة والتي قد يُتخيَّل أنّها من الأحاديث ـ كـ«حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين»، و«كلّ يوم عاشوراء وكلّ أرض كربلاء» ـ هي ليست كذلك.

أمّا السؤال الثاني فلابدّ من البحث فيه أيضاً؛ لأنّ الكثير من الخطأ والصعوبة في الفهم ناشئ عن خطئنا في قراءة الأحاديث، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار التحريف والتصحيف العارضين على بعض الأحاديث فإنّنا سنضطرّ، إلى لحاظ جميع النسخ التي يمكن الوصول إليها ودراستها وقراءتها الصحيحة في مسيرة الفهم، فمثلاً يصعب قبول النصّ التالي: «مَن ينال فوق قدره استحقّ الحرمان»[1]؛ لأنّ مَن نال شيئاً فلا مجال للكلام عن حرمانه. وأمّا إذا لوحظت النسخة الأُخرى للرواية وهي: «مَن سَأل فوق قدره استحقّ الحرمان»[2]، فإنّه سيتيسّر فهمه ويتسنّى قبوله.

والجدير بالذكر، أنّ للربط بين مفردات الجملة في اللغة العربية تأثيراً بالغاً على معناها، الذي يتغيّر بتغييرها؛ ولهذا فإنّ الالتفات إلى الحركات والحروف والمحلّ الإعرابي للمفردات ضروريّ جدّاً في دراسة نصّ الحديث من خلال الدقّة في النسخ المتوفّرة منه.

النقطة الأُخرى التي تجعل المسألة أكثر أهمّية؛ هي أخذ الرؤية الراقية للأئمّة عليهم السلام وعمق معرفتهم بجميع أبعاد الوجود بعين الاعتبار؛ فهم عليهم السلام بعلمهم الموهوب وإمدادهم الغيبي قد أدركوا دقائق الوجود، فإذا ما أرادوا بيان معنىً ما؛ استخدموا من المفردات والتراكيب ما يمزج سحر المعنى وعمقه بجمال اللفظ، فعلى هذا لو لم يتمّ نقلها بدقّة ـ بأن صحّف، أو أُبدل لفظ مكان آخر، أو تركيب محلّ شبيهه ـ فقد يختلّ المعنى المقصود، ويضرّ بظرافته وعمقه، ويمنعنا من الوصول إلى المقاصد الأصلية والحقيقية للمعصوم.

---

١. الدرّة الباهرة: ص٣٠، ح ٧٢.

٢. نزهة الناظر: ص١١٠، ح ٣٢.

تنبيه

وأمّا الإجابة عن السؤال الثاني فإنّها بحاجة لدراسة بعض الجهات: كنُسخ الحديث، ونظائره، وخاصّة في المواضع التي يصعب فهم الحديث فيها، أو نواجه تعقيداً لفظيّاً في روايتها.

وجدير بالذكر، أنّه يمكن غضّ الطرف عن دراسة بعض الجوانب أحياناً، كما لو كان الكتاب معتبراً ونسخه مصحّحة، فإنّه يمكن الاعتماد عليه؛ والآن نشير إلى بعض ما يساعدنا في التوصّل إلى المتن الأصلي للأحاديث.

البحث عن النسخ المختلفة

بالنظر إلى ما تقدّم، وبعد إحراز صحّة انتساب الحديث ونقله في أحد المصادر الروائية، ينبغي البحث عن النسخ المختلفة لنصّه والعثور على المتن الأصلي من خلال مقارنة بعضها ببعض؛ ويمكن الحصول على النسخ المختلفة للنصّ بطريقين:

أ ـ النسخ الخطّية الأُخرى للمصدر المدوّنة في عصر المؤلّف أو بعده.

ب ـ الكتب الأُخرى التي نقلت الحديث نفسه؛ سواء كانت مصدراً للكتاب الذي نقلنا منه (مثل مؤلّفات المصادر الأصلية بالنسبة لبحار الأنوار)، أو لم تكن بل نقلت الحديث من طريقٍ آخر (مثل كتاب من لا يحضره الفقيه بالنسبة إلى الكافي).

وبما أنّ النسخ التي حصل عليها مؤلّفو الجوامع الروائية أصحّ وأكثر من النسخ التي هي عندنا غالباً[1]، فيمكن عدّ رواياتها نسخاً من ذلك النصّ، ولا ينبغي إغفالها؛ نظير ما نقله العلّامة المجلسي في بحار الأنوار عن الأمالي للشيخ الصدوق، وما نقله الشيخ الحرّ في

---

١. السبب في أهمّية وفائدة جميع النسخ والنقول: أنّ النقل التصويري والتقاط الصور للكتب والأحاديث لم يكن ممكناً حتّى العقود الأخيرة، وأنّ مؤلّفي الكتب الحديثية ـ وبالأخصّ في القرن الثالث فما بعد ـ كانوا يقرأون الأحاديث من النسخ الأصلية ثمّ يكتبون ما قرءوه، ولهذا فمن الممكن حصول الخطأ في العمليتين، إمّا الخطأ في القراءة، أو الخطأ في الكتابة، وإن كانوا بناءً على أصالة عدم الخطأ عند العُقلاء لا يعتنون بهذين الخطأين، لا سيّما الخطأ عند القراءة التي كانت مرفقة بالعرض على الأُستاذ، إلاّ إذا وجدت قراءة أُخرى مختلفة ومعارضة، فعندها لا يمكن الاعتماد على أصل عدم الخطأ؛ لأنّ أصل عدم الخطأ في الشخص الأوّل يعارض أصل عدم الخطأ في الشخص الثاني، وليس لأحد الأصلين ترجيح على الآخر، فلا يُجري العُقلاء هذا الأصل في هكذا موارد.

وسائل الشيعة عن الكتب الأربعة. واليوم يُستعان بالمنقولات والكتب الأُخرى والمجموعات الروائية ـ خصوصاً بالحاسوب الآلي والبرامج الإلكترونية ـ في إحياء وتصحيح النصوص، والحصول على النصوص المشابهة وتأييدها وتدقيقها.

والآن نأتي بأمثلة مختلفة لكلّ واحدٍ من هذه الأقسام؛ لكي تتّضح ضرورة هذا العمل وتأثيره في معنى الحديث:

أ ـ ففي الصنف الأوّل ـ يعني المراجعة لمخطوطات عدّة نسّاخ لكتابٍ واحد ـ نبحث عن المفردات والعبارات الأُخرى التي ليس فيها ذلك الاختلاف الواضح.

المثال ١: روي عن الإمام السجّاد عليه السلام:

لا تُعادِيَنَّ أَحداً وَإن ظَنَنتَ أَنَّهُ لا يَضُرُّكَ، وَلا تَزهَدَنَّ في صَداقَةِ أَحَدٍ وَإن ظَنَنتَ أَنَّهُ لا يَنفَعُكَ، فَإِنَّكَ لا تَدرِي مَتى تَرجُو صَديقَكَ وَلا تَدري مَتى تَخافُ عَدُوَّكَ، وَلايَعتَذِرُ إِلَيكَ أَحَدٌ إِلّا قَبِلتَ عُذرَهُ وَإن عَلِمتَ أَنَّهُ كاذِبٌ، وَليَقِلَّ عَيبُ النّاسِ عَلى لِسانِكَ[1].

فقد وردت كلمة «عَتَبُ» بدلاً من كلمة «عَيبُ» في نسخة أُخرى للكتاب.

المثال ٢: ما نُقل في كتاب نزهة الناظر وتنبيه الخاطر[2] للحلواني من كلام أمير المؤمنين عليه السلام للحارث الهمداني:

حَسبُكَ مِن كَمالِ المَرءِ؛ تَركُهُ ما لا يَجمُلُ بِهِ.

وفي نسخة أُخرى: «تَركُهُ ما لا يُحمَدُ بِهِ».

ب ـ وفي الصنف الثاني ربّما تكون جميع النسخ للكتاب الواحد متشابهة، إلّا أنّ الحديث نُقِل في كتابٍ آخر مع بعض الاختلاف، وإذا بلغ هذان النصّان المعصومَ بطريقٍ واحد، أمكن عدّهما روايتين لحديثٍ واحد.

المثال ١: روي عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام أنّه قال:

---

١. الدرّة الباهرة: ص٢٥، ح٥١؛ وانظر: نزهة الناظر: ص٨٩ وأعلام الدين: ص٢٩٩ وبحار الأنوار: ج ٧٨، ص١٤٢.

٢. نزهة الناظر: ص ٤٤، ح ٩.

لا يَعدَمُ المَرءُ دائِرَةَ السَّوءِ مَعَ نكثِ الصَّفقَةِ، وَلا يَعدَمُ تَعجيلَ العُقوبَـةِ مَـعَ ادِّراعِ البَغيِ[١].

فقد ورد في جميع النسخ التي وصلتنا من كتاب الشهيد الأوّل ـ الذي نُقلت عنه الرواية ـ بلفظ «ادّراع»، بينما نُقل في التذكرة لابن حمدون بلفظ «ادّراء»[٢].

المثال ٢: يبدو أحياناً أنّ نقل الحديث في الكتب الأُخرى أصحّ؛ كالرواية المنسوبة إلى الإمام الرضا عليه السلام:

الأُنسُ يُذهِبُ المَهابَةَ[٣].

والحال أنّ صدر الحديث جاء في المصادر الأُخرى[٤] بلفظ «الاستِرسالُ بِالأُنسِ...»، وعلى أساس هذا النصّ فإنّ الأُنس إذا زاد عن الحدّ أفضى إلى ذهاب الهيبة، لا مطلق الأُنس.

جدير بالذكر، أنّ محدّثين أجلّاء ـ وعلى رأسهم العلّامة المجلسي ـ بذلوا جهوداً أوسع وأكبر ممّا ذكرناه؛ حيث قاموا بمراجعة كتب وروايات أهل السنّة أيضاً لتصحيح النصوص الحديثية[٥].

وفي الحقيقة، فإنّ هؤلاء المحدّثين عدّوا ما ورد في كتب الفرق الإسلامية الأُخرى ومنقولاتهم المشابهة نسخاً أُخرى لنصّ الحديث، فوقفوا على تصحيفات وتحريفات وحذّروا منها. إلّا أنّه ليس في بحثنا هذا فرق بين التصحيف والتحريف؛ لأنّ النتيجة ـ وهي الالتباس على القارئ والفهم الخاطئ ـ سواءٌ في الحالتين[٦].

---

١. المصدر السابق: ص ١٢٨؛ وانظر: كشف الغمّة: ج٣، ص١٠٤، والعدد القوية: ص٢٩٧، وبحار الأنوار: ج ٧٨، ص٣٥٦.

٢. التذكرة لابن حمدون نقلاً عن بحار الأنوار: ج ٧٨، ص٣٤٩.

٣. الدرّة الباهرة: ص٣٦، ح١٠١؛ بحار الأنوار: ج٧٤، ص١٨١.

٤. العدد القوية: ص٢٩٧، ح٢٦؛ أعلام الدين: ص٣٠٧.

٥. يادنامه علّامه مجلسی: ج٢، ص٢٣١.

٦. سندرس هذه المسألة بنحوٍ أفضل في الفصل التالي، ونُحيل القرّاء الراغبين في التعرّف أكثر إلى كتاب نقد وتصحيح النصوص لنجيب مايل الهروي. ومن النماذج العلمية التي أُنجزت حديثاً في هذا المجال: العمل القيّم الذي قام به السيّد جواد شُبيري في التحقيق حول كلمة «تقبّبت» ونسخة «تهيّأت»، الواردتين في زيارة عاشوراء، وقد طُبعت هذه المقالة في مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد٢١، ص٣٦ فراجع.

معرفة التصحيف والتحريف

التصحيف والتحريف: بمعنى التغيير عن خطأ أو عمدٍ في نصّ الكلام والكتابة، والذي وقع ويقع دوماً عند نقل الحديث كما هو الحال في أيّ كلامٍ أو نصٍّ آخر. وهذه التغييرات قد تضرّ بالمعنى وتمنع من الفهم الصحيح والإحاطة بقصد المتكلّم والكاتب، سواء كانت بسبب تلفّظها أو سماعها أو كتابتها أو قراءتها.

لقد كانت مراجعة نسخ عديدة بالإضافة إلى العرض والمقابلة في سالف الأيام تتمّ بشكلٍ شفهي، وقراءة الأُستاذ على التلميذ أو قراءة التلميذ على أُستاذه ـ والتي كانت دارجة ـ لأجل إزالة هذه المشاكل، وكانت تكشف عن التغييرات العمدية وغير العمدية، ونحن نستطيع أيضاً أنّ نتعرّف على التغييرات الطارئة على النصّ بوضع النسخ بعضها إلى جنب بعض، والقيام بالعرض والمقابلة.

وهنا نقسّم التصحيفات إلى نوعين: التصحيف في كتابة الحديث، والتصحيف في سماعه، ونذكر مثالاً لكلّ منهما؛ لكي ندرك أهمّية الاطّلاع على التصحيف والتحريف[1].

أ ـ التصحيف في الكتابة

يقع هذا التصحيف عند كتابة النصوص ونسخها، وأسبابه كثيرة، منها: رداءة خطّ بعض النسّاخ والكتّاب، وعدم دقّتهم في كتابة الرُّكَز ووضع النقاط، أو سوء أدوات القرطاسية، أو بسبب عدم صحّة قراءة المتن الأصلي عندما يراد نسخه ابتداءً، وسنشير إلى أمثلة ذلك.

جدير بالذكر، أنّه يمكن أن تكون نسخة واحدة هي الصحيحة والنسخ الأُخرى خاطئة، ويمكن أنّ يعدّ الصحيح منها أكثر من نسخة.

المثال ١: روي عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله:

تَخَتَّموا بِالعَقيقِ.

كما في النصّ المنقول في كتب الشيخ الصدوق وفي المحاسن للبرقي، وهو حثّ على

---

١. للتعرف أكثر انظر: القسم الثالث، عوائق فهم الحديث، عوائق فهم النص، التصحيف والتحريف.

التختّم بالعقيق، وإليه استند كثير من المحدّثين. إلّا أنّ بعضهم قال: إنّ النبيّ ﷺ قال في أحد الأسفار مخاطباً أصحابه هكذا:

تَخَيَّموا بِالعَقيقِ.

أي انزلوا في وادي العقيق.

فأيّهما الصحيح؟ وإذا كان كلا النصّين قد صدر من النبيّ ﷺ فماذا نفعل؟

الجواب عن هكذا أسئلة يتوقّف على البحث عن الأحاديث المتعلّقة بهذا الموضوع، والذي سنشير إليه في بحث الأُسرة الحديثية.

المثال ٢: جاء في الروايات:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَستَحِبُّ العَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ.

فكلمة «العسل» في هذه الرواية تصحيف لكلمة «الغسل»، فعلى هذا تدلّ على استحباب الغسل يوم الجمعة؛ لا أكل العسل يوم الجمعة[1].

المثال ٣: روي في الجعفريّات عن الإمام الصادق عليه السلام:

الزِّيَارَةُ تُثبِتُ المَوَدَّةَ[2].

بينما نُقلت الرواية في جامع الأحاديث هكذا:

الزِّيارَةُ تُنبِتُ المَوَدَّةَ[3].

وكما يلاحظ فإنّ نقصان نقطتين غيَّر معنى الحديث، فعلى النسخة الأُولى الزيارة تؤدّي إلى دوام المودّة، وعلى النسخة الثانية تُوجدها.

المثال ٤: روي عن النبيّ الأكرم ﷺ:

ذَرُوا المِراءَ؛ فَأَنا زَعيمٌ بِثَلاثَةِ أَبياتٍ في الجَنَّةِ: في رِباضِها وَأَوسَطِها وَأَعلاها، لِمَن تَرَكَ المِراءَ وَهُوَ صادِقٌ[4].

---

١. تصحيفات المحدّثين: ص٣٦١.

٢. الجعفريات: ص١٥٣؛ مستدرك الوسائل: ج١٣، ص٢٠٣، ح١٥١٠٩.

٣. جامع الأحاديث: ص٨٤؛ بحار الأنوار: ج٧٤، ص٣٥٥، ح٣٦.

٤. منية المريد: ص٣١٦.

وفي نسخٍ من بحار الأنوار والتوحيد للصدوق غُيّرت كلمة «رباضها»[١] إلى «رياضها»[٢].

وهذه التصحيفات لا تختصّ بكتاب حديثي أو بمذهب خاصّ، فقد وقعت في كتب الفريقين؛ نظير التصحيف بتنقيط «يكنزون البغضاء» و«يكثرون البغضاء»[٣]، والتصحيف بسبب عدم الدقّة في كتابة الرُكَز في قوله: «من استأجر أجيراً فليتمّ له إجارته»[٤]، حيث وردت في المصدر الأصلي لها بلفظ «فليسمِّ له إجارته»[٥]؛ أي ليعيّن أُجرته، وتوجد روايات مشابهة تؤيّد العبارة الأخيرة[٦].

وتوجد تحريفات وتصحيفات أظهر وتغييرات أكبر، وهذه التصحيفات تضرّ بالمعنى أحياناً، وتجعل قبول الحديث صعباً، مثل النصّ المروي في تحف العقول:

إنّ اللّه يحبّ الجواد في حقّه.[٧]

حيث جاء في نثر الدرر[٨] والبيان والتبيين[٩]:

إنّ اللّه يحبّ الجواد من خلقه.

وأيضاً النصّ الآخر المروي في الكتاب نفسه:

من أعلم اللّه ما لم يعلم اهتزّ له عرشه.[١٠]

---

١ قال ابن الأثير: «أنا زعيم ببيت في رَبَضِ الجنّة» هو بفتح الباء: ما حولها خارجاً عنها؛ تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القلاع. (النهاية: ج ٣، ص ١٨٥ «ربض»)

٢. انظر: بحار الأنوار: ج٢، ص١٢٩؛ التوحيد: ص٤٦١، ح٣٤.

٣. المحبّة في الكتاب والسنّة: ص٣٠٧، ح١٢٣٤ نقلاً عن كنز العمّال: ج١٦، ص٧٠، ح٤٣٩٧٥؛ وص٩٢، ح٤٤٠٤٤.

٤. كنز العمّال: ج٣، ص٩٠٨، ح٩١٣٣ نقلاً عن المصنف لعبد الرزاق.

٥. المصنّف لعبد الرزّاق: ج ٨، ص٢٣٥، ح١٥٠٢٤.

٦. انظر: مسند أحمد بن حنبل: ج٤، ص١٤٢، ح١١٦٧٦؛ السنن الكبرى: ج٦، ص ١٩٨، ح١١٦٥٢؛ كنز العمّال: ج٣، ص٩٠٧، ح٩١٢٧؛ الكافي: ج٥، ص٢٨٩؛ التهذيب: ج٧، ص٢١١، ح٩٣١؛ كتاب من لا يحضره الفقيه: ج٤، ص١٠، ح ٤٩٦٨.

٧. ص٣٦.

٨. ج١، ص٢٥٦.

٩. ج٢، ص٥٧.

١٠. ص٣٦٣.

فإنّه نُقل في تهذيب الأحكام بالشكل التالي:

«مَن قال: "اللهُ يعلَم" ما لم يعلم؛ اهتزّ لذلك عرشه إعظاماً له».[١]

وقد جاءت باختلاف يسير في الأمالي للشيخ الصدوق[٢].

جدير بالذكر، أنّه يمكن توجيه النصّين الواردين في تحف العقول بوجه[٣].

ب ـ التصحيف السماعي

يقع هذا التصحيف بسبب الالتباس في سماع الحروف المتقاربةِ المخرج. وممّا يجدر ذكره، أنّ هذا النوع أكثر وقوعاً بين الرواة غير العرب ومن أسلموا حديثاً. وهو ـ عادةً ـ أقلّ من التصحيف في الكتابة.

ومن نماذجه: «مَن استَغنى بِعَقلِهِ زَلَّ»[٤]، فإنّه يمكن سماع «زلّ»: «ضلّ» أو «ذلّ».

التصحيح الاجتهادي

ربّما أمكن كشف وتصحيح التصحيف بواسطة معرفة النسخ والعثور على الأحاديث المتّحدة أو المتشابهةِ المضامين، أو من خلال البحث عن القرائن السياقية، كما يمكن الانتفاع ممّا التفت إليه شرّاح الحديث من التصحيفات، وذلك بسبب ممارستهم الطويلة ومطالعاتهم الواسعة في الحديث.[٥]

والطريق الآخر لكشف التصحيف والتحريف يدخل في إطار عرض الحديث على من انتسب إليه الحديث أو كبار المحدّثين، وقد أوضحت ذلك فيما يتعلّق بالتراث الحديثي الشيعي ضمن مقال تعرّض للعشرات من النماذج[٦]، وحاصل هذا الأُسلوب أنّ الراوي يذكر

---

١. ج ٨، ص٢٨٣، ح ١٠٣٨.

٢. ص٥٠٦، ح٧٠٠.

٣. فمثلاً يفسّر قوله: «أعلم اللّه» بمعنى: جعل اللّه عالماً؛ نظير «أكبرنه» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكبَرنَهُ﴾. كما أنّ قوله في الرواية الثانية: «في حقّه» بمعنى في سبيل حقّه، وبذلك تصحّح العبارتان.

٤. الكافي: ج ٨، ص ١٩.

٥. كالعلاّمة التستري في الأخبار الدخيلة.

٦. طُبع هذا المقال تحت عنوان «عرضه حديث بر امامان (عرض الحديث على الأئمةعليهم السلام)» في العددين ٦ و٩ من مجلّة علوم حديث (بالفارسية).

الحديث للمعصومعليه السلام، لكي يسمع تأييد الحديث أو ردّه أو إصلاحه، وقد نُقلت هذه العملية وجواب الإمام من قبل نفس الرواة، وأحياناً من قبل رواة آخرين، ويوجد الكثير منها في الكتب الروائية.

ومن العوامل الأُخرى التي تساعد على معرفة التصحيف أيضاً: الاطّلاع على حال الراوي من حيث دقّته وضبطه وأدبه ومعرفته باللغة العربية؛ فإنّ راوياً مثل عمّار الساباطي الذي لم يكن عربيّاً أصيلاً، ليس مثل أبان بن تغلب الذي كان من الجهابذة في الأدب العربي. وهذه النقطة تنطبق أيضاً على مؤلّفي الكتب والنسّاخ أيضاً.

وممّا يعيننا في معرفة التصحيف: التعرُّف على أنواع الخطوط الدارجة في كلّ عصر ـ كالخطّ الكوفي، وخطّ النسخ، وخطّ الثلث ـ ومعلوماتُنا العامّة أو التخصّصية فيما يتعلّق بمضمون النصّ. كما يساعدنا على ذلك: معرفتنا بكيفية النَّسخ والتصحيح عند القراءة والكتابة، وأنحاء تصحيح النصوص، ودرج النسخ الأُخرى في النصّ أو الهامش[١].

إنّ وجود التصحيف والتحريف في الروايات أدّى إلى أنّ يوصي بعض خبراء علم الحديث المتعلّمين أنّ يحصلوا على نسخ ومنقولات أُخرى قبل الغور في معاني المفردات الصعبة والبعيدة عن الذهن لأيّ حديث، وقبل البحث عن التخريجات والتفسيرات والتأويلات غير العرفية؛ وذلك للتقليل من احتمالات الخطأ ما أمكن[٢].

وهذه النقطة لا ينبغي أنّ تؤدّي إلى الحكم بتصحيف أيّ كلمة بمجرّد غرابتها؛ لأنّ عامل الزمن له تأثير في تغيير كثير من المعاني أو خفائها على الناس، وهذا ما ينبغي بحثه في غريب الحديث[٣].

---

١. النقطة الجديرة بالذكر، أنّ هذا التدقيق لابدّ أن يتمّ في عصرنا الراهن في مرحلة الطباعة.

٢. سمعت هذه التوصية من آية اللّه السيّد موسى الشُبيري الزنجاني في بحث الخمس من درسه في الفقه؛ وانظر: مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد٢١، ص٤٢١.

٣. للبحث عن هاتين النقطتين انظر: غريب الحديث، الخطّابي: ج١، ص٤٩، وللمراجعة أكثر يلاحظ كتاب: تصحيفات المحدّثين، تأليف أبي أحمد الحسن بن عبد اللّه بن سعيد العسكري (م ٣٨٢هـ)؛ شرح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٢٢؛ وتوضيح الأفكار، الصنعاني: ج٢، ص٤٢٢.

الملخّص

- ✓ إنّ فهم الحديث لا يحدث دفعةً، ويحتاج إلى اجتياز مرحلتين على الأقلّ: مرحلة فهم النصّ، ومرحلة فهم مراد المتكلّم.
- ✓ من متطلّبات فهم الحديث التأكّد من صدور الحديث وصحّة متنه.
- ✓ إنّ وجود التصحيف والتحريف إلى جانب ظاهرة الوضع، يمنع من الاعتماد على نصّ الحديث قبل دراسته.
- ✓ لأجل الوثوق بصحّة نصّ الحديث، لابدّ من البحث عن النسخ المختلفة، والاستفادة من علم الرجال وفنّ تخريج الأحاديث؛ للحصول على النصوص المتشابهة قدر الإمكان.
- ✓ ممّا يساعدنا على كشف التصحيف: التعرّف على طرق تحمّل الحديث وفنون الكتابة، إلى جانب الالتفات إلى سياق الكلام وشروح الحديث، والأهمّ من ذلك كلّه الأحاديث المشابهة له.
- ✓ لا ينبغي الإسراع في الحكم بالتصحيف في المفردات والتراكيب غير المأنوسة؛ لوجود أحاديث مشكلة ومتضمّنة لكلمات غريبة وإن كانت قليلة، وحينئذٍ تكون المراجعة لكتب غريب الحديث وشروح علماء الشيعة والسنّة ضرورية.
- ✓ إنّ مطالعة الروايات الكثيرة، والتعرّف على النسخ الأُخرى، والاطّلاع على العلوم ذات الصلة والتجارب الشخصية، كلّها تقرّب الباحث من المتن الصحيح.

أسئلة وبحث

١ ـ كيف يساعد تخريج الأحاديث على معرفة التصحيف؟

٢ـ ابحث عن ثلاثة أحاديث لكلّ منها عدّة نسخ، وميّز النصّ الرئيسي لكلّ منها.

٣ ـ اذكر ثلاثة أحاديث نُقلت في ثلاثة كتب ـ على الأقلّ ـ بلا اختلاف.

٤ ـ قم بمقابلة صفحتين على الأقلّ من ثلاث نسخ خطّية لكتابٍ حديثيّ واحد.

٥ ـ ابحث عن نسخ أُخرى لهذين النصّين ممّا يمكن العثور عليها في كتبٍ أُخرى:

أ ـ ابذُل لِصَديقِكَ كُلَّ المَوَدَّةِ وَلا تَبذُل لَهُ كُلَّ الطُّمَأنينَةِ، وَأَعطِهِ كُلَّ المُواساةِ وَلا تُفِض إِلَيهِ بِكُلِّ الأَسرارِ، تَوَفَّ الحِكمَةَ حَقَّها وَالصَّديقَ واجِبَهُ.

ب ـ قَلبُ الأحمق في لِسانه، ولسانُ العاقل في قَلبه.

٦ ـ عيّن الأحاديث من النصوص التالية:

أ ـ أَكرِموا الضَّيفَ ولو كان كافراً.

ب ـ مَن كان مع اللّهِ كان اللّه معه.

ج ـ يدُ اللّه مع الجَماعة.

د ـ خيرُ الأُمور أَوسَطُها.

الفصل الثاني

فهم المفردات

أهداف الدرس

الهدف من هذا الدرس أنّ يتعرّف القارئ على:

* تأثير علم الصرف واللغة وغريب الحديث في فهم الحديث.
* أساليب فهم المفردات.
* بعض كتب اللغة وغريب الحديث والفروق اللغوية.
* ضرورة الاجتهاد في فهم اللغة وجمع القرائن من خلال الاستعمالات المتعدّدة.
* تأثير بعض الروايات في فهم المفردات.

المدخل

يحتاج فهم الحديث ـ كسائر النصوص ـ إلى فهم المفردات وتراكيبها، فلابدّ من معرفة معاني المفردات، ولابدّ أيضاً من فهم تراكيبها الخاصّة، ونحن نجعل المفردات والتراكيب التي نستعملها في حواراتنا اليومية ونبيّن بها مقاصدنا، آليّاتٍ لمتطلّباتنا واستدلالاتنا واحتجاجاتنا.

إنّ صياغة العبارات وفهم الكلام بحاجة إلى المعرفة بالمفردات وتركيب الجمل والقواعد اللغوية، ويستطيع الأفراد الذين يدرسون لغةً غير لغتهم الأُمّ التعرّف على القواعد المقبولة والمستعملة في اللغة، والاّطلاع على القواعد والأُصول الشاملة والعامّة العُقلائية المتعارفة في التواصل الشفهي.

واللغة العربية ـ التي هي لغة الحديث ـ ليست مستثناة من هذه القاعدة، ويكفي تعلّم مفرداتها وقواعدها لفهم عباراتها.

ولهذا، فبعد الاطمئنان من النصّ الأصلي للحديث، لابدّ من المحاولة لفهم ظاهره ومفهومه العامّ والأوّلي، وهو المعنى البدوي الذي يفهمه المخاطب والعرف، والذي يحصل لكلّ من له معرفة باللغة دون أخذ القرائن الخاصّة بنظر الاعتبار؛ ودون فرض التحكّمات والخلفيّات الذهنية.

والوقوف على هذا المعنى يتوقّف على عوامل مختلفة، أوّلها فهم المفردات والألفاظ، وقد وُضع علم الصرف وفقه اللغة في علوم العربية؛ وغريب الحديث في علم الحديث، كأدوات للوصول إليها؛ ونحن نشير هنا إلى تأثير هذه العلوم في فهم معاني الحديث من خلال بعض الأمثلة.

علم الصرف

أ ـ دور الصرف في الفهم الصحيح

تلجأ الكثير من اللغات إلى تركيب مفردتين أو أكثر لبيان المعاني الجديدة، وأمّا اللغة العربية فإنّها لغة صرفية؛ يعني أنّها من خلال تغيير الحركات أو إضافة الحروف تحدث معانٍ جديدة.

فمثلاً يضاف حرف الألف للكلمة «كتب» لبيان ما يُكتب؛ أي «كتاب»، وللدلالة على المحلّ الذي يُحفظ فيه الكتاب يضاف حرفان وتغيّر شكلها إلى «مكتبة».

ولهذا، فإنّ تغيير حرفٍ واحد بل وحركة قد يؤدّي إلى تغيير المعنى، ولمّا لم تُكتب الحركات في فترة من عصر صدور الحديث، فإنّ الالتفات إلى شكل الكلمة وتغييراتها مهمّ جدّاً، وقد يؤدّي إبهامها إلى اختلافاتٍ في استيعاب معنى الحديث وتفسيره أحياناً، وفي الأمثلة التالية البسيطة تتبيّن أهمّية الحركات وضبط الكلمة.

المثال ١: عن الإمام الصادق عليه السلام قال: إِنَّ قَوماً مِنَ النّاسِ قَلَّت مُداراتُهُم لِلنّاسِ فَأنفوا مِن قُرَيشٍ، وَايمُ اللّهِ، ما كانَ بِأَحسابِهِم بَأسٌ، وَإِنَّ قَوماً مِن غَيرِ قُرَيشٍ حَسُنَت مُداراتُهُم

فَأُلِحقُوا بِالبَيتِ الرَّفيعِ...[١].

فاعتبر العلّامة المجلسي في مرآة العقول «فأُنفوا» من باب الإفعال بمعنى الإنفاء، أو أنّها «فأُنِفُوا» وهو الثلاثي المجرّد المجهول من «أنِف» بمعنى الضرب على الأنف والإخراج، أو من «الأَنَفَة» بمعنى «الامتناع». كما احتمل تصحيفها من «أُلقُوا» أو «نُفُوا» أيضاً. ورجّح مصحّح كتاب الكافي الاحتمال الأول بقرينة «أُلحقوا»، فيكون معناها أكثر مقبولية.

المثال ٢: عن الإمام الباقر عليه السلام قال: مَن هَمَّ بِشَيءٍ مِنَ الخَيرِ فَليُعَجِّلهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيءٍ فيهِ تَأخيرٌ فَإِنَّ لِلشَّيطانِ فيهِ نظرةً[٢].

فذكر محقّق كتاب الكافي عبارة الفيض الكاشاني في الوافي حول هذه الرواية في هامش الكتاب، وهي كالآتي:

«نظرة» إمّا بسكون الظاء على وزن فَعلَة؛ يعني فكرة الشيطان لإحداث حيلة يكفّ بها العبد عن الإتيان بالخير، أو بكسرها على وزن فَعِلَة؛ يعني مهلة يتفكّر فيها الشيطان للاحتيال.

إلّا أنّ الحديث على الحالتين يدعو الإنسان العازم على الخير إلى التعجيل وعدم تأخيره، والمفهوم العامّ للحديث واحد.

المثال ٣: عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال: لا سَبَقَ إلاّ في حافِرٍ أَو نَصلٍ أَو خُفٍّ[٣].

فقد احتمل الشهيد الثاني رحمه الله في شرح اللمعة قراءة الكلمة بشكلين؛ «سَبق» بمعنى أصل المسابقة، و«سَبَق» بمعنى جائزة المسابقة في هذه الرواية.

السَبق ـ بسكون الباء ـ يكون بمعنى المصدر، وعليه تحرم كلّ مسابقة بواسطة «لا» النافية للجنس ما عدا الرِّماية (النصل)، وركوب الخيل (الحافر)، وركوب الإبل (الخُفّ).

أمّا إذا قُرِئت (سَبَق) بفتح الباء التي تعني «العِوض» في المسابقة، فسيكون الأصل

---

١. الكافي: ج٢، ص١١٧.

٢. المصدر السابق: ص١٤٣.

٣. وسائل الشيعة: ج١٩، ص٢٥٣، ح٢٤٥٣.

الأوّلي جواز المسابقات الأُخرى، وإنّما تحرم إذا كان هناك مال في حال الربح والخسارة؛ لأنّ النفي ـ على هذه القراءة ـ ناظر إلى العوض المالي، ولم ينف أصل المسابقة.

ب ـ دور الصرف في العثور على معنى الكلمة

يلزم التعرّف على البناء الصرفي للكلمة عند البحث عن معناها اللغوي؛ لأنّ كتب اللغة قد رتّبت على أساس الحروف الأصلية للكلمة، فمثلاً لا يمكن العثور على موادّ كلمات حديث: «إيّاكُم وَالمُشارَّةَ؛ فَإنَّها تُورِثُ المَعَرَّةَ وَتُظهِرُ المُعورَةَ»، ما لم تكن هناك مهارة صرفية.

وقد يؤدّي الخطأ في تحديد مادّة كلمة أحياناً إلى الإخفاق في معرفة معناها، ممّا يؤدّي إلى الفهم الخاطئ، مثل هذه الروايات المنقولة عن النبيّ الأكرمﷺ:

«لَيسَ بِمُؤمِنٍ مَن لَم يَأمَن جارُهُ بَوائِقَهُ»[1]، وَ«لا إيمانَ لِمَن لا يَأمَنُ جارُهُ بَوائِقَهُ»[2].

والشاهد في هذا المثال كلمة «بوانقه»، فإذا اعتبرناها مركّبة من «الباء» و«وانق» و«الهاء»، فيلزمنا أنّ نبحث عن معنى كلمة «وانق»، ونتبعها في «وَيَقَ»[3] أو «وَأَقَ»[4] أو«وَوَقَ»[5]، والحال أنّ أيّاً من هذه لا تعطينا المعنى الصحيح للحديث. أمّا إذا اعتبرنا «بَوَانقه» مركّبةً من «بوائق» و«الهاء»، و«بوائق» جمع تكسيرٍ لـ«بائِقة»، فسيكون البحث حينئذٍ عن مصدر «بَوَقَ» أو «بَيَقَ» متيسّراً، وسنلاحظ أنّه لا يوجد سوى مصدر «بَوَقَ» الذي هو بمعنى: الظلم، والشرّ، والغشم، والغوائل[6].

وممّا يؤيّد ذلك المعنى: الحديث المروي في الكافي عن أبي حمزة:

---

١. المؤمن: ص٧١، ج١٩٥.

٢. الكافي: ج٢، ص٦٦٦ باب حقّ الجوار.

٣. أبيض: «تاج العروس: ج٧، ص٩٨».

٤. طائر بحري (لسان العرب: ج١٠، ص٣٧٠؛ العين: ج٥، ص٢٣٩).

٥. بمعنى أسد «لسان العرب: ج١٠، ص٣٨٦».

٦. انظر: الصحاح: ج٤، ص٤٥٣؛ النهاية: ج١، ص١٦٠؛ لسان العرب: ج١٠، ص٣٠.

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المُؤمِنُ مَن أَمِنَ جارُه بَوائِقَهُ»، قُلتُ: وَما بَوائِقُهُ؟ قالَ عليه السلام: «ظُلمُهُ وَغَشمُهُ»[١].

ج ـ دور الصرف في فهم جماليات الكلم

تؤدّي المعرفة بالتفاصيل الصرفية إلى فهم محاسن الكلام؛ وفي الروايتين التاليتين نموذج جيّد لهذا المعنى:

المثال ١: جاء في مستدرك الوسائل:

رَأى رسولُ الله صلى الله عليه وآله قوماً لا يَزرَعون، قال صلى الله عليه وآله: «ما أَنتم»؟ قالوا: نحن المُتوَكِّلون، قال صلى الله عليه وآله: «لا، بَل أَنتُم المُتَّكِلونَ»[٢].

فهنا نبّههم الرسول صلى الله عليه وآله على الفرق اللّطيف بين التوكّل والاتّكال من خلال استعمال هيئتين لمادّة «وكل».

المثال ٢: عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال:

التَّوحيدُ أَن لا تَتَوَهَّمَهُ، وَالعَدلُ أَن لا تَتَّهِمَهُ[٣].

فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام أوضح أصلين من أُصول الدين من خلال استخدام هيئتين لمادّة واحدة ـ «وهم» ـ في عبارة قصيرة.

معرفة المفردات

هناك منهجان لمعرفة وفهم معاني المفردات المستخدمة في الأحاديث، هما: المنهج التقليدي الذي راج استعماله لسهولته، والمنهج الاجتهادي الذي يَقلُّ استعماله لصعوبته.

أ ـ المنهج التقليدي

في هذا المنهج يعثر الباحث على المعنى المطلوب من خلال مراجعته لكتب اللغة، ويعتمد على ما بيّنه علماء اللغة في معنى الكلمة. وهذا المنهج منتج وسريع في مواضع كثيرة،

١. الغشم بمعنى الظلم أيضاً، فهو عطف تفسيري؛ الكافي: ج٢، ص ٦٦٨.
٢. مستدرك الوسائل: ج١١، ص٢١٧، ح١٢٧٨٩.
٣. نهج البلاغة: الحكمة ٤٧٠.

ويمكن لعامّة الناس الاعتماد عليه. وهو مستعمل منذ القرن الثاني للهجرة ـ بداية ظهور كتب اللغة ـ وحتّى العصر الحالي، إلاّ أنّ شرطه الأساسي هو مراجعة كتب اللغة القديمة والمعتبرة؛ وأمّا كتب اللغة المعاصرة فليست بالمفيدة أو لا يمكن الاعتماد عليها على الأقلّ؛ لأنّ المفردات التي يُبحث عنها صدرت قبل اثني عشر إلى أربعة عشر قرناً تقريباً، ويحتمل كثيراً أنّ معاني هذه الكلمات في ذلك العصر تختلف عمّا يطرحه المعاصرون من معانٍ، فدور العالم اللغوي بيان معاني المفردات في عصر التأليف، ولم يأخذ على عاتقه بيان مسار تطوّر معنى الكلمة.

ولا يخفى أنّ اختلاف اللغويّين في بيان مفردة واحدة ينشأ من تغيّر المعاني اللغوية بمرور الزمن، ويتضيّق المعنى الأوّل أو يتّسع شيئاً فشيئاً ويختلف أحياناً بالكامل؛ وبناءً على ذلك، فإنّه يمكن استخدام من المعاجم التي أُلّفت في عصر صدور الأحاديث؛ لأنّ مؤلّفيها تكفّلوا نقل المعاني التي يفهمها المخاطبون بالحديث.

نموذج للمطالعة

نكتفي هنا بالإشارة إلى أحد كتب اللغة القديمة جدّاً والمهمّة، والذي أُلّف في عصر حضور الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وهو كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥هـ)، فقد قضى الفراهيدي حياته بالكامل لإتمام هذا العمل، من بداية عصر إمامة الإمام الباقر عليه السلام (م ٩٤ أو ٩٥هـ) إلى أواخر إمامة الإمام موسى الكاظم عليه السلام (م ١٨٣هـ)، وهي الفترة الذهبية والمشرقة لنشر الحديث؛ حيث صدر فيها أكبر عدد من أحاديث أهل البيت عليهم السلام. وبالمقابل كانت هذه الفترة فترة تجويز كتابة الحديث ونشره بين أبناء السنّة والعامّة، فبدأ تدوين المصنّفات الحديثية، كالموطّأ لمالك بن أنس.

ثمّ إنّ ارتباط الفراهيدي المباشر بأبناء البادية ـ مع ما له من موهبة علمية ـ ساهم في تقديم تفسير قريب لمراد الأئمّة عليهم السلام، وجعله موضع وثوق. ويمكن عدّه أوّل من دوّن في اللغة بين العرب، يقول النضر بن شميل ـ من كبار الأُدباء وكتّاب غريب الحديث ـ: «أكلَت الدنيا

بعلم الخليل بن أحمد»، وذكر كثيرون وأكّدوا أنّ سيبويه مدين له في تصنيفه: الكتاب، الذي يُعدّ أهمّ كتاب في علم النحو.

وقد استطاع الفراهيدي من خلال جمعِ بعض الرسائل المختصرة والمبعثرة للعلماء السابقين ووضعِها على أساسٍ جديدٍ مبتكر، أنّ يقدّم أوّل معجم للّغة العربية بل للحضارة البشرية.

وكان قد بلغ الذروة في علم النحو، وأسّس علم الأوزان والعروض، وتمكّن بتوصّله إلى قاعدة «التقليب» من تمييز الكلمات المستعملة عن الكلمات المهملة، وبذلك رتّب كتابه اللغوي[1].

وفي حالة عدم وجود كلمات أو مفردات خاصّة في العين، يمكننا الحكم بأنّها لم تكن مستعملة في عصر الأئمّة عليهم السلام أو لم تكن رائجة؛ ويظهر الدور المباشر لهذا الكتاب في مسألة التصحيف ووجود أكثر من نسخة، فيمكنه أنّ يقلّل الاحتمالات أو يبيّن تحريف الكلمة.

إلّا أنّ مشكلة كتاب العين تكمن في ترتيبه؛ فإنّ المؤلّف نظّم كتابه ابتداءً بالحروف الحلقية، وانتهاءً بالحروف الشفوية، فكان ترتيب الحروف الأبجدية عند الفراهيدي بهذا النحو: (ع، ح، ه، خ، غ)، (ق، ك)، (ج، س، ض)، (ص، س، ز)، (ط، د، ت)، (ظ، ذ، ث)، (ر، ل، ن)، (ف، ب، م)، (و، أ، ي)[2].

العين هو الكتاب الأُمّ لكتب اللغة الأُخرى والمتقدّم عليها، من قبيل تهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس؛ من هنا فإنّ آراء الخليل وجدت طريقها إلى كثير من الكتب التي تلته، وأصبح أصلاً لآراء اللغويّين[3].

---

١. للاطّلاع على إنجاز الخليل راجع المصادر المذكورة في الهامش نهاية هذا البحث.

٢. وقد عولجت هذه المشكلة في السنين الأخيرة، ونُشر في دبي فهرست لألفاظه حسب الأبجدية العربية المتداولة، وبعدها رُتّب هذا الكتاب من قبل السيّد بُكائي في طهران / إيران.

٣. طُبع كتاب العين عدّة مرّات، إحداها بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وهي النسخة المعتمدة في المعجم الفقهي. للاطّلاع أكثر على هذا الكتاب انظر: المعاجم العربية مع اعتناء خاصّ بمعجم العين لعبد اللّه درويش المطبوع في مكّة، الفيصلية (١٤٠٦ ه)، مقدّمة أحمد عبد الغفور العطّار على صحاح الجوهري.

ومن المناسب أنّ نشير هنا إلى كتاب إصلاح المنطق تأليف ابن السكّيت (م ٢٤٣ هـ)، وكان من معاصري الإمام الجوادعليه السلام (م ٢٢٠هـ)، ومن أصحاب الإمام الهاديعليه السلام (م ٢٤٥هـ) أيضاً.

وبالرغم من أنّ إصلاح المنطق كُتب بهدف المنع من اللحن والغلط في العربية، إلّا أنّ عمله الأساسي هو ذكر المفردات المتّحدةِ الشكل المختلفةِ المعنى، أو الكلمات المتّحدةِ المعنى والمختلفةِ الوزن، ولا سيّما في القسم الأوّل، يمكن الانتفاع به في الإعراب وفهم معنى الحديث والعثور على موادّ المفردات التي استُعملت في الأحاديث بدون قرينة دالّة على حركتها ومادّتها؛ فمثلاً يفسّر ابن السكّيت «آتيت» بـ«أعطيت»، و«أتيت» بـ«جِئت»، ويذكر الاستعمال القرآني أيضاً في الكثير من الموارد، ويدلّل على المعنى الأصلي للمادّة بالاستشهاد بأشعار العرب وذكر الاستعمالات المختلفة.

ويأتي أحياناً ـ بعد شرح معنى الكلمة ـ باستعمالها في الحديث، فيشابه كتب غريب الحديث في هذا المجال، مثلما جاء حول كلمة «أَذال»، فإنّه يقول:

أذال فَرَسَهُ وغلامَهُ، إذا استهان به ولم يُحسن القيام عليه، وجاء في الحديث: نهى رسول اللّهصلى الله عليه وآله عن إذالة الخيل[1].

وكلّما استعملت هذه المفردة مع الفرس أو العبد، فالمراد بها عدم الاهتمام بهما وإهمال تمريضهما، وبهذا المعنى جاء في الحديث النبوي الشريف النهي عن إهمال الخيل وعدم تمريضها.

وقد قام الصاحب بن عبّاد[2] ـ الوزير المرموق لآل بويه ـ بقراءة كتاب إصلاح المنطق لابن السكّيت في سنة (٣٧٢هـ) على ابن فارس صاحب كتاب معجم مقاييس اللغة، وهذا يشير إلى أهمّية هذا الكتاب عند هذين اللغويّين الكبيرين.

---

١. ترتيب إصلاح المنطق: ص٢٢. وقد رُتّب إصلاح المنطق أبجدياً من قبل السيّد بُكائي في طهران / إيران.

٢ فمضافاً إلى منزلته السياسية وكونه وزيراً، كان مضطلعاً بالكثير من علوم عصره لا سيّما في الأدب، وله عدّة مؤلّفات، منها كتابه القيّم المحيط في اللغة.

ب ـ الطريقة الاجتهادية و مصادرها

قد تُلجئ الحاجة الباحث في الحديث إلى استعمال الطريقة الاجتهادية للعثور على المعنى الرئيس للكلمات في أحاديث عديدة؛ لأنّ منهج اللغويّين هو بيان المعنى الاستعمالي للكلمة؛ أي ما هي استعمالات الكلمة؟ ولإفهام أيّ معنى استُخدمت؟ سواء استعملت بمعانيها الأصلية والحقيقية ـ وهو الاستعمال الحقيقي اصطلاحاً ـ أم أنّها استُخدمت من قِبل الأُدباء في معاني مجازية كالاستعارة أو الكناية.

يرى اللغويّون أنّ مهمّتهم الأساسية إيجاد صلة بين المخاطب والكلام، ولم يكونوا بصدد البحث عن المعنى الأوّل للكلمة والتمييز بينه وبين المعاني الحاصلة بعد تغيّره، ولم يتكفّلوا بيان الفروق الدقيقة بين المترادفات، بل إنّهم لم يأخذوا على عاتقهم الفصل بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية[1].

يضاف إلى ذلك أنّ كتب اللغة العامّة (لا المختصّة) لا تشير إلى المعاني الإصطلاحية؛ وبالتالي فلا تبيّن الفرق بينها وبين المعاني الحقيقية، ونحن سنبيّن تأثير الخلط بينهما في سوء الفهم[2]. ولهذا لم يعتبر يرى بعض العلماء قول اللغوي بمفرده حجّة إلّا في حال دعمه بالقرائن الأُخرى وحصول الاطمئنان[3].

ولاستكشاف المعنى الأصلي، ينبغي أنّ يراجع الباحث المصادر اللغوية بنفسه ليصل إلى المعنى الأصلي بأبعاده الدقيقة والكاملة. ولحسن الحظّ فإنّ هذه المصادرمتوفّرة الآن، والمصدر الوحيد الذي لا يمكن الحصول عليه هو الاستعمالات الشفهية لعرب البادية، والذي ينحصر الطريق إليه بالاعتماد على كتب اللغة. والآن نذكر هذه المصادر:

---

١. ويُستثنى في البين بعض الكتب؛ مثل: أساس البلاغة للزمخشري؛ فإنّه يذكر المعاني المجازية ويصرّح بمجازيّتها. وقد تعرّض ابن منظور لهذه المسألة أيضاً في لسان العرب.

٢. انظر: «موانع فهم الحديث». جدير بالذكر، أنّا سنبحث في الفصل الثالث (فهم التراكيب) المصطلحات المركّبة المكوّنة من عدّة كلمات.

٣. لاحظ: أُصول الفقه، المظفّر: ج٢، ص١٢٥؛ كفاية الأُصول: ص٢٨٦.

١ ـ كتب غريب الحديث[١]

فهم المفردات في الطريقة الاجتهادية يتطلّب طيّ المراحل السابقة، ومراجعة العديد من الكتب اللغوية وغيرها؛ نظير كتب غريب الحديث، وهي كتب أُلّفت بهدف شرح المفردات الغامضة والصعبة الواردة في الأحاديث، والتي قد تأخذ مواقع حسّاسة في الأحاديث أحياناً، فتجعل الكلام غامضاً، وربّما لم تُفهم فلا يتمكّن القارئ من فهم مغزى الحديث.

إنّ من أهمّ أهداف تأليف كتب «غريب الحديث» هو بيان معاني المفردات الغريبة في نطاق الحديث خاصّة، دون التعرّض إلى سائر الاستعمالات، ومن خلال مطالعة آلاف الأحاديث تمكّن مؤلّفو غريب الحديث من معرفة مقاصد المعصومين عليهم السلام والتعرّف على أدبهم المستخدم في الحديث، كما أدركوا معاني المفردات الغريبة والقليلة الاستعمال بالاستفادة من مصادر شتّى؛ ككتب اللغة، والأحاديث المشابهة والشروح المدوّنة، وللاستزادة في هذا المجال نوصي بمراجعة مقدّمة كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار.[٢]

جدير بالذكر، أنّ تدوين وترتيب كتب غريب الحديث له أنحاء عديدة، فبعضها مرتّب ترتيباً مسنديّاً كمسانيد الحديث[٣]، فتذكر معاني المفردات الغريبة في طيّاتها. وبعضها مرتّب على أساس مادّة الكلمة نظير كتب اللغة.

ومن أوائل الكتب في علم غريب الحديث كتاب أبي عُبَيد الهروي القاسم بن سلّام (م ٢٢٤هـ)، وغريب الحديث لابن قُتَيبة (م ٢٧٦هـ) وغريب الحديث للخطّابي (م ٣٣٨هـ).

ونظراً لسهولة المنهج الألفبائي، رُتّبت مجموعة من كتب غريب الحديث على أساس المادّة، كما هو الحال في كتب اللغة العربية؛ وأفضل هذه الكتب وأكثرها فائدةً النهاية في

---

١. كما سيأتي؛ فإنّ غريب الحديث يختلف عن الحديث الغريب؛ إذ إنّ غريب الحديث: هو لك المفردات غير المعروفة والغامضة في الحديث. أمّا الحديث الغريب: فهو الحديث الشاذ وغير المأنوس، والذي نقل من طريق واحد.

٢. غريب الحديث في بحار الأنوار، حسين الحسني البيرجندي، مركز بحوث دار الحديث.

٣. ترتيب الأحاديث في المسانيد على أساس الرواة، فتُذكر أحاديث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ثمّ روايات الصحابة والتابعين بتبعها بشكلٍ مستقلّ. وعلى هذا فإنّ العثور على المفردات المطلوبة في هذه الكتب ليس باليسير؛ فهو بحاجة إلى الاستعانة بالفهارس أو المعاجم الحاسوبية.

غريب الحديث والأثر لابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، وهو حصيلة جهوده التي أضافها على جهود أبي عُبَيد أحمد بن محمّد الهروي الثاني (م ٤٠٠هـ)، صاحب كتاب الغريبين المشتمل على أهمّ كتب غريب الحديث المتقدّمة عليه؛ نظير: كتب أبي عُبَيد الهروي الأوّل، وابن قُتَيبة الدِّينَوَرِيّ، والخَطّابي البُستي، وأبي موسى محمّد بن عمر المَدِيني الأصفهاني.

وقد شرح خرّيت هذا الفنّ ابن الأثير المفردات الغريبة الواردة في الأحاديث بشكل مختصر، وأتى بمعاني بعض هيئاتها، وذكر نصّ الحديث المشتمل عليها.

وكانت كتب غريب الحديث شائعة بين الشيعة أيضاً:

فهذا أبان بن عثمان الأحمر البجلي ـ من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ـ أُستاذ مَعمَر بن مُثنّى، يُعدّ من أوائل كتّاب غريب الحديث[1].

وألّف فخر الدين بن محمّد علي الخَفَاجِيّ المشهور بالطُّرَيحيّ كتاب مجمع البحرين ومطلع النيرين.

ومن كتب غريب الحديث المؤلّفة في العصر الحاضر يمكن الإشارة إلى كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار[2].

ولأجل اكتساب مهارة أوسع لهذه الطريقة، أتينا بعدّة نصوص تحتوي على كلمات غريبة في قسم التمارين، فنرجو من الباحثين الأعزّاء أنّ يبحثوا عن هذه الكلمات في كتب غريب الحديث، ومقارنة كلمات الشرّاح حولها.

٢ ـ النصوص الأدبية والدينية القديمة

المصدر الآخر هو النصوص الأدبية المأثورة عن العرب، تلك النصوص التي كانت معاصرة لفترة صدور الحديث، ولهذا استُخدمت الألفاظ فيها بنفس المعنى الذي جاء في الأحاديث.

---

١. انظر: الرواشح السماوية: ص ١٦٩. وكان لأبان بن تغلب تأثير في فتح هذا الباب بتأليفه «غريب القرآن»، وكان من خواصّ أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

٢. كتُب غريب الحديث كثيرة جداً، إلاّ أنّ الكثير منها لم يصل إلينا، ونرجع الراغبين في الاطّلاع على أسمائها إلى مقدّمة كتاب غريب الحديث في بحار الأنوار، وهي ترجمة وإتمام لمقال «سير تدوين غريب الحديث» للمؤلّف، والمنشور في مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ١٣، ص٩٢ ـ ١١٠.

وتصلح هذه النصوص الأدبية ـ بشرط صحّتها واعتبارها ـ أنّ تحلّ إلى حدٍّ ما محلّ الاستعمال الشفهي للعرب[١].

والحقيقة فإنّ التتبّع في هذه النصوص وجمع الاستعمالات المختلفة للكلمة والمقارنة بين هذه الاستعمالات، يسلك بنا في المسلك الذي سلكه اللغوي المعاصر للمعصوم؛ وكان عالم اللغة في فترة تدوين الكتب الأساسية في اللغة يبحث عن الكلمة في المحاورات والنصوص الأدبية في عصره، ومن خلال وضع استعمالاتها المختلفة جنباً إلى جنب يتوصّل إلى مغزى المعنى الكامن فيها[٢].

ونحن نستطيع أيضاً من خلال العثور على النصوص الأدبية الأصيلة والقديمة التي تتضمّن المفردة التي نبحث عنها؛ أنّ نجد المعنى الكامن فيها مباشرةً وبدون وساطة اللغويّين. وقد مكّنتنا المعاجم اللغوية المكتوبة والحواسب الآلية اليوم من العثور على عدد كبير من الاستعمالات للكلمة والكلمات المشابهة لها خلال فترة وجيزة، واستخراج معناها الأصلي والمشترك.

وبعبارة أُخرى: لابدّ من الوصول إلى المعاني المرادة من اللفظ المستعملة آنذاك باستقصاء الاستعمالات؛ لكي نتمكّن من فهم الحديث كما قصده المتكلّم وكما فهمه المخاطبون والرواة في عصر حضور المعصومين عليهم السلام.

وهذا التتبّع لا ينحصر في دائرة الشعر والأدب، بل لابدّ من سبر استعمالات الكلمة في مجالات أُخرى ولاسيّما الاستعمالات القرآنية؛ فإنّ أحاديث أهل البيت عليهم السلام بيان للقرآن الكريم وناظرة إليه. فما لم يؤخذ المعنى القرآني بنظر الاعتبار لا يمكن فهم كلام المعصوم

---

١. لمّا كانت الثقافة العربية شفاهية في الأغلب وقلّما كانوا يكتبون، فإنّ التراث المكتوب المتبقّي من العصر الجاهلي قليل، والمعتبر منه ينحصر في أشعار؛ كالمعلّقات السبع وبعض المعاهدات، إلاّ أنّ التراث الشفهي من الشعر والأدب العربي ـ ولحسن الحظ ـ حُفظ ونُقل إلينا عن طريق المسلمين، وتمّ الاستشهاد بدواوين شعراء كبارٍ جاهليين ومخضرمين في كتب اللغة والنحو والتفسير والحديث؛ ولهذا فإنّنا نجد الكثير من هذا التراث عند مراجعة كتب القرون الإسلامية الأُولى؛ ممّا يساعدنا في الكثير من المجالات.

٢. لاحظ ما فعله الأصمعي والزمخشري وآخرون.

بشكل دقيق، بل إنّ القرآن هو المبدأ الدلالي للأحاديث، والأرضية الأساسية لصدورها، فروى الكليني بسنده عن أبي الجارود:

قَالَ أَبُو جَعفرٍ عليه السلام إِذَا حَدَّثتُكُم بِشَيءٍ فَاسأَلُونِي مِن كِتَابِ اللّهِ... .[١]

ثمّ ذكر حديثاً عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله تعرّض لثلاثة أمور، وأوضح جذورها القرآنية جواباً لطلب الراوي.

ولابدّ من الربط بين الاستعمالات القرآنية والروائية والمعاني اللغوية، وهذا هو الاجتهاد في فهم النصوص والسعي لفهم المعنى الرئيس للمفردات؛ وفي هذه المرحلة تتظافر جميع الخلفيّات الذهنية للباحث، ويستعين بمعطيات العلوم البشرية، ويهتمّ بآراء اللغويّين وكتّاب الغريب، وتمكّنه الدراسات الميدانية والتحليل الدقيق من الوصول إلى رأي مستقلّ ومباشر حول معنى الكلمة كثمرة لسعيه واجتهاده.

والنموذج التأريخي لذلك، ما نُقل عن ابن عبّاس في فهم معنى «الفطرة»، فقد كان يفكّر لفترة في معنى الآية: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَاوَاتِ وَ ٱلْأَرْضِ﴾[٢]، وتمايزها عن كلمة «خالق»، فلمّا شاهد نزاع أعرابيَّين على ملكية بئر سُمع أحدهما يقول للآخر: «أنا فطرتُها أوّل يوم»، أدرك أنّ «فَطَرَ» تعني الخلق الابتدائي من دون سبق مثال أو مادّة[٣]. وقد حثّ ابن عبّاس الآخرين على اتّباع هذه الطريقة، وكان يرغب في مراجعة أشعار العرب ويقول: كلّما خفي عليكم معنى كلمة أو تركيب من القرآن، ابحثوا عنه في الشعر؛ فإنّ الشعر ديوان العرب[٤].

٣ ـ كتب فروق اللغة

تقدّم أنّ الفهم الاجتهادي للمفردات بحاجة إلى مراجعة لاستعمالاتها المختلفة في القرآن

---

١. الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٥.

٢. الأنعام: ١٤؛ يوسف: ١٠١؛ إبراهيم: ١٠؛ فاطر: ١؛ الزمر: ٤٦؛ الشورى: ١١.

٣. انظر: العين، مادّة «فطر»؛ مجمع البحرين: ج٣، ص٤١٠؛ فتح الباري: ج١٠، ص٢٨٥؛ تحفة الأحوذي: ج٩، ص٢٣٧.

٤. انظر: المستدرك على الصحيحين: ج٢، ص٤٩٩؛ السنن الكبرى: ج١٠، ص٢٤١؛ المغني لابن قدامة: ج١٢، ص٤٤.

الكريم والنصوص الأدبية وكتب اللغة وغريب الحديث، وفي خضمّ هذه العملية سنواجه عدداً من الكلمات المترادفة، فنحتاج إلى فهمها بشكل دقيق، ومعرفة دقائقها الدلالية.

والمصادر التي تعيننا على فهم هذا الجانب هي كتب فروق اللغة، التي تبيّن اختلاف معاني الألفاظ المتشابهة من خلال جمعها إلى جانب بعضها البعض. علماً أنّ الفوارق المذكورة قد تكون في أصل المعنى تارةً، وفي استعمال اللفظ واستخدامه تارةً أُخرى.

وقد أُلّفت كتب عديدة باسم «فروق اللغة»؛ من قبيل: كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، وفقه اللغة للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)[١]، ولمع البرق في معرفة الفرق تأليف الشيخ إبراهيم الكفعمي (م ٩٠٥هـ)[٢]،وجامع الشتات في فروق اللغات لحسام الدين بن جمال الدين الطُّريحي النجفي (م ١٠٩٥هـ)[٣]، وفروق اللغات في التمييز بين مفاد الكلمات تأليف السيّد نور الدين بن نعمة اللّه الجزائري (م ١١٥٨هـ)[٤]، وفروق اللغات تأليف نصر اللّه بن محمّد باقر الشيرازي (ق١٣هـ)[٥].

٤ ـ المتضادات

في المنهج الاجتهادي تحظى الأضداد دور كبير في فهم معنى الكلمة المبحوث عنها؛ فإنّ التضادّ مفتاح مهمّ لفهم طرفي التضادّ وفقاً للقاعدة «تُعرف الأشياء بأضدادها»؛ فإنّ الليل والنهار، والأبيض والأسود، والحزن والفرح، والعقل والجهل، من الأمثلة البارزة لهذا الفهم المتقارن.

إنّ الفهم المتقابل في المحسوسات يكون أسرع وأسهل، فالنور يوضّح الظلمة، والكبر يبيّن الصغر، أمّا في المعاني المجرّدة وغير المحسوسة فإنّه يحصل بنحوٍ أبطأ. وفي هذه

---

١. أبو منصور عبد الملك بن محمّد الثعالبي (م ٤٢٩ هـ)، أديب وكاتب وشاعر عربي كبير، له مؤلّفات مبسوطة، منها كتب: فقه اللغة وسرّ العربية؛ وسحر البلاغة وسرّ البراعة.

٢. تكملة أمل الآمل: ص ٧٨.

٣. مرآة الكتب، التبريزي: ص٤٨٤؛ معجم المؤلّفين: ج٣، ص١٩١.

٤. الذريعة: ج١٦، ص١٩ و١٨٦. وقد طُبع فروق اللغات بتحقيق الدكتور محمّد رضوان الداية، وبرعاية المستشارية الثقافية الإيرانية في سوريا.

٥. الذريعة: ج١٦، ص١٨٧.

المواضع تساعد استعمالات إحدى طرفي التضادّ على فهم الطرف الآخر، وتوصلنا إلى معناها الحقيقي بدقّة.

والمثال الواضح لذلك: كلمة «الجهل» التي جرى الكلام فيها عند علماء الحديث واللغة منذ أقدم العصور، وقد واجهها القرآن الكريم والحديث الشريف بذمّ شديد، وأدانه في مواطن كثيرة.

ومن خلال الالتفات إلى كثرة استعمالها ونطاقها الواسع، انتبه الباحثون إلى أنّه لا ينبغي التعامل بسطحية وسذاجة مع هذه الكلمة، خصوصاً وأنّ بعض استعمالاتها لا تنسجم مع معناها البدوي وهو «عدم العلم»؛ فإنّ هذه الاستعمالات التي تصف أعمال الإنسان وسلوكه غير الصحيح وغير المتّزن في ظروف مختلفة، تشير إلى أنّ للجهل معنىً أوسع من عدم العلم بل يغايره. فمثلاً الضحك من غير عجب[١]، والنوم من غير سهر[٢]، والرغبة في الأُمور المستحيلة[٣]، والدخول في عمل من دون استعداد[٤]؛ عُدّت كلّها من مصاديق ومعاني الجهل، مع أنّها قد تجتمع مع العلم والمعرفة.

وممّا يساعد على معرفة معنى الجهل ويوضّحه: استعماله متضادّاً مع كلمتي «العقل» و«العلم»، وتطبيقه على الشخصية غير الموقّرة التي تفقد السيطرة على النفس بأقلّ إثارة في العصر الجاهلي؛ نتيجةً لحدّة الطبع وعدم الرزانة، والإقدام على الفعل دون تدبّر عواقبه، والتسليم لسَورة الغضب.

لا شكّ أنّ محدّثينا الكبار أدركوا أنّ هكذا معنىً للجهل في الأحاديث لا يقابل العلم؛ ولهذا عقد الشيخ الكليني في الكافي كتاباً خاصّاً لذلك تحت عنوان «العقل والجهل»؛ ممّا يشير إلى تقابل الجهل مع العقل[٥].

١. «إنّ من الجهل الضحك من غير عجب» الكافي: ج٢، ص٦٦٤.
٢. انظر: الزهد، ابن المبارك: ص٩٦، ح٢٨٣.
٣. انظر: غرر الحكم: ح٥٣٨٤.
٤. انظر: معاني الأخبار: ص٤٠١.
٥. انظر: الكافي: ج١، ص١٠ ـ ٢٧.

٥ ـ العبارات المفسّرة

تُعتبر بعض الأحاديث الواردة عن المعصومين عليهم السلام التي فسّرت بعض الألفاظ من أدقّ وأفضل المصادر؛ لأنّ الأئمّة عليهم السلام أكثر معرفةً بالمعاني الدقيقة للّغة العربية من أيّ شخص آخر، وهم ـ بالعلم الإلهي الموهوب ـ على معرفةٍ بنظام الكون والطبيعة وحقيقة الإنسان وخفاياه، ويعرفون صفاته حقّ المعرفة؛ كالغضب والعُجب والكرم والتقوى، وكيف يربطون المعاني القرآنية والإلهية بالمعاني اللغوية. وكانوا عليهم السلام يستعينون بالألفاظ المرادفة ـ وأحياناً المضادّة ـ لشرح تلك المعاني ونقلها إلى المخاطب. ونظراً لكون بحثها طويل الذيل، فإنّنا نحيل الراغبين في المزيد من النماذج الحديثية إلى كتاب معاني الأخبار للشيخ الصدوق[1]، وأيضاً إلى فصول؛ مثل: «تفسير الشجاعة»[2]، «معنى التبذير»، «معنى الزهد»[3]، «ما الجهل؟»، «تفسير الخير» من موسوعة ميزان الحكمة.

وفي الحقيقة، فإنّ هذه الأحاديث عبارات تفسيرية موضّحة للمعنى الحقيقي للأحاديث، وهي على نحوين: عبارات سلبية وعبارات إيجابية؛ كتفسير النبي صلى الله عليه وآله للبرّ[4] اقتباساً من القرآن الكريم[5]. وتهيّئ هذه الأحاديث الأرضيّة لتكوين مجموعة الأُسرة الحديثية والمشابهة؛ لأنّها تبيّن حدود ومساحة الموضوع، وتُعين على البحث اللغوي وتعيين المفهوم الدقيق أيضاً.

الملخّص

- ✓ بعد الوثوق من نصّ الحديث، فإنّ الخطوة الأُولى في الانطلاق نحو فهم الحديث هي فهم كلّ واحدة من مفرداته.

---

١. كما في معاني الأخبار (الصفحة ٤٠١، الرواية ٦٢)، وفيها يسأل أمير المؤمنين عليه السلام الإمام الحسن عليه السلام عن العقل والحزم والمجد والسماحة والشحّ والرقّة وكثير من المفاهيم الأخلاقية، ويفسّرها الإمام الحسن عليه السلام بجمل قصيرة.

٢. راجع ميزان الحكمة: باب الشجاعة / تفسير الشجاعة، والحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام: «الشجاعة: صبرُ ساعة».

٣. راجع: نهج البلاغة: وَقَالَ عليه السلام: الزُّهدُ كُلُّهُ بَينَ كَلِمَتَينِ مِنَ القُرآنِ: قَالَ اللّهُ سُبحَانَهُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ (نهج البلاغة: ص ٥٥٣).

٤. عنه صلى الله عليه وآله: ليس البرّ في حسن اللباس والزيّ؛ ولكن البرّ في السكينة والوقار.

٥. ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٧٧.

- ✓ ينفع علم الصرف في توضيح الغامض من المعاني؛ لأنّ اللغة العربية لغة بنائية صرفية وليست تركيبية، وقد نظّمت كتب اللغة بناءً على مادّة الكلمة، وتتوقّف مراجعتها على معرفة الحروف الأساسية لكلّ كلمة.
- ✓ التعرّف على اللطائف الأدبية لبعض الأحاديث رهين بمعرفة اشتقاق الكلمات، وكيفية بنية هيئاتها المختلفة.
- ✓ بعد التعرّف على المادّة الأصلية للكلمة، يمكن التوصّل إلى معناها الرئيسي من خلال منهجين: المنهج التقليدي، والمنهج الاجتهادي.
- ✓ مراجعة كتب اللغة والاعتماد على آراء اللغويّين طريقة شائعة، إلاّ أنّها تقليدية،وشرطها الأساسي هو قِدم واعتبار المصادر اللغوية.
- ✓ الأُسلوب الأصحّ والأكثر وثوقاً هو الرجوع المباشر إلى القرآن الكريم باعتباره أرضيةً للحديث، مضافاً إلى مراجعة الأحاديث الشريفة وكتب اللغة والأدب وغريب الحديث لجمع الاستعمالات المختلفة للمفردة.
- ✓ المهمّة الأساسية لكتب غريب الحديث هي بيان معاني الكلمات الغريبة في المجال الدلالي للحديث.
- ✓ تعيننا التقنيات العصرية والبرامج الحاسوبية في جمع كمّ هائل من الاستعمالات المختلفة؛ بهدف التوصّل إلى المعنى الأصلي للكلمة؛ المعنى الذي كان مفهوماً في عصر المعصومين عليهم السلام.
- ✓ يمكن الاستفادة من كتب فروق اللغة أيضاً لفهم الفروق الدقيقة والميزات اللطيفة بين المفردات، وهي كتب جمعت الألفاظ المتشابهة، وأشارت إلى اختلاف معانيها واستعمالاتها.
- ✓ لحاظ المعاني المضادّة للمفردة محلّ البحث له تأثير بالغ في فهمها؛ سواء في ميدان اللغة والأدب أو في مجال الحديث.
- ✓ للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين عليهم السلام كلمات دقيقة في بيان معاني بعض الألفاظ؛ سواء في مجال الفقه أو الأخلاق أو التفسير أو غيرها، وقد نقل الشيخ الصدوق الكثيرمنها في كتابه معاني الأخبار، والاستفادة من هذا الكنز توصلنا إلى مفاهيم دقيقة لكلمات من أمثال: «الزهد، الجهل، الشجاعة، الخير» وغيرها.

✓ أطلقنا على الأحاديث التي تبيّن معاني بعض المفردات عنوان «الروايات التفسيرية»، وهي تبيّن المعاني بنحوين: إيجابي وسلبي؛ فقد تُثبت معنىً معيّناً للمفردة أو تنفي معنىً معيّناً عنها.

أسئلة وبحث

١ ـ لماذا لا تصلح كتب اللغة المتأخّرة في الكشف عن جميع معاني المفردات الحديثية؟

٢ ـ ما الفرق بين كتب اللغة وكتب غريب الحديث؟

٣ ـ لماذا لا يعتبر بعض الفقهاء قول اللغوي حجّة؟

٤ ـ بيّن خصائص كتابين لغويّين تختارهما دُوّنا في القرون الخمسة الأُولى.

٥ ـ اذكر ميزات كتابين تختارهما من كتب غريب الحديث.

٦ ـ بالاستعانة بكتب غريب الحديث، اقرأ النصّين التاليين، وبيّن المفردات الغريبة فيهما:

أ ـ الإمام علي عليه السلام ـ في كتابه إلى عامله على البصرة عثمان بن حنيف ـ: «أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأمومٍ إِماماً يَقتَدي بِهِ، وَيَستَضيءُ بِنورِ عِلمِه، أَلا وَإِنَّ إِمامَكُم قَد اكتَفى مِن دُنياهُ بِطِمرَيهِ، وَمِن طُعمِهِ بِقُرصَيهِ، أَلا وَإِنَّكُم لا تَقدِرونَ عَلى ذَلِكَ، وَلَكِن أَعينُوني بِوَرَعٍ وَاجتِهادٍ، وَعِفَّةٍ وسَدَادٍ، فَوَاللَّهِ ما كَنَزتُ مِن دُنياكُم تِبراً، وَلا ادَّخَرتُ مِن غَنائِمِها وَفراً، وَلا أَعدَدتُ لِبالي ثَوبي طِمراً، وَلا حُزتُ مِن أَرضِها شِبراً، وَلا أَخَذتُ مِنهُ إِلّا كَقُوتِ أَتانٍ دَبِرَةٍ، وَلَهِيَ في عَيني أَوهَى وَأَوهَنُ مِن عَفصَةٍ مَقِرَةٍ».

ب ـ الإمام علي عليه السلام: «وَاللَّهِ ما دُنياكُم عِندي إِلّا كَسَفرٍ عَلى مَنهَلٍ، حَلُّوا إِذ صاحَ بِهِم سائِقُهُم فَارتَحَلوا، وَلا لَذاذَتُها في عَيني إِلّا كَحَميمٍ أَشرَبُهُ غَسّاقاً وَعَلقَمٍ أَتَجَرَّعُهُ زُعاقاً، وَسُمِّ أَفعَى أَسقاهُ دِهاقاً، وَقِلادَةٍ مِن نارٍ أُوهِقُها خِناقاً، وَلَقَد رَقَّعتُ مِدرَعَتي هَذِهِ حَتّى استَحيَيتُ مِن راقِعِها، وَقالَ لي: اِقذِف بِها قَذفَ الأُتُنِ، لا يَرتَضِيها لِيَرقَعَها، فَقُلتُ لَهُ: اغرُب عَنّي؛ فَعِندَ الصَّباحِ يَحمَدُ القَومُ السُّرَى، وَتَنجَلي عَنّا عُلالاتُ الكَرَى».

٧ ـ اذكر كتابين للأحاديث تكثر فيهما المفردات الغريبة.

٨ ـ اذكر حديثين من كتاب معاني الأخبار شرح فيهما الإمام المعصوم عليه السلام بعض المفردات الغريبة.

الفصل الثالث

فهم التراكيب

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* تأثير العلوم العربية (النحو،المعاني، البيان...) في فهم الحديث.

* أهمّية معرفة المجازات والاستعارات والمصطلحات في فهم الحديث.

* معاني بعض المصطلحات المستعملة في الحديث.

* بعض آثار الإفراط والتفريط في ردّ وإثبات المجاز والاستعارة في الحديث.

الإعراب

بعد فهم مفردات الحديث، نصل إلى مرحلة أُخرى وهي فهم العبارة؛ وذلك من خلال ضمّ معاني الكلمات بعضها إلى بعض، ومن خلال علم النحو ومعرفة محلّ الكلمات في العبارة.

ولا يخفى على العالم باللغة العربية أنّ محلّ الكلمة في الجملة يظهر من خلال إعرابها، خلافاً للفارسية وغيرها من اللغات. وفي أغلب الحالات يُبيّن العرب دور كلّ كلمة بضبط آخر حرفٍ منها فضلاً عن موقعها في الجملة، مثلاً يقع الفاعل بعد الفعل وقبل المفعول ويُقدّم المبتدأ على الخبر... إلى آخره. لكنّ أحياناً لا يساعد أيّ من الأمرين على بيان دور الكلمة، ويبقى معنى الجملة مبهماً بسبب الاحتمالات المتعدّدة والمختلفة.

إنّ المعرفة بالقواعد النحوية تقلّل الاحتمالات الأوّلية للإعراب، بحيث تُلغى الاحتمالات التي لا تنسجم مع قواعد اللغة العربية، وبالتالي تطرح المعاني المتعلّقة بها. وهذه القاعدة العامّة تجري في كلّ كلام وخاصّة في الروايات الشريفة؛ لأنّ المعصومين عليهم السلام صرّحوا بأنّهم أفصح العرب، والفصيح لا يذكر كلاماً مخالفاً للقواعد الأدبية المتقنة[١]، وبذكر بعض الأمثلة يتّضح دور الإعراب في فهم معنى الحديث.

المثال ١: عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال:

ثَلاثٌ مِن عَلاماتِ المُؤمِنِ: عِلمُهُ بِاللّه، وَمَن يُحِبُّ،وَمَن يُبغِضُ[٢].

يوجد هنا احتمالان في فاعلَي «يحبُّ» و«يبغض»:

أ ـ من يحبُّه اللّه، ومن يبغضه اللّهُ.

ب ـ علمه بمن يجب أنّ يحبّه ويجب أنّ يبغضه؛ أي أنّ الضمير يعود على «المؤمن» لا على «اللّه». فعلى ضوء التركيب الأوّل تكون علامات المؤمن ثلاثاً: معرفته باللّه، ومعرفة مَن يحبّه اللّه، ومعرفة مَن يبغضه اللّه. وعلى ضوء التركيب الثاني فإنّ المراد سيكون: معرفته باللّه، ومعرفة الأفراد الذين يلزم المؤمن محبّتهم وعداوتهم.

المثال ٢: عن الإمام الكاظم عليه السلام قال:

كَفى بِكَ جَهلاً أَن تَركَبَ ما نهيت عَنهُ[٣].

كَفى بِالمَرءِ جَهلاً أَن يَرتَكِبَ ما نهى عَنهُ[٤].

ففي الحديث الأوّل يمكن قراءة «نهيت» على صيغة المعلوم (نَهَيتَ) وعلى صيغة المجهول (نُهِيتَ)،كما يمكن أنّ تُقرأ «نهى» في الحديث الثاني مبنيّةً للمعلوم (نَهَى) ومبنيّةً

---

١. ورد في الحديث: «أعربوا كلامنا؛ فإنّا قوم فصحاء» (انظر: الكافي: ج١، ص٥٢، ح١٣؛ مشكاة الأنوار: ص٢٥٠، ح٧٢٩). فإذا فرضنا أنّ الإعراب فيه بالمعنى المصطلح، لا بمعنى الإظهار والبيان، فإنّه يمكن القول: إنّ الأئمّة المعصومين يحثّون على إعراب كلامهم.

٢. الكافي: ج٢، ص١٢٦، باب الحبّ في اللّه والبغض في اللّه.

٣. المصدر السابق: ج١، ص١٦.

٤. مطالب السؤول: ج ١، ص ٢٣٠؛ بحار الأنوار: ج ٧٨، ص ٨.

للمجهول (نُهِيَ). وبلحاظ الحديثين التاليين يمكننا ترجيح قراءتها بالبناء للمعلوم:

كفَى بِالمَرءِ جَهلاً أَن يُنكِرَ عَلى النّاسِ بِما يَأتي مِثلَه[١].

كَفى بِكَ جَهلاً أَن تَنهَى عَمّا تَركَبُ[٢].

وعليه، فإذا أعربنا رواية إعراباً صحيحاً كاملاً، فقد توصّلنا إلى معناها الظاهري، وهذا العمل يكون أكثر وضوحاً في الأحاديث ذات العلاقة بالتفسير أو المتعلّقة بالفقه والعقائد؛ لأنّ هذه الروايات تحتاج إلى دقّة وإمعان نظر أكثر.

وكما سنلاحظ في فصل «أُسرة الحديث»، فإنّ الطريق الأساسي لفهم وتعيين الإعراب الصحيح يتمثّل بالعثور على الأحاديث المشابهة، وتقرّبنا إلى المراد الجدّي من الحديث، كما يساعدنا على ذلك لحاظ الآيات القرآنية باعتبارها الأرضية الحقيقية لصدور الحديث. وقد استعان شرّاح الحديث بكلا الأمرين في شروحهم للأحاديث.

التراكيب الاصطلاحية

نجد استعمال بعض التراكيب اللغوية بغير معاني مفرداتها، وسبب استعمال هذا النوع من المصطلحات هو إفادة معانٍ واسعة في إطار ألفاظ قليلة ومحدودة. وعلى الرغم من الدور الفاعل لعلمَي الصرف واللغة في بيان معاني المفردات والجمل، إلّا أنّهما عاجزان عن بيان معاني بعض التراكيب المستخدمة في اللغة؛ إذ معاني هذه التراكيب الاصطلاحية لا تساوق معاني مجموع مفرداتها؛ نظير «أرغم أنفه»، الدالّة على إذلال الشخص أو إرغامه على قبول أمر معيّن. والذي يُعقّد المسألة أنّ هذه المصطلحات المركّبة قد تعيّن معناها بالاستعمال وبمرور الزمن، لا أنّها وُضعت منذ البداية وبنحوٍ مقصود لمعنىً خاصّ.

وتُستعمل هذه المصطلحات في الحوارات العامّة والعرفية، وكذلك في العلوم والفنون الخاصّة، وعند طائفة خاصّة ومحدّدة من الناطقين باللغة، ويُلاحظ كلا الأُسلوبين في الأحاديث، وإن كانت الطائفة الأُولى أكثر استعمالاً إلاّ أنّ فهم الطائفة الثانية أصعب.

١. عيون الحكم والمواعظ، الليثي: ص ٣٨٦.

٢. حلية الأولياء: ج٦، ص٦.

وليس من السهل جمع التراكيب الاصطلاحية؛ لذا اكتفينا بالإشارة إلى بعضها، وببيان معانيها يظهر الاختلاف الواضح بين المعنى الحقيقي الأوّلي والمعنى الظاهر من النصّ.

ومن أمثال هذه التراكيب اللغوية: «مات حَتفَ أنفِه»[١]، «عَقَل عن اللّه»[٢]، «تزويج مقام»[٣]، «أعطاك من جِراب النُّورة»[٤]، «أُمّ الكتاب»[٥]؛ والتي تعني بالترتيب: الموت الطبيعي، أخذ المعرفة من الله، الزواج الدائم، الكلام تقيّةً، سورة الفاتحة.

وقد استُعمل الكثير من هذه التراكيب في الأحاديث، ونعرض فيما يلي بعض التراكيب الاصطلاحية العرفية والأكثر بساطة؛ لكي يتبيّن تأثيرها في الأحاديث، مثل الحديث:

مَن رَقَّ وَجهُهُ؛ رَقَّ عِلمُهُ[٦].

حيث لا يُقصد بالرقّة عدم الغلظة، بل يُقصد بها الخجل؛ أي أنّ من غلب عليه الخجل قلّ علمه. وممّا يلاحظ أنّ الخجل هنا من قسم الحياء المذموم، وهو حياء حمق كما وصفته الرواية[٧].

وأحد المصادر المفيدة حول هذا الموضوع والتي هي في متناول اليد: كتاب نهج البلاغة، فقد ضمّن أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كلامه تراكيب تتناسب وثقافة عرب الجاهلية وثقافة المعاصرين له، وأضفى على كلامه جمالاً باستعماله الصحيح لها.

النماذج:

المثال ١: الخطبة (٩٧) من نهج البلاغة:

يا أَهلَ الكوفَةِ!... تَرِبَت أَيديكُم.

فهذه الجملة نوع من الدعاء عليهم بالفقر.

---

١. المجازات النبويّة: ص٦٩.
٢. الكافي: ج١، ص١٧؛ حلية الأولياء: ج٩، ص٣٨٧.
٣. الكافي: ج٥، ص٤٥٥، ح٣.
٤. انظر: فصلية علوم الحديث: العدد ٢، مقال للسيّد محمّد الحسيني الجلالي بعنوان «جراب النورة».
٥. كالحديث النبوي: «كلّ صلاة لا يقرأ فيها بأُمّ الكتاب فهي خِداجٌ» المجازات النبويّة: ص١١١، ح٧٩.
٦. الكافي: ج٢، ص١٠٦، ح٣.
٧ قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: الحَيَاءُ حَيَاءَانِ: حَيَاءُ عَقلٍ وَحَيَاءُ حُمقٍ؛ فَحَيَاءُ العَقلِ هُوَ العِلمُ، وَحَيَاءُ الحُمقِ هُوَ الجَهلُ. (الكافي: ج ٢، ص ١٠٢، ح ٦).

المثال ٢: الخطبة (١٣٥) منه أيضاً:

مِن كَلامٍ لَهُ عليه السلام خاطَبَ بِهِ المُغيرَةَ بنَ أَخنَسَ: «اخرُج عَنّا ـ أَبعَدَ اللّهُ نَواكَ ـ ثُمَّ ابلُغ جُهدَكَ فَلا أَبقى اللّهُ عَلَيكَ...».

جملة «أَبعَدَ اللّهُ نَواكَ» بمعنى أنّ لا ترى خيراً.

المثال ٣: الخطبة (١٦٢) منه أيضاً:

قالَ أَميرُ المُؤمِنينَ عليه السلام لِبَعضِ أَصحابِهِ ـ وَقَد سَأَلَهُ: كَيفَ دَفَعَكم قَومُكُم عَن هَذا المَقامِ وَأَنتُم أَحَقُّ بِهِ؟ ـ: «يا أَخا بَني أَسَدٍ! إِنَّكَ لَقَلِقُ الوَضينِ تُرسِلُ في غَيرِ سَدَدٍ، وَلَكَ بعدُ ذِمامةُ الصِّهرِ وَحَقُّ المَسأَلَةِ...»[١].

المثال ٤: الخطبة (١٨٣) منه أيضاً:

فاتَّقوا اللّهَ الَّذي أَنتُم بِعَينِهِ وَنَواصيكُم بِيَدِهِ.

أي أنّكم في محضر اللّه تعالى، وهو ناظر لأفعالكم وقادر عليكم، كما في الآية الشريفة: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[٢]؛ أي بمَرأى منّا وحفظنا ورعايتنا.

المثال ٥: الرسالة رقم (٥٣) منه أيضاً:

فَوَلِّ مِن جُنودِكَ أَنصَحَهُم في نَفسِكَ لِلّهِ وَلِرَسولِهِ وَلِإمامِكَ، وَأَطهَرَهُم جَيباً.[٣]

أطهرهم جَيباً: أي عفيفاً أميناً.

المثال ٦: الحكمة (٧٧) منه أيضاً:

يا دُنيا إِلَيكِ عَنّي!

أي ابتعدي.

المثال ٧: الحكمة (٣٩٤) منه أيضاً:

لَقَد طِرتَ شَكيراً، وَهدَرتَ سَقباً.

---

١. الوَضِين: بطان القَتَب، وحزام السرج، ويقال للرجل المضطرب في أُموره: إنّه لَقَلِقُ الوَضين؛ وذلك أنّ الوَضين إذا قَلِقَ اضطرب الهَودَجُ والسرج ومَن عليه، شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ٢٩، ص ٢٤١.

٢. هود: ٣٧.

٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ٥١.

الشكير هنا: أوّل ما ينبُت من ريش الطائر قبل أنّ يَقوَى، والسَّقب: الصغير من الإبل، ولايهدر إلاّ أنّ يستفحل. وهذا مثل قولهم: «قد زبَّب قبل أنّ يُحصرم»[١].

المجازات

الاستعارة والكناية[٢] وغيرهما من المجازات والمحسّنات الأدبية، تؤدّي إلى حلاوة الكلام وعذوبته وتحسينه، إلاّ أنّه يصعب إدراك معناها؛ لأنّ معنى التركيب اللغوي ـ كما تقدّم في بحث التراكيب الاصطلاحية ـ لا يتأتّى بفهم كلّ واحدة من المفردات. وفي الحقيقة، فإنّ التعابير المجازية نوع من التراكيب الاصطلاحية، إلّا أنّنا أفردناها بالذكر لكثرة تداولها في الكلام.

إنّ كلام المعصومين عليهم السلام كالقرآن الكريم؛ مليء بالفصاحة والبلاغة، ومُزيّن بأنواع المحسّنات اللفظية والمعنوية. ولا يُتوقّع أبداً أنّ تُصبّ تلك المعاني الراقية المترشّحة عن أرواح سامية في إطار ألفاظ عاديّة وجافّة وبلا روح أحياناً.

والعائق الآخر: هو الفارق الكبير بين عمق وسعة معرفة الأئمة عليهم السلام لعالم الغيب، ومستوى فهم المخاطبين، لقد أَنِسْنا بهذه الدنيا الدنيّة، ولابدّ أنّ نجتازها لنصل إلى عالم المعقول، ونجعل ما هنا علامة على ما هناك، وهذه هي روح التشبيه الذي هو أصل الاستعارة، وكان الأئمّة عليهم السلام ـ وبسبب هذا الفارق ـ يرشدوننا عن طريق التشبيه والتمثيل إلى العالم الأعلى؛ والآن لنوضّح البحث أكثر بذكر هذه الأمثلة:

المثال ١: عندما رجع رسول اللّه صلى الله عليه وآله منتصراً من وقعة حنين وقد غنم غنائم كثيرة،

---

١. المصدر السابق: ج ٢٠ ص ٤.

٢. الاستعارة والكناية ـ في الحقيقة ـ نوع من الاستبدال في المعنى؛ أي أنّ الكلمة أو المركّب من كلمات يُستعمل عادةً في معنىً غير معناه الحقيقي الأوّلي، فمثلاً يُستعمل الأسد للرجل الشجاع، أمّا في الكناية فيمكن أن يُفترض وجود كل من المعنى الحقيقي والأوّلي والمعنى المراد، والمثال المعروف: «كثير الرماد»؛ فإنّه يمكن أن يكون حقيقياً، وفي الوقت نفسه هو كناية عن الضيافة والكرم، وقد ورد هذا المصطلح في صحيح البخاري: ج ٢، ص ١٧١، ح ٤٤؛ وكذلك في صحيح مسلم: (ج ٢، ص ٦٣٧، ح ١٥).

توقّفﷺ في الجِعرّانَة وقسّم الغنائم، فأعطى حديثي العهد بالإسلام من أهل مكّة[١] أكثر من غيرهم، فأعطى أبا سفيان وابنه معاوية وغيرهما من كبار قريش من عشرات الإبل، في حين أنّه جعل لكلّ مجاهد أربعاً من الإبل؛ ممّا أثار ذلك استغراب الأنصار، ووصل إلى مسامع النبيّﷺ اعتراضهم على لسان أحد شعرائهم، وكاد الاعتراض أنّ يصبح عامّاً، وترتفع همسات المخالفين، وتنتشر الشائعات، ممّا حدا بالنبيﷺ باتّخاذ تصميم لإخماد هذه الفتنة، فنادى علياًعليه السلام: «يا عَليُّ، قُم فاقطَع لِسانَهُ»، فأخذ عليعليه السلام بيد الشاعر وانطلق به، وكانت اللحظات شديدة على الرجل، فسأل علياًعليه السلام: هل أنت قاطع لساني؟ فأجاب أمير المؤمنينعليه السلام: «إنّي مُمضٍ فيكَ ما أُمِرتُ بِهِ»، فازداد قلق الشاعر، ولمّا وصلا إلى خيمة الأموال والغنائم (الحظائر) تعجّب ذلك الشاعر؛ لأنّ علياًعليه السلام قال له: «اعتدّ ما بَينَ أَربَعٍ إِلى مِئَةٍ مِنَ الإبلِ» وتكون مع حديثي العهد، أو تقنع بحصّتك وتبقى في عداد المهاجرين ومن سبق إلى الإسلام، فسُرّ الشاعر لهذا الإكرام والحلم، وأثنى على علم أهل البيتعليهم السلام وفهمهم للّغة، واستشار علياًعليه السلام، فأشار عليه بالقناعة بنصيبه والثبات في طريق الهداية.

فالكناية اللطيفة التي استعملها النبيّﷺ بقوله: «اقطَع لِسانَهُ»، وخطبته في الأنصار أيضاً، وبيان حكمة «تأليف القلوب» في عدم المساواة عند تقسيم الغنائم، هدّأت العسكر، وكان النبيّﷺ قد أخذ حصّته مثل سائر المجاهدين. ثمّ إنّ النبيّﷺ عاد برفقة الأنصار إلى المدينة، وسرّح الإبل إلى قومه من قريش، عادوا بها إلى مكّة ولم يلتحق بهم[٣،٢].

المثال ٢: كان النبيّﷺ جالساً يتحدّث مع زوجاته، فتوجّه إليهنّ وقال:

---

١ وهم من قريش وسائر العرب؛ وهم الذين يدخلون تحت العنوان القرآني: «المؤلّفة قلوبهم».

٢. انظر: الإرشاد: ج١، ص١٤٧.

٣. جاء هذا المجاز في رواية أخرى أيضاً: «روى موسى بن بكر عن رجل، عن أبي عبد اللهعليه السلام، قال: أتى النبيﷺ أعرابيفقال له: ألست خيرنا أباً وأُمّاً وأكرمنا عقباً ورئيسنا في الجاهلية والإسلام؟! فغضب النبيﷺ وقال: يا أعرابي! كم دون لسانك من حجاب؟ قال: اثنان؛ شفتان وأسنان. فقال النبيﷺ: فما كان في أحد هذين ما يردّ عنّا غرب لسانك هذا؟ أما إنّه لم يُعط أحد في دنياه شيئاً هو أضرّ له في آخرته من طلاقة لسانه، يا علي! قم فاقطع لسانه، فظنّ الناس أنّه يقطع.

أَسرَعُكُنَّ لِحَاقاً بِي أَطوَلُكُنَّ يَداً[١].

فكانت زوجات الرسولﷺ يتطاولن بأيديهنّ ليعرفن أيّهنّ تلحق أوّلاً برسول اللّهﷺ، وكانت يد «سَودَة» أطول من أيدي الأُخريات، وبعد سنوات توفّيت زينب بنت جَحش قبلهنّ، وكانت الأسرع في اللحاق برسول اللّهﷺ. وعند متابعة حياة زينب عرفن أنّها أكثرهنّ سخاءً، فقد كانت تغزل وتبيع ما تغزله وتتصدّق به على الفقراء[٢].

ويوجد في كلام أمير المؤمنين عليّ؈ كثير من هذه التشبيهات والاستعارات، نظير:

مَن يُعطِ بِاليدِ القَصيرَةِ؛ يُعطَ بِاليَدِ الطَّويلَةِ[٣].

والجدير بالذكر، أنّ عدم الاهتمام بالمعاني المجازية والكنائية، وعدم الإعتناء بالاستعارة والتشبيه، أوجد العديد من المشاكل، ويمكن اعتبار عدم الانتباه إلى هذه النقطة هو الأساس في انحراف الظاهرية[٤] وبعض الحشوية.

لاحظوا هذا الحديث المنقول عن النبيّ الأكرمﷺ:

إنَّ قُلوبَ بَني آدَمَ كُلَّها بَينَ إِصبَعَينِ مِن أَصابِعِ الرَّحمنِ، يَصرِفُها كَيفَ يَشاءُ[٥].

فقد حمل أهل الظاهر هذا الحديث ـ والعياذ باللّه ـ على مادّية وتجسيم اللّه تعالى، لكنّ السيّد المرتضى أوّلَه كالآتي:

كناية عن تيسّر تصريف القلوب وتقليبها، ودخول ذلك تحت قدرته.[٦]

ثمّ ذكر السيّد المرتضى هذا الكلام العربي كشاهد لتفسيره:

هذا الشيء في خِنصِري وإصبعي وفي يدي وقبضتي.

---

١. المجازات النبوية: ص ٦٦، ح ٣٩.

٢. بحار الأنوار: ج ١٨، ص١١٢ ـ ١١٤.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٢٣٢.

٤. طائفة من فقهاء أهل السنّة يعتبرون مستند استنباط الأحكام هو ظاهر القرآن والسنّة، ويعارضون الأدلّة الأُخرى. مؤسّس هذا المذهب هو داود الظاهري (م ٢٧٠ هـ)، ويُطلق على هذا المذهب: «مذهب داود» و«المذهب الداودي»، ويسمّى أتباعه بـ«الداودية» أيضاً.

٥. أمالي المرتضى: ج ٢، ص ٤٥٤.

٦. تنزيه الأنبياء: ص١٢٥.

ولدينا شاهد على ذلك في القرآن أيضاً: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَٱلسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[١].

المثال الآخر، حديث:

لا تَرفَع عَصاكَ عَن أَهلِكَ.[٢]

الذي فُهم منه الضرب للزوجة، إلّا أنّ الزمخشري في أساس البلاغة[٣] وأبا عُبَيد القاسم بن سلّام في المصنّف في غريب الحديث[٤] نفيا هذا المعنى، واعتبراه استعارة لتربية العائلة وعدم إهمالها.

وينبغي التذكير بهذه الملاحظة؛ وهي أنّ رواج المجاز لا يصحّ لأيّ سببٍ أنّ يؤدّي إلى خرق الأُطر اللغوية القائمة، ويسمح لكلّ تأويل وتفسير بالرأي في الدين. وبعبارةٍ أُخرى: نحن لا ننكر أبداً قابلية اللغة على إيصال كثير من المعاني الراقية والعقائد الدينية العميقة، ولا نستنتج من عجزها عن نقل بعض المفاهيم الدقيقة أنّ لغة الدين والحديث لغة رمزية، فعلى هذا نعتبر لغة الدين والحديث ممّا يمكن فهمها وترجمتها وشرحها وتفسيرها، ومن هذا المنطلق نغلق باب التأويل والتفسير الباطني والشخصي اللذين تُلقى عليهما هالة من القداسة الكاذبة، بل إنّنا نعتبر التأويل والتفسير الشخصي من موانع فهم الحديث، وليس هذا مجال تفصيل هذه المسألة[٥].

ومن هنا نرى أنّ الشيخ المفيد ـ وهو من كبار فقهاء ومتكلّمي الشيعة والذي اتّخذ

١. الزمر: ٦٧. واستُعملت اليد في آيات كثيرة كناية عن القدرة والسلطة.

٢. المجازات النبوية: ص ٣٠٢، ح ٢٢٩.

٣. أساس البلاغة: ذيل «عصى».

٤. المصنّف في غريب الحديث: ج١، ص٣٤٤.

٥. أحد نماذج الاختلاف: فقرة من الخطبة (٤٧) القصيرة في نهج البلاغة: «كأنّي بكِ يا كوفة تُمَدّين مَدَّ الأديم العكاظي؛ تُعرَكين بالنوازل وتُركَبين بالزلازل». يقول الأُستاذ شهيدي: إنّ كلمة «تمدّين» فُسّرت من قبل ابن أبي الحديد ـ وتبعه محمّد عبده وبعض المترجمين الإيرانيين ـ بأنّها استعارة عن عدم المرشد، والخطأ والانحراف عن الطريق، والحال أنّ «مدّ» للأرض جاءت في القرآن الكريم في سورة الانشقاق، وفي الحديث النبوي أيضاً: «ثمّ تنسف الجبال وتُمدُّ الأرض مدَّ الأديم»، انظر: سنن ابن ماجة: باب الفتن، ح٤٠٨١.

طريق الاعتدال دائماً ـ قد حذّر من خطر الإفراط والتفريط، واعتبر أُسلوب كلٍّ من الظاهريين والباطنيين في تعاملهم مع المجاز والاستعارة خطأً فظيعاً وخطراً جسيماً[1].

الملخّص

- ✓ في مسار فهم الحديث وبعد فهم المفردات، تأتي مرحلة فهم تراكيبها.
- ✓ نظراً لأهمّية تركيب الكلمات والدور الأساسي للإعراب في فهم اللغة العربية، تظهر ضرورة الاهتمام بعلم النحو وضبط الحديث.
- ✓ اهتمّ الكثير من شرّاح الأحاديث بدور الإعراب، وقد أرشدونا إلى إعراب الكثير من الأحاديث في طيّات شروحهم وحواشيهم، وهو ما يعيننا على التوصّل إلى معاني الحديث بسرعة.
- ✓ ينبغي الاهتمام بالتراكيب الاصطلاحية التي لا تفهم من خلال ضمّ معاني مفرداتها الواحدة إلى جنب الأُخرى، ويتوقّف فهمها في الكثير من المواضع على السماع من أهل اللغة.
- ✓ المصطلحات على نوعين: عامّة وخاصّة، ولفهم المصطلحات العرفية والعامّة يمكن الاستعانة بكتب اللغة، أمّا المصطلحات الخاصّة فينحصر فهمها بالتنقيب العميق والمعرفة باللغة العلمية والتخصّصية.
- ✓ يتوقّف فهم بعض الأحاديث على فهم التراكيب الأدبية المستعملة فيها، فالاستعارة والكناية وغيرهما من المجازات ـ فضلاًعن نطاقها الجمالي ـ تفيد معاني أوسع من ظاهرها اللفظي.
- ✓ لأجل فهم المعاني المجازية، لابدّ من توفّر قدرة خيالية وفنّية ـ فضلاً عن فهم اللغة ـ والاستفادة منها باعتدال؛ بلا إفراط أو تفريط؛ فإنّ كلّ الأحاديث ليست بهذا النمط، في حين أنّه لا توجد مجموعة حديثية خالية تماماً من المجاز، وعليه فحفظ الاعتدال يمنعنا من السقوط في وادي الظاهرية أو التأويل والباطنية.

أسئلة وبحث

١ ـ ما هي خدمات علوم النحو والبلاغة (المعاني والبيان) لفقه الحديث؟

---

١. انظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ص٣٣ ـ ٣٦، باب حكمة الكناية والاستعارة.

٢ ـ لماذا لا تستطيع علوم الصرف والنحو واللغة أنّ توضّح وتبيّن جميع المصطلحات؟

٣ ـ اذكر اثنين من كتب اللغة التي تميّز بين الاستعمال المجازي والحقيقي.

٤ ـ اذكر كتابين حديثيّين يشرحان بعض الاستعمالات المجازية.

٥ ـ وضّح المصطلحات التالية: «غَمضُ العينِ»، «صَفحُ الوجهِ»، «لا تُبدِيَنَّ عن واضحةٍ»، «أكفَؤوا إنائي»، «أنتم أعلى به عَيناً».

٦ ـ ما السبب في استعمال الأئمّةعليهم السلام المجاز؟

٧ ـ إذا زعمنا أنّ لغة الدين لغة رمزية في جميع المجالات، فما هي تبعة ذلك على فهم الحديث؟

٨ ـ اشرح الأحاديث التالية:

أ ـ كانَ عَلى الحَسَنِ وَالحُسَينِ تَعويذانِ حَشوُهُما مِن زَغَبِ جَناحِ جَبرَائيلَ[١].

ب ـ عَلَيكُم بِالتَّفَقُّهِ في دينِ اللهِ، وَلا تكونوا أَعراباً؛ فَإِنَّهُ مَن لَم يَتَفَقَّه في دينِ اللّهِ لَم يَنظُرِ اللهُ إِلَيهِ يَومَ القِيامَةِ، وَلَم يُزَكِّ لَهُ عَمَلاً[٢].

ج ـ احفَظ لِسانَكَ تَسلَم، وَلا تُحَمِّلِ النّاسَ عَلى رِقابِنا[٣].

د ـ إيّاكَ وَمُلاحاةَ الرِّجالِ[٤].

٩ ـ اشرح أحاديث «ذبح الموت» بالاستعانة بشرح المولى صالح المازندراني على الكافي.

---

١. الخصال: ص٦٧، ح٩٩.

٢. الكافي: ج١، ص٣١، ح٧.

٣. المصدر السابق: ج٢، ص١١٣، ح٣؛ وانظر أيضاً: نزهة الناظر: ص١٠٣، ح٣٠.

٤. الكافي: ج٢، ص٣٠١، ح٦.

الفصل الرابع

جمع القرائن

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* احتمال اختلاف المعنى الظاهري الأوّلي للكلام والمقصود الأصلي للمتكلّم.
* تأثير القرائن في تعيين مقصود المتكلّم.
* أنواع القرائن ونماذجها.
* كيفية تأثير سؤال الراوي وتعليل المعصومعليه السلام على فهم الحديث.

ضرورة إيجاد القرائن

لا يخفى على الباحثين أنّ ما يفهم في الوهلة الأُولى عند القراءة أو السماع قد لا يتطابق مع مقصود المتكلّم، فبالإمكان أنّ يعتبر المتكلّم بعضَ كلامِه هو المقصود. ويشير بحثُ الدلالات الثلاث (المطابقية والتضمّنية والالتزامية) في المنطق، وبحثُ المجاز والكناية، وكثيرٌ من بحوث علم البيان، إلى هذه النقطة.

وعلى ذلك، فبالتأمّل وملاحظة القرائن يمكن أنّ نتوصّل إلى معنىً لم ندركه في الوهلة الأُولى. وقد تقدّم أنّه بمراجعة كتب اللغة وغريب الحديث تُفهم مفردات الكلام، ويحصل الظهور الأوّلي للكلام من خلال فهم المفردات وتركيب الكلمات. إلاّ أنّه ينبغي لنا اجتياز هذا الفهم الأوّلي والظهور البدوي للوصول إلى القصد الأصلي للمتكلّم الذي

يُصطلح عليه في علم الأُصول بـ«الظهور التصديقي» في مقابل الظهور الأوّل الذي يُسمّى بـ«الظهور التصوّري»[١].

ولأجل الوصول إلى هذا الظهور، يلزم أنّ نطوي عدّة مراحل، أهمّها «جمع القرائن». وعلى هذا الأساس، قد يأتي المتكلّم بكلمة أو كلمات تجعل معنى عبارته أكثر وضوحاً، أو يجعلها مجملة ومبهمة لمصلحة معيّنة. وبعض هذه العبارات المبهمة يمكن أنّ تتّضح عندما يجيء المتكلّم بعبارة ناظرة إليها في ظروف أُخرى؛ ولنذكر أنّه قد يأتي المتكلّم بعبارة تلغي ما فهمناه من عبارته الأُولى بدواً، ويلقي إلينا مفهوماً جديداً.

ويوجد هذا التمايز بين الظهور الأوّلي والمقصود الجدّي للمتكلّم في أحاديث المعصومين عليهم السلام أيضاً، إلّا أنّه أكثر منه في المحاورات العرفية بقليل؛ لأنّهم كانوا يعيشون في أزمنة مختلفة ويراعون الحاجات الملحّة والمتنوّعة لكلّ عصر، ولهذا لم يتيسّر لهم دوماً الإفصاح بما يحتاجه المخاطبون أجمع في مجلس واحد. وقد سوّغ التمايز المذكور لأئمّتنا عليهم السلام إمكان «التقيّة» و«تأخير البيان إلى وقت الحاجة»[٢]. ففي التقيّة لا يكون الظهور التصوّري والبدوي للجملة هو المراد الجدّي للمعصوم، وإنّما اضطرّ لاستعماله حفظاً للدين أو النفس، وقد أدّت المصلحة الأهمّ أنّ يظهر المعصوم موافقة ظاهرية للسلطة والرأي العامّ، لكنّ بعد الاطّلاع على القرائن المختلفة يدرك أنّ ذلك الكلام لم يكن القصد الأصلي للمتكلّم.

جدير بالذكر، أنّ الجواز الشرعي للتورية[٣] حدّد الحاجة لاستعمال الأئمّة المعصومين عليهم السلام للتقيّة، وأن لا يضطرّوا للإخبار بخلاف الواقع[٤].

---

١. أُصول الفقه لمحمّد رضا المظفّر: ج٢، ص ١٢٨، دروس في علم الأُصول: ج١، ص٢٦٧.

٢. انظر: اصطلاحات الأُصول: ص٥٧؛ محاضرات في أُصول الفقه: ج٥، ص٢٥٠ و٢٥١؛ الرافد في علم الأُصول: ص٤٧ و ١٨١؛ دروس في علم الأُصول: ج١، ص ٢٦٨.

٣. انظر: كتاب «آسيب شناسى حديث»: الدرس الثالث، ص ٣٦.

٤. انظر: معاني الأخبار: ص٢: «حديثٌ تدريه خيرٌ من ألف حديث ترويه. ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتّى يعرف معاريض كلامنا. وإنّ الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج».

ونذكّر بأنّه لا يقبح تأخير البيان وعدم الإتيان بالقرينة المنفصلة ما لم يؤدِّ إلى الإضرار بالمخاطب ولم يوقعه في الخطأ في مقام العمل. وإنّما يلزم المخاطب بالبحث عن القرائن قبل نسبة شيء للمعصومعليه السلام، وعدم إصدار الحكم القطعي عند العثور على أوّل حديثٍ يتعلّق بالموضوع ما لم يفحص عن المخصّص والمقيّد والناسخ والمفسّر[١].

والذي يؤكّد أهمّية البحث عن القرائن هو وجود الألفاظ المشتركة والاحتمالات المختلفة التركيبية والنحوية للكلام. وقد قُسِّمت هذه القرائن بلحاظات مختلفة إلى عدّة أنواع، سنشير إليها في البحث التالي.

أنواع القرائن

قد تأتي القرينة متّصلة بالكلام فيقال لها: «القرينة المتّصلة»، وتأتي أحياناً منفصلة عن الكلام ويقال لها: «القرينة المنفصلة»؛ فإذا كانت القرينة المتّصلة كلامية سُمّيت «قرينة لفظية»، وأمّا إذا كانت غير كلامية سُمّيت «قرينة مقامية»؛ ولا شكّ أنّ كثيراً من القرائن لفظية، إلّا أنّ ذلك لا ينفي أهمّية القرائن المقامية[٢].

ولكي يتعرّف المتعلّم على كلّ واحدة من هذه القرائن بسهولة، نذكر فيما يلي هنا بحث القرائن اللفظية المتّصلة، وسنوضّح القرائن المتّصلة المقامية في بحث «أسباب صدور الحديث»، أمّا القرائن المنفصلة ـ وهي في الغالب لفظية ـ فسوف تُذكر في فصل «أُسرة الحديث» الذي سوف يأتي بشكل مستقلّ.

القرينة المتّصلة اللفظية: هي كلمة أو جملة تأتي في سياق الكلام، وتبيّن المقصود الأساسي للمتكلّم. وتنقسم إلى نوعين: «قرينة معيِّنة»، و«قرينة صارفة».

---

١. سيأتي تعريف وتأثير هذه القرائن في مبحث «التصنيف الموضوعي للحديث» بالتفصيل.

٢. جدير بالذكر، أنّ القرائن المقامية لكثير من الأحاديث يصعب الحصول عليها؛ إذ نتعامل مع النقل المكتوب للأحاديث. أمّا قرائن مقام التخاطب ولسان الحال الناشئة في البين واختلاف اللحن والنظرات والإشارات وحتّى الكلام السابق للكلام المبحوث عنه وأيّ مقام من مقامات التخاطب الأُخرى، فقلّما نُقلت إلينا وفي موارد خاصّة وبالصدفة، وسنشير إلى بعضها في مبحث «أسباب ورود الحديث».

وتُستعمل القرينة المعيِّنة ـ في الأغلب ـ لتعيين المعنى المقصود في الألفاظ المشتركة، وتكون عادةً بذكر مفردة مع اللفظ المشترك؛ كـ «عين جارية»، أو لتحديد نطاق احتمالاتها؛ كـ «رسالة مكتوبة»، فإنّ لفظ «مكتوبة» يُخرج «الرسالة الإلهية» عن نطاق الاحتمالات، فيبقى فيها احتمالان، هما: «رسالة شخص إلى آخر» و«رسالة الدكتوراه» مثلاً، فإنّ مجموع الكلمات في كلتا العبارتين يوضّح مراد المتكلّم من اللفظ المشترك.

وأمّا القرينة الصارفةَ، فإنّها ـ وكما يبدو من اسمها ـ تؤدّي إلى تغيير فهمنا عن المعنى الرئيس للكلمة والمفهوم الحقيقي للجملة، وتصرفه باتّجاه المعنى الذي يقصده المتكلّم، فمثلاً لو أضاف رجل كلمة: «استشهد» أو «في ساحة الحرب» أو «في ميدان المواجهة» إلى كلمة «أسد»، لأفادات أنّ المقصود من الأسد هو الرجل الشجاع لا الحيوان المفترس. وتُستعمل القرينة الصارفة ـ عادةً ـ عند إرادة المتكلّم المعنى المجازي لا المعنى الحقيقي للكلمة.

وفيما يلي نذكر القرائن المتّصلة التي استُعملت في روايات المعصومين عليهم السلام؛ نظير «التضمين»، «تعليل المعصوم»، «سؤال الراوي»، من دون أنّ نقصد الاستقصاء أو تعيين نوع كلّ منها.

التضمين

وهو أنّ يضمّن الشخص كلامه عبارة مشهورةً، وليس هو صناعة شعرية أو أحد فنون البديع فحسب، وقد استُعمل في النثر الديني أيضاً. وفيه يقوم المتكلّم باقتباس كلام الآخرين ويضمّنه كلامه، ويستفيد من الرابطة الحقيقية أو التصوّرية بين ما يذكره من معنى وبين ما يعرفه المخاطب من العبارة المضمَّنة؛ ليسهل بذلك فهم أو قبول مقصوده والتصديق به.

وفي الحقيقة، فإنّ التناسب بين جزأي الكلام يهدي المخاطب لفهم الكلام بما ينسجم مع الجملة المضمَّنة، ويحول دون المعاني الأُخرى غير المقصودة للمتكلّم. وعلى هذا، فإنّ السامع يستعين بالجملة المضمَّنة لفهم مجموع الكلام والوقوف على القصد الأصلي للمتكلّم.

وينقسم التضمين باعتبار منشئه إلى أربع طوائف: الآيات، الأحاديث، الأمثال، الأشعار.

الآيات

المعصومونعليهم السلام هم مظهر معارف القرآن، وهم القرآن الناطق في كلّ عصر، وهم الذين جسّدوا القرآن في أقوالهم وأفعالهم. وقد صرّحوا بأنّ كلّ ما يصدر عنهم إنّما هو مستمدّ من القرآن الكريم[1]، وكانوا كثيراً مايستشهدون به تأييداً لكلامهم، وخاصّةً عند طلب أصحابهم[2]. ومع ذلك فقد قاموا في كثير من المواقف بتضمين آية أو جزء منها في كلامهم، وصرّحوا أو لمّحوا إلى استنباطهم من كلام الله؛ لتوضيح أكثر لكلامهم أو إثباته وتصديق السامع به.

ويُسمّى الإتيان بجملة مضمَّنة صراحةً في علم المعاني والبيان: «اقتباساً»؛ أي كأنّما أخذ قبساً من نور القرآن كي يُنوّر به روح المخاطب، وإن كان بالإشارة سُمّي«تلميحاً».

وربّما كان حديث «يا سَوأَتاه لِمَن غَلَبت إحداتُهُ عَشَراتِهِ»[3] المروي عن الإمام السجّادعليه السلام نموذجاً جيّداً للتلميح وفهم تأثيره في إدراك معنى الكلام، فيتمكّن الذين تحضرهم الآية: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا...﴾[4] من فهم معنى هذا الحديث ببساطة.

الأحاديث

يوجد في أحاديث أئمّة أهل البيتعليهم السلام تضمينٌ واضح لأحاديث النبيّ الأكرمصلى الله عليه وآله[5]، وهذه المسألة مشهودة بالنسبة لأحاديث الإمام أمير المؤمنينعليه السلام أيضاً، ونظراً لمشابهتها لبحث

---

١. انظر: نور الثقلين: ج٥، ص٢٩٠: «فهذه أحاديث رسول الله يصدّقها الكتاب».

٢. نظير: عَلِيُ‌بنُ إبرَاهِيمَ عَن أَبِيهِ عَن مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى عَن يُونُسَ عَن حَمَّادٍ عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ سِنَانٍ عَن أَبِي الجَارُودِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعفَرٍعليه السلام: إذَا حَدَّثتُكُم بِشَيءٍ فَاسأَلُونِي مِن كِتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ فِي بَعضِ حَدِيثِهِ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِصلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ القِيلِ وَالقَالِ وَفَسَادِ المَالِ وَكَثرَةِ السُّؤَالِ. فَقِيلَ لَهُ: يَا ابنَ رَسُولِ اللَّهِ! أَينَ هَذَا مِن كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: إنَّ اللَّهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَقُولُ: ﴿لا خَيرَ فِي كَثِيرٍ مِن نَجواهُم إلّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَو مَعرُوفٍ أَو إِصلاحٍ بَينَ النَّاسِ﴾ وَقَالَ: ﴿وَ لا تُؤتُوا السُّفَهاءَ أَموالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُم قِياماً﴾، وَقَالَ: ﴿لا تَسئَلُوا عَن أَشياءَ إِن تُبدَ لَكُم تَسُؤكُم﴾. (الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٥)

٣. تحف العقول: ص٢٨١.

٤. الأنعام: ١٦٠.

٥. وكنموذج لذلك: لاحظ فهارس صبحي الصالح في نهاية النسخة التي صحّحها لنهج البلاغة، وبالأخصّ فهرس الروايات النبويّة، وهو الفهرس السادس من الفهارس العشرين التي دوّنها هذا الأديب لكتاب نهج البلاغة.

التضمين والتلميح القرآني، فإنّنا نكتفي بذكر مثالٍ واحد ولا نتطرّق لها بأكثرمن ذلك، ففي نهج البلاغة ـ وعند حديث أمير المؤمنين عليّ عليه السلام عن فضائل القرآن ووعظ الناس ـ يقول:

العَمَلَ العَمَلَ، ثُمَّ النِّهايَةَ النِّهايَةَ، وَالاستِقامَةَ الاستِقامَةَ، ثُمَّ الصَّبرَ الصَّبرَ، والوَرَعَ الوَرَعَ، إِنَّ لَكُم نِهايَةً فانتَهُوا إِلى نِهايَتِكُم، وَإِنَّ لَكُم عَلَماً فاهتَدوا بِعَلَمِكُم... .

والآن انظروا إلى هذا الحديث عن النبيّ المصطفى صلى الله عليه وآله، ولاحظوا التضمين اللطيف الذي ورد في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، يقول حمزة بن حمران: سمعت أبا عبد اللّه الصادق عليه السلام يقول:

إِنَّ مِمَّا حُفِظَ مِن خُطَبِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّه قالَ: أَيُّها النّاسُ! إِنَّ لَكُم مَعالِمَ فانتَهُوا إِلى مَعالِمِكُم، وَإِنَّ لَكُم نِهايَةً فانتَهُوا إِلى نِهايَتِكُم... .

الأمثال

يمكن أنّ يُعرَّف المَثَل: بأنّه ذلك الاصطلاح الواسع المشتمل على جملة من القول مقتطعة من كلام، أو مرسلة بذاتها، تُنقل ممّن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير. وهو يبيّن للمخاطب معنىً واسعاً بكلمات قليلة[1].

فعندما يستعمل المتكلّم مثلاً قصيراً فإنّه يريح نفسه وسامعه من عناء التطويل، وأحياناً يكون ذلك المثل تأييداً لمدّعاه، ولهذا فإنّ فهم معنى المثل وسبب ذكره وإدراجه في الكلام، قرينة مهمّة جدّاً على فهم جميع الكلام، ومبيّنةٌ للمقصود الأصلي للمتكلّم.

وقد تنبّه شرّاح الحديث ومترجموه ـ وخاصّة شرّاح نهج البلاغة ـ إلى أهمّية وجود تلك الجمل في الكلام، واجتهدوا لنقل المعاني المكنونة وراء تلك الكلمات بحيث تكون واضحة بنفسها ومُوضحة لغيرها من أجزاء الكلام.

---

١. يقول توشي هيكو ايزوتسو، اللغوي والفيلسوف الياباني: تتكثف تجارب شخصية غير معدودة لأفراد قبيلة مع مرور الزمن، وتنتقل إلى الأجيال التالية بصفتها الميراث المعنوي القيّم للقبيلة، وتتأكّد هذه المعرفة بالتجارب المتكرّرة للأجيال الآتية وخلال الفترات الزمنية المتعدّدة وتجتاز بسهولة حدود تلك القبيلة وتجتاح الأماكن والقبائل الأُخرى. هذه التجربة والمعرفة الحاصلة منها تتحوّل بالتدريج إلى ثروة وملك قومي للعرب، وتتبلور على شكل مثل، ثمّ تنتشر وتصل إلى الأعقاب؛ ولهذا فإنّ لها أهمّية كبيرة. وكان جزء من وظيفة الشعراء تبيين هكذا معارف بعبارة موجزة متقنة ونشرها ونقلها إلى الآخرين (خدا وانسان در قرآن «الله والإنسان في القرآن»: ص ٧٠ بتصرّف وتلخيص).

ولنذكر هنا الخطبة (٣٥) من نهج البلاغة التي اشتملت على عدّة أمثال، فقد قال أمير المؤمنين علي عليه السلام بعد مؤامرة التحكيم مخاطباً الناس:

الحَمدُ لِلّهِ وَإن أَتَى الدَّهرُ بِالخَطبِ الفادِحِ وَالحَدَثِ الجَليلِ، وَأَشهَدُ أَن لا إلهَ إِلّا اللّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَيس مَعَهُ إِلهٌ غَيرُه، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبدُه وَرَسولُهُ صلى الله عليه وآله وسلم.

أَمّا بَعدُ، فَإِنَّ مَعصِيَةَ النّاصِحِ الشَّفيقِ العالِمِ المُجَرِّبِ، تُورِثُ الحَسرَةَ وَتُعقِبُ النَّدامَةَ، وَقَد كُنتُ أَمَرتُكُم في هَذِهِ الحُكومَةِ أَمري، وَنَخَلتُ لَكُم مَخزونَ رَأيي، «لَو كانَ يُطاعُ لِقَصيرٍ أَمرٌ»[١]، فَأَبَيتُم عَلَيَّ إِباءَ المُخالِفينَ الجُفاةِ وَالمُنابِذِينَ العُصاةِ، حَتّى ارتابَ النّاصِحُ بِنُصحِهِ، وَضَنَّ الزَّندُ بِقَدحِهِ[٢]، فَكُنتُ أَنا وَإِيّاكُم كَما قالَ أَخو هَوازِنَ:

أَمَرتُكُم أَمرِي بِمُنعَرَجِ اللِّوَى فَلَم تَستَبِينُوا النُّصحَ إِلاّ ضُحَى الغَدِ

الأشعار

وللشعر أيضاً أثر فعّال في خلق الترابط الذهني مع المخاطب؛ لما فيه من روعة وجمال وخيال، ولهذا يُستشهد به كما يُستشهد بالأمثال، بل يفوقها، وإن كانت بعض الأمثال تُطرح في قالب شعري خلّاب، وتنتقل إلى الأجيال اللاحقة، وتحوّلت بعض الأشعار إلى أمثال أيضاً بسبب الاستشهاد بها كثيراً في أزمان متتالية، لكنّه ليس السبب الوحيد للاستشهاد بالشعر.

وبسبب اشتمال الشعر على صورة تثير الخيال، فإنّه يشدّ المخاطب إلى الكثير من معلوماته ومخزوناته الذهنية، وبهذا يعرض تصويراً لطيفاً عن الواقع، كما يفعل الرسّام الماهر الدقيق.

---

١. قصير: هو مولى جُذَيمة المعروف بالأبرش، وحديثهُ مع جُذَيمة ومع الزبّاء ـ ملكة تدمر ـ مشهور، فضُرب المثل لكلّ ناصح يُعصى بقصير.

٢. ومعناه: أنّه لم يقدح لي ـ بعد ذلك النصح الذي نصحتكم به ـ رأي صالح؛ لشدّة ما لقيت منكم من الغباء والخلاف والعصيان.

وكلّما استطعنا إحضار ذلك التصوير اللطيف في ذهننا، تمكّنّا بمساعدته من كشف المعنى الأصلي والمقصود الحقيقي للمتكلّم. وفي الحقيقة، فإنّ الشعر هنا يشكّل قرينة داخلية كبيرة، وبواسطة التجانس يلقي ضوءاً على سائر أجزاء العبارة، ويكشف عمّا لم يصرّح به المتكلّم، ويجعل مقصوده الخفيّ في متناول السامع. ونذكر الآن نموذجاً من استشهاد بعض الأئمّة عليهم السلام بالشعر:

روى نَجمُ بنُ حُطَيمٍ الغَنَويُّ عن أبي جعفر عليه السلام قال:
اليَأسُ مِمّا في أَيدي النّاس، عِزُّ المُؤمِنِ في دينِهِ، أَوَما سَمِعتَ قَولَ حاتِمٍ:
إذا ما عَرَفتَ اليَأسَ أَلفيتَهُ الغِنَى ... إذا عَرَفَتهُ النَّفسُ، وَالطَّمَعُ الفَقرُ[١]

تعليل الإمام

إحدى القرائن المؤثّرة في فهم الحديث، هي ذكر السبب في صدر الحديث أو ذيله، ذلك السبب الذي يستند إليه المتكلّم في حكمه، وهذه الأسباب التي تذكر في ذيل الأحكام كانت في كثير من الأحيان موضع بحث واهتمام المحدّثين والفقهاء، وقد بيّنوا المراد والمقصود الحقيقيّين للحديث بالنظر إلى التعاليل الواردة. واستدعت أبحاثهم النظرية والمقارنة أنّ تُطرح أبحاث مستقلّة حول الموضوع في علمَي الفقه وأُصول الفقه[٢]، وذكروا له المثال التالي: «حُرّم الخمر لأنّه مُسكرٌ».

ويصرّح الأُصوليّون والفقهاء أنّ العلّة توسّع موضوع الحكم عمّا يُفهم بدواً، وتعمّمه ليشمل كلّ ما ينطوي تحت تلك العلّة، فمثلاً تسري حرمة الخمر إلى كلّ سائل مسكر؛ ولهذا فإنّ الظهور المستقرّ والمقصود النهائي للحديث الذي بُيّنت فيه العلّة والسبب، يختلف عن حديث لم تُذكر فيه العلّة.

ويمكن القول: إنّ القصد الأصلي والهدف النهائي للشارع المقدّس هو تحريم جميع

١. الكافي: ج٢، ص١٤٩، ح٦.
٢. انظر: أُصول الفقه، محمّد رضا المظفّر: ص٥٣٦.

المُسكرات، وجعل الخمر مثالاً بارزاً ونقطة انطلاق لبيان حكمه، لا أنّ مقصود الشارع بيان حكم حرمة الخمر فقط، وذكرت العلّة بهدف بيان مصلحة الحكم.

جدير بالذكر، أنّ تعميم الحكم بالاستفادة من العلّة المذكورة في الكلام أو العلّة المنصوصة ـ كما اصطلح عليه في علم الأصول ـ هو بذاته تابع للقواعد العُقلائية لظهور الكلام، والذي يُبحث في علم الأُصول والفقه[1]، إلّا أنّ معظم الفقهاء وعلماء الأُصول قبلوا هذا التعميم والتعدّي[2]، وإن اختلفوا في قواعده وشروطه بعض الشيء[3]. ونحن نوكل هذه الأبحاث، وأيضاً الفرق بين «العلّة المنصوصة» و«العلّة المستنبطة»، والاختلاف الأساسي بين التعليل والقياس الشبهي أو التشبيهي ـ الذي لا يُعدُّ حجّة عند الشيعة ـ إلى علم أُصول الفقه[4]. ونكتفي من ذلك بالإشارة إلى نقطتين:

أ ـ تقوم العلّة المنصوصة ـ بالإضافة إلى تعميم الحكم ـ بالتخصيص أيضاً، وتمنع من سريان الحكم إلى موضوعات تدخل بنظر العرف ـ أو حتّى اللغة ـ في موضوع الحكم المبيّن في الحديث، إلّا أنّ المعيار ومناط الحكم غير متوفّرين فيها، فمثلاً لو وُجد نوع من الخمر غير مُسكر، فيمكن القول بعدم حرمته وفقاً للتعليل الوارد في الرواية[5].

ب ـ تكون بعض التعاليل أحياناً من قبيل ذكر حكمة التشريع ومصلحة الحكم، لا أنّها بمثابة قضيّة عامّة وكبرى كلّية، وهذه التعاليل لا تقتضي تقييد الحكم، ولا يصحّ القول بأنّ

---

١. انظر: مبادئ الوصول إلى علم الأُصول، العلاّمة الحلّي: ص٢١٧؛ أُصول الفقه: ص٥٣٧.

٢. نموذجاً لذلك: رسائل الشهيد الثاني: ص ٨: «قد تحقّق في الأُصول أنّ العلّة المنصوصة يتعدّى إلى كلّ ما تحقّقه في العلّة»، وانظر أيضاً: جواهر الكلام: ج ٢٨، ص٤١٧؛ وج٣٤، ص١٣٢؛ كتاب الصلاة، الشيخ الأنصاري: ج٢، ص٣١٩؛ مصباح الفقاهة، الخوئي: ج٤، ص٤٣. ومن أهل السنّة انظر: نيل الأوطار، الشوكاني: ج ٨، ص ٢٠٨؛ فتح الباري، ابن حجر: ج٩، ص٥٣٦؛ البرهان، الزركشي: ج٣، ص٩١.

٣. انظر: عدّة الأُصول، الشيخ الطوسي: ج٢، ص٦٥٧؛ الحدائق الناضرة: ج١، ص٦٣ ـ ٦٥.

٤. انظر: أُصول الفقه: ص ٥٣٨؛ مصباح الفقيه، الهمداني: ج١، ص٤٣٣؛ قوانين الأُصول، القمّي: ص٣٧٤ و٤٥٨، فوائد الأُصول: ج٣، ص١٥٤.

٥. انظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، الوحيد البهبهاني: ص٣٥٢.

الحكم المذكور يجري في الموضوعات والمواضع التي تشتمل على الحكمة المبيّنة خاصّة، بل تصدق أيضاً على بقيّة الأفراد التي تدخل في موضوع الحكم وإن لم تشتمل الحكمة عليها[١].

والآن ننقل روايتين تحتويان على تعليل، وكلتاهما ناظرة إلى موضوعٍ واحد؛ وهو كيفية تحقّق حكم القرابة بسبب رضاع الصغير:

١ ـ ابن أبي يعفور، قال:

سَأَلْتُهُ عَمّا يَحرُمُ مِنَ الرِّضاعِ، قال: «إذا رَضَعَ حَتّى يَمتَلِئَ بَطنُهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُنبِتُ اللَّحمَ وَالدَّمَ، وَذَلِكَ الَّذي يُحَرِّمُ»[٢].

٢ ـ علي بن رِئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له:

ما يَحرُمُ مِنَ الرِّضاعِ؟ قالَ: «ما أَنبَتَ اللَّحمَ وَشَدَّ العَظمَ»، قُلتُ: فَتَحَرِّمُ عَشرُ رَضَعاتٍ؟ قال: «لا؛ لِأَنَّها لا تُنبِتُ اللَّحمَ وَلا تَشُدُّ العَظمَ عَشرُ رَضَعاتٍ»[٣].

فقد اعتبرت الرواية الأُولى امتلاء بطن الصغير موجباً للتحريم وغيره من أحكام الرضاع؛ من حيث كون هكذا رضاع يؤدّي إلى نبات اللحم والدم، واعتبرت الرواية الثانية العشر رضعات غير كافية في التحريم؛ لأنّها لا تؤدّي إلى نبات اللحم والدم، وكلتاهما نموذج جيّد لانحصار الحكم في العلّة.

فعلى ضوء الرواية الأُولى، يمكن القول: إنّ الصغير إذا شبع من لبن المرضعة لو لم يؤدِّ إلى نبات اللحم والدم، فلا تجري عليه أحكام الرضاع. وعلى ضوء الرواية الثانية، يمكن القول: إنّ الصغير إذا رضع عشر مرّات وأدّت إلى نبات لحمه ودمه، جرت عليه أحكام الرضاع.

---

١. الصلاة، تقريرات درس خارج الفقه للميرزا النائيني الكاظمي: ج٢، ص ٣١٨؛ وانظر أيضاً: تتمّة الحدائق: ج١، ص٢٣٨.

٢. الاستبصار: ج٣، ص١٩٥، ح ٧٠٨.

٣. المصدر السابق: ح٧٠٤.

سؤال الراوي

لقد صدرت أحاديث كثيرة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام جواباً على أسئلة الرواة المضطلعين بالفقه وسائر العلوم الدينية الأُخرى، أو أسئلة عامّة الناس الذين يواجهون بعض المشاكل؛ لأنّ أئمّتنا عليهم السلام هم المرجع الأهمّ للأسئلة العلمية التي تُطرح في عصرهم، وكانوا يجيبون عن الأسئلة الفقهية والتفسيرية والأخلاقية وغيرها، وكانوا يجيبون عن الأسئلة الصريحة وغير الصريحة للرواة من خلال أقوالهم وأفعالهم ومكاتيبهم، ويدفعون شبهاتهم وإشكالاتها[١].

وتُعتبر كتب مثل: مسائل علي بن جعفر، ومسائل الرجال، والمكاتبات للحميري، والتوقيعات الشريفة الصادرة عن الإمام المهدي عجل الله فرجه وآبائه الكرام عليهم السلام، كلّها شواهد على أنّ كثيراً من الأحاديث صدرت ضمن أجواء علمية في عصرها، ولم تكن هذه الأسئلة والأجوبة ضمن إطار التأليف والتدوين مثلاً، بل هي ناظرة ومصطكّة بالأوضاع السياسية والاجتماعية الساخنة المعاصرة لها.

ولهذا السبب، فإنّ العثور على الأسئلة الخفيّة أو المعلنة للراوي أو السائل ـ وهو أوّل مخاطب بالحديث ـ يرشدنا إلى المحور الأساسي للجواب ومرتكزه الجوهري؛ سواء كان السؤال والجواب في مجلسٍ واحد وحصلا شفاهاً، أم كان السؤال مكتوباً ثمّ حصل جوابه بعد أيّام أو أسابيع، أم أنّ السؤال كان مشهوراً إلى حدّ أنّ كلام الإمام عليه السلام كان جواباً عنه دون طرحه من أحد.

وقد اهتمّ الفقهاء والمتكلّمون بالفحص عن أسئلة الرواة وتحليلها؛ لدورها البالغ في فهم جواب الإمام عليه السلام، واعتبروه قرينة على تعيين المقصود النهائي للإمام عليه السلام، واستظهروا معنىً يختلف كثيراً عمّا نفهمه من الحديث دون لحاظ السؤال[٢]، أو يكون سؤال الراوي قرينة

---

١. انظر: مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العددين ٦ و٩، مقالة «عرضه حديث بر امامان عليهم السلام (عرض الحديث على الأئمة عليهم السلام)»، للمؤلّف.

٢. رياض المسائل: ج٩، ص٢٩٧، حيث اعتبر عبارة «يرجع ميراثاً» الواردة في كلام الإمام عليه السلام حول الوقف، غير قابلةٍ للحمل على معناها الحقيقي، بل حَمَلها على المعنى المجازي؛ بقرينة سؤال الراوي.

لاختيار أحد الاحتمالات في الحديث وتُطرح بقيّة الاحتمالات جانباً[١].

وبقرينة السؤال قيّد الفقهاء إطلاق الجواب أحياناً، وخصّصوا عموماته أُخرى[٢]، ومنعوا من انعقاد الإطلاق والعموم ثالثة[٣]، ورفعوا أيضاً إجمال الحديث في بعض المواضع[٤].

ومن الجدير بالذكر، أنّ الراوي قد يسأل مرّة ثانية بعد جواب الإمامعليه السلام، ويبدأ دور جديد من السؤال والجواب، ففي هكذا مواقف يساعد السؤال الثاني للراوي على فهم الحديث وفهم الجواب الأوّل؛ لأنّ الراوي نفسه من العارفين ومن المتكلّمين بتلك اللغة، فيطرح سؤاله الثاني بناءً على ما فهمه من الإمام، ولهذا أهمّية كبيرة، لا سيّما إذا لم ينكر الإمامعليه السلام عليه في الجواب.

لمزيدٍ من الاطّلاع

المثال ١: محمّدُ بنُ حُمرانَ، سَأَلَ أبا عبدِ اللّهِعليه السلام: لِأيِّ عِلَّةٍ يُجهَرُ في صَلاةِ الجُمُعةِ وصَلاةِ المَغربِ وصَلاةِ العِشاءِ الآخِرةِ وصَلاةِ الغَداةِ، وسائرُ الصَّلَواتِ مِثل الظُّهرِ والعصرِ لا يُجهَرُ فيهما؟ ـ إلى أنّ قال: ـ فقالَ: لِأَنَّ النَّبيَّصلى الله عليه وآله لمّا أُسرِيَ بِهِ إِلى السَّماءِ، كانَ أَوّلُ صَلاةٍ فَرَضَ اللّهُ عَلَيهِ الظُّهرَ يومَ الجُمُعَةِ، فَأَضافَ اللّهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إِلَيهِ المَلائِكَةَ تُصَلّي خَلفَهُ، فَأَمَرَ نَبيَّهُ أَن يُجهِرَ بِالقِراءَةِ؛ لِيُبيِّنَ لَهُم فَضلَهُ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيهِ العَصرَ وَلَم يُضِف إِلَيهِ أَحَداً مِنَ المَلائِكَةِ، وَأَمَرَهُ أن يُخفِيَ القِراءَةَ؛ لِأَنَّهُ لَم يَكُن وَراءَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ فَرَضَ عَلَيهِ المَغرِبَ وَأَضافَ إِلَيهِ المَلائِكَةَ، فَأَمَرَهُ بِالإجهارِ، وَكَذلِكَ العِشاءُ الآخِرةُ، فَلَمّا كانَ قُربَ الفَجرِ نَزَلَ فَفَرَضَ اللّهُ عَلَيهِ الفَجرَ، فَأَمَرَهُ بِالإجهارِ؛ لِيُبيِّنَ لِلنّاسِ فَضلَهُ كَما بَيَّنَهُ لِلملائِكَةِ، فَلِهَذِهِ العِلَّةِ يُجهَرُ فيها.

---

١. انظر: مستند الشيعة، النراقي: ج٧، ص١٥٣، في مسألة الشكّ في ركعات الصلاة؛ جواهر الكلام: ج٥، ص٣١٠، مسألة مسّ القطعة المبانة من الحيوان.

٢. انظر: الصلاة، الشيخ الأنصاري (الطبعة القديمة): ص٣٩٢، في مسألة إضافة قصد السفر إلى شروط عقد الصلاة.

٣. انظر: مشارق الشموس: ج١، ص٢٢١و٢٨٩؛ كشف اللثام: ج ٢، ص٢٨٧، في مسألة الإرث؛ رياض المسائل (الطبعة القديمة): ج٢، ص٢٩٩؛ جامع المدارك، الخوانساري: ج٣، ص١٥٥.

٤. انظر: جواهر الكلام: ج٣٦، ص٢٨٤.

قال صاحب جواهر الكلام﵀ بعد نقله هذه الرواية ما معناه:

المراد من الظهر في عبارة «فرض اللّه عليه الظهر يوم الجمُعة»: صلاة الجمعة لا الظهر؛ بقرينة سؤال الراوي[1].

المثال ٢: ينقل العلّامة المجلسي حديثاً يُفهم من ظاهره حصر نواقض الوضوء، إلاّ أنّه يعتبر الحصر غير حقيقي؛ بقرينة سؤال الراوي:

أبو بصير المرادي عن الإمام الصادق﵇: سَأَلتُهُ عِنِ الحِجامَةِ وَالقَيءِ وَكُلِّ دَمٍ سائِلٍ، فَقالَ: «لَيسَ فيهِ وُضوءٌ؛ إِنَّما الوُضوءُ مِمّا خَرجَ مِن طَرَفَيكَ اللَّذَينِ أَنعَمَ اللّهُ بِهِما عَلَيكَ».

فقال العلاّمة المجلسي في إيضاح هذا الحديث:

يحتمل أَن يكون... الحصر الإضافي بالنسبة إلى ما يخرج من الإنسان أو ما تعدّه العامّة ناقضاً وليس بناقضٍ؛ بقرينة السؤال، فلا يرد النقض بالنوم وأشباهه[2].

أي أنّ الحصر في جواب الإمام﵇ تناظَرَ مع سؤال الراوي، وأنّه في مقام ردّ ما ذكره السائل، وليس فيه نظر إلى غيره من النواقض. وبعبارة أُخرى: إنّ سؤال الراوي يتعلّق بما يخرج من البدن، والإمام﵇ حصر نواقض الوضوء في هذا المجال؛ أي ما يخرج من البدن، وهذا يقتضي أنّ لا نحصر نواقض الوضوء بما ذكر في الحديث ونعتبر النواقض الأُخرى ـ كالنوم الذي ليس هو ممّا يخرج من البدن ـ خارجةً عن دائرة الحديث، ولا نظنّ أنّ الحديث ناظر إليه.

وفي موضع آخر يحمل العلاّمة المجلسي لفظة «علم» على الظنّ والاحتمال؛ بقرينة سؤال الراوي[3].

١. جواهر الكلام: ج٩، ص٣٦٨.
٢. بحار الأنوار: ج٧٧، ص٢١٤.
٣. المصدر السابق: ص ٣٦٤.

المثال ٣:

سَألنا أبا عبد اللهﷺ عنِ الرّجلِ يَهَبُ الهِبةَ، أَيَرجِعُ فيها أنّ شاءَ، أم لا؟ فقال: تَجوزُ الهِبَةُ لِذَوي القَرابَةِ وَالَّذي يُثابُ في هِبَتِهِ، وَيَرجِعُ في غَيرِ ذَلِكَ إن شاءَ[١].

ففي هذا الحديث حُملت كلمة «تجوز» على معنى«تلزم»؛ بقرينة سؤال الراوي.[٢]

الملخّص

✓ يستطيع المتكلّم بإضافة قرائن متّصلة أو منفصلة أنّ يغيّر أو يضيّق من سعة كلامه.

✓ يمكن للمتكلّم أنّ يتحدّث أحياناً بإبهامٍ لطارئ أو خطر، ثمّ يبيّن كلامه في موضع آخر.

✓ أنّ معاصرة الأئمّة المعصومينﷺ لظروف وأزمنة مختلفة؛ واختلاف المستوى الفكري ومذاهب المخاطبين، دَفَعا بهم إلى التحدّث بإجمال أو إبهام أو تقيّة أحياناً.

✓ يُستعمل اصطلاحاً «المراد الاستعمالي» و«المراد الجدّي» للإشارة إلى عدم لزوم تطابق المعنى الأوّلي للمتن مع المقصود النهائي للمتكلّم.

✓ احتمال وجود القرائن يوجب علينا أنّ لا نبادر بالركون إلى الفهم البدوي للأحاديث. بل نرتّب عليها الأثر المطلوب بعد الفحص عن القرائن؛ من المخصّصات والمقيّدات والأحاديث المخالفة.

✓ تنقسم القرائن إلى متّصلة ومنفصلة. والقرينة اللفظية تنقسم إلى متّصلة ومنفصلة. وأمّا إذا كانت غير كلامية سُمّيت «قرينة مقامية».

✓ تنقسم القرينة المتّصلة اللفظية إلى معيِّنة وصارفة، وكلتاهما إمّا مفردة أو جملة تأتي مع نفس الكلام.

✓ القرينة المعيِّنة تؤدّي إلى طرح بعض المعاني للّفظ المشترك، وتحصره أحياناً في معنىً واحد.

✓ القرينة الصارفة تؤدّي إلى الإعراض عن المعنى الأصلي للكلمة، وتبيّن المقصود الأصلي للمتكلّم.

---

١. تهذيب الأحكام: ج٩، ص١٥٥، ح٦٣٦.

٢. قد تتعدى كلمة «يجوز» مع «على» في بعض الأحاديث، وهي تفيد معنى «يلزم».

- ✓ تُضمّن كلّ من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأشعار والأمثال، وهو من القرائن المهمّة لفهم المقصود النهائي للمتكلّم، ويساوقها في الأهمّية تعليل المعصومين عليهم السلام وأسئلة الرواة.
- ✓ تعليل الإمام عليه السلام يعمّم الحكم ويخصّصه، إلاّ أنّ كيفيّة استفادة التعميم والتخصيص تابعة لقواعد تُدرس في علم أُصول الفقه، وقد تمّ التمييز في ذلك العلم: بين العلّة المنصوصة والعلّة المستنبطة من جهة، وبين العلّة التي من قبيل الحكمة والعلّة التي هي سبب تامّ للحكم من جهة أُخرى.
- ✓ قد يتمّ اختيار أحد المعاني المحتملة بقرينة سؤال الراوي، ويعرض عن الباقي، وقد يُقيّد إطلاق الحديث أو يُخصّص عمومه بهذه القرينة أيضاً، كما قد يرفع إجمال الكلام بالاستعانة بها.

أسئلة وبحث

١ ـ ممّ تنشأ أهمّية العناية بالقرائن في كلام الأئمّة المعصومين عليهم السلام؟

٢ ـ ما هو أثر القرائن المتّصلة والمنفصلة؟

٣ ـ عدّد أنواع القرائن، وعرّف كلاًّ منها.

٤ ـ عدّد أنواع التضمين، واذكر مثالاً حديثيّاً لكلّ نوع.

٥ ـ استخرج الأمثال المذكورة في كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية (الكتاب ٢٨ من نهج البلاغة).

٦ ـ ما المقصود بالتعدّي من العلّة المنصوصة؟

٧ ـ اذكر حديثين تضمّنا تعليلاً.

٨ ـ هل يمكن أنّ يُخصّص الحكم بالعلّة المنصوصة؟ ولماذا؟

٩ ـ اذكر حديثاً يشتمل على حكمة الحكم.

١٠ ـ اذكر التأثيرات المختلفة للسؤال على فهم جواب الإمام عليه السلام، واذكر حديثاً لكلّ منها.

الفصل الخامس

البحث عن أسباب ورود الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* مفهوم أسباب ورود الحديث وأهمّيّتها في فهم الحديث.
* بعض أسباب ورود الحديث.
* أُسلوب التوصّل إلى أسباب ورود الحديث.
* كيفية تأثير أسباب ورود الحديث في حلّ الأخبار المبهمة والمشكلة.

أهمّية أسباب ورود الحديث

كما أنّ التعرّف على أسباب نزول الآيات الشريفة يساعدنا على الفهم الصحيح لمقاصد القرآن الكريم، فإنّ التعرّف على أسباب ورود الحديث يرشدنا أيضاً إلى فهم مقصود المتكلّم.

وسبب ورود الحديث هو الظرف أو السبب الذي دعا المعصومعليه السلام لأن يتحدّث لأجله، ويبيّن أو يطرح موضوعاً أو يردّه، أو أنّ يقوم بعمل ما؛ وبعبارة أُخرى: فإنّ نصّ الحديث ليس في معزل عن الأُمور المحيطة به ومن دون أيّة علاقة بالخارج، فالحديث ـ كغيره من الأسناد التأريخية المأثورة ـ يمكن أنّ لا يصل إلينا بجميع هوامشه والأُمور المتعلّقة به، وهذه النقطة

تفرض علينا أنّ لا نقتصر في فهمه على فهم ألفاظه فحسب، بل نبحث عن جميع القرائن وحتّى العناصر غير اللفظية المتعلّقة به.

وتكون هذه العناصر - في الأغلب - على شكل قرائن مقامية، مثل: (الظروف الاجتماعية والتأريخية، والأجواء الثقافية والعلمية، وحالات وملابسات الكلام، وشخصية المخاطب، والأسئلة المقدّرة للراوي)، ويمكن أنّ تظهر بأنحاء أُخرى أيضاً. وبالالتفات إلى هذا التنوّع وتأثيره العميق على معنى النصّ، لابدّ أنّ نذكر هذه العناصر بنحوٍ مستقلّ، وإن كانت هي من القرائن.

فالمجال الاجتماعي أو التأريخي لكلّ كلام له تأثير كبير على فهمه، فمثلاً معرفة سبب ورود روايات النهي عن القياس - أي تسرية حكم موضوع إلى موضوع آخر بمجرّد المشابهة لا لسبب آخر - يدلّنا على أنّ القياس الباطل ليس في الفقه فحسب، بل في العقائد والكلام أيضاً، وأنّ هذا المنهج - أي القياس التمثيلي والتشبيهي لا القياس المنطقي الذي هو من الأدلّة البرهانية ومن الضروريّات العقلية - مرفوض في جميع المجالات، ولا يختصّ بالمجال الفقهي، وبالمقابل فإنّ القياس المنطقي مقبول، بل استُعمل من قِبل الأئمّة عليهم السلام في احتجاجاتهم الكلامية وفي الفقه أيضاً، وإنّ النهي عن الجدال والمناظرة يُقصد به زمان معيّن أو أشخاص معيّنون.

وفي هذا الإطار، فإنّ العثور على أسباب ورود الحديث من عصر الإمام الباقر عليه السلام وما بعده من الأئمّة عليهم السلام يحظى باهتمام أكبر؛ لأنّه منذ العقود الأُولى للقرن الثاني الهجري دخلت مذاهب فكرية ومدارس كلامية وفقهية مختلفة في حياة المسلمين العلمية، فتصدّى لها أئمّتنا المعصومون عليهم السلام باعتبارهم المدافعين عن العقيدة الحقّة والإسلام الأصيل؛ ولهذا فإنّ رواياتهم الشريفة لم تصدر في فراغ، بل لتدخل المعترك الفكري ومجالات النقد والبحث.

وإنّهم عليهم السلام إمّا كانوا في مقام الإجابة عن أسئلة الرواة، أو في مقام نقد فتاوى فقهاء أهل السنّة، أو الإنكار على بدعة ظاهرة. وقد كان أئمّتنا عليهم السلام يدعون بالحكمة والموعظة الحسنة، وكانوا يحاورون - بشكلٍ مباشر أو غير مباشر - أتباع الأديان الأُخرى، ويقومون بذكر فتاوى

الفقهاء من غير الشيعة ونقدها[١].

وكانوا﵈ يرغّبون البارزين من تلامذتهم والرواة عنهم في هذا المجال أيضاً، وكانوا يأمرونهم بالاستماع لكلام الآخرين جيّداً، ثمّ إمّا أنّ يقبلوه أو يردّوه، وإن لم يستطيعوا فليعرضوا ذلك على الأئمّة﵈؛ ليتعرّفوا على جوابه[٢].

ومن الواضح أنّ الرواة كانوا يشاهدون تلك الفتاوى والنظريّات التي تحفّ بالحديث الصادر من الأئمّة﵈، وكانوا يفهمون الحديث، لكنّهم لم يحملوا على عواتقهم كلفة رواية تلك القرائن بأجمعها أو بدقّة.

كما لم يكن بعض الرواة ملتفتين إلى إمكان خفاء بعض القرائن الواضحة خلال مرّ السنين وصيرورتها إلى سرٍّ خفيّ ومسألةٍ مغفول عنها، كما قد نغفل عن نقل بعض النقاط والملابسات للحوادث التي نعاصرها أو كلام المعاصرين لنا.

مضافاً إلى ذلك، فإنّ بعض الرواة لم ينقلوا الآراء المخالفة وفتاوى الفقهاء الآخرين والأفكار والأسئلة والهواجس الفكرية لكبار معاصري الأئمّة المعصومين﵈ رغم اطّلاعهم عليها ودورها في فهم الحديث.

وربّما لم ينتبه بعضهم ـ أحياناً ـ إلى أنّ الإمام المعصوم﵇ كان في مقام الحفاظ على حياة الراوي أو على نفسه الشريفة أو الكيان الشيعي، ولم يكن في مقام بيان الحكم الواقعي بسبب وجود جاسوس في المجلس أو بسبب الأخطار عند العمل بالحكم الواقعي للمسألة؛ فإنّ الإمام﵇ استعمل التقيّة أو امتنع من بيان الحكم الحقيقي، فالتعرّف على هذه الأجواء والظروف يساهم في فهم الحديث، ويبيّن الحاجة إلى علمَي التأريخ وأُصول الفقه.

أُسلوب العثور على أسباب ورود الحديث

نظراً لما تقدّم، ولغرض الفهم الأفضل للحديث والتوصّل إلى المقصود النهائي للمتكلّم، لابدّ من البحث في المصادر المرتبطة بالحديث، والتعرّف على أسباب وروده والأجواء

---

١. انظر: الاحتجاج، الطبرسي؛ والتوحيد، الشيخ الصدوق.

٢. انظر: مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٦، مقالة: «عرضه حديث» للمؤلّف.

المحيطة به؛ وهذه المصادر يمكن أن تكون تاريخية أو تفسيرية، أو أيّ مصدر آخر له علاقة بالحديث بحسب نصّه وموضوعه. فمثلاً يتوقّف فهم الخطب الحماسية للإمام الحسين عليه السلام في نهضته الحمراء على فهم الظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع المعاصر للإمام الحسين عليه السلام، كما أنّ إدراك علّة مدح الإمام علي عليه السلام نفسه ـ على الرغم من النهي عن تزكية النفس ـ يتوقّف على الاطّلاع على الحرب الدعائية التي شنّها معاوية على أمير المؤمنين عليه السلام؛ عن طريق إرسال الكتب والرسائل والجواسيس إلى العراق ومصر وغيرهما من الأمصار التي في نطاق الحكم العلوي[١].

ونحن نعتقد أنّ الأُسلوب الأساسي والأهمّ في البحث عنها في المصادر الحديثية هو أُسلوب «تكوين الأُسرة الحديثية»، والذي سيأتي في الفصل التالي. وللتعرّف على روايات التقيّة نحن بحاجة أيضاً إلى العثور على الروايات المعارضة، وهذا الأمر يضطرّنا إلى التعرّف على التيّارات السياسية والاجتماعية الحاكمة وفتاوى المخالفين أيضاً. ولمّا كانت الحاجة إلى ذلك أكثر في الأحاديث الفقهية، فإنّنا نترك التفصيل إلى علم أُصول الفقه وإلى فصل التعارض من هذا الكتاب.

ولنأخذ أمثلة لبيان التأثير العميق للاطّلاع على سبب ورود الحديث على فهم معناه:

نماذج لأسباب ورود الحديث

المثال ١: عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، قال: «مَن بَشَّرَني بِخُروجِ آذارَ فَلَهُ الجَنَّةُ»[٢].

وقد طُعن في هذا الحديث في بعض الجوامع الروائية، فيرى أحمد بن حنبل أنّه غير معتبر[٣]، كما قد يستنبط منه نحوسة شهر صفر الخير؛ وذلك بتطبيق شهر آذار على صفر، لكنّ عند مراجعة المصادر الأُخرى والعثور على وجه وروده، يتضح خطأ كلا الأمرين،

---

١. انظر: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنّة والتأريخ، محمّدي الريشهري: ج٦، فصل «حرب الدعاية»، دارالحديث، قم.

٢. مقدّمة ابن الصلاح: ص١٦١.

٣. انظر أيضاً: كشف الخفاء: ج٢، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧. إلاّ أنّ الحافظ العراقي لم يقبل بهذا الكلام، وقال: «لا يصحّ هذا الكلام عن الإمام أحمد».

وبالتالي يمكننا فهم الحديث وقبوله؛ فقد نقل الشيخ الصدوق‌ﷺ عن ابن عبّاس سبب ورود هذا الحديث كالآتي:

كانَ النَّبيُّ‌ﷺ ذاتَ يَومٍ في مَسجِدِ قُبا وَعِندَهُ نَفَرٌ مِن أَصحابِهِ، فَقالَ: «أَوَّلُ مَن يَدخُلُ عَلَيكُمُ السّاعَةَ رَجُلٌ مِن أَهلِ الجَنَّةِ»، فَلَمّا سَمِعوا ذَلِكَ قامَ نَفَرٌ مِنهُم فَخَرَجوا وَكُلُّ واحِدٍ مِنهُم يُحِبُّ أَن يَعودَ لِيَكونَ أَوَّلَ داخِلٍ فَيَستَوجِبَ الجَنَّةَ، فَعَلِمَ النَّبيُّ‌ﷺ ذَلِكَ مِنهُم، فَقالَ لِمَن بَقِيَ عِندَهُ مِن أَصحابِهِ: «إِنَّهُ سَيَدخُلُ عَليكُم جَماعَةٌ يَستَبِقونَ، فَمَن بَشَّرَني بِخُروجِ آذارَ فَلَهُ الجَنَّةُ».

فَعادَ القَومُ ودَخَلوا وَمَعَهُم أَبو ذَرٍّ‌رضي الله عنه، فَقالَ لَهُم: «في أَيِّ شَهرٍ نَحنُ مِنَ الشُّهورِ الرّوميَّةِ»؟ فَقالَ أَبو ذَرٍّ: قَد خَرَجَ آذارُ يا رَسولَ اللّهِ، فَقالَ‌ﷺ: «قَد عَلِمتُ ذَلِكَ يا أَبا ذَرٍّ، وَلَكِنّي أَحبَبتُ أَن يَعلَمَ قَومي أَنَّكَ رَجُلٌ مِن أَهلِ الجَنَّةِ، وَكَيفَ لا يَكونُ ذَلِكَ وَأَنتَ المَطرودُ عَن حَرَمي بَعدي لِمَحَبَّتِكَ لِأَهلِ بَيتي، فَتَعيشُ وَحدَكَ، وَتَموتُ وَحدَكَ، وَيَسعَدُ بِكَ قَومٌ يَتَوَلَّونَ تَجهيزَكَ وَدَفنَكَ، أُولَئِكَ رُفَقائي في جَنَّةِ الخُلدِ الَّتي وُعِدَ المُتَّقونَ»[1].

المثال ٢: جاء في رواية عن علي بن المغيرة:

قُلتُ لِأَبي عَبدِ اللّهِ‌عليه السلام: جُعِلتُ فِداكَ، المَيتَةُ يُنتَفَعُ بِشَيءٍ مِنها؟ قالَ: «لا»، قُلتُ: بَلَغَنا أَنَّ رَسولَ اللّهِ مَرَّ بِشاةٍ مَيتَةٍ فَقالَ: «ما كانَ عَلى أَهلِ هَذِهِ الشّاةِ إِذ لَم يَنتَفِعوا بِلَحمِها أَن يَنتَفِعوا بِإِهابِها؟!»، قالَ‌عليه السلام: «تِلكَ شاةٌ لِسَودَةَ بِنتِ زَمعَةَ زَوجِ النَّبيِّ‌ﷺ، وَكانَت شاةً مَهزولَةً لا يُنتَفَعُ بِلَحمِها، فَتَرَكوها حَتّى ماتَت، فَقالَ رَسولُ اللّهِ‌ﷺ: ما كانَ عَلى أَهلِها إِذ لَم يَنتَفِعوا بِلَحمِها أَن يَنتَفِعوا بِإِهابِها أَن تُذَكّى؟!»[2].

وكما هو ظاهر من صدر الحديث، فإنّ علي بن المغيرة كان قد سمع حديثاً لا ينسجم مع القواعد الفقهية؛ لأنّ جلد الحيوان الميّت حرام كلحمه كما تدلّ عليه بعض الروايات، ولهذا كان ابن المغيرة متعجّباً أنّ يتأسّف النبيّ‌ﷺ لعدم انتفاع أصحاب تلك الشاة الميتة من

---

١. معاني الأخبار: ص ٢٠٥؛ علل الشرائع: ج١، ص١٧٥.

٢. الكافي: ج٣، ص ٣٩٨.

جلدها، فعَرض الرواية على الإمام الصادقعليه السلام لكي يفهم سرّها، فلمّا ذكر له الإمامعليه السلام سبب ورود الرواية أصبحت مفهومة ومقبولة.

المثال ٣: روي عن النبيّصلى الله عليه وآله أنّه قال: «أَفطَرَ الحاجِمُ والمَحجُومُ»[١].

فهذا الحديث يبيّن بصراحة أنّ الحجامة من مبطلات الصوم، ولمّا كانت هذه المسألة لا تنسجم مع مسلّمات الفقه[٢]، فقد برّرها بعض الفقهاء بأنّ سبب بطلان الصوم هو أنّ الحاجم والمحجوم كانا يغتابان بعض الناس؛ ويمكن الاستشهاد له بما رواه الطبراني عن ثوبان:

مَرَّ رَسولُ اللّهِصلى الله عليه وآله بِرَجُلٍ يَحتَجِمُ في رَمَضانَ وَهُوَ يَقرِضُ رَجُلاً، فَقالَ: «أَفطَرَ الحاجِمُ وَالمَحجومُ»[٣].

لكن ذكر البيهقي أنّ قوله: «وَهُوَ يَقرِضُ رَجُلاً» من منفردات يزيد بن ربيعة أحد رواة هذا النصّ. مضافاً إلى أنّ مفطرية الغيبة للصوم هي من الناحية المعنوية بمعنى حبط ثواب الصوم. وعلى هذا، فإنّ التوجيه الصحيح لهذا الحديث لا يكون إلّا بالالتفات إلى سبب وروده، فروى شدّاد بن أوس:

أَتَى رَسولُ اللّهِصلى الله عليه وآله عَلى رَجُلٍ بِالبَقيعِ وَهُوَ يَحتَجِمُ، وَهوَ آخِذٌ بِيَدي لِثَمانِيَ عَشرَةَ خَلَت مِن رَمَضانَ، فَقالَ: «أَفطَرَ الحاجِمُ وَالمَحجومُ»[٤].

وهذا النقل وإن كان فيه تفصيل أكثر، إلاّ أنّه لا يرفع الإشكالية بأيّ نحو؛ ولهذا تصدّى الشيخ الصدوق لتبرير معناه بما يلي:

وللحديث معنىً آخر: وهو أنّه من احتجم فقد عرض نفسه للحاجة إلى الإفطار لضعفٍ لا يؤمن أنّ يعرض له فيحوجه إلى ذلك؛ وقد سمعت بعض المشايخ بنيسابور يذكر في معنى قول الصادقعليه السلام: " أفطَرَ الحاجِمُ وَالمَحجومُ ": أي دخلا بذلك في فطرتي وسنّتي؛ لأنّ الحجامة ممّا أمرعليه السلام به فاستعمله.

---

١. مسند ابن حنبل: ج٢، ص٣٦٤ عن أبي هريرة.

٢. انظر: المعتبر، الحلّي: ج٢، ص٦٦٤؛ تذكرة الفقهاء: ج٦، ص٩٦؛ المجموع، محيي الدين النووي: ج٦، ص٣٤٩.

٣. المعجم الكبير، الطبراني: ج٢، ص٩٤

٤. سنن أبي داود: ج١، ص٥٣٠، ح٢٣٦٩؛ المجموع: ج٦، ص٣٥٠.

إلّا أنّ هذا التبرير لا ينسجم مع سبب ورود الرواية والذي رواه الصدوق نفسه قبل هذا التبرير، وإليك نصّها:

عن عباية بن ربعي الأسدي: سَأَلتُ ابنَ عَبّاسٍ عَنِ الصّائِمِ يَجوزُ لَهُ أَن يَحتَجِمَ؟ قالَ: نَعَم، ما لَم يَخشَ ضَعفاً عَلى نَفسِهِ، قُلتُ: فَهَل تَنقُضُ الحِجامَةُ صَومَهُ؟ فَقالَ: لا، فَقُلتُ: فَما مَعنى قَولِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله حينَ رَأى مَن يَحتَجِمُ في شَهرِ رَمَضانَ: «أَفطَرَ الحاجِمُ وَالمَحجومُ»؟ فَقالَ: إِنَّما أَفطَرا لِأَنَّهُما تَسابّا وَكَذَبا في سَبِّهِما عَلى رَسولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله، لا لِلحِجامَةِ[1].

فيظهر بوضوح أنّ سبب الإفطار هو الكذب على رسول اللّه صلى الله عليه وآله، وهو مفطر للصوم بمفرده قطعاً؛ ولهذا فإنّ كلام رسول اللّه صلى الله عليه وآله ناظر إلى هذين الرجلين، لا كلّ المحتجمين، وعليه فلا حاجة للتوجيهات المتقدّمة.

المثال ٤: جاء في رواية:

قيلَ لِعَلِيٍّ عليه السلام: لَو غَيَّرتَ شَيبَكَ يا أَميرَ المُؤمِنينَ! فَقالَ: «الخِضابُ زينَةٌ، وَنَحنُ قَومٌ في مُصيبَةٍ»[2].

فإذا اكتفينا بهذه الرواية ولم نفهم أجواء وتأريخ ورودها، لقلنا كما قال السيّد الرضي رحمه الله في شرح هذا الحديث، بأنّ عليّاً عليه السلام لم يخضب شيبته؛ لأنّه في مصيبة وفاة رسول اللّه صلى الله عليه وآله، مع أنّ الفترة بين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله ومشيب علي عليه السلام تقارب الثلاثة عقود. إلّا أنّ هناك رواية أُخرى تبيّن سبب الورود وتكشف الإبهام، فقد نقل الفاضل الآبي في نثر الدرّ:

انصَرَفَ عَلِيٌّ مِن صِفّينَ وَكَأَنَّ رَأسَهُ وَلِحيَتَهُ قُطنَةٌ، فَقيلَ لَهُ: يا أَميرَ المُؤمِنينَ لَو غَيَّرتَ! فَقالَ: «إِنَّ الخِضابَ زينَةٌ، وَنَحنُ قَومٌ مَحزُونونَ»[3].

أي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام اجتنب كلّ زينة؛ لأنّه في مأتم، حيث فقد كثيراً من خُلّص أصحابه في معركة صفّين.

---

١. معاني الأخبار: ص٣١٩.

٢. نهج البلاغة: الحكمة ٤٧٣.

٣. نثر الدرّ: ج١، ص٣٠٧.

والجدير بالذكر، أنّ سبب الورود لا ينحصر بالأحوال الفردية، بل قد تكون الأجواء العامّة سبباً مؤثّراً في فهم المراد الجدّي من النصّ، نظير ما رواه السيّد الرضيّ في نهج البلاغة:

وَسُئِلَ عليه السلام عَن قَولِ الرَّسولِ صلى الله عليه وآله غَيِّروا الشَّيبَ وَلَا تَشَبَّهوا بِاليَهُودِ فَقَالَ عليه السلام: إِنَّمَا قَالَ صلى الله عليه وآله ذَلِكَ وَالدِّينُ قُلٌّ، فَأَمَّا الآنَ وَقَدِ اتَّسَعَ نِطَاقُهُ وَضَرَبَ بِجِرَانِهِ فَامرُؤٌ وَمَا اختَارَ[١].

المثال ٥: عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «الجارَ ثُمَّ الدّارَ، الرَّفيقَ ثُمَّ الطَّريقَ»[٢].

وقد ذُكر لهذا الحديث سبب ورود، ونقله الرواة مع نصّه، فروي عن علي عليه السلام كالآتي:

جاءَ رَجُلٌ إلى رَسولِ اللّه صلى الله عليه وآله فَقالَ: يا رَسولَ اللّهِ! إنّي أرَدتُ شِراءَ دارٍ، أينَ تأمُرُني أن أشتَرِيَ: في جُهَينَةَ، أم في مُزَينَةَ، أم في ثَقيفٍ، أم في قُرَيشٍ؟ فَقالَ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: الجارَ ثُمَّ الدّارَ[٣].

النقطة المهمّة حول هذا الحديث أنّ هذا النصّ ورد في حديثٍ آخر عن السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، وكما يتّضح من سبب وروده فإنّه يفيد معنىً آخر، وهذا المثال يوضّح جيّداً تأثير سبب ورود الحديث في فهمه، وفي تعدّد معانيه أحياناً. ونصّ الرواية كالآتي:

الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ عليه السلام عَن أخيهِ الحَسَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ عليه السلام: «رَأَيتُ أُمّي فاطِمَةَ عليها السلام قامَت في مِحرابِها لَيلَةَ جُمُعَتِها، فَلَم تَزَل راكِعَةً ساجِدَةً حَتّى اتَّضَحَ عَمودُ الصُّبحِ، وَسَمِعتُها تَدعو لِلمُؤمِنينَ وَالمُؤمِناتِ وَتُسَمّيهِم، وَتُكثِرُ الدُّعاءَ لَهُم، وَلا تَدعو لِنَفسِها بِشَيءٍ، فَقُلتُ لَها: يا أُمّاه! لِمَ لا تَدعينَ لِنَفسِكِ كَما تَدعينَ لِغَيرِكِ؟ فَقالَت: يا بُنَيَّ! الجارَ ثُمَّ الدّارَ»[٤].

المثال ٦: جاء أحد الرواة إلى الإمام عليه السلام وسأله عن الحديث النبوي الذي ينهى عن

١. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح: الحكمة ١٧.
٢. كشف الخفاء: ج١، ص١٧٩.
٣. الجعفريات: ص١٦٤؛ مستدرك الوسائل: ج ٨، ص٢٠٩، ح٩٢٧٣، و ج٣، ص٤٧٠، ح٤٠٢٣ بتفاوتٍ يسير.
٤. كشف الغمة: ج ١، ص ٤٧٥؛ دلائل الإمامة: ص١٥٢، ح٦٦.

ادّخار أكثر من دينارين؛ وذلك لأنّ الحالة الاقتصادية للمجتمع في ذلك اليوم تقتضي ادّخار مبلغ من المال، ويظهر من حديثٍ آخر مشابه أنّه ليس مبلغاً كثيراً، وفي الجواب ينفي الإمام المعصوم عليه السلام عمومية الحديث النبوي بإشارته إلى سبب وروده. ونصّ الواقعة كالآتي:

عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ الحَجَّاجِ عَمَّن سَمِعَهُ ـ وَقَد سَمَّاه ـ عَن أَبي عَبدِ اللّهِ عليه السلام قالَ: سَأَلتُهُ عَنِ الزَّكاةِ، ما يَأخُذُ مِنها الرَّجُلُ؟ وَقُلتُ لَهُ: إِنَّهُ بَلَغَنا أَنَّ رَسولَ اللّهِ صلى الله عليه وآله قالَ: «أَيُّما رَجُلٍ تَرَكَ دينارَينِ فَهُما كَيٌّ بَينَ عَينَيهِ». قالَ: فَقالَ أَبو عَبدِ اللّهِ الصّادِقُ عليه السلام: «أُولَئِكَ قَومٌ كانوا أَضيافاً عَلى رَسولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله، فَإِذا أَمسى قالَ: يا فُلانُ، اذهَب فَعَشِّ هَذا، فَإِذا أَصبَحَ قالَ: يا فُلانُ، اذهَب فَغَدِّ هَذا، فَلَم يَكونوا يَخافونَ أَن يُصبِحوا بِغَيرِ غَداءٍ وَلا بِغَيرِ عَشاءٍ، فَجَمَعَ الرَّجُلُ مِنهُم دينارَينِ، فَقالَ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله فيهِ هَذِهِ المَقالَةَ، فَإِنَّ النّاسَ إِنَّما يُعطَونَ مِنَ السَّنَةِ إِلى السَّنَةِ، فَلِلرَّجُلِ أَن يَأخُذَ ما يَكفيهِ وَيَكفي عِيالَهُ مِنَ السَّنَةِ إِلى السَّنَةِ»[١].

والطريف أنّ هناك حديثاً آخر يشير إلى سبب ورود هذه الرواية وينفي عموميّتها، ونصّه كما يلي:

عَن أَبانٍ قالَ: ذَكَرَ بَعضُهُم عَن أَبي الحَسَنِ عليه السلام فَقالَ: «بَلَغَنا أَنَّ رَجُلاً هَلَكَ عَلى عَهدِ رَسولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله وَتَرَكَ دينارَينِ، فَقالَ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: تَرَكَ كَثيراً. قالَ: إِنَّ ذَلِكَ كانَ رَجُلاً يَأتي أَهلَ الصُّفَّةِ فَيَسأَلُهُم، فَماتَ وَتَرَكَ دينارَينِ»[٢].

المثال ٧: جاء في رواية عن أبان الأحمر:

سَأَلَ بَعضُ أَصحابِنا أَبا الحَسَنِ عليه السلام عَنِ الطّاعونِ يَقَعُ في بَلدَةٍ وَأَنا فيها، أَتَحَوَّلُ عَنها؟ قالَ: «نَعَم»، قالَ: فَفي القَريَةِ وَأَنا فيها، أَتَحَوَّلُ عَنها؟ قالَ: «نَعَم»، قالَ: فَفي الدّارِ وَأَنا فيها، أَتَحَوَّلُ عَنها؟ قالَ: «نَعَم»، قُلتُ: وَإِنّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ رَسولَ اللّهِ صلى الله عليه وآله قالَ: «الفِرارُ مِنَ الطّاعونِ كَالفِرارِ مِنَ الزَّحفِ»، قالَ: «إِنَّ رَسولَ اللّهِ صلى الله عليه وآله إِنَّما قالَ هَذا في قَومٍ كانوا يَكونونَ في الثُّغورِ في نَحوِ العَدُوِّ، فَيَقَعُ الطّاعونُ

---

١. معاني الأخبار: ص١٥٢.

٢. المصدر السابق: ص١٥٣.

فَيُخَلُّونَ أَماكِنَهُم وَيَفِرّونَ مِنها، فَقالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ ذَلِكَ فِيهِم»[١].

المثال ٨: روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «إِنَّ اللّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلى صورَتِهِ»[٢]. فقد ذُكرت شروح متعدّدة لهذا الحديث؛ لعدم وضوح مرجع الضمير في كلمة «صورته»، والإشكاليّات التي أوردها نقّاد الحديث التي جعلته في قائمة الأحاديث المشكلة، واضطرّ الكثير من شرّاح الحديث إلى توضيحه وحلّ إشكاليّاته[٣].

ولذا فإنّ أحد الرواة العارفين من أصحاب الرضا عليه السلام ـ وهو الحسين بن خالد ـ عرض هذا الحديث على الإمام الرضا عليه السلام، فأجابه الإمام عليه السلام بذكر سبب ورود الحديث؛ وبذلك يتّضح محلّ الغموض فيه، واعتبر الإمام عليه السلام إبهام الحديث بسبب حذف صدره، وهو سبب وروده، ثمّ شرح قصّته كالآتي:

إِنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلَينِ يَتَسابّانِ، فَسَمِعَ أَحَدَهُما يَقولُ لِصاحِبِهِ: قَبَّحَ اللّهُ وَجهَكَ وَوَجهَ مَن يُشبِهُكَ، فَقالَ لَهُ: «يا عَبدَ اللّهِ! لا تَقُل هَذا لِأَخيكَ؛ فَإِنَّ اللّهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ خَلَقَ آدَمَ عَلى صورَتِهِ»[٤].

ويرى الشيخ الصدوق في كتابه الآخر التوحيد أنّ المشبّهة حذفوا صدر هذا الحديث عن عمدٍ؛ للاستدلال على عقائدهم الباطلة[٥].

والنقطة الجديرة بالتأمّل، أنّ الحديث المبحوث عنه عُرِض على الإمام الباقر عليه السلام أيضاً، إلّا أنّه لم يُشر إلى سبب وروده، وأرجع الضمير إلى «اللّه» جلّ وعلا، واعتبرها إضافة

---

١. المصدر السابق: ص٢٥٤.

٢. هذا الحديث لم يذكر بهذا اللفظ في الجوامع الروائية، ويتبيّن بعرض الحديث أنّه كان متداولاً بين جماعة، انظر: الكافي: ج١، ص١٣٤؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج١ ص١١٩.

٣. انظر: مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار: ج١، ص٢٠٦؛ شرح أُصول الكافي: ج٣، ص ١٩٨ و٢٣٢، وج٤ ص١٢٣؛ تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام: ص ١٧٧.

٤. عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج٢، ص١١٠؛ الاحتجاج: ج٢، ص١٩٢.

٥. انظر: التوحيد: ص١٥٢.

تشريفية، مثل الآية الكريمة: ﴿ونَفَختُ فِيهِ مِن رُوحِي﴾[١].

وسرُّ ذلك ـ كما أشار شارح الكافي المولى صالح المازندراني ـ أنّه على فرض صحّة هذا النقل وتجريده عن سبب وروده، لا يدلّ أيضاً على ادّعاء المشبِّهة[٢].

ويمكن القول: باحتمال تعدّد ورود الحديث ـ كما عن الإمام الخميني ـ وأنّ الإنسان مَظهر وآية تامّة للّه تعالى[٣].

وذكر أبو الفتح الكراجكي (م ٤٤٩هـ) في كنز الفوائد سبب ورود الحديث بنحوٍ مشابه لما تقدّم عن الصدوق، كالآتي:

الزُّهرِيُّ عَنِ الحَسَنِ، قالَ: مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنَ الأَنصارِ وَهُوَ يَضرِبُ وَجهَ غُلامٍ وَيَقولُ: قَبَّحَ اللّهُ وَجهَكَ وَوَجهَ مَن تُشبِهُهُ، فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِئسَ ما قُلتَ؛ إِنَّ اللّهَ خَلقَ آدَمَ عَلى صورَتِهِ»[٤].

ونُقل في كتب أهل السنّة حديث عن أبي هريرة ـ بتفاوتٍ يسير ـ يؤيّد سبب الورود المذكور. قال رسول اللّه ﷺ:

إذا ضَرَبَ أَحَدُكُم فَليَجتَنِب الوَجهَ، وَلا تَقُل: قَبَّحَ اللّهُ وَجهَكَ وَوَجهَ مَن أَشبَهَ وَجهَكَ؛ فَإِنَّ اللّهَ تَعالى خَلَقَ آدَمَ عَلى صورَتِهِ[٥].

المثال ١: روى قيس بن أبي حازم عن النبيّ ﷺ أنّه قال:

«اللّهُمَّ استَجِب لِسَعدٍ إِذا دَعاكَ»[٦].

فإذا لم ننتبه لسبب ورود الحديث، يمكن أنّ نعتبر أنّ سعد بن أبي وقّاص كان مستجاب الدعاء بسبب دعاء النبيّ ﷺ، إلاّ أنّ مراجعة سبب ورود الحديث تطلعنا على أنّ دعاء رسول

---

١. انظر: الكافي: ج١، ص١٣٤.
٢. شرح الكافي، المولى صالح المازندراني: ج٤، ص١٢٤.
٣. انظر: شرح چهل حديث (شرح الأربعين حديثاً): ص٦٣٢ ـ ٦٣٦.
٤. كنز الفوائد: ص٢٧٤؛ تنزيه الأنبياء والأئمّة: ص ١٧٧.
٥. مسند ابن حنبل: ج٢، ص٢٥١؛ وانظر أيضاً: فتح الباري: ج٥، ص١٣٣.
٦. سنن الترمذي: ج٥، ص٣١٣، ح٣٨٣٥.

اللّهﷺ لسعد كان في معركة بدر، وقد نقل الطبراني سبب الورود هذا عن عامر كالآتي:

قيلَ لِسَعدِ بنِ أَبي وَقّاصٍ: مَتى أُجبتَ الدَّعوَةَ؟ قالَ:يومَ بَدرٍ، كُنتُ أَرمِي بَينَ يَدَي النَّبِيِّﷺ فَأَضَعُ السَّهمَ في كَبِدِ القَوسِ أَقولُ: اللَّهُمَّ زَلزِل أَقدامَهُم وَأَرعِب قُلوبَهُم وَافعَل بِهِم وَافعَل، فَيَقولُ النَّبِيُّﷺ: «اللَّهُمَّ استَجِب لِسَعدٍ»[١].

المثال ٢: روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أُمّ معقل ـ وهي امرأة من قبيلة بني سعد بن خزيمة ـ أنّها قالت:

أَرَدتُ الحَجَّ فَضَلَّ بَعيري، فَسَأَلتُ رَسولَ اللّهِ فَقالَ:«اعتَمِري في شَهرِ رَمَضانَ؛ فَإِنَّ عُمرَةً في شَهرِ رَمَضانَ تَعدِلُ حِجَّةً»[٢].

وكان التصديق بتساوي الحجّ الأكبر مع هذه العمرة صعباً على وليد بن صبيح؛ ولهذا سأل الإمام الصادقعليه السلام:

بَلَغَنا أَنَّ عُمرَةً في شَهرِ رَمَضانَ تَعدِلُ حِجَّةً، فَقالَ الإمامُعليه السلام: «إِنَّما كانَ ذَلِكَ في امرَأَةٍ وَعَدَها رَسولُ اللّهِﷺ فَقالَ لَها: اعتَمِري في شَهرِ رَمَضانَ؛ فَهِيَ لَكِ حِجَّةٌ»[٣].

وبالبحث في الجوامع الحديثية لأهل السنّة، تتبيّن لنا تفاصيل أكثر عن سبب ورود الحديث، والتي تؤيّد ما ورد عن صادق أهل البيتعليه السلام بأنّ هذا الحكم مختصّ بتلك المرأة (وليس قاعدة عامّة)، ففي رواية عن يوسف بن عبد اللّه بن سلام عن جدّته أُمّ معقل أنّها قالت:

لَمّا حَجَّ رَسولُ اللّهِ حِجَّةَ الوَداعِ، وَكانَ لَنا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبو مَعقِلٍ في سَبيلِ اللّهِ، وَأَصابَنا مَرَضٌ وَهَلَكَ أَبو مَعقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّﷺ، فَلَمّا فَرَغَ مِن حَجِّهِ جِئتُهُ،فَقالَ: «يا أُمَّ مَعقِلٍ! ما مَنَعَكِ أَن تَخرُجي مَعَنا؟» قالَت: لَقَد تَهَيَّأنا فَهَلَكَ أَبو مَعقِلٍ، وَكانَ لَنا جَمَلٌ هُوَ الَّذي نَحُجُّ عَلَيهِ، فَأَوصى بِهِ أَبو مَعقِلٍ في سَبيلِ اللّهِ، قالَ:«فَهَلاّ خَرَجتِ عَلَيهِ؟ فَإِنَّ الحَجَّ في سَبيلِ اللّهِ، فَأَمّا إِذ فاتَتكِ هَذِهِ الحِجَّةُ مَعَنا فَاعتَمِري في رَمَضانَ؛ فَإِنَّها كَحِجَّةٍ». فَكانَت تَقولُ: الحَجُّ حِجَّةٌ، وَالعُمرَةُ

---

١. المعجم الكبير: ج١، ص١٤٣، ح ٣١٨.

٢. مسند أحمد بن حنبل: ج٦، ص٤٠٦.

٣. الكافي: ج٤، ص٥٣٥.

عُمرَةً، وَقَد قالَ هَذا لي رَسولُ اللّهِ ﷺ، ما أَدري أَلي خاصَّةً؟[١].

فيتّضح بالتعرّف على سبب ورود الحديث تعميم وتخصيص الحكم، كما فهمت ذلك أُمّ معقل نفسها إلى حدٍّ ما، فإنّ الإمام الصادق عليه السلام يقول لوليد بن صبيح: إنّ هذا حكم مختصّ بتلك المرأة؛ جدير ذكره أنّ العمرة في الأُسبوع الأخير من رمضان مستحبّة[٢]، إلّا أنّ مساواتها مع الحجّ الأكبر، غير مقبول.

المثال ٣: روي أنّ رسول اللّه ﷺ قال:

«المَيِّتُ يُعَذَّبُ في قَبرِهِ بِما نِيحَ عَلَيهِ»[٣].

وقد ناقش صحّة هذا الحديث كثيرٌ من المحدّثين والمتكلّمين، واعتبروه مخالفاً للعدل الإلهي[٤]؛ لأنّ القرآن الكريم يصرّح في أكثر من آية أنّه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٥]؛ وقد كان هذا الشكّ والمناقشة في الحديث مطروحين منذ البداية أيضاً، وعندما عُرض هذا الحديث على عائشة ذكرت سبب وروده وروايته الدقيقة؛ بحيث أنكرت هذا المعنى الذي يُفهم منه الآن، وجعلت نصّ الحديث الأصلي موضع قبول. فقد روى البخاري نصّ الحديث كالآتي:

حدّثنا أبو أُسامة عن هشام عن أبيه، قال: ذُكِرَ عِندَ عائِشَةَ أَنَّ ابنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ المَيِّتَ يُعَذَّبُ في قَبرِهِ بِبُكاءِ أَهلِهِ؟ فَقالَت: إِنَّما قالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ: «إِنَّه لَيُعَذَّبُ بِخَطيئَتِهِ وَذَنبِهِ، وَإِنَّ أَهلَهُ لَيَبكُونَ عَلَيهِ الآنَ»[٦].

وفي رواية أُخرى ذكرها الحاكم النيشابوري جاء فيها أنّ عائشة قالت:

يَغفِرُ اللّهُ لِأَبي عَبدِ الرَّحمنِ (تعني ابن عمر)، أَما إِنَّهُ لَم يَكذِب وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَو أَخطَأَ، إِنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ مَرَّ عَلى يَهودِيَّةٍ يُبكَى عَلَيها، فَقالَ: «إِنَّهُم يَبكُونَ وَإِنَّها

---

١. سنن أبي داود: ج١، ص ٤٤٢، ح١٩٨٩؛ وانظر أيضاً: صحيح البخاري: ج٢، ص٢٠٠، وسنن الترمذي: ج٢، ص٢٠٨، ح٩٤٣، ومسند أحمد بن حنبل: ج١، ص٢٢٩، ومسند أبي يعلى: ج١٢، ص٢٦٨، ح٦٨٦٠، ودعائم الإسلام: ج١، ص٣٣٣، والجعفريات: ص٦٧.

٢. انظر: الكافي: ج٤، ص٥٣٦.

٣. صحيح البخاري: ج٢، ص٨٢؛ صحيح مسلم: ج٣، ص٤١.

٤. أمثال ابن عبّاس وعائشة، انظر: تنزيه الأنبياء: ص٢٠٣.

٥. الأنعام: ١٦٤؛ الإسراء: ١٥؛ فاطر: ١٨؛ الزمر: ٧؛ النجم: ٣٨.

٦. صحيح البخاري: ج٥، ص٩.

تُعَذَّبُ في قَبرِها»[١].

المثال ٤: روى أبو هريرة عن رسول اللّه ﷺ أنّه قال: «وَلَدُ الزِّنا شَرُّ الثَّلاثَةِ»[٢].

فما ذنبه حتّى يُعتبر أسوأ من أبيه وأُمّه العاصيين سيّما إذا قبلنا أنّ ابن الزنا يمكنه إصلاح نفسه ويصبح كسائر المؤمنين؟! وقد عُرِض هذا الحديث أيضاً على عائشة فبيّنت سبب وروده كالآتي:

إنَّما كانَ رَجُلٌ مِنَ المُنافِقينَ يُؤذي رَسولَ اللّهِ ﷺ، فَقالَ: «مَن يَعذِرُني مِن فُلانٍ؟» قيلَ: يا رَسولَ اللّهِ! مَعَ ما بِهِ وَلَدُ زِناً، فَقالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ: «هُوَ وَاللّهِ شَرُّ الثَّلاثَةِ»[٣].

وفي نقلٍ آخر أنّ ذلك الشخص هو أبو عَزّةَ الجُمَحِيّ[٤].

وتوجد لدينا روايات أُخرى تبيّن سبب ورود هذا الحديث[٥]، وعند ملاحظتها ودراستها نحتاج إلى تبرير رواية أبي هريرة وتأويلها[٦].

كيفية تأثير أسباب ورود الحديث

في عالم المحاورة يُعدّ كلام المعصومين عليهم السلام قضايا حقيقية عادةً؛ أي أنّها قضايا قانونية عامّة تشمل الحاضرين في مجلس الخطاب وغيرهم ممّن سيوجد لاحقاً، والحال أنّ عدداً لا بأس به منها هو كلام في حادثة شخصية، وبتعبير المناطقة: «قضيّة خارجية»، ويسمّي فقهاؤنا العظام ذلك بما يصطلح عليه: «قضيّة في واقعة».

فدور أسباب ورود الحديث في المقام هو الإعانة على تمييز القضايا الخارجية من

---

١. معرفة علوم الحديث: ص ٨٨؛ مسند أحمد بن حنبل: ج٦، ص١٠٧؛ وانظر أيضاً: عدّة الأُصول: ج١، ص٩٥.

٢. المستدرك على الصحيحين: ج٢، ص٢١٥؛ السنن الكبرى: ج١٠، ص٥٧؛ الإمامة والتبصرة: ص١٧٧.

٣. انظر: المستدرك على الصحيحين: ج٢، ص٢١٥.

٤. المهذب البارع: ج٤، ص٥٣١.

٥. السنن الكبرى: ج١٠، ص٥٩، وتعتبر هذه الرواية ذلك الشخص المجهول قاتل أُمّه.

٦. فيض القدير: ج٦، ص٤٧٢؛ عون المعبود: ج١٠، ص٣٥٩؛ مجمع الزوائد: ج٦، ص٢٥٧؛ السنن الكبرى: ج١٠، ص ٥٨ـ٥٩؛ معاني الأخبار: ص٤١٢، ح١٠٣؛ عدّة الأُصول: ج١، ص٩٥؛ المعتبر: ج٢، ص٤٣٥.

الحقيقية، وتوضيح ذلك ـ كما مرّ ـ أنّ أكثر الأحاديث تتضمّن أحكاماً عامّة ودائمة؛ ولهذا يتبادر إلى الذهن عند أوّل وهلة لمواجهة الحديث المعنى العامّ والدائم، مع الغفلة عن اختصاص بعض الأحاديث بفردٍ أو حادثة بعينها، وإن كانت قليلة.

فمثال «أَفطَرَ الحاجمُ والمحجومُ» يشرح بوضوح أنّ الإفطار لا لحقيقة الحجامة وجميع أفرادها، بل إنّه لمحتجم خارجي، وليس إفطاره بسبب حجامته. وبعبارة أُخرى: إنّ الإتيان بالحجامة فقط للإشارة وتعيين الفرد المعنيّ بالكلام، لا أنّ الحجامة داخلة في الحكم.

إنّ دور أسباب ورود الحديث هو بيان تأثير هذه الأُمور أو عدمها، وباتّضاح سبب ورود الحكم، يمنع من عمومه لسائر المصاديق وشموله لتمام الأفراد، وهكذا تنتفي حقيقة الحكم في بعض الحالات ـ ولا سيّما في أحكام التقيّة ـ ريثما يكون الحكم حقيقيّاً، فيتّضح الهدف الرئيس من الحكم من خلال بيان الأجواء السائدة على الكلام.

الملخّص

- ✓ أسباب ورود الحديث هي قرائن تساعدنا على فهم صحيح للحديث، والوصول إلى القصد الأصلي للمتكلّم؛ نظير أسباب نزول الآيات الكريمة.
- ✓ سبب الورود يعني البيئة التي صدر فيها الحديث والتي كان كلام المعصوم عليه السلام ناظراً إليها، سواء كانت ظروفاً سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. وتشمل أحوال الراوي والأسئلة الظاهرة والخفيّة للمخاطب، وغيرها من القرائن.
- ✓ بالالتفات إلى أسباب ورود الحديث في فترة الازدهار، فإنّ فترة الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام تحتلّ أهمّية كبرى؛ لظهور فتاوى الفقهاء واعتقادات المتكلّمين بشكل أوسع في هذه الفترة، وكان الأئمّة عليهم السلام ينتقدون هذه الآراء ويناقشونها بنحوٍ مباشر أو بواسطة تلامذتهم، أو كانوا يضطرّون لموافقتها تقيّةً.
- ✓ القرائن المقامية المؤثّرة لم تُنقل بشكلٍ كامل، ولا سبيل للعثور عليها إلّا من خلال مراجعة الكتب ذات الصلة؛ سواء كانت فقهية أو تأريخية أو تفسيرية أو عقائدية.
- ✓ الركن الأساسي لأُسلوب العثور على هذه القرائن في مجالَي الحديث والتفسير؛ هو تشكيل

الأُسرة الحديثية.

- ✓ الظفر بأسباب ورود الحديث يمنع من التعميم غير الصحيح للأحاديث، ويضع الأحكام الواردة فيها في مواضعها المناسبة، فتقرب معانيها من الواقع.

أسئلة وبحث

١ ـ ما ضرورة البحث عن أسباب ورود الحديث؟

٢ ـ ما هي أهمّية دراسة أسباب ما ورد عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام؟

٤ ـ ما هي العلاقة بين مسألة «قضيّة في واقعة» في علم الفقه، وبين بحث «أسباب ورود الحديث»؟

٥ـ هل إنّ أسباب ورود الحديث تخصّص الحكم؟

٦ ـ بيّن مواطن التمايز والتشابه بين تأثير «سبب نزول الآيات» و«أسباب ورود الحديث»؟

٧ ـ ابحث عن حديثين تعرّضا لسوء الفهم بسبب عدم الالتفات إلى سبب ورودهما.

٨ ـ بتشكيل الأُسرة الحديثية، أوضِح هل إنّ الهرولة مستحبّة في الطواف ومن سنن النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً كما هي في السعي بين الصفا والمروة؟

الفصل السادس

تكوين الأُسرة الحديثية

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* مفهوم الأُسرة الحديثية.
* ضرورة جمع الأُسرة الحديثية.
* فوائد جمع الأُسرة الحديثية.
* أُسلوب جمع الأُسرة الحديثية.
* مفهوم الأُسرة الحديثية العظمى.

مفهوم الأُسرة الحديثية

تقدّم أنّ القرائن على قسمين: لفظية ومقامية، وأنّ اللفظية على قسمين أيضاً: متّصلة ومنفصلة. فإذا تكلّم أحدنا بشيء فالقرائن اللفظية المنفصلة لكلامه هي أقواله الأُخرى. وكلام المعصوم ليس خارجاً عن هذا الإطار، فإذا تكلّم بشيء فقرائنه التي يعتمدها هي كلماته الأُخرى، وكل كلامه حديث، وعليه ستكون أحاديثه الأُخرى قرائن لفظية منفصلة. وبما أنّ جميع الأئمّة عليهم السلام نور واحد وينهلون علمهم من عين واحدة، فإنّ أحاديث الأئمّة الآخرين ستكون قرينة على المراد بالحديث محلّ البحث.

وتكون علاقة هذه الأحاديث مع الحديث المبحوث عنه من جهات مختلفة وعديدة؛ فإنّها تارةً تكون مخصّصة وأُخرى مقيّدة ومبيّنة، وتكون أحياناً شارحة وناسخة ومعارضة. والأهمّ من ذلك أنّها قد تكون بنفس معنى ومضمون الحديث المبحوث عنه.

ووجه الاشتراك الأساسي في هذه الأحاديث، هو نظرها إلى موضوعٍ محوريّ واحد، وعلى ضوء ذلك، نستطيع تصنيف هذه الأحاديث إلى المتّحدةِ المضمون والمرتبطة ببعضها والأحاديث الناسخة والمعارضة، ونسمّيها وفقاً لمصطلحٍ وضعناه: «الأُسرة الحديثية». ونحن هنا نعزل الأحاديث المعارضة على الرغم من تأثيرها المهمّ في فهم الحديث؛ نظراً لتقابلها وتقييدها وتحديدها للحديث المبحوث عنه، وعلى هذا لم نبحثها هنا وسنتعرّض لها في الفصل الآتي أنّ شاء اللّه تعالى.

والجدير بالذكر، أنّ الأحاديث في الأصل بمنزلة بنيان مرصوص، وكلّ حديث منها يمثّل لَبِنَة فيه، إلّا أنّه لم تصلنا بصورة مجموعةٍ مترابطة، وإنّما نقل لنا كلّ من الرواة جزءاً منها، فعلينا أنّ نستعيد إليها صورتها السابقة والأصلية من خلال العثور على الأحاديث الناظرة إلى موضوع واحد، فحينما نضع كلّ حديث في موضعه الصحيح والمناسب، تتّضح ملامح الفكرة المقصودة، وتظهر شيئاً فشيئاً.

وكلّما اقترب عدد هذه الأحاديث من العدد الحقيقي الذي صدر عن المعصومين عليهم السلام، اقتربنا أكثر فأكثر إلى الرؤية الحقيقية وروح المعنى الكامن وراء الأحاديث. فالمقصود بالأُسرة الحديثية: هو العثور على الأحاديث المتشابهة والمتّحدة المضمون والناظرة إلى موضوعٍ محوريّ واحد، مضافاً إلى معرفة نسبة بعضها إلى البعض بهدف العثور على ذلك المعنى.

وبناءً على ذلك، لا نقتصر في تكوين الأُسرة الحديثية على البحث عن الأحاديث المتّحدة المضمون خاصّة، وإنّما ينبغي استقصاء جميع الأحاديث ذات الصلة بالحديث المبحوث عنه بأيّ أنواع العلاقة: إمّا التخصيص والتعميم، أو الإطلاق والتقييد، أو الإجمال

والتبيين؛ ونحن نستعين بعلم أُصول الفقه لتعريف هذه العلاقات، ونوضّح مقصودنا بذكر بعض الأمثلة؛ إلاّ أنّنا قبل الخوض فيها سنبحث عن ضرورة «تكوين الأُسرة الحديثية» وأُسلوب العلماء فيها وموقفهم تجاهها.

ضرورة تكوين الأُسرة الحديثية

أهل البيت عليهم السلام نور واحد

إنّ أئمّتنا كلّهم نور واحد[1]، وذواتهم المقدّسة بمنزلة ذات واحدة، وكلامهم يصدّق بعضه البعض[2]؛ وعلى هذا، إذا أردنا استكشاف رأيهم في موضوع معيّن، فإنّه ينبغي لحاظ جميع كلماتهم حوله، والالتفات إلى جميع أجوبتهم على الأسئلة المطروحة لهم؛ ولا يصحّ اعتبار خصوص روايةٍ واحدة أو إجابةٍ عن سؤال واحد معياراً لتعيين رأيهم ونسبته للمعصوم عليه السلام؛ والذي ننتهي إليه هو لزوم الإحاطة بجميع ما ورد عن الأئمّة حول الموضوع.

وممّا يؤكّد أهمّية تشكيل الأُسرة الحديثية: وجود أجواء التحديث وعوارض النقل؛ من قبيل التقيّة والنقل بالمعنى والتصحيف والتحريف؛ فإذا أخذنا التقيّة بنظر الاعتبار، نجد أنّ المعصوم عليه السلام لم يكن بإمكانه أنّ يبيّن رأيه بحرّيّة في الكثير من الحالات؛ ولهذا فنحن بحاجة إلى ملاحظة الروايات الأُخرى للتعرّف على رأيه الواقعي.

وإذا لاحظنا النقل بالمعنى والاختلافات غير المقصودة في تعابير الرواة المختلفين، والتقطيع والتحريف والتصحيف، سندرك ـ ببساطة ـ ضرورة جمع الأحاديث المتّحدة الموضوع والمحور، وفي هذه الحالة لا يمكن الوثوق بفهمنا الأوّلي عند العثور على أوّل نصّ حول الموضوع وكما لا يمكننا نسبة ما فهمناه إلى الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

---

١. توجد العديد من الروايات تدلّ على ذلك في مصادرنا، لاحظ مثلاً: كفاية الأثر: ص٧١؛ المسترشد: ص٦٣؛ الغيبة، النعماني: ص٩٣، ح٢٤؛ مقتضب الأثر: ص٢٤؛ الصراط المستقيم: ج٢، ص١٤١؛ كشف الغمّة: ج٢، ص٨٦.

٢. اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٩٠: «إنّا عن اللّه وعن رسوله نحدّث، ولا نقول: قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا. إنّ كلام آخرنا مثل كلام أوّلنا، وكلام أوّلنا مصادق لكلام آخرنا».

وتتضاعف أهمّية جمع الأُسرة الحديثية؛ باعتبار أنّ حديث وسيرة المعصومين عليهم السلام هما المفسّر للقرآن، وهو المصدر الأساسي والنصّ الديني الأوّل في الإسلام؛ وفي هذا المجال ومع تلك العلاقة، فإنّ الحديث بصدد شرح آيات القرآن وتفسير متشابهاتها وتخصيص عموماتها وتقييد إطلاقاتها، وإذا لم نتّبع في فهم الحديث نفس الأُسلوب، لا يمكن القيام بذلك الأمر المهمّ بصورة صحيحة؛ وبعبارة أُخرى: لابدّ من جمع الأحاديث المرتبطة بآيات القرآن وتوحيدها للحصول على رأي واحد يمكن نسبته لأهل البيت عليهم السلام، ثمّ البحث عن ارتباطه بآيات القرآن الكريم.

وكلّ ما ذكرناه قد بيّنه هذا الحديث الرضوي بنحوٍ أفضل في جمل قصيرة وببلاغة تامّة:

إنّا أنْ تَحَدَّثنا حَدَّثنا بِمُوافَقَةِ القُرآنِ ومُوافَقَةِ السُّنَّةِ؛ إنّا عَنِ اللّهِ ورَسولِهِ نُحَدِّثُ، ولا نَقولُ: قالَ فُلانٌ وفُلانٌ فَيَتَناقَضَ كَلامُنا. إنَّ كَلامَ آخِرِنا مِثلُ كَلامِ أوَّلِنا، وَكَلامَ أوَّلِنا مُصادِقٌ لِكَلامِ آخِرِنا[١].

النقل بالمعنى

السبب الآخر الذي يحتّم علينا البحث عن الأحاديث وتكوين الأُسرة الحديثية هو وجود أُسلوب النقل بالمعنى؛ أي أنّ يُنقل معنى ومضمون الخبر دون التركيز على الألفاظ والمفردات. والنتيجة المنطقية للاكتفاء بنقل مضمون الحديث هي عدم إمكان الاستدلال بجميع جزئيّات النصّ.

والنقل بالمعنى طريقة متعارفة في النقل الشفهي، وربّما يستعمل في النقل المكتوب أيضاً، وذلك في حالات نقل الكلام بصورة غير مباشرة.

وقد أيّد أئمّتنا عليهم السلام هذه الطريقة العُقلائية وصحّحوها من خلال عدّة روايات، مع التأكيد على أنّ لا يؤدّي تغيير الألفاظ إلى تغيير المعاني[٢]؛ وقد أمضوا هذه الطريقة في نقل

---

١. اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٩٠، الرقم ٤٠١.

٢. انظر: الكافي: ج١، ص٥١؛ بحار الأنوار: ج٢، ص١٦١؛ كنز العمّال: ج١٠، ص٢٣٠ و٢٣٦؛ وأيضاً مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢، ص٣٩: «نقل به معنا» (النقل بالمعنى) لمهدي مهريزي.

أحاديثهم، وعلى الأقلّ في غير الأدعية والرسائل[١]، وبهذا الإذن والإمضاء يسّروا نقل الحديث، وساعدوا على نشره.

ولهذا السبب، فإنّ النقل بالمعنى سيرة ممضاة ومقبولة عند علماء الشيعة، وكانت ـ كما يقول المرجع الديني السيّد حسين البروجردي ـ أمراً رائجاً بين الرواة[٢]. ويقول‌ في كتاب الأحاديث المقلوبة:

عندما تتبّعنا في تراجم الرواة عن الأئمّة المعصومين، عرفنا من حالهم أنّهم كانوا كثيراً ما لا ينقلون ما يسمعونه بعين ألفاظه، وإنّما يروون المعاني حسب ما يتصوّرونها ويستفيدونها بتصوّراتهم، وإن كانوا قد يخطئون في ذلك[٣].

واعتبر بعض العلماء هذه المسألة سبباً لاختلاف الأحاديث في بعض الأحيان، وبالالتفات إلى هذه الطريقة الشائعة كانوا يعالجون التعارض بينها[٤].

وإنّ عدم الانتباه إلى هذه النقطة، يؤدّي بنا إلى الجمود على الهيئات والألفاظ والكلمات، ويبعدنا عن مغزى الكلام والمراد الأصلي للأئمّة. وأمّا إذا آمنّا بوقوع ذلك في بعض الروايات، فإنّه ستتغيّر طريقة تعاملنا معها، وهذا ما يحتّم علينا الفحص والبحث عن النصوص المشابهة والمتّحدة المضمون والناظرة إلى بعضها.

ومن الجدير بالذكر، أنّ هذا هو الفرق بين هذا الأُسلوب وموضوع التحريف

---

١. انظر: كتاب «نقل معنى» للدكتور أحمد الباكتجي.

٢. فهو يعتبر الحديثين الثاني عشر والخامس عشر من الباب الخامس عشر من «أبواب صلاة المسافر» من المجلّد الخامس عشر من وسائل الشيعة حديثاً واحداً، ويكرر هذا الكلام حول روايات علي بن يقطين في معنى الوطن الشرعي (البدر الزاهر: ص١٨٣)، ثمّ يقول: «النقل بالمعنى كان أمراً شائعاً بين الرواة» (المصدر نفسه: ص١٨٥).

٣. الأحاديث المقلوبة: ص٣١؛ وانظر أيضاً: مرآة العقول: ج١، ص١٧٥.

٤. انظر مثلاً: فرائد الأُصول، الشيخ الأنصاري: بحث الشبهة الوجوبية لتعارض النصّين، شرح توقيع إمام العصر بهذا المضمون: «والجواب في ذلك حديثان: أمّا أحدهما فإنّه إذا انتقل عن حالة إلى أُخرى فعليه التكبير، وأمّا الحديث الآخر... ». يقول الشيخ الأنصاري: «... إلّا أنّ جوابه ـ صلوات اللّه وسلامه عليه ـ بالأخذ بأحد الخبرين من باب التسليم يدلّ على أنّ الحديث الأوّل نقله الإمام بالمعنى، وأراد شموله لحالة الانتقال من القعود إلى القيام، بحيث لا يتمكّن إرادة ما عدا هذا الفرد، فأجاب بالتخيير».

والتصحيف، وإن كان لكلا الأمرين تأثير في فهم الحديث، يقودنا إلى البحث في النصوص، إلاّ أنّ التحريف والتصحيف كان بصدد التنبيه على اختلاف شكل المفردات وتركيب هيئاتها، أمّا في هذا الأُسلوب فمن الممكن أنّ تختلف المفردات في النصوص المختلفة، إلاّ أنّ معناها واحد، أو أنّ تشترك في إطار معنوي محدود على الأقلّ.

إنّ ملاحظة أُسلوب النقل بالمعنى، تفرض علينا أنّ لا نكتفي بنصّ أو نصّين للحصول على معنى معيّن، وإنّما ينبغي ملاحظة المعنى العامّ الناجم عن النصوص والقدر المشترك للأحاديث المرتبطة بموضوع واحد. ولهذا فعندما تتعدّد النصوص المتّحدة المضمون، لا يمكن ـ ببساطة ـ اعتبار جميع جزئيّاتها وظروفها وألفاظها صحيحةً وحجّة، كما أنّه لا يمكن إسقاطها جميعاً عن الاعتبار. وهذا بمعنى أنّ جميع جزئيّات النصوص المتّحدة المضمون معتبرة إذا لم تكن متعارضة، كما أنّ القدر المشترك منها معتبر. ولا ينبغي إهمال الأجزاء غير المتكرّرة والمختصّة بكلّ نصّ؛ لأنّ مقبولية النقل بالمعنى إنّما تكون في نقل الرواة الموثوقين بهم كما هو الحال في نقلهم اللفظي، فالمفروض أنّ الراوي الثقة لا يغيّر المعنى المنقول عن المعصومعليه‌السلام، بل يكون اختياره للمفردات بملاحظة النصّ وفهمه الدقيق[١]، وهكذا كانت سيرة الرواة.

ومن الجدير بالذكر، أنّنا لا ننكر تجاوز هذه الطريقة، ولا ننفي احتمال خطأ الراوي؛ إلاّ أنّه لقلّته في الرواة الثقاة أو لتسهيل سبيل النقل لا يُلتفت إليه في النهج العُقلائي الممضى من قِبل الشارع، كما لا يلتفت إلى احتمال الخطأ في النقل اللفظي، كاحتمال عدم صحّة السماع أو عدم صحّة القراءة.

وعليه ـ بناءً على هذه القاعدة ـ إذا كانت إحدى الفقرات الواردة في نصّ لا تنسجم مع القدر المشترك في النصوص الأُخرى، فلا اعتبار لها، لكنّه لا يعني عدم حجّية الجزء غير المشترك دوماً، بل هو في الحجّية نظير أيّ خبرٍ واحد آخر؛ بمعنى أنّه حجّة ما لم

---

١. «إن أصبت فيه فلا بأس»، بحار الأنوار: ج٢، ص١٦١.

يضادّه خبر آخر، ولا يسقط عن الحجّية بمجرّد الاختلاف في الزيادة والنقصان أو الخصانص التي لا تؤثّر في المعنى؛ لأنّه قد ينقل الراوي جزءاً من حادثة ويرويها آخر بصورة كاملة.

وهذا يعني أنّنا نتمكّن من الإصرار على جزء كبير من نصوص الأحاديث، وبسبب تكرارها في المجموعات والكتب الروائية، يحصل لنا الوثوق بصدورها، وبتكوين الأُسرة الحديثية والملاحظة المجموعية للروايات، نطرح الفقرات الشاذّة والنادرة.

نعم، في حالة تعارض نقلين فإنّهما يسقطان عن الحجّية، لكنّ هذا لا يخصّ النقل بالمعنى، بل هو شامل للنقل اللفظي أيضاً؛ حيث يسقط الحديثان عن الحجّية في حالة التعارض.

ولابُدّ أنّ نضيف هنا: أنّه لكثرة النقل المكتوب في التراث الحديثي الشيعي بالنسبة للنقل الشفهي، فإنّه لا يوجد اختلاف كبير بين الروايات، وإن وجدت اختلافات جزئية؛ مثل:

مِن حِكمَتِهِ [المؤمن] عِلمُهُ بِنَفسِهِ[١].
مِن حِكمَتِهِ [المُؤمن] مَعرِفَتُهُ بِذاتِهِ[٢].
أفضَلُ الحِكمَةِ مَعرِفَةُ الإنسانِ نَفسَهُ ووُقوفُهُ عِندَ قَدرِهِ[٣].

والكثير من الأحاديث في نهج البلاغة والمصادر النظيرة له ـ مثل غرر الحكم، وعيون الحكم والمواعظ، وكلام أمير المؤمنين عليه السلام في الكافي وتحف العقول ـ من هذا القبيل.

والنموذج الآخر لبيان النقل بالمعنى وقلّة الاختلاف في النقل: باب «من طلب عثرات المؤمنين وعوراتهم» في الكافي، ففي هذا الباب تجد الأحاديث: الأوّل والثالث والسادس والسابع متّحدة المعنى وبينها اختلاف يسير، وهي مشتركة في النهي عن

---

١. بحار الأنوار: ج٧٥، ص٨١.
٢. نزهة الناظر: ص٤٥.
٣. غرر الحكم: ح ٣١٠٥.

إحصاء عثرات المؤمنين[١].

ونضيف في الختام: أنّ بعض علماء أهل السنّة تعرّضوا لهذه المسألة، منهم مسفر عزم اللّه الدُّمَيني في كتابه مقاييس نقد نصوص السنّة، الذي يرى التفصيل في المسألة، فقال أوّلاً: إنّ الصحابة كانوا ينقلون بالمعنى غالباً[٢]، وكان بعضهم لا يجيز تغيير حتّى كلمة واحدة؛ مثل: عبد اللّه بن عمر[٣]. كما أنّ البخاري كان ينقل بالمعنى، ومسلماً ينقل الحديث بنفس لفظه[٤]؛ ونقل الدميني مرفوعة ابن مسعود التي استدلّ بها القائلون بجواز النقل بالمعنى:

إنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَقالَ لَهُ: يا رَسولَ اللّهِ! تُحَدِّثُنا بِحَديثٍ لا نَقدِرُ أَن نَسوقَهُ كَما سَمِعناه؟ فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إذا أَصابَ أَحَدُكُم المَعنى فَليُحَدِّث»[٥].

وينقل عن المخالفين هذين الحديثين عن النبيّ ﷺ:

نَضَّرَ اللّهُ امرَءاً سَمِعَ مِنّا حَديثاً فَحَفِظَهُ حَتّى يُبَلِّغَهُ؛ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أحفَظُ لَهُ مِن سامِعٍ[٦].

---

١. انظر: الكافي: ج٢، ص ٣٥٥، ونصّ الأحاديث المذكورة كالآتي:
- زُرَارَة عَن أَبِي جعفَرٍ وَأَبِي عَبدِ اللّه عليهما السلام، قَالا: أَقرَبُ مَا يَكونُ العَبدُ إِلَى الكُفرِ: أَن يُوَاخِيَ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحصِيَ عَلَيهِ عَثَرَاتِهِ وَزَلاَّتِهِ لِيُعَنِّفَهُ بِهَا يَوماً مَا.
- زُرَارَة عَن أَبِي جعفَرٍ عليه السلام، قالَ: إِنَّ أَقرَبَ مَا يَكونُ العَبدُ إِلَى الكُفرِ: أَن يُوَاخِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحصِيَ عَلَيهِ عَثَرَاتِهِ وَزَلاَّتِهِ لِيُعَنِّفَهُ بِهَا يَوماً مَا.
- زُرَارَة عَن أَبِي جعفَرٍ عليه السلام، قَالَ: أَقرَبُ مَا يَكونُ العَبدُ إِلَى الكفرِ: أَن يُوَاخِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ عَلَى الدِّينِ فَيُحصِيَ عَلَيهِ زَلاَّتِهِ لِيُعَيِّرَهُ بِهَا يَوماً مَا.
- ابن بُكيرٍ عَن أَبِي عَبدِ اللّه عليه السلام، قالَ: أَبعَدُ مَا يَكونُ العَبدُ مِنَ اللّهِ: أَن يَكونَ الرَّجُلُ يُوَاخِي الرَّجُلَ وَهُوَ يَحفَظُ عَلَيهِ زَلاَّتِهِ لِيُعَيِّرَهُ بِهَا يَوماً مَا.

٢. انظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٣٠٨.

٣. لم يكن ابن عمر يقبل تغيير كلمة «العائرة» إلى «الرافضة» في حديث «مَثَلُ المنافق كمثل الشاة الرافضة «العائرة» بين الغنمين»، انظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ص ٢٦٨.

٤. انظر: الأُصول، السرخسي: ج١، ص٣٥٦؛ الكفاية في علم الرواية: ص٣٠٠.

٥. الكفاية في علم الرواية: ص٣٠٢.

٦. مسند ابن حنبل: ج١، ص٤٣٧.

رُبَّ حامِلِ فِقهٍ إلى مَن هُوَ أَفقَهُ مِنهُ، ورُبَّ حامِلِ فِقهٍ لَيسَ بِفَقيهٍ[1].

وردّ الدميني الاستدلال بهما قائلاً: إنّ أداء كلّ ما سمع يرجع إلى أداء المعنى، لا أداء نفس الألفاظ، وهذا المعنى عرفيّ وشائع، بشرط أنّ لا يؤدّي إلى اختلاف في معنى الحديث[2].

وقد اقترب بهذا القول من الرأي الشيعي المستند إلى المروي عن صادق آل محمّدعليه السلام:

عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ قَالَ: قُلتُ لِأَبِي عَبدِ اللّهِعليه السلام: أَسمَعُ الحَديثَ مِنكَ فَأَزِيدُ وأَنقُصُ؟ قالَ: إن كُنتَ تُريدُ مَعانِيَهُ فَلا بَأسَ.[3]

سيرة المحدّثين

إنّ التصنيف وجمع الأحاديث المتشابهة في الموضوع والمضمون، هو المنهج السائد عند الرواة والمحدّثين والفقهاء الكبار، وهذا ما يبيّن أهمّية تكوين الأُسرة الحديثية في إطار فهم الأحاديث. كما يُشاهد ذلك في كتب المصنّفين من الرواة؛ أمثال: ابن أبي عمير، ويونس بن عبد الرحمن، والحسين بن سعيد الأهوازي، وعلي بن مهزيار.

ونرى هذا المنهج في أكثر الأُصول الحديثية؛ مثل: كتاب الصلاة لحريز بن عبد اللّه السجستاني، وقد تبع هذا المنهج كبار المحدّثين وقدمائهم؛ نظير: البرقي صاحب كتاب المحاسن ـ وهو من أقدم الجوامع الحديثية الشيعية[4] ـ ومحمّد بن الحسن الصفّار في بصائر الدرجات، ومحمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي، والشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وغيره، والشيخ الطوسي في الكثير من كتبه. فقد رجّحوا النهج الموضوعي على الأُسلوب المسندي[5].

١. سنن الترمذي: ج٤، ص١٤١؛ وانظر: الكافي: ج١، ص٤٠٣.

٢. انظر: مقاييس نقد متون السنّة: ص١٩ ـ ٢٧.

٣. الكافي: ج ١، ص ٥١، ح ٢.

٤ كان هذا الكتاب ضخماً لكن فقد منه جزء كبير بسبب حوادث الدهر، وطبع الباقي منه في مجلدين.

٥. الأسلوب المسندي يعتمد جمع الروايات على حسب الرواة من دون الالتفات إلى مضامينها، وهو أُسلوب قديم رائج بين أهل السنّة؛ نظير مسند ابن حنبل، وغيره.

فقد كانوا يعتقدون بأصل عامّ وواضح؛ أنّ الأحاديث متناظرة فيما بينها، وإذا كانت تشير إلى موضوعٍ واحد وتتّجه نحو مسألة واحدة فلابدّ من دراستها معاً وبنظرة عامّة. ونجد هذا الأُسلوب مقبولاً بين أهل السنّة أيضاً؛ ولهذا صنّفوا الصحاح الستّة على أساس التبويب الموضوعي.

وتشير التصانيف الموضوعية ـ سواء في الأبواب الفقهية، أو في الأخلاق والتأريخ والسيرة ـ إلى حذاقة المحدّث، ومنه يفهم دقّة المؤلّف فيما استوحاه من الروايات من خلال ملاحظة تصنيفه للأحاديث في الأبواب المتناسبة مع تلك المضامين.

وقد استلهم بعض المحدّثين الأجلّاء عناوين الأبواب من مطاوي الأحاديث المندرجة تحتها والمفهوم المتحصّل منها؛ ومن أشهرهم: الشيخ الحرّ العاملي (م ١١٠٤هـ) الذي أنجز عملاً كبيراً في كتاب تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، فقد اختار في الحقيقة الأُسلوب الموضوعي في مرحلة الفحص وجمع الأحاديث، وكذلك في مرحلة الترتيب والتصنيف.

والمحور الذي اعتمده‌‌ في جمع الأحاديث هو المسائل الفقهية، فكان يستقصي عن الروايات الواردة حولها، ثمّ يصنّف ما جاء ناظراً إلى كلّ مسألة في باب معيّن؛ وقد سلك الفيض الكاشاني في كتابه الوافي هذا الأُسلوب في جمع وشرح أحاديث الكتب الأربعة أيضاً، كما رتّب العلّامة المجلسي أحاديث الشيعة في بحار الأنوار بنفس الأُسلوب.

وفي العصر الحاضر، اقترح آية اللّه السيّد البروجردي‌‌ على تلامذته وضع المجموعتين الروائيّتين الكبيرتين وسائل الشيعة ومستدرك الوسائل جنب بعضهما، وأضاف إليهما الآيات القرآنية وروايات أُخرى، فسار على ذلك الأُسلوب أيضاً، وألّف أحد تلامذته كتاب جامع أحاديث الشيعة، فجعل عملية الاستنباط أكثر دقّة وسهولة.

ودافع بعض الأجلّاء المعاصرين ـ كآية اللّه السيّد موسى الشُبيري الزنجاني ـ عن منهج السلَف، ويرى أنّ الأحاديث الضعيفة لابدّ أنْ تُجمع أيضاً وتوضع إلى جنب الأحاديث

الصحيحة ويُنظَر إليها بصورة مجموعة واحدة؛ لكي يتّضح المقصود من المفردات الأساسية المستعملة في الأحاديث الصحيحة، ويتّضح ويُفهم التعريض وعلاقة الأحاديث ببعضها.

ونحن نعتقد أنّه لابدّ من الفحص في أحاديث سائر الفرق والنحل الشيعية وغير الشيعية أيضاً؛ لكي تتميّز الإشارات الظاهرة والخفيّة للأحاديث، وتتبيّن معاريض كلام الأئمّة عليهم السلام وبعض مواجهاتهم المحتملة للأفكار الأُخرى.

وقد تعرّض علماء الفقه والأُصول لهذه المسألة في مواطن مختلفة من علم أُصول الفقه، مثل «التخصيص»، «التبيين»، «تأخير البيان عن وقت الحاجة»، ونبّهوا على وجوب الفحص العامّ والتامّ قدر الإمكان، وضرورة العثور حتّى على القرائن الكلامية الصادرة عن الأئمّة الآخرين[١].

ومن بين متخصّصي علم الحديث المعاصرين الشيخ رضا الأُستادي، فقد شبّه هذا المسلك بالتفسير الموضوعي للقرآن الكريم ـ وهو أُسلوب مقبول ـ وأرجع خلفية ذلك إلى العلاّمة المجلسي في كتابه بحار الأنوار، وقال: نؤكّد على التصنيف الموضوعي؛ أي أنّ الاستنباط من الروايات رهين بجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد[٢].

فوائد تكوين الأُسرة الحديثية

إنّ الفائدة المهمّة والأساسية لتكوين الأُسرة الحديثية ـ إضافةً إلى الفهم الدقيق للحديث ـ هي تبين الحكم النهائي؛ سواء كان فقهياً أو أخلاقياً أو غير ذلك.

وبعبارة أُخرى: يمكننا بعد البحث الكامل الشامل؛ والعثور على جميع الأحاديث العامّة والمطلقة والمخصّصة والمقيّدة وغيرها؛ وضمّ بعضها إلى بعض، أن نحكم على المتحصّل من مجموعها بالاعتبار وحجّية ما ينتج من كلّ الأحاديث عند ضمّ بعضها إلى

---

١. لمزيد من الاطّلاع على هذا المصطلح وبعض النماذج الأُخرى انظر: عدّة الأُصول: ج١، ص٥٠ ـ ٥٢ و٤٠٣، وج٢، ص٤١٧؛ وانظر أيضاً: فرائد الأُصول: ج٣، ص ٦٨ حول فهم معنى نقض اليقين بقرينة مجموع الروايات.

٢. مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ١١، ص ١٨ و١٩، حوار مع آية اللّه أُستادي.

البعض الآخر، وفي غير هذه الحالة، يمكن أن يكون الحكم المنسوب إلى الدين أو إلى الأئمّة المعصومين عليهم السلام في كثير من الحالات خاطئاً، فلا يصحّ اعتباره حجّة.

ونحن نتّبع هذا الأُسلوب في حواراتنا اليومية أيضاً؛ سواء كنّا في مقام المتكلّم أو المخاطب، فلا نرتّب الأثر على عموم اللفظ أو إطلاقه في أوّل وهلة. فمثلاً على الرغم من سعة معاني بعض المفردات، إلاّ أنّنا نحدّ من اتّساعها بإضافة صفة أو شرط، أو قد نستثني بعض المصاديق والأفراد والطوائف بلفظٍ آخر.

وقد يضيف المتكلّم قيوداً في كلامه إجابةً لسؤال المتكلّم، وقد يأتي بها قبل السؤال؛ لكي يبيّن مراده النهائي بنحوٍ تامّ، وفي بعض الأحيان يعتمد المتكلّم على كلامه السابق أو اللاحق أو يحيل إليهما ليتّضح مقصوده. ولا يختلف كلام الأئمّة عليهم السلام ومحاوراتهم اللغوية عن الأُسلوب الشائع، فقد أمضوا الأُسلوب المتعارف وتعاملوا به، وقد أوضح علماء أُصول الفقه العلاقات بين العبارات المختلفة ونظّموا بحوثاً تحت عناوين العامّ والخاصّ و... ونحن نشير هنا إلى بعضها.

تخصيص الحكم

العموم في الاصطلاح: عبارة عن شمول المفهوم لكلّ ما يصلح أن ينطبق عليه، وبعبارة أُخرى: فعليّة الشمول فيما فيه قابليّته. والعامّ: عبارة عن اللفظ الدالّ على المفهوم وشموله. فمعنى لفظ «العامّ» يتركّب من أمرين: المفهوم القابل للانطباق على كثيرين، وفعليّة ذلك الانطباق.[1]

والمخصّص في الاصطلاح: عبارة عن الدليل الواقع في مقابل ما هو أعمّ منه مورداً عموماً مطلقاً؛ بحيث يكون ـ غالباً ـ أقوى دلالةً منه، ويصير سبباً لرفع اليد عن حكمه وترك العمل به.[2]

---

١. اصطلاحات الأُصول: ص١٧٣.

٢. المصدر السابق: ص٢٣٤.

وبعبارة أُخرى: فإنّ العامّ والخاصّ مفهومان نسبيّان، ويكتسبان معناهما بالتضايف.

وقد ذكر الأُصوليّون عدّة تقسيمات للعامّ؛ من قبيل: العموم البدلي، العموم الاستغراقي العموم المجموعي، وذكروا ألفاظاً تختصّ بكلّ واحدٍ منها.

كما أنّهم ذكروا تقسيمات أُخرى للخاصّ؛ مثل: المخصّص اللفظي، والمخصّص اللبّي[١].

وقد طُرحت هذه المسائل في علم أُصول الفقه؛ ولذا سنختم هذا البحث مكتفين بذكرالنموذجين التاليين:

المثال ١: اعتبرت الكثير من الروايات ـ تبعاً للقرآن ـ أنّ الإسراف عمل مذموم، ومنها:

«الإسرافُ يُفني الجَزيلَ»[٢].

و**«أقبَحُ البَذلِ السَّرَفُ»**[٣].

إلّا أنّ بعض الأحاديث عرّفت الإسراف وحدّدته بحيث يمكن اعتبارها مخصّصة؛ مثل:

«الإسرافُ مَذمومٌ في كُلِّ شَيءٍ، إلّا في أفعالِ البِرِّ»[٤].

و**«لَيسَ فيما أصلَحَ البَدَنَ إسرافٌ»**[٥].

المثال ٢: روي عن النبيّ ﷺ:

لِكُلِّ نَبِيٍّ شَفاعَةٌ، وإنّي خَبَأتُ شَفاعَتي لِأَهلِ الكَبائِرِمِن أُمَّتي يَومَ القِيامَةِ[٦].

وجاء في حديثٍ آخر أيضاً:

---

١. المخصّص اللفظي: هو ما كان لفظاً، كما إذا ورد: «لا تكرم فسّاق العلماء» بعد ورود «أكرم كلّ عالم»، واللبّي: هو ما كان من قبيل المعنى ولا قالب لفظي له؛ فكأنّه لبّ لا قشر له، كما إذا قام الإجماع أو دلّت السيرة على عدم لزوم إكرام الفاسق في المثال السابق، وكذا إذا قال المولى: «أكرم جيراني» وحكم العقل بقبح إكرام من كان منهم عدواً للمولى، فالإجماع والسيرة وحكم العقل من المخصّصات اللبّية (المصدر السابق: ص ٢٣٤).

٢. غرر الحكم: ح٣٣٥.

٣. المصدر السابق: ح٢٨٥٧.

٤. المصدر السابق: ح ١٩٣٨.

٥. الكافي: ج٤، ص٥٤؛ وج٦، ص٤٩٩ عن إسحاق بن عبد العزيز عن الإمام الصادق عليه السلام.

٦. الأمالي، الطوسي: ص٣٨٠، ح٨١٥.

شَفاعَتي لِأَهلِ الكَبائِرِ مِن أُمَّتي[١].

وهاتان الروايتان تخصَّصان بالرواية التالية:

وأمّا شَفاعَتي فَفي أَصحابِ الكَبائِرِ، ما خَلا أهلَ الشِّركِ والظُّلمِ[٢].

تقييد الحكم

المطلق في اللغة: بمعنى المرسل وما لا قيد له، وفي الاصطلاح: هو اللفظ الدالّ على معنى له نحو شيوعٍ وسريان بالفعل، فهو من صفات اللفظ، وقد يقع صفةً للمعنى أيضاً.

وأمّا المقيّد: فهو يقابل المطلق تقابل العدم والملكة؛ فهو اللفظ الذي لا شيوع له بالفعل مع قابليّته لذلك بالذات[٣].

المثال ١: «العِتابُ حَياةُ المَوَدَّةِ»[٤]. وقد قُيّد هذا الحديث ـ إلى حدٍّ ما ـ بالحديثين التاليين:

كَثرَةُ العِتابِ تُؤذِنُ بِالارتيابِ[٥].

إيّاكَ أن تُكَرِّرَ العَتبَ؛ فَإِنَّ ذلِكَ يُغري بِالذَّنبِ ويُهَوِّنُ العَتبَ[٦].

المثال ٢: «إيّاكَ وكَثرَةَ الكَلامِ؛ فَإِنَّهُ يُكثِرُ الزَّلَلَ ويورِثُ المَلَلَ»[٧]. وهذا الحديث أيضاً مقيّد بالحديثين الآتيين:

لا تُكثِروا الكَلامَ بِغَيرِ ذِكرِ اللّهِ؛ فَإِنَّ كَثرَةَ الكَلامِ بِغَيرِ ذِكرِ اللّهِ قَسوَةُ القَلبِ[٨].

لا تُكثِروا الكَلامَ في غَيرِ ذِكرِ الله؛ فَإِنَّ الَّذينَ يُكثِرونَ الكَلامَ في غَيرِ ذِكرِ اللّهِ

---

١. كنز العمّال: ح٣٩٠٥٥.

٢. الخصال: ص٣٥٥، ح٣٦.

٣. انظر: اصطلاحات الأُصول: ص٢٤٦.

٤. غرر الحكم: ح٣١٥.

٥. المصدر السابق: ح٧١١١.

٦. المصدر السابق: ح ٣٧٤٨.

٧. المصدر السابق: ح٢٦٨٠.

٨. سنن الترمذي: ج٤، ص٣٢، ح٢٥٢٣؛ الأمالي، الطوسي: ص٣ عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قاسِيَةٌ قُلوبُهُم ولكِن لا يَعلَمونَ[١].

فيتّضح من هذين الحديثين: أنّ ذمّ كثرة الكلام لا يشمل الحسن والجميل، ومنه ذكر اللّه تعالى.

المثال ٣: «ثَمَرَةُ العَقلِ مُداراةُ النّاسِ»[٢]، و«عُنوانُ العَقلِ مُداراةُ النّاسِ»[٣]. فإنّ هذين الحديثين مطلقان، ويقيّدان بالحديث الآتي:

رَأسُ العَقلِ بَعدَ الإيمانِ مُداراةُ النّاسِ في غَيرِ تَركِ حَقٍّ[٤].

فهذه الأمثلة تبيّن بوضوح مدى تأثير البحث عن الأحاديث المتشابهة ووضعها إلى جنب بعض في بيان القصد الأصلي للأحاديث.

وقد تنبّه علماء الحديث من أهل السنّة إلى هذه المسألة أيضاً، ومن هؤلاء الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه المدخل لدراسة السنّة النبويّة، الذي عنون باباً ـ ناظراً إلى هذا الموضوع ـ أسماه «جمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد»[٥]. وهناك يذكر القرضاوي العديد من الأحاديث المتشابهة؛ مثل الرواية المرويّة عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله:

ما أسفَلَ مِنَ الكَعبَينِ مِنَ الإزارِ فَهُوَ في النّارِ[٦].

وذكره النسائي في سننه وعن النبيّ صلى الله عليه وآله بنفس المضمون:

ما تَحتَ الكَعبَينِ مِنَ الإزارِ فَفي النّارِ[٧].

وواضح هنا أنّ المقصود منه هو الرجل الذي يلبس ثياباً بهذا الشكل، وكون ذلك الجزء من الثياب في جهنّم كناية؛ وإلّا فليس للثياب ذنب لكي تُحرق في جهنّم!

---

١. الكافي: ج٢، ص١١٤ عن عمرو بن جُمَيع عن الإمام الصادق عليه السلام، حيث قال: قال المسيح عليه السلام...
٢. غرر الحكم: ح٤٦٢٩.
٣. المصدر السابق: ح٦٣٢١.
٤. تحف العقول: ص٤٢؛ وانظر أيضاً: العقل والجهل في الكتاب والسنّة: ح٧٦٧.
٥. المدخل لدراسة السنّة النبوية: ص ١٢٨.
٦. صحيح البخاري: ج٧، ص٣٤.
٧. السنن الكبرى: ج٥، ص٤٨٩، ح٩٧٠٦.

وقد نُقل هذا الحديث برواية أبي ذرّ ﷺ عن النبيّ ﷺ:

ثَلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللّهُ يَومَ القِيامَةِ: المَنّانُ الَّـذي لا يُعطـي شَـيئاً إلاّ مَنَّـهُ، وَالمُنفِـقُ سِلعَتَهُ بِالحَلِفِ الفاجِرِ، والمُسبِلُ إزارَه[١].

ثمّ عقّب على تلك الرواية بقوله: إنّ الذين تتبّعـوا جميـع الأحاديـث الـواردة فـي هـذا الموضوع ـ كالنووي وابن حجر ـ أدركوا أنّ هذا الإطـلاق مقيّـد بـالخيلاء؛ أي أنّ مـن فَعَلـه بقصد التكبّر فهـو يسـتحقّ هكـذا عقوبـة، والأحاديـث التاليـة مقيّـدة لهـذا الحـديث.روى البخاري في باب «مَن جَرَّ إزارَهُ مِن غَيرِ خُيَلاءَ» عن عبد اللّه بن عمر أنّه قال:

قالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ: «مَن جَرَّ ثَوبَهُ خُيَلاءَ، لَم يَنظُر اللّهُ إلَيهِ يَومَ القِيامَةِ»، فَقـالَ أبـو بَكرٍ: يا رَسولَ اللّه! إنَّ أحَدَ شِقَّي إزاري يَستَرخي، إلّا أن أتَعاهَدَ ذلِـكَ مِنـهُ، فَقـالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَستَ مِمَّن يَصنَعُهُ خُيَلاءَ[٢].

وينقل عن أبي بكر كلاماً آخر في نفس الباب يبيّن فعل النبيّ ﷺ:

خَسَفَتِ الشَّمسُ ونَحنُ عِنـدَ النَّبِـيِّ ﷺ، فَقـامَ يَجُـرُّ ثَوبَـهُ مُسـتَعجِلاً حَتّـى أتـى المَسجِدَ[٣].

وجاء في حديثٍ صريح آخر عن أبي هريرة أنّ النبيّ ﷺ قال:

لا يَنظُرُ اللّهُ إلى مَن جَرَّ إزارَهُ خُيَلاءَ[٤].

ونقل مسلم بن الحجّاج النيسابوري هذا الحديث أيضاً فـي كتابـه، ونقـل حـديثاً آخـر أصرح من جميع الروايات ويبيّن النتيجة ولا يـدع مجـالاً للترديـد والتأويـل، بحصـرالحكم بقصد التكبّر. وقد نقل هذا الحديث بطرق متعدّدة عن ابن عمر، ونصّه:

سَمِعتُ رَسولَ اللّهِ بِأُذُنَيَّ هاتَينِ يَقولُ: «مَن جَرَّ إزارَه لا يُريدُ بِـذلِكَ إلّا المَخيلَـةَ،

---

١. صحيح مسلم: ج١، ص٧١.
٢. صحيح البخاري: ج٧، ص٣٤.
٣. المصدر السابق.
٤. المصدر السابق: ص٣٣.

فَإِنَّ اللّهَ لا يَنظُرُ إِلَيهِ يَومَ القِيامَةِ»[1].

وقد أدّى عدم ملاحظة مجموع الروايات إلى قيام بعض السلفيّين المتحجّرين بارتداء ثياب قصيرة غير مألوفة وقبيحة، والاعتراض بتكبّرٍ على من يخالفهم في ذلك، غافلين عن أنّهم بهذه الرؤية يصبحون مصداقاً للحديث، ويصبح ذلك اللباس القصيرسبباً لخيلائهم وغرورهم، وبدلاً عن الاستغفار من ذلك العمل فإنّهم يعتبرونه من شعائر الإسلام والفرائض المهمّة، ويتّهمون مخالفيهم بعدم التديّن أو نقصانه. ولو أنّهم راجعوا جميع الأحاديث المتعلّقة بهذا الموضوع وأرجعوا بعضها إلى بعض ونظروا إليها برؤية شاملة، لفهموا المقصود من هذه الروايات، ولارتدعوا عن ادّعاءاتهم ولانتهوا عن التشدّد والتضييق على الناس فيما وسّع اللّه تعالى عليهم.

تبيين الحكم

المجمل: هو اللفظ الذي ليس له ظهور بالفعل، ولو كان ذلك بسبب اكتنافه بما أوجب إجماله وإبهامه، وأقسامه كثيرة. والمبيّن: هو ما كان ظاهر الدلالة على المعنى المقصود.[2]

وللمجمل أنواع كثيرة، منها: المجمل الذاتي؛ كالحروف المقطّعة في القرآن، أو المشترك اللفظي؛ مثل كلمة «قرء»[3]. والمشترك المعنوي؛ مثل: ﴿أَوْ يَعْفُوَا ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[4]؛ إذ يمكن أن يكون المعنيّ بها الزوج أو أبا الزوجة. وهناك أقسام أُخرى للمجمل تُبحث في علم أُصول الفقه.

نموذج:

عن رسول اللّه ﷺ قال:

كُلُّ كَلامٍ لا يُبدَأُ فيهِ بِالحَمدِ لِلّهِ فَهُوَ أَجذَمُ[5].

---

۱. صحيح مسلم: ج٦، ص١٤٧.

۲. اصطلاحات الأُصول: ص ٢٣٣.

۳. التي بمعنى الطهر والحيض.

٤. البقرة: ٢٣٧.

٥. سنن أبي داود: ج٢، ص٤٤٣، ح٤٨٤٠.

فأدّى الإجمال في كلمة «أجذم» إلى إجمال الحديث، إلاّ أنّ هذا الإجمال يزول بالرجوع إلى الأحاديث المشابهة. فقد نُقل عن أبي هريرة عن رسول اللّهﷺ:

كُلُّ كَلامٍ أو أمرٍ ذي بالٍ لا يُفتَحُ بِذِكرِ اللّهِ فَهُوَ أبتَرُ. أو قالَ: أقطَعُ[1].

وعن رسول اللّهﷺ قال:

كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيهِ بِحَمدِ اللّهِ والصَّلاةِ عَلَيَّ، فَهُوَ أقطَعُ أبتَرُ، مَمحوقٌ مِن كُلِّ بَرَكَةٍ[2].

بالرغم من أنّنا يمكن أنّ نعثر على معنى «أجذم» عند مراجعة كتب غريب الحديث، إلاّ أنّه يحتمل أن يكونوا قد استنبطوا هذا المعنى من خلال ملاحظة الأحاديث المماثلة، وهذا ما يُبحث في علم «غريب الحديث».

ومن المفيد أن نطالع كلام الشريف الرضيّ ـ جامع نهج البلاغة ـ في هذا المجال أيضاً، والذي يعتبر شاهداً على أنّ العثور على معنى اللفظ الغريب حصل بواسطة جمع الأحاديث المتشابهة والقرائن المتعدّدة، فيقول:

هذا القول مجاز، وإنّما شبّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ الأمر الذي يهمّ الإفاضة فيه وتمسّ الحاجة إلى الكلام عليه إذا لم يُنظر فيه حمد اللّه ـ سبحانه وتعالى ـ بالأقطع اليد؛ من حيث كان قالصاً عن السبوغ وناقصاً عن البلوغ. وممّا يقوّي ذلك: ما رواه أبو هريرة أيضاً، قال: قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «الخُطبَةُ الَّتي لَيسَ فيها شَهادَةٌ كاليَدِ الجَذماءِ»، فأقام ـ عليه الصلاة والسلام ـ نقصان الخطبة مقام نقصان الخلقة. وممّا يشبه هذا الخبر: الحديث الآخر الذي ذكره أبو عُبَيد القاسم بن سلّام في كتابه غريب الحديث، وهو قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «مَن تَعَلَّمَ القُرآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ لَقِيَ اللّهَ سُبحانَهُ وهُوَ أجذَمُ». قال: والأجذَمُ: المقطوعُ اليد[3].

---

١. مسند أحمد بن حنبل: ج٢، ص٣٥٩.

٢. كنز العمّال: ح٢٥١٠ عن الرهاوي عن أبي هريرة.

٣. المجازات النبوية: ص٢٤٤، ح١٩٧.

وهذا الأُسلوب ـ أي مراجعة الأُسرة الحديثية ـ مفيد ومؤثّر في حلّ المسائل الصعبة في الحديث؛ مثل نظرة الإسلام إلى الدنيا والآخرة، وإلى المال والثروة، وكمال عقل النساء ونقصانه، وبعض الصفات الإلهيّة؛ مثل «الصمد»... إلى آخره[١].

وقد استفاد العلّامة الطباطبائي من هذا الأُسلوب في تعليقته على أوّل حديثٍ «باب الخير والشرّ» من كتاب الكافي[٢]، وحلّ إشكاله ومنع من شبهة الجبر بالإرجاع إلى أوّل حديثٍ من الباب السابق[٣]؛ واستعان بالرواية السادسة من «باب الجبر والقدر» لحلّ إشكال الرواية الثانية من نفس الباب[٤].

جدير بالذكر، أنّ حلّ هكذا مسائل - والذي يحتاج إلى تنظير وتحليل القضايا المختلفة والمرتبطة مع بعضها ـ يبيّن لزوم مراجعة طوائف حديثية عديدة، تمثّل كلّ واحدة منها مجموعة مستقلّة من الأُسرة الحديثية. ونحن نطلق على هذه المجموعة الموسّعة للأحاديث المترابطة: «الأُسرة الحديثية الكبرى»، وسنشير إليها بإجمال.

أُسلوب جمع الأُسرة الحديثية

ليس العثور على الأحاديث المترابطة والمتناظرة أمراً سهلاً وسريعاً دائماً، وإن ساعد تطوّر العلوم والتقنية الحديثة ـ وخاصّة في مجال الحاسوب الآلي ـ على تذليل العقبات وسرعة الوصول إلى المعلومة.

والخطوة الأُولى في هذا المجال ـ كما في أيّ تحقيق آخر ـ هي اقتطاف ثمار الجهود التي بذلها العلماء والمحدّثون المتقدّمون، وترشدنا المراجعة المباشرة لكتب ومصادر الحديث إلى الأحاديث المتشابهة في الكثير من الحالات[٥]. أمّا إذا كان المصدر المذكور

---

١. وقد اتّبع مركز أبحاث دار الحديث هذا الأُسلوب في كتب من قبيل: التنمية الاقتصادية ومعرفة اللّه في الكتاب والسنّة.

٢. انظر: الكافي: ج١، ص١٥٤.

٣. المصدر السابق: ص١٥٢.

٤. انظر: المصدر السابق: ج١، ص١٥٦ و١٥٨.

٥. مثل أحاديث تناول اللحم في: المحاسن: ج٢، ص ٢٤٨، ومعنى جعل الصلوات لرسول اللّه في الكافي: ج٢، ص٤٩١.

غير مرتّب موضوعيّاً أو يعسر الاستفادة منه بسبب الترتيب غير الصحيح وغير المضبوط، فلا بُدّ من الاستعانة بطرق أُخرى، ولابدّ من طيّ هذه الطرق جميعاً؛ لكي نحصل على الشكل الكامل للأُسرة الحديثية.

مراجعة الجوامع الروائية والتصانيف الموضوعية

لقد صُنّف الكثير من الجوامع الروائية ـ وبالأخصّ الشيعية منها ـ بأُسلوب موضوعي؛ ولهذا فإنّ العثور على الحديث المطلوب في أحد الأبواب يمكن أنّ يرشدنا إلى طائفة من الأحاديث المشابهة لها، وبسبب جهود المؤلّف وتتبّعه الجامع والشامل نعثر على الكثير من الأحاديث ذات الصلة.

النموذج الواضح لهذه الجوامع: كتاب وسائل الشيعة في مجال الأحاديث الفقهية، وكتاب بحار الأنوار في مجال الأحاديث غير الفقهية؛ فإنّ لهما الأثر الكبير في استقطاب أنظار الباحثين في الحديث وإغنائهم عن مراجعة المصادر الأصلية، وانجرّ ذلك في القرون الأخيرة إلى انزواء الكتب الأربعة.

وعلى هذا الأساس، نوصي الباحث بمراجعة المصادر الأصلية مضافاً إلى الجوامع. ونعتبر بعض الفشل في العثورعلى الأحاديث المطلوبة أو النصوص الصحيحة حصيلة الاقتصار في المراجعة على الجوامع.

ومن الأُمور المفيدة: مراجعة الكتب الخاصّة المؤلّفة حول الموضوع الأصلي المبحوث عنه؛ فمثلاً لابدّ من ملاحظة أحاديث الصداقة والأُخوّة في كتاب مصادقة الإخوان المنسوب إلى الشيخ الصدوق، والأحاديث المتعلّقة بالأشهر المباركة (رجب، شعبان، رمضان) في كتاب فضائل الأشهر الثلاثة للصدوق أيضاً.[١] وللعثور على الأحاديث الأخلاقية والاجتماعية والسياسية يراجع كتاب ميزان الحكمة، وموسوعة معارف الكتاب والسنّة والكتب

---

١. وفي مضمار أحاديث أهل السنّة تحسن المراجعة لمؤلّفات موضوعية؛ نظير: الشكر، مكارم الأخلاق، الإخوان لابن أبي الدنيا، الترغيب والترهيب للمنذري.

المستخرجة منه؛ مثل: المحبّة في القرآن والسنّة، والتنمية الاقتصادية في القرآن والسنّة[١].

وأحياناً يرجعنا مؤلّفو هذه الكتب إلى بابٍ مشابه ومصدر أصيل وغنيّ في الموضوع المطلوب، وهذا بعينه يفتح المجال لدراسات أوسع حول المسألة.

الاستفادة من المعاجم اللفظية والموضوعية

كلّ من استعمل معجم ألفاظ القرآن الكريم يمكنه الاستفادة من أيّ معجم لفظيّ آخر. وبمعرفة المحور الأساسي للحديث تُستخرج الأحاديث ذات الصلة به من خلال التشابه اللفظي وتتبّع المشتقّات؛ فمثلاً إذا كان موضوع البحث هو الحديث: «لَيسَ لِحَسودٍ خُلَّةٌ»[٢]، فإنّه ينبغي تتبّع مشتقّات الجذر «حسد» للعثور على أحاديث نظير: «أقَلُّ النّاسِ لَذَّةً الحَسودُ»[٣] و:«لا راحَةَ لِحَسودٍ»[٤]. وهكذا الأمر في المعاجم الموضوعية، مع فارق أنّ الأحاديث التي تذكر مدخلاً معيّناً لا يلزم أنّ تكون بنفس الهيئة؛ فمثلاً يمكن العثور على مشابه هذا الحديث في المعاجم الموضوعية تحت عنوان «تعب الحاسد» أو «حرمان الحاسد»[٥].

وتتّضح هذه المسألة أكثر بأدنى مراجعة للمعاجم اللفظية والموضوعية لكتابَي غرر الحكم ونهج البلاغة، أو معاجم أُخرى دوّنت للجوامع الروائية؛ مثل: بحار الأنوار، ووسائل الشيعة، والكتب الأربعة، والصحاح الستّة لأهل السنّة.

وفي السنوات الأخيرة ومع تهيئة الفهارس اللفظية والموضوعية للكثير من الكتب الحديثية، صار العثور على الحديث المطلوب أسهل.

---

١. ولمزيد الاطّلاع على سائر هذه الكتب القيّمة، انظر الموقع الإلكتروني لدار الحديث: www. hadith. net.

٢. غرر الحكم: ح ٣٣.

٣. معاني الأخبار: ص ١٩٥.

٤. تحف العقول: ص ٣٧٦.

٥. معجم موضوعي لبحار الأنوار، إعداد مركز البحوث الكومبيوترية للعلوم الإسلامية، قم.

استخدام الحاسوب

تعمل البرامج الحاسوبية المعدّة في مجال العلوم الإسلامية ـ ولا سيّما الحديث الشريف ـ عمل المعاجم اللفظية، مع الفارق الكبير في السرعة والدقّة؛ إلّا أنّ فائدتها الأهمّ تكمن في البحث عن مفردتين أو أكثر بهدف تحديد نطاق البحث والحصول على نتائج أكثر دقّة، وهي الطريقة المناسبة في البحث عن المفردات الكثيرةِ الاستعمال التي يعسر العثور عليها في المعاجم بالطرق اليدوية.

فمثلاً بسبب كثرة مشتقّات الجذر «حسد» سيواجه الباحث عدداً كبيراً من الأحاديث المشتملة على هذه المشتقّات؛ ممّا يجعل عملية دراستها أمراً صعباً، أمّا إذا رُكّبت مع كلمة «راحة» أو «لذّة» أو مادّتهما، فإنّ عددها سيقلّ إلى حدٍّ كبير. لهذا السبب، فإنّ مهارة التركيب المتناسب للألفاظ والموارد تجعل البحث الإلكتروني أسرع ويستغرق زماناً أقلّ، وفي بعض الحالات يمكننا العثور على عدد أكبر من الأحاديث المشابهة.

وأحد الاقتراحات لاختيار المداخل: هو اختيار المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء للحديث المبحوث عنه؛ فإنّ الأحاديث التي يتّحد فيها المبتدأ والمسند إليه، تشترك في الموضوع الأصلي، وتصدق هذه المسألة على الخبر والمحمول أيضاً، إلّا أنّ عددها يصبح أقلّ بكثير؛ مثل الأحاديث التالية:

صَديقُ الجاهِلِ مَتعوبٌ مَنكوبٌ[١].

صَديقُ الجاهِلِ في تَعَبٍ[٢].

أو:

مَن صَبرَ؛ صَبرَ قَليلاً[٣].

مَن صَبرَ ساعَةً؛ حُمِدَ ساعاتٍ[٤].

---

١. غرر الحكم: ح٥٨٢٩.

٢. بحار الأنوار: ج٧٥، ص٣٥٢.

٣. الكافي: ج٢، ص ٨٨.

٤. بحار الأنوار: ج٧٩، ص١٣٦.

أو:

ما مِن عَبدٍ فَتَحَ عَلى نَفسِهِ باباً مِنَ المَسأَلَةِ؛ إلاّ فَتَحَ اللّهُ عَلَيهِ سَبعينَ باباً مِنَ الفَقرِ[١].

مَن فَتَح عَلى نَفسِهِ بابَ مَسأَلَةٍ؛ فَتَحَ اللّهُ عَلَيهِ سَبعينَ باباً مِنَ الفَقرِ[٢]

النماذج

والآن نذكر مثالين؛ لإيضاح تأثير جمع الأُسرة الحديثية في فهم الحديث، وتمرين أُسلوب البحث عن المبتدأ والخبر للحديث:

المثال ١: الحديث المشهور في نهج البلاغة والذي فُهم بنحوٍ صحيح تارةً وغير صحيح أُخرى ـ:

قيمَةُ كُلِّ امرِئٍ ما يُحسِنُهُ[٣].

وقد روي هذا الحديث في كتابي من لا يحضره الفقيه[٤] والإرشاد[٥] بتغيير كلمة «يحسنه» إلى «يحسن»، وقد قال الشريف الرضيّ: «وهذه الكلمة؛ التي لا تُصاب لها قيمة، ولا تُوزَن بها حكمة، ولا تُقرَن إليها كلمة»[٦].

هذا الحديث متداول كثيراً على الألسنة، وقد ترجمه بعضهم بمعنىً لم يقصده أمير المؤمنين عليه السلام، ولو كان هذا الحديث بمفرده لما أمكن الاعتراض كثيراً على هكذا ترجمات، إلاّ أنّنا عندما نبحث عن أُسرة هذا الحديث، فإنّنا سنجد معناه الصحيح بسهولة وبلا ترديد، ونقدّم ترجمة أُخرى للحديث.

---

١. جامع الأخبار: ص٣٧٩، ح١٠٦١.

٢. بحار الأنوار: ج٩٣، ص١٥٤.

٣. نهج البلاغة: الحكمة ٨١.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج٤، ص٣٨٩، ح٥٨٣٤.

٥. الإرشاد: ج١، ص٣٠٠.

٦. نهج البلاغة: ص٤٨٢، تعليق على الحكمة ٨١.

فباستعمال التركيب «قيمة كلّ امرئ» الذي يبدأ به الحديث، نظفر بالأحاديث المشتملة على هذه العبارة:

أ ـ قيمَةُ كُلِّ امرِئٍ ما يَعلَمُهُ[١].

ب ـ لا يَستَحيِيَنَّ مَن لا يَعلَمُ أن يَتَعَلَّمَ؛ فَإِنَّ قيمَةَ كُلِّ امرِئٍ ما يَعلَمُ[٢].

ج ـ يُنبِئُ عَن قيمَةِ كُلِّ امرِئٍ عِلمُهُ وعَقلُهُ[٣].

د ـ وروى الإمام الباقر عليه السلام عن كتاب علي عليه السلام ـ الذي هو في الحقيقة ما خطّه الإمام عليّ عليه السلام ـ أنّه قال:

قيمَةُ كُلِّ امرِئٍ وقَدرُهُ مَعرِفَتُهُ[٤].

هـ ـ وبقليل من التغيير في مفردات المدخل يمكن العثور على هذا الحديث أيضاً:

قال علي عليه السلام: النّاسُ عالِمٌ وَمُتَعَلِّمٌ.

وأنشدَ مُتمثّلاً بهذين البيتين:

فَكَم مِن بَهِيٍّ قَد يَروقُ رُواؤُهُ ... ويُهَجَّنُ في النّادِي إذا ما تَكَلَّما

فَقيمَةُ هذا المَرءِ ما هُوَ مُحسِنٌ ... فَكُن عالِماً إن شِئتَ أو مُتَعَلِّما[٥]

ويبيّن هذا الشعر مقصود الإمام علي عليه السلام جيّداً؛ لأنّ الشطر الأخير من الشعر هو مضمون كلام الإمام قبل إنشاد الشعر وتمثّله به، والمصراع الثالث هو نفس الجملة المبحوث عنها والتي نفهم معناها الوارد في سياقٍ ومعنىً واحد.

وممّا يثير الانتباه، أنّ نفس المعنى والمقصود ورد في هذا الشعر المنسوب إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام:

لا فَضلَ إلّا لِأَهلِ العِلمِ إنَّهُمُ ... عَلَى الهُدى لِمَنِ استَهدى أدِلّاءُ

---

١. غرر الحكم: ح٦٧٥٢.

٢. المصدر السابق: ح٢٧٨٧.

٣. المصدر السابق: ح١١٠٢٧.

٤. معاني الأخبار: ص١.

٥. نزهة الناظر: ص٥٢، ح ٢٨.

وقيمَةُ المَرءِ ما قَد كـانَ يُحسِـنُهُ والجاهِلونَ لِأهلِ العِلـمِ أعـداءُ[١]

و ـ وكذلك إذا قمنا بالـبحث عن عبارة المحمول والخبر ـ يعنـي «مـا يحسـن» أو «مـا يحسنه» سنعثر على الحديث التالي:

النّاسُ أبناءُ ما يُحسِنونَ، وقَدرُ كُلِّ امـرِئٍ مـا يُحسِـنُ، فَتَكَلَّمـوا فـي العِلـمِ تَبَـيَّن أقدارُكُم[٢].

وعلى الرغم من اتّضاح المقصود من مجموع هـذه الروايـات، لكـنّ للاطمئنـان أكثـر يمكن مراجعة ما فهمه الأُدباء، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ أوّل كاتب لمعجمٍ لغوي ـ يقول في كتابه النفيس العين:

أَحَثُّ كلمةٍ على طلب العلم قولُ عليّ بـن أبـي طالـب: «قيمَـةُ كُـلِّ امـرِئٍ مـا يُحسِنُ»[٣].

والنقطة الأخيرة ما جاء في رواية أُخرى عن أمير المؤمنين علي‏عليه السلام أنّه قال:

قُلتُ: أَربَعاً أَنزَلَ اللّهُ تَصديقي بِها في كِتابِهِ... قُلتُ: قِيمَةُ كُلِّ امـرِئٍ مـا يُحسِـنُ، فَأَنزَلَ اللّهُ في قِصَّةِ طـالوتَ: "إِنّ اللـهَ اصـطَفاهُ عَلـيكُم وَزَادَهُ بَسـطَةً فِـي العِلـمِ والجِسمِ"[٤]...[٥].

أمّا كيفية استشهاد الإمام علي‏عليه السلام بالآية، فهي أنّ الناس اعترضوا علـى اختيـار طـالوت وقالوا: إنّه ليس من طبقة الأشراف ولا من أصحاب الثروة، فجاء الجواب علـى لسـان نبـيّهم ببيان فضيلتين أساسيّتين يحتاج إليهما القائـد: القـدرة البدنيـة، والقـدرة العلميـة. إذاً، قيمـة الإنسان ليست بالنسب، بل بالعلم والقدرة.

جدير بالذكر، أنّه يمكن اعتبار «ما يحسن» أعمّ بعض الشيء مـن «مـا يعلـم»؛ فمـثلاً

١. الديوان المنسوب إلى الإمام علي: ص ٢٤.
٢. الكافي: ج١، ص١٤و ٥٠؛ تحف العقول: ص ٢٠٨.
٣. العين: ص ٢٨؛ وانظر أيضاً: الصحاح: مادّة «حسن».
٤. البقرة: ٢٤٧.
٥. الأمالي، الطوسي: ص٤٩٤، ح١٠٨٢.

العلوم المهنيّة ـ كحرفة السياقة والأعمال الخدمية ـ تُعتبر من «ما يحسن»، وحينئذٍ يكون معنى الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام أكثر دقّةً وجمالاً.

المثال ٢: أحاديث التباغض والعداوة.

عَن أَميرِ المُؤمِنينَ عَليٍّ عليه السلام قالَ: لا تَباغَضوا؛ فَإِنَّها الحالِقَةُ[1].

وهذا الحديث ـ في الحقيقة ـ من وصايا النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام، ويشاهد بين الأحاديث النبوية[2].

وقد تُرجم وشُرح بأساليب مختلفة، إلّا أنّ الذين لاحظوا أُسرة الحديث ترجموه بصورة صحيحة، واستطاعوا بالاستعانة بتلك الأحاديث فهمَ الاستعارة المستعملة فيه وإدراك معناه الجميل.

وفي رواية أكثر تفصيلاً للحديث جاءت عبارة:

لا أَعنِي حالِقَةَ الشَّعرِ؛ وَلَكِن حالِقَةَ الدِّينِ[3].

وقد وضّح النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله نفسُه معنى الحديث حينما قاله، ولو لم يكن هناك تقطيع من قبل الرواة، لم يخطئ مترجمو نهج البلاغة فيترجموا «الحالقة» بـ«القاطعة للرحم»[4]، أو «الفانية للحسنات»[5]، وغيرهما من الترجمات غير الصحيحة.

ونحن نذكر الأحاديث المشابهة فحسب، وبذلك تتّضح ثمرة العثور على أُسرة الحديث:

عَنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله قالَ: إِيّاكُم وَسُوءَ ذاتِ البَينِ؛ فَإِنَّها الحالِقَةُ[6].

وجاء في رواية أُخرى عن أبي الدرداء:

---

١. نهج البلاغة: الخطبة ٨٦؛ تحف العقول: ص١٥٢.

٢. سنن الترمذي: ج٤، ص٧٣، ح٢٦٢٦.

٣. الكافي: ج٢، ص ٣٤٦؛ وانظر أيضاً: المحبّة في الكتاب والسنّة: ص٤٥ ـ ٤٦.

٤. ترجمة شهيدي.

٥. ترجمة فقيهي.

٦. سنن الترمذي: ج٤، ص٧٣، ح ٢٦٢٦ عن أبي هريرة؛ كنز العمّال: ج٣، ص ٥٨، ح٥٤٨١.

قالَ رَسولُ اللّهِ ﷺ: أَلا أُخبِرُكُم بِأَفضَلَ مِن دَرَجَةِ الصِّيامِ وَالصَّلاةِ وَالصَّدَقَةِ؟ قالوا: بَلى، قالَ: إِصلاحُ ذاتِ البَينِ، وَفَسادُ ذاتِ البَينِ: الحالِقَةُ[١].

وجاء في رواية أُخرى عن سعيد بن المسيّب: قال رسول اللّه ﷺ:

أَلا أُخبِرُكُم بَخيرٍ مِن كَثيرٍ مِن صَلاةٍ وَصَدَقَةٍ؟ قالوا:بَلىَ يا رَسولَ اللّهِ، قالَ: صَلاحُ ذاتِ البَينِ، وَإِيّاكُم وَالبِغضَةَ؛ فَإِنَّها هِيَ الحالِقَةُ[٢].

ونقرأ في حديثٍ آخر عن رسول اللّه ﷺ:

أَلا إِنَّ فِي التَّباغُضِ الحالِقَةَ؛ لا أَعنِي حالِقَةَ الشَّعرِ، وَلَكِن حالِقَةَ الدِّينِ[٣].

وعن رسول اللّه ﷺ أنّه قال:

دَبَّ إِلَيكُم داءُ الأُمَمِ: الحَسَدُ وَالبَغضاءُ؛ هِيَ الحالِقَةُ،لا أَقولُ تَحلِقُ الشَّعرَ، وَلَكِن تَحلِقُ الدِّينَ[٤].

وفي حديثٍ آخر عن النبيّ ﷺ:

إِيّاكُم وَالبِغضَةَ لِذَوي أَرحامِكُم المُؤمِنينَ؛ فَإِنَّها الحالِقَةُ لِلدِّينِ[٥].

الأُسرة الحديثية الكبرى

تقدّم دور الأُسرة الحديثية في فقه الحديث، والآن نشير إلى دور الأُسر الحديثية الأُخرى الموجودة في مواضيع مرتبطة بالموضوع الأصلي في فهم الأحاديث الناظرة إليه، وإن

---

١. سنن أبي داود: ج٢، ص٤٦٠، ح٤٩١٩؛ سنن الترمذي: ج٤، ص٧٣، ح٢٦٢٧؛ مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص٤٤٥ كلّها عن أبي الدرداء؛ كنز العمّال: ج٣، ص ٥٨، ح٥٤٨٠.

٢. الزهد، ابن المبارك: ص٢٥٦، ح ٧٣٨.

٣. الكافي: ج٢، ص٣٤٦ عن مسمع بن عبد الملك؛ الأمالي، المفيد: ص١٨١، ح٢، عن ابن سنان، كلاهما عن الإمام الصادق عليه السلام؛ بحار الأنوار: ج٧١، ص١٣٢، ح١٠١.

٤. سنن الترمذي: ج٤، ص٧٤، ح ٢٦٢٨؛ مسند أحمد بن حنبل: ج١، ص١٦٧؛ مسند أبي يعلى: ج٢، ص٣٢، ح٦٦٩؛ السنن الكبرى: ج١٠، ص٢٣٢؛ كنز العمّال: ج٣، ص٤٦٢، ح٧٤٤٣؛ منية المريد: ص٣٢٤؛ تنبيه الخواطر: ج١، ص١٢٧.

٥. دعائم الإسلام: ج٢، ص٣٥.

كان الارتباط بينها من جهة التقارب؛ كأحاديث الأمل والمنى، أو التقابل؛ كأحاديث الحزن والسرور.

المواضيع المتقاربة

المقصود من التقارب هنا: هو تقارب المفهوم المحوري لطائفتين من الأحاديث، وأنّ كلّ واحدة منهما تمثّل أُسرة حديثية مستقلّة، وهي واضحة ضمن إطار معناها، ولكن نظراً لسعة المفاهيم العقيدية والأخلاقية الواردة في مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، فإنّنا بحاجة إلى لحاظ جميع الروايات التي تندرج تحت الموضوعات المرتبطة ببعضها. فمثلاً الأُسرة الحديثية لـ«الأمل» تضمّ أكثر من مئة حديث، وتشمل مواضيع نظير: الأمل المذموم، الأمل الممدوح، طول الأمل و... فهذه كلّها من العناوين الفرعية لباب «الأمل»، إلاّ أنّ مفاهيم «التمنّي» و«الرجاء» قريبة من هذا الموضوع ومرتبطة به بلحاظات معيّنة؛ ولهذا يحتاج عرض الرؤية الكاملة والدقيقة للإسلام والأئمةعليهم السلام حول «الأمل» إلى أن ندرس هذه الطوائف الثلاث، بل وحتّى بعض أحاديث باب «الطمع» أيضاً.

وبعبارة أُخرى: إذا أردنا القيام بدراسة كاملة، لابدّ ـ مضافاً إلى مطالعة جميع أحاديث باب «الأمل» ـ أن نجمع الأُسرة الحديثية لكلٍّ من أبواب: «التمنّي» و«الرجاء» و«الطمع»، وبملاحظة الأحاديث المشتركة والمتقاربة لكلٍّ من هذه المجاميع الحديثية المترابطة، نحصل على النتيجة النهائية حول مفهوم «الأمل» والحسن منه والقبيح.

جدير بالذكر، أنّ الموضوعات المترابطة قد لا تضمّ عدداً كبيراً من الأحاديث؛ كالطمع بالنسبة للأمل، فبعد البحث والاطمئنان من قلّة نصوصها نلحق أحاديثها إلى جنب الأُسرة الحديثية للموضوع الأصلي ولا نوردها ضمن أُسرة مستقلّة متقاربة، وإنّما نجعلها كمداخل لتكوين الأُسرة الحديثية الأُولى والتي تمثّل النواة للأُسرة الحديثية الكبرى؛ نظير: «النُزهَة» و«السُرور»، فإنّ أحاديث النُزهَة قليلة جدّاً، وإن كانت مؤثّرة في فهم أحاديث السرور.

المواضيع المتقابلة

يُحدَّد نطاق المفهوم من خلال ملاحظة المفهوم المقابل له، وفي أكثر الأحيان يُعرَّف ويُبيَّن بذلك، وهي شبيهة بفهم المفردات المتضادّة، ومن مصاديق «تُعرف الأشياء بأضدادها».

والآن إذا فُرِض أنّ لهذين المفهومين المتقابلين قيمة متعادلة وتكراراً متوازناً، فإنّ الاكتفاء بملاحظة أحاديث أحد الطرفين والغفلة عن أحاديث الطرف المقابل، يوقعنا في الإفراط في تقييم ذلك المفهوم الذي يُراد دراسته والسير على هَديه مدحاً أو قدحاً بلا حدود، ومن ثَمّ الانجرار إلى الإفراط والتفريط في مقام العمل؛ وبعبارة أُخرى: فإنّ كلاً من المفهومين المتقابلين قيد مهمّ للآخر وناظر إليه، ويؤدّي عدم ملاحظته ومراعاته إلى نفس الإشكال الذي يقع في مجموعة الأُسرة الحديثية، فيصير الحكم المقيّد مطلقاً، أو نحسب الحكم الخاصّ عامّاً بسبب عدم ملاحظة تلك القيود.

فعلى سبيل المثال: إنّ الاكتفاء بلحاظ أحاديث «السكوت» وإهمال أحاديث «الكلام» قد يؤدّي بالفرد إلى الإفراط في السكوت والعزلة عن الناس، وكذلك الأحاديث التي تتحدّث عن الفرح والسرور إذا لاحظناها وحدها دون الانتباه إلى أحاديث «الحزن»، سنقع في المبالغة في الفرح.

ولهذا، فإنّ جمع الأُسرة الحديثية للمفهوم المقابل ضروريّ أيضاً، وفي المثال المتقدّم فإنّ أحاديث باب «اليأس» التي تضادّ باب «الأمل» لابدّ أنّ تُلاحَظ وتُدرَس إلى جنب أحاديث «الأمل».

جدير بالذكر، أنّ مجموعة أحاديث الموضوع المقابل تكون أحياناً أكثر عدداً وأكبر أهمّيةً؛ ولهذا السبب فإنّها تؤدّي إلى تغيير تامّ في نظرتنا إلى الموضوع؛ فمثلاً أحاديث باب «الحزن» أكثر عدداً من أحاديث «السرور»، فهي تغيّر نظرتنا تجاه السرور؛ وهذه النظرة لا تتغيّر على الرغم من ضمّ أحاديث «النُّزهة» و«النَّشاط» و«البَهجة» إلى أحاديث السرور؛ لأنّ النسبة الأصلية لم تتغيّر بعد.

وهذا المنهج ـ أعني ملاحظة الأحاديث ذات الموضوعات المتقابلة والمترابطة إلى جانب الموضوع الرئيسي ـ مُتّبَع في تاريخ تدوين الحديث، وإن لم يكن منتشراً. وقد سار على هذا النهج من المتقدّمين الشيخ الكليني في تنظيم أحاديث «كتاب العقل والجهل، والإيمان والكفر» من كتاب الكافي، ومن المعاصرين يمكن الإشارة إلى كتابي ميزان الحكمة والحياة.

ويعتبر المستشرق «توشي هيكو إيزوتسو» من الروّاد في هذا الباب؛ فإنّه ـ مضافاً إلى طرحه مباحث نظرية في هذا المجال ـ ألّف كتابه مفهوم الإيمان في الكلام الإسلامي[١] على أساس تقابل الإيمان والكفر والترابط بين الفسق والنفاق والكفر، وإن كان قد اختار أمثلته وشواهد بحثه من أحاديث أهل السنّة؛ بسبب عدم معرفته بأحاديث الشيعة، وعدم اطّلاعه على بدائع أفكار أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

الملخّص

- ✓ القرائن اللفظية المنفصلة ـ التي هي في الأغلب أحاديث متشابهة مترابطة ـ تكوّن إلى جانب الحديث المبحوث فيه مجموعةَ الأُسرةِ الحديثية.
- ✓ توجد بين أحاديث المجموعة المترابطة الواحدة علاقات كثيرة؛ مثل: التخصيص والتقييد والتبيين، وتكون أحياناً متّحدة المضمون، إلاّ أنّها ناظرة إلى موضوع واحد.
- ✓ تكوين الأُسرة الحديثية يعني العثور على الأحاديث ذات الصلة وفهم النسبة بينها؛ بهدف فهم المراد الأصلي للمعصوم.
- ✓ ضرورة البحث عن القرائن وتكوين الأُسرة الحديثية تنشأ من نقطتين:

  أوّلاً: وحدة المبدأ العلمي لأهل البيت عليهم السلام، ورجوعهم إلى نور واحد.

  وثانياً: وجود النقول المختلفة لأحاديثهم إلى جنب أُسلوب النقل بالمعنى.

مضافاً إلى ذلك، فقد جرى محدّثو الشيعة في تدوين كتب الحديث على النهج الموضوعي دون النهج المسندي، وهو قريب جدّاً من تكوين الأُسرة الحديثية.

---

١. تُرجم إلى الفارسية من قبل زهراء پور سينا، وطبعته مؤسّسة سروش للنشر سنة ١٣٧٨ هـ.ش في طهران.

- ✓ عند تكوين الأُسرة الحديثية المشتملة على نصوص منقولة بالمعنى أو مصحّفة، فإنّ القدر المتيقّن منها سيتّسم بالاعتبار، وأمّا الأجزاء المختلفة من كلّ نصّ فإنّما تتّسم بالصحّة فيما لو لم يكن بينها تعارض.
- ✓ يمكن العثور على مجموعة الأُسرة الحديثية من خلال الرجوع إلى: الجوامع الحديثية والمعاجم الموضوعية واللفظية، والبرامج الآليّة والكمبيوترية في البحث عن التراكيب والهيئات المختلفة. نعم، ينبغي للباحث أنّ يحدس الألفاظ ذات العلاقة بالأحاديث المطلوبة للعثور عليها.
- ✓ الفائدة الأُولى لتكوين الأُسرة الحديثية: هي أنّها تقرّب الباحث إلى استنباط الحكم الشرعي الصحيح، وتجنّبه من التسرّع في نسبة حكم غير صحيح إلى الشارع.
- ✓ الفائدة الأُخرى لها: هي تبيين الروايات المجملة والمبهمة، وإمكان إرجاع الروايات المتشابهة إلى المحكمة، ورفع الشبهة من هذا الطريق، ولقد استعان الكثير من الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين بهذا الأُسلوب، وشرحوا الروايات المجملة.
- ✓ نظراً لسعة المفاهيم العقيدية والأخلاقية الواردة في مجالات شتّى للحياة، فإنّنا بحاجة إلى لحاظ جميع الروايات التي تندرج تحت الموضوعات المرتبطة بنحو التقارب أو التقابل.

أسئلة وبحث

١ ـ اشرح النسبة بين القرائن المنفصلة المقالية وبين الأُسرة الحديثية.

٢ ـ ما هي ضرورة العثور على الأُسرة الحديثية؟

٣ ـ وضّح النسبة بين تكوين الأُسرة الحديثية والتفسير الموضوعي للقرآن الكريم.

٤ ـ ما هو الشرط الأساسي في النقل بالمعنى للحديث؟

٥ ـ اذكر اثنين من أساليب تكوين الأُسرة الحديثية، واشرحهما باختصار.

٦ ـ اذكر فائدتين من فوائد تكوين مجموعة الأُسرة الحديثية.

٧ ـ ما المقصود من الأُسرة الحديثية الكبرى؟ وما هي ضرورة تكوينها؟

٨ ـ اشرح حديث «العزُّ مع اليأس» بملاحظة الأُسرة الحديثية.

الفصل السابع

متابعة الأحاديث المتعارضة

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* دور الأحاديث المتعارضة في فهم الحديث، وتحديد المقصود الرئيسي للمتكلّم.

* تأثير التقيّة والنسخ في فهم الحديث.

المدخل

قلنا في الدرس السابق: إنّ الفائدة من تكوين مجموعة الأُسرة الحديثية هي البحث عن الأحاديث التي نحن بصدد تقييدها أو تخصيصها؛ حيث يساعدنا على فهم المقصود الرئيس للمتكلّم؛ وفي الحقيقة أنّ الأحاديث المخصّصة والمقيّدة للحديث الأوّل مخالفة وغير منسجمة، إلاّ أنّ عدم الانسجام هذا لا يدوم إلى نهاية المطاف؛ حيث يمكن جمعها بشكلٍ بسيط. ولكنّه في بعض الأحيان توجد أحاديث لا تنسجم مع الحديث الذي نحن بصدده، ولا يمكن إزالة هذا التعارض وعدم الانسجام بسهولة، بل هو ثابت ومستقرّ كما يصطلح عليه الأُصوليّون.

ففي هذه الحالة يكون الحديث الأوّل متزلزلاً ويفقد حجّيّته؛ لأنّه وبسبب وجود أحاديث عديدة تحكي عن حكمة كلام الأئمّة عليهم السلام ووحدته وصدوره من نورٍ واحد طاهر، فإنّنا لا يمكن أنّ نقبل بهذا الاختلاف الواضح.

وهذا التوقّع الصحيح كان موجوداً منذ بداية صدور الحديث، فسليم بن قيس الهلالي كان يبقى متحيّراً من نسبة الأحاديث المتعارضة إلى رسول اللّه ﷺ؛ ممّا جعله يسرع إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام حتّى يبيّن له سرّ هذا الاختلاف[١].

وهذا السؤال كان يطرحه كلّ من محمّد بن مسلم ومنصور بن حازم ومعلّى بن خنيس وآخرين على الإمام الصادق عليه السلام، وحتّى الأئمّة المعصومون عليهم السلام كانوا يتعرّفون ـ أحياناً ـ على كيفية عمل شيعتهم عندما يحصل لهم التعارض والاختلاف بين الأحاديث، وكان الإمام علي عليه السلام يمنع بصراحة من توهّم التناقض في كلامه؛ فعندما يذمّ الدنيا يجعل حديثه ذا جهات وأبعاد مختلفة، فيقول:

أَلا إِنَّ الحَديثَ ذو شُجونٍ، فَلا يَقولَنَّ قائِلُكُم إِنَّ كَلامَ عَلِيٍّ مُتَناقِضٌ؛ لِأَنَّ الكَلامَ عارِضٌ[٢].

وقد ذكر الشيخ الكليني الكثير من هذه النماذج في باب «اختلاف الحديث» من كتاب فضل العلم[٣]، كذلك اتّخذ كلّ من سبق الكليني ومَن جاء من بعده نفس المنحى[٤].

وفي الوقت الحاضر أخذ الفقهاء وعلماء الأُصول على عاتقهم حلّ هذه المشكلة في أبحاث التعادل والتراجيح.

ولهذا لم نتعرّض له في هذا المجال الضيّق؛ لأنّهم طرحوا هذه القضيّة المترامية الأطراف بعمق في الأبحاث النظرية، وقاموا في علم الفقه بتطبيق نتائجها في الأحاديث

---

١. الكافي: ج١، ص٦٢.

٢. بحار الأنوار: ج٤٠، ص٣٤٧ نقلاً عن أمالي الطوسي؛ أمالي الصدوق: ص٧٢٠.

٣. الكافي: ج١، ص٦٢ ـ ٦٨.

٤. يمكن أن نشير إلى بعض الرواة الكبار؛ منهم: محمّد بن أبي عمير ويونس بن عبد الرحمن، انظر: رجال النجاشي: الرقم ٣٢٧ و٤٤٧؛ الفهرست، الطوسي: ص٢٢٦. ويمكن أن نشير إلى بعض المؤلّفين؛ منهم: البرقي مؤلّف المحاسن، فمع الأسف أنّ هذا القسم من الكتاب لم يصل إلينا، وإن جاء حديث ابن أبي يعفور في سؤال من الإمام الصادق عليه السلام في باب «الشواهد» (انظر: المحاسن: ج١، ص٥ و٢٢٥؛ رجال النجاشي: ص٦٣)، وبعده كتاب الاستبصار للشيخ الطوسي الذي هو خزانة من الأخبار.

والأحكام الفقهية؛ فأشار بعض الفقهاء ـ مضافاً إلى تبيين طرق حلّ التعارض المستنبطة من الأحاديث ـ إلى أسباب ظهور التعارض والاختلاف أيضاً، فالعوامل هي: سوء الفهم، التقيّة، عدم العثور على القرائن، النقل بالمعنى، وضع الحديث، تدريجية بيان الأحكام، اختلاف مستوى فهم الرواة والمخاطبين، الاختصاص بالموضوع أو الزمن الخاصّ، التمييز بين الأحكام العامّة والأحكام الشخصية. مضافاً إلى عوامل أُخرى: كالتصحيف، والتدخّل العمدي وغير العمدي للرواة والناسخين[١].

وقد حوّلت هذه الدراسات مبحث التعارض والاختلاف إلى أحد الفروع المهمّة لعلم فقه الحديث، وحوّلت ذلك إلى ساحة لاختبار قدرة وقوّة الفقهاء والمحدّثين، والحقّ أنّه كذلك؛ لأنّ حلّ اختلاف الأخبار يتوقّف على التخصّص في كلّ فروع علوم الحديث (من الأبحاث اللغوية والأدبية، إلى الرجال وفقه الحديث). أمّا التطرّق إليها والإتيان بالنماذج الحديثية فيستحقّ كتاباً مستقلاً[٢] لكنّنا هنا نركّز عليه من زاوية واحدة؛ وهي التأثير المباشر للأحاديث المعارضة على فهمنا للحديث.

وارتأينا أنّ العثور على أحاديث أُخرى سيغيّر ـ أحياناً ـ فهمنا للحديث الأوّل؛ وفيما يلي نطرح بعض الأمثلة:

العدول عن المعنى الحقيقي إلى المجازي

نعلم أنّ المسافر يجب أنّ يقصر صلاته الرباعية، وهذه من المسلّمات في فقه الإمامية، فعلى هذا لو صلّى شخص صلاة كاملة في السفر وتذكّر بعدها، فماذا يجب أن يفعل؟ وجاءت في

---

١. انظر: أُصول الفقه، المظفّر: الباب التاسع، فرائد الأُصول، الأنصاري: ج٤، الخاتمة؛ كفاية الأُصول، الآخوند الخراساني: المقصد الثامن؛ دروس في علم الأُصول، محمّد باقر الصدر: الخاتمة؛ الرافد في علم الأُصول، السيستاني: ج١، ص٢٥؛ أسباب اختلاف الحديث، محمّد إحساني فر.

٢. نشر في هذا المجال ـ ولله الحمد ـ كتابان؛ أحدهما بعنوان «أسباب اختلاف الحديث» لمحمّد إحساني فر، والآخر بعنوان «دروس في اختلاف الحديث» لحيدر المسجدي.

هذا المجال روايتان مختلفتان عن الإمام الصادقعليه السلام، فالرواية الأُولى علّقت وجوب إعادة الصلاة على عدم مضيّ اليوم، والرواية الثانية علّقته على عدم مضيّ الوقت.

الرواية الأُولى: سَأله أبو بصيرٍ عنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي في السَّفَرِ أربَعَ رَكَعاتٍ ناسِياً، قال:

إن ذَكَرَ في ذَلِكَ اليَومِ فَليُعِد، وَإِن لَم يَذكُر حَتّى يَمضِيَ ذَلِكَ اليَومُ فَلا إعادَةَ عَلَيهِ[1].

والرواية الثانية عن العيص بن القاسم، وهي:

إن كانَ في وَقتٍ فَليُعِد، وَإِن كانَ الوَقتُ قَد مَضى فَلا[2].

فمع أخذ رواية العيص بن القاسم بنظر الاعتبار، يمكن أن يكون المقصود من كلمة «اليوم» في الرواية الأُولى هو «الوقت» مجازاً ـ كما أشار إليه العلاّمة البحراني في الحدائق الناضرة ـ يعني أطلق الكلّ وأراد الجزء، ففي هذه الصورة إذا صلّى شخص صلاة الظهر تماماً ولم يتذكّر الحكم إلى غروب الشمس وكان عنده وقت يكفي لصلاة العصر، فلا يجب عليه أنّ يعيد صلاة الظهر أو يقضيها وإن بقي شيء من الوقت. وبعبارة أُخرى: إنّنا نفهم ـ بواسطة الحديث المعارض الذي نُقل عن العيص بن القاسم ـ أنّ هذه الفترة الزمنية القليلة في آخر النهار لم تُحسب، واستُعملت لفظة «يوم» بدلاً من كلمة «وقت»[3].

حمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب

نعلم أنّ المراد من بعض الجمل الخبرية هو إنشاء الوجوب أو الحرمة، وأحياناً تستعمل في الاستحباب بقرينة الخبر المعارض. والمثال على ذلك: رواية أبي عُبَيدة الحذّاء عن الإمام الصادقعليه السلام:

الرُّعافُ وَالقَيءُ وَالتَّخليلُ يُسيلُ الدَّمَ إذا استَكرَهتَ شَيئاً يَنقُضُ الوُضوءَ، وَإِن

---

١. كتاب من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج١، ص ٤٣٨، ح١٢٧٤.

٢. الكافي: ج٣، ص٤٣٥.

٣. انظر: كتاب من لا يحضره الفقيه: ج١، ص ٤٣٨، ح١٢٧٤ ذيل الحديث؛ الحدائق الناضرة: ج١١، ص٤٣٣.

لَم تَستَكرِههُ لَم يَنقُض الوُضوءَ[١].

فإنّها تعارض الكثير من الروايات التي لا تَعدّ دم الرعاف والفم والقيء ناقضةً للوضوء على حال، فلا يمكن أنّ تبقى على ظاهر وجوبها؛ ولهذا حملها الشيخ الطوسي على استحباب الوضوء عند استكراه شيء منها، وقد استحسن الفقهاء هذا الحمل[٢].

ويمكن العثور على نماذج أُخرى كثيرة بالمرور إجمالاً على كتابَي تهذيب الأحكام والاستبصار للشيخ الطوسي.

حمل ما ظاهره الوجوب على الترخيص

الظاهر من لفظ الأمر هو الوجوب، إلّا أنّنا قد نعرض عنه فنحمله على الترخيص بسبب وجود الحديث المعارض، ففي رواية عمّار الساباطي عن الإمام الصادقعليه السلام:

سَألتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيهِ أيّامٌ مِن شَهرِ رَمَضانَ، كَيفَ يَقضِيها؟ قالَ: إن كانَ عَلَيهِ يَومانِ فَليُفطِر بَينَهُما يَوماً، وَإن كانَ عَلَيهِ خَمسَةُ أيّامٍ فَليُفطِر بَينَها أيّاماً، وَلَيس لَهُ أن يَصومَ أكثَرَ مِن ثَمانيَةِ أيّامٍ مُتواليَةٍ، وَإن كانَ عَلَيهِ ثَمانيَةُ أيّامٍ أو عَشَرَةٌ أفطَرَ بَينَهُما يَوماً[٣].

فحمل الشيخ الطوسي قوله: «فليفطر» على الترخيص؛ نظراً للروايات المتعدّدة الدالّة على جواز قضاء ما فات من الصوم بصورة متوالية، بل رجحانه، قائلاً:

والأفضل أنّ يقضي ما فاته متتابعاً، وروي أنّه يصوم ستّة أيّام أو ثمانية أيّام متتابعاً ويفرّق الباقي، والأوّل أحوط.[٤]

وعليه، فالمقصود جواز الفصل في قضاء ما فات من الصوم، فأمر الإمامعليه السلام هنا لا يدلّ على الوجوب للمكلّف، بل على الإباحة والجواز.

---

١. تهذيب الأحكام، الطوسي: ج١، ص١٣، ح٢٦؛ الاستبصار، الطوسي: ج١، ص٨٣، ح٢٦٣.

٢. انظر: كشف اللثام: ج١، ص١٢٧؛ جواهر الكلام: ج١، ص٢٤؛ مستمسك العروة الوثقى: ج٢، ص٢٦٤.

٣. تهذيب الأحكام: ج٤، ص٢٧٥، ح٨٣١.

٤. المبسوط: ج١، ص ٢٨٧.

حمل الأمر على حال الضرورة

قد نقيّد الأمر بحال الضرورة بسبب وجود حديث معارض، وفي هذا الشأن يمكن الاستشهاد برواية يونس بن يعقوب عن الإمام الصادقعليه السلام، حيث جاء فيها:

حَضَرَتِ الصَّلاةُ المَكتوبَةُ وَأنا في الكَعبَةِ، أفَأُصَلّي فيها؟ قالَ: «صَلِّ»[1].

ونظراً للروايات المانعة من الصلاة في داخل الكعبة يقول الشيخ الطوسي:

الوَجهَ فِي هَذَا الخَبَرِ أَن نَحمِلَهُ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ الَّتِي لا يَتَمَكَّنُ الإنسَانُ مِنَ الخُرُوجِ مِنهَا، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُ الصَّلاةُ فِيهَا، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَكرُوهٌ غَيرُ مَحظُورٍ[2].

فيختصّ مضمون الروايات الأُخرى المانعة بحال الاختيار.

وقد نحمل الجواز على حال الضرورة أحياناً بسبب وجود الأحاديث المعارضة؛ نظير ما رواه جميل بن درّاج عن الإمام الصادقعليه السلامحول الإحرام:

لا بَأسَ بِالظِّلالِ لِلنِّساءِ، وَقَد رُخِّص فيهِ لِلرِّجالِ[3].

لأنّنا نعلم أنّ الروايات لا تجيز الاستظلال للرجل المحرم[4]؛ ولهذا حمل الشيخ الطوسي هذه الرواية على حال الضرورة.

ومن الجدير بالذكر، أنّ هناك موارد أُخرى سنشير إلى بعضها لاحقاً في مبحث «موانع فهم الحديث».

حمل الألفاظ الظاهرة في الحرمة على الكراهة

وحمل النهي الظاهر في الحرمة على الكراهة هو مظهر آخر من مظاهر رفع اليد عن الظهور الأوّلي للعبارة؛ بسبب وجود الأخبار المعارضة.

وقد صرّح الشيخ الطوسي كثيراً بهذه المسألة؛ نظير قوله:

---

١. الاستبصار: ج١، ص ٢٩٨، ح١١٠٣.

٢. المصدر السابق: ج١، ص٢٩٩.

٣. تهذيب الأحكام: ج٥، ص٣١٢، ح١٠٧٤.

٤. المصدر السابق: ص٣٠٩ ـ ٣١٢.

ومنها ما رواه السكوني عن الإمام الصادقعليه السلام الذي ينقل عن أبيه الإمام الباقرعليه السلام:

لا يَؤُمُّ صاحِبُ التَّيَمُّمِ المُتَوَضِّئِينَ، وَلا يَؤُمُّ صاحِبُ الفالِجِ الأَصِحّاءَ[١].

فحمل الشيخ الطوسي هذه الرواية على الكراهة[٢]، واستدلّ عليه بطائفة من الأخبار التي تجيز إمامة المتيمّم للمتوضّئ، والتي أوردها بعد ذكر هذا الخبر[٣].

الحمل على التقيّة

التقيّة لغةً: الصيانة والستر عن الأذى[٤]، وفي الاصطلاح: بيان المعصوم لحكم معيّن من دون قصد بيان الحكم الواقعي؛ وإنّما هو للاتّقاء على نفسه أو شيعته.

وعلى هذا، فإنّنا لو واجهنا الأحاديث التي تتنافى مع القضايا الثابتة فقهيّاً أو اعتقاديّاً؛ ولا يسعنا قبولها ولا يسعنا ردّها لصحّة أسانيدها، فنحتمل صدورها تقيّة.

وهذا من المظاهر الأُخرى لحمل الحديث على خلاف ظاهره والتصرّف في دلالته، إذا كانت دلالته صريحة وغير قابلة للتفسير والتأويل.

وبعبارة أُخرى: مع افتراض أنّ الأحاديث المعارضة متقنة وصحيحة ولا يمكن أنّ نقدح في أسنادها، فحينئذٍ نضطرّ إلى التصرّف في دلالة الحديث، أو كشف جهة صدوره ونحمله على التقيّة.

وهنا نشير إلى نموذجٍ واحد من بين النماذج المتعدّدة للتقيّة[٥].

ينقل عمّار بن موسى في رواية عن الإمام الصادقعليه السلام:

في الرَّجُلِ يَتَوَضَّأُ الوُضوءَ كُلَّهُ إلاّ رِجلَيهِ ثُمَّ يَخوضُ الماءَ بِهِما خَوضاً؟ قالَ:

---

١. المصدر السابق: ج٣، ص١٦٦، ح٣٦٢.

٢. المصدر السابق: ج ٥، ص ٣١٢.

٣. المصدر السابق: ص١٦٧، ح٣٦٣ ـ ٣٦٦.

٤ قال ابن منظور: «وَقَيتُ الشيءَ أَقِيه إذا صُنتَه وسَتَرتَه عن الأَذى» (لسان العرب: ج ١٥، ص ٤٠١).

٥. للاطّلاع على الأمثلة الأُخرى انظر: مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢٣، ص٢٣ «الشيخ الطوسي وطرق التأويل والجمع بين الأخبار في تهذيب الأحكام».

«أَجزَأَه ذَلِكَ»[١].

فمن الواضح أنّ الوضوء ـ وفقاً لهذه الرواية ـ غير صحيح، وهناك روايات كثيرة ـ مضافاً إلى إجماع الشيعة أيضاً ـ دالّة على البطلان وعدم الإجزاء؛ ولهذا حمل المحدّثون والفقهاء ـ أمثال الشيخ الطوسي ـ هذه الرواية على التقيّة[٢].

جدير بالذكر، أنّ هناك فقهاء قد حملوا بعض الروايات على التقيّة بالرغم من إمكان حملها على الضرورة أو غيرها؛ فمثلاً رجّح الشيخ الطوسي التقيّة في ذيل الخبر الدالّ على جواز مسح الرأس من الخلف[٣]، وجواز أكل ذبيحة اليهود والنصارى[٤]، وأيضاً أسرع الشيخ يوسف البحراني في ترجيح التقيّة على الوجوه الأُخرى. والحكم في هذا الشأن مبنيّ على حلّ روايات التعادل والتراجيح، وبيان استعمال التقيّة، وقد بُحثت في علم الأُصول[٥].

الحمل على النسخ

النسخ عند الشيعة هو بمعنى التخصيص الزمني، وهو مقبول عندهم؛ فإنّ الناسخ يحدّد زمناً معيّناً للمنسوخ ويلغي ظهوره الأوّلي في التأبيد؛ لأنّ كلّ دليل في ظهوره الابتدائي يدلّ على أنّه أبديّ وثابت، لكنّ الحديث الناسخ وظيفته أنّ يهدم هذا التأبيد ويزيله؛ لأنّه حديث معارض وأقوى من المنسوخ.

إنّ وجود النسخ في الأحاديث أمر مسلّم وقطعيّ بحيث تصرّح بعض الأحاديث في باب «اختلاف الحديث» في الكافي بذلك، لكنّ الاختلاف في سعته وشموله[٦]. وبعض

---

١. تهذيب الأحكام: ج١، ص٦٦، ح١٨٧.
٢. المصدر السابق.
٣. المصدر السابق: ج١، ص٩١، ح٢٤٠.
٤. المصدر السابق: ج٩، ص٦٩، ح٢٩٦.
٥. للاطّلاع على تفاصيل أكثر انظر: تقيّة (بالفارسية)، صفرى فروشاني، بوستان كتاب، ١٣٨١ هـ.ش.
٦. الكافي: ج١، ص٦٢ ـ ٦٤.

الروايات المصرّحة قد صدر في الجواب عن سرّ اختلاف أصحاب الرسولﷺ مع بعضهم البعض، واختلافهم مع نظريّات وآراء الأئمّةعليهم السلام. وسنعرض هنا بعض الروايات، فمنها ما رواه في الكافي عَن مُحَمَّدِ بنِ مُسلِمٍ:

عَن أَبي عَبدِ اللّهِعليه السلام، قالَ: قُلتُ لَهُ: ما بالُ أَقوامٍ يَروُونَ عَن فُلانٍ وَفُلانٍ عَن رَسولِ اللّهِﷺ لا يُتَّهَمونَ بِالكَذِبِ، فَيَجِيءُ مِنكُم خِلافُهُ بِهِ؟قالَ: «إِنَّ الحَديثَ يُنسَخُ كَما يُنسَخُ القُرآنُ»[١].

فمن الجدير بالذكر، أنّ النسخ كالتقيّة يُلجأ إليه في المراحل النهائية للبحث حول الحديث، وبعد الاطمئنان من عدم إمكان الجمع بين الأحاديث المختلفة بالتخصيص والتقييد والحمل على الاستحباب؛ فهو ليس حلّاً عرفيّاً، وليس طريقة عامّة وأوّلية بل متأخّرة عن الطرق المشار إليها.

والأمثلة التي يمكن إثباتها في النسخ قليلة، والمواضع التي يُدّعى النسخ فيها قد رفضها أكثر فقهاء الشيعة؛ مثل: وجوب ردّ السلام أثناء الصلاة، وتبديل إحرام حجّ الإفراد إلى عمرة التمتّع[٢]، ووجوب الوضوء بعد أكل لحم الإبل[٣]، وجواز الزواج المؤقّت[٤]، واستحباب صوم الاثنين والخميس[٥]، ومواضع أُخرى جاءت في كتب الفقه. والآن نشير إلى موضع قد قبله بعض الفقهاء:

فجاء في رواية عن الإمام الصادقعليه السلام نقلها محمّد بن مسلم:

سَأَلتُهُ عَن إخراجِ لُحومِ الأَضاحِيِّ مِن مِنى، فَقالَ: «كُنّا نَقولُ: لا يُخرَجُ مِنها شَيءٌ؛ لِحاجَةِ النّاسِ إِلَيهِ، فَأَمّا اليَومَ فَقَد كَثُرَ النّاسُ فَلا بَأسَ بِإِخراجِهِ»[٦].

---

١. المصدر السابق: ص٦٤؛ وانظر أيضاً: الذكرى: ص١٣٤.

٢. الخلاف: ج٢، ص٢٦٩.

٣. منتهى المطلب: ج١، ص ٣٨ و٣١٣.

٤. نهاية المرام: ج١، ص٢٢١.

٥. هذا الادّعاء لابن الجنيد (انظر: مختلف الشيعة: ج٣، ص٥٠٥).

٦. الكافي: ج٤، ص٥٠٠.

إنّ الأحاديث التي بصدد هذا الموضوع موجودة في الجوامع الروائية والكتب الفقهية[1].

وهناك نماذج أُخرى يمكن الإشارة إليها؛ مثل: المنع من زيارة القبور[2]، صوم يوم عاشوراء، أكل لحم حمار الوحش؛ وقد ذكر المحقّق الكبير السيّد محمّد باقر الحسيني الأسترآبادي المشهور بالميرداماد (م ١٠٤٠هـ) نماذج منها في الرواشح السماوية[3].

ملاحظة

الجدير بالذكر، أنّ تأثير الأحاديث المعارضة على فهم الحديث لا يقتصر على المواضع المذكورة، وإنّما هناك أبحاث ـ مثل: الجري والتطبيق[4]، والظهر والبطن في الروايات الناظرة إلى تفسير القرآن، واختلاف مستوى فهم المخاطب[5]، وغيرها تعتبر أُموراً يجب ملاحظتها؛ لأنّها مؤثّرة في المقصود المحوري للمتكلّم.

الملخّص

- ✓ إنّ المعرفة؛ والرجوع إلى الأحاديث المعارضة؛ وحلّ اختلاف الروايات مع بعضها الآخر، تُعتبر من الفروع المهمّة لعلم فقه الحديث؛ ويحتاج حلّ التعارض إلى مهارة في جميع علوم الحديث.
- ✓ ترجع أهمّية بحث التعارض وحلّ اختلاف الأحاديث إلى أنّنا لا يمكن أنّ ننسب تعارضاً في أفكار وكلام الأئمّة المعصومين عليهم السلام، أو تناقضاً في أحكامهم.

---

١. على سبيل المثال انظر: المحاسن: ج٢، ص٣٢٠؛ الكافي: ج٤، ص٥٠١؛ السرائر: ج٣، ص١٣٠؛ تذكرة الفقهاء: ج ٨، ص٣٢٣.

٢. «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»: صحيح مسلم: ج٣، ص٦٥.

٣. الرواشح السماوية: ص٢٤٧ ـ ٢٤٩.

٤. سيأتي بحثه في عوائق فهم الحديث.

٥. مثل تفسير كلمة «تفث» من الآية «لِيَقضُوا تَفَثَهُم»، فإنّ تفسيرها لذريح المحاربي كان مختلفاً عمّا قيل لغيره من الرواة، انظر: الكافي: ج٤، باب الحجّ.

✓ العوامل المؤثّرة في تعارض الأخبار متعدّدة، بعضها يرتبط بنا؛ وهي: سوء الفهم، عدم العثور على القرائن، التصحيف، النقل بالمعنى، وضع الحديث، اختلاف مستوى فهم الرواة والمخاطبين. والعوامل الأُخرى كثيراً ما ترتبط بأجواء صدور الحديث؛ مثل: التقيّة، النسخ، البيان التدريجي لبعض الأحكام.

✓ الالتفات إلى الروايات المعارضة يؤثّر في فهم الأحاديث. وقد يغيّر المعنى الحقيقي إلى المجازي، والوجوب إلى الاستحباب، كما قد يوجب أحياناً حمل الجواز على الضرورة، والألفاظ الظاهرة في الحرمة على الكراهة، والحمل على التقيّة والنسخ.

✓ التقيّة لغةً: الصيانة والستر عن الأذى، واصطلاحاً: هي بيان المعصوم لحكم معيّن من دون قصد بيان الحكم الواقعي، وإنّما هو للاتّقاء على نفسه أو شيعته.

✓ النسخ عند الشيعة بمعنى التخصيص الزمني للحكم، فالناسخ يزيل أبديّة الحكم ويحدّده في فترة زمنية خاصّة.

✓ النسخ والتقيّة ليسا جمعاً عرفيّاً كالتقييد والتخصيص، بل يُلجأ إليهما عادةً بعد تعذّر الجمع العرفي بين الحديثين المختلفين.

✓ ملاحظة الأحاديث المعارضة مؤثّرة في مجالات أُخرى أيضاً؛ كالجري والتطبيق، والظهر والبطن في الأحاديث التفسيرية.

أسئلة وبحث

١ ـ ما الفرق بين التعارض البدوي والمستقرّ؟

٢ ـ أوضح ثلاثة أسباب لبروز التعارض بين الأخبار، مع ذكر مثال لكلّ منها.

٣ ـ ما هو دور الأخبار المعارضة على فهم الأخبار؟

٤ ـ اذكر ثلاثة أمثلة جديدة لتأثير الأخبار المعارضة على فهم الحديث.

٥ ـ ما معنى نسخ الحديث عند الشيعة؟ اذكر مثالين مقبولين من قِبل بعض الفقهاء.

الفصل الثامن

الاستعانة بما توصّل إليه البشر

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* إمكانية تأثير المعرفة البشرية على فهم الحديث.
* كيفية تأثير العلم البشري على فهم الحديث والنتائج المترتّبة عليه.
* أهمّية الاستفادة من شروح وتراجم وتفاسير علماء الحديث في فهم الحديث.

المدخل

بعد دراسة المراحل العديدة لفهم الحديث واجتياز سَيره الداخلي، نصل إلى مرحلة اختبار هذا الفهم مع سائر المعلومات المرتبطة به، فنقارن في هذه المرحلة الأخيرة المعنى المفهوم من الحديث مع معطيات العلوم البشرية.

وإنّ لهذه الاستفادة موضوعين متمايزين:

الأوّل: العلوم البشرية؛ كعلم الطبّ والاقتصاد، وكثير من العلوم الإنسانية الجديدة؛ كعلم النفس والاجتماع والسياسة والحقوق.

الثاني: شروح وتفاسير العلماء والمحدّثين المختصّين في فرع الحديث وباقي العلوم الدينية المستلهمة من الحديث؛ كالفقه وتفسير القرآن والأخلاق.

إنّ نتاجات كلّ من هاتين المجموعتين تؤثّر مبدئيّاً في فهمنا للحديث، فهما مشتركتان في هذا الأمر؛ وأمّا كيفية هذا التأثير من حيث الشدّة والضعف فليست على مستوىً واحد بالضرورة؛ ولذا سنقسم هذا الفصل إلى قسمين:

العلوم الإنسانية

إنّ تأثير العلم البشري على فهم الحديث هو جزء من مسألة أكبر؛ ألا وهي علاقة العلم بالدين. وهذه النقطة ـ وهي أنّ فهم الحديث هل يمكن أنّ يتحوّل أو يُعمَّق عند اكتشاف الحقائق العلمية وما وصل إليه البشر في عالم الوجود؟ ـ هي السؤال الأوّل في هذا المبحث. أمّا كيفية هذا التأثير والأشكال والصور المختلفة لهذا التأثير المتبادل والنتائج المترتّبة عليه، فهي مسألة تأتي فيما بعد.

إمكانية تأثير المعرفة البشرية على فهم الحديث

إنّ المعصومين عليهم السلام هم الذوات الطاهرة والنفوس الزكيّة، وهم أسمى وأشرف البشر، وعلومهم ربّانية خالصة، ومنشأ علمهم: إمّا بشكلٍ مباشر، أو عن طريق الوحي؛ فإنّ كلامهم ينبع من حقيقة الوجود[1].

إنّ العلاقة بمصدر الوجود تُنتج ثبوت الأفكار والمعتقدات، والنتيجة المنطقية لهذا الموضوع: هي استمرار هذه الحوارات والآراء المعلنة على أساس هذه العقائد.

وهذه النتيجة المنطقية تخلق حاجزاً كبيراً في ذهن البعض عن كيفية وقوع تغيير في معنى الحديث وفهمه بمرور الزمن ومع ظهور نظريّات وفرضيّات جديدة. وبعبارة أُخرى: إنّ التغيّر والتبدّل من لوازم العلم البشري، واستمرار ظهور علماء جدد والقيام بالاختبارات والتجارب الجديدة، جعل العلوم البشرية تشكّل حالة واقعية سيّالة وقابلة للتغيير، وتخرج

---

١. انظر: بحار الأنوار: ج٢، ص١٧٢ ـ ١٩١، باب «أنّهم عليهم السلام عندهم موادّ العلم وأُصوله، ولا يقولون شيئاً برأيٍ وقياس؛ بل ورثوا جميع علوم النبي صلى الله عليه وآله، وأنّهم أُمناء الله على أسراره».

المعرفة البشرية من حالة الثبوت والاستمرار، فكيف يمكن أنّ نوفّق بين هذه المعرفة المتغيّرة مع ذلك المعنى الثابت؟

تُطرح أجوبة عديدة لهذا السؤال المعقّد:

يرى بعض «النسبيّين»[١] ـ ببساطة ـ أنّ الحديث الشريف أيضاً قضيّة علمية، ويجعلونه ضمن المجموعة المتحرّكة للعلم، فهم يعتقدون أنّ دخول القضايا والنتائج الجديدة للعلم البشري في ضمن الأفكار الإنسانية تسبّب تحوّلاً كبيراً في القضايا السابقة؛ بحيث ينكرون المعرفة الثابتة بحقيقة الوجود، ويرفضون أيّ استثناء في هذا المجال، ويُسرون هذا التأثير إلى كلّ فروع العلم البشري؛ بحيث يدّعون أنّ للمرتكزات الذهنية تأثيراً في كلّ المجالات وحتّى المتون الدينية المقدّسة.

الرأي المختار

نحن نقبل هذا التأثير بنحوٍ إجمالي؛ ولكن ليس في كلّ مكان وزمان، ونعتقد كذلك بإمكان الفصل بين معنى الحديث والمفهوم الحاصل منه في الذهن.

الحديث في الوقت الحاضر حكايةُ كلامٍ وفعلِ المعصوم، وله طبيعة بشرية؛ فهذه حكاية وإعادة لكلام المعصومعليه السلام، لا أنّ نفس الكلام يقرع أسماعنا ويرد في أذهاننا. وعليه فمن الممكن أن يكون نقله عرضة لآفاتٍ؛ كالتقطيع والتصحيف وعزله عن القرائن العديدة اللفظية والمقامية، ولا يتطابق مع محكيّه بنحوٍ تامّ.

وبعبارة أُخرى: أنّ الشيء الذي يعلمه ويعتقده الأئمّة المعصومونعليهم السلام يطابق حقيقة الوجود، وهو صحيحٌ وثابت بحيث لا يقبل الزوال، أمّا ما ينقل هذا العلم والاعتقاد فهو فعل الرواة ومن الفعاليّات البشرية، وما نفهمه نحن من أخبار الرواة فهو أيضاً جهد ذهني وبشري، وهذان الاثنان عرضة للخطأ والالتباس؛ ولهذا فهما قابلان للتغيير والإصلاح.

وللمثال على ذلك: إنّ علم الطبّ والتجارب العلمية والعملية قد تحدِث تحوّلاً هامّاً

---

١. من يعتقد أن المعرفة الإنسانيّة ليست مطلقة وإنما نسبيّة.

في فهمنا لبعض الأحاديث الطبّية، فهناك كثير من الناس ـ وحتّى المحدّثين ـ كانوا يعتقدون أنّ توصية الإمامعليه السلام بأكل طعام خاصّ أو مشروب معيّن هو عامّ وفي كلّ مكان؛ يعني هو مفيد في كلّ الأمكنة ومؤثّر لعلاج كلّ الأفراد المصابين بوجع خاصّ مذكور في الحديث.

إلّا أنّ الشيخ الصدوق ورغم تعبّده بالأخبار ـ وربّما لمشاهدته عدم تأثيره أو لمخالفته لقطعيّات علم الطبّ والتجربة البشرية ـ فإنّه حكم أنّ بعض هذه الأدوية والأطعمة خاصّ بمناطق معيّنة باردة أو حارة أو أفراد لهم طبائع خاصّة[1].

كما نواجه بعض الأخبار التي لا تنسجم مع مسلّمات علم التأريخ؛ فإنّ لحاظ هذه المسلّمات يفرض علينا إعادة النظر في الخبر نقلاً أو فهماً؛ وكذلك فإنّ تأثير العلوم الإنسانية المعروفة (كالعلوم النفسية والاجتماعية) أكثر من العلوم المحضة والتجريبية (كعلوم الرياضيات والكيمياء والفيزياء).

ولا يستنتج من هذا الكلام أنّ تأثير العلوم البشرية على فهم الحديث يكون بصورة عامّة وشاملة ودائمة؛ لأنّ هذا الادّعاء يحتاج إلى استقراء تامّ أو قياس برهاني، ولا يمكن القطع بحكم كلّي من خلال ملاحظة العشرات وحتّى المئات من التأثيرات الجزئية والمصداقية، لكنّ هذا الاحتمال للتأثير يقودنا إلى أنّ نفكّر في نتائج العلوم البشرية على الأقلّ في حدود العلم والقضايا المؤثّرة في فهم الحديث، ونؤسّس الحوار بين هذين الفرعين المعرفيّين.

وهذا يعني أنّنا على ضوء تناهي عمر الإنسان والإمكانيات المادّية سنبحث القضايا العلمية التي لها علاقة عقلانية ومجرّبة بمضمون الحديث المراد فهمه، وليس من باب الصدفة والاحتمالات البعيدة عن الذهن.

والمثال على ذلك: مقارنة مضمون ومحتوى كتاب الإمام عليعليه السلام إلى مالك الأشتر[2] مع معطيات علم الاجتماع والسياسة؛ فإنّه يبدو مناسباً ومعقولاً، أو الاستفادة من العلوم النفسية

١. انظر: الاعتقادات: ص١١٥.

٢. نهج البلاغة: الكتاب ٥٣.

بهدف فهمٍ أفضل وأعمق لكتاب الإمام علي‌عليه‌السلام التربوي لابنه[١]، فهو مقبول أيضاً.

أمّا البحث والتقصّي في علم الكيمياء والفيزياء للوصول إلى فهم أكمل لهذين الكتابين، فهو غير معقول كما يبدو.

كيفية تأثير العلوم على فهم الحديث

تؤثّر العلوم البشرية على فهم الحديث في صورتين:

الأُولى: تُحدث تساؤلاً وتُهيّئ بيئة للحوار حول الحديث.

الثانية: الاختلاف والتعارض.

أمّا الصورة الأُولى: فإنّ العلوم البشرية ـ التي تشكّل انعكاساً لحاجات الإنسان المادّية والنفسية ـ تُحدث هواجس وتساؤلات ذهنية، وعن طريق هذه الأسئلة ينشط الذهن الوقّاد عند مواجهة المعاني المناسبة وأخذ النقاط المكنونة في كلّ قضيّة علمية، واستخراج اللطائف الخفيّة والكشف عن بواطن النصّ، وإذا كانت القضيّة العلمية حديثاً صادراً عن نفوس نافذة البصيرة، فإنّها تقدّم جواباً شافياً لهذه الأسئلة الذهنية من باب الأولوية.

ففي هذا الميدان لا يُعدّ فهمنا الأوّلي للحديث خطأً، وإنّما يعمّق فهمنا له، وتتّضح الأُمور الخفيّة وغير المصرّح بها في كلام الإمام‌عليه‌السلام؛ ولهذا يمكن أن نستفيد من المتخصّصين في مجالات العلوم البشرية ممّن استطاعوا أنّ يمزجوا بين ما لديهم من خبرة في علوم الحديث؛ وبين نتاجهم العلمية في المجالات الأُخرى، فهذا مفيد لنا ويحلّ الكثير من التعقيدات.

وبهذه الطريقة يستخرج المحدّثون المهرة في الأدب والبلاغة العربية لطائف النصّ، وكذلك يستخرج الباحثون ـ الذين لهم معرفة بروح وشخصية الإنسان من حديثٍ يبدو أنّه بسيط ـ العشرات من الخصائص الفردية والنفسية للإنسان.

---

١. نهج البلاغة: الكتاب ٣١.

كمثال على ذلك نأخذ حديث:

أَقَلُّ النّاسِ مُروءَةً مَن كانَ كاذِباً[١].

ففي النظرة الأُولى نرى ذمّاً للكذب والكاذب، ونستنتج منه أنّه ينبغي عدم الكذب، لكنّ الشخص الذي اطلع على علم النفس تنقدح الأسئلة التالية في ذهنه حول علاقة الكذب بقلّة المروءة والشعور بالحقارة: هل هذه العلاقة من جانبٍ واحد أو من جانبين؟ وإذا كانت من جانبين فما هو التابع منهما لصاحبه حدوثاً أو عدماً، وزيادةً أو نقصاناً؟ هل قلّة المروءة تؤدّي إلى الكذب، أم أنّ الكذب يقلّل من المروءة؟

وتقودنا هذه الأسئلة ـ التي يمكن أنّ تخلق مجالاً في بناء الاختبارات النفسية أيضاً ـ إلى مثل هذا الحديثِ:

لا يَكذِبُ الكاذبُ إلّا مِن مَهانَةِ نَفسِهِ[٢].

ويحفّز ذهننا ليبحث عن علاقة «حقارة النفس» و«الكذب» بنحوٍ كامل[٣].

أمّا الصورة الثانية ـ وهي المجال الآخر لتأثير العلوم البشرية على فهم الحديث ـ: فإنّه إذا تعارض فهمنا مع نتائج التجارب العلمية للبشر، فإنّ الذهن ـ وبسبب هذا التعارض والاختلاف للقضايا العلمية الجديدة مع إحدى القضايا المعترف بها سابقاً ـ ينطلق لحلّ التعارض، وسيرى في البداية أنّ الاثنين على صواب بحيث يفكّر أن يخلق حالة من التناسق بين القضيّتين، وبعد ذلك إذا لم يتمكّن من ذلك فإنّه يتردّد في إحدى هاتين على الأقلّ ويضع الأُخرى جانباً.

وكلامنا هنا أنّ هذه الشكوك والدراسات لا ينبغي أن تكون في جانب واحد، فمضافاً إلى البحث والتنقيب في ميدان العلم والتجربة، يجب أنّ تُلاحظ كلّ القرائن، وأسباب وأجواء

---

١. بحار الأنوار: ج٦٩، ص٢٥٩، ح٢١.

٢. كنز العمّال، المتّقي الهندي: ح٨٢٣١؛ بحار الأنوار: ج٦٩، ص٢٦٢، ح٤٥.

٣. تطرّقنا في مكانٍ آخر بالتفصيل إلى علاقة الحديث وعلم النفس: مجلّة علوم حديث (بالفارسية): العدد ٢٩، مقالة «بهره گيرى از حديث در روانشناسى» (الاستفادة من الحديث في علم النفس).

صدور الحديث، وغيرها من العوامل المؤثّرة في فهم نصّ الحديث ومقصود المتكلّم أيضاً.

وإن كان من الممكن في المحاولات الجديدة لفهم الحديث أن نصل إلى المفهوم الأوّل مرّة أُخرى مع وجود الأسئلة والاحتمالات الجديدة ونحصل على نفس النتيجة السابقة، فينبغي أن نشكّ في النتيجة العلمية حينئذٍ[١]، وإذا كانت النتيجة العلمية بديهية وقطعية ولا يوجد للشكّ طريق إليها، يجب أن نعلم أنّ الحديث غير مفهوم، فنردّ علمه إلى أهله، كما صرّح به الأئمّة عليهم السلام[٢].

وقد أدركنا بالتجربة أنّ الفهم الصحيح والمنطقي للحديث لا يتغيّر بدخول القضايا العلمية وظهور النظريّات العلمية في كثير من الأحيان، وعليه يجب لحاظ اجتياز المراحل الصحيحة والمنطقية لفهم الحديث خطوة بعد خطوة وبدقّة، ولا يشمل كلّ فروع العلم البشري، بل التعرّف على العلوم التي لها علاقة أكثر بالحديث (كعلم الفلسفة والأخلاق) والسعي الحثيث والجهد الكبير في حلّ اختلاف نتائج ومعطيات كلّ هاتين المجموعتين، يساعدنا على التعمّق في فهم الحديث.

الإفادة من شروح المحدّثين

إنّ الشروح والتفاسير وحتّى التراجم الفنّية والصحيحة للحديث، هي مظاهر أُخرى للفهم البشري للحديث؛ ولهذا فإنّ مراجعة شروح الحديث والتراجم المعتبرة وكذلك مراجعة بعض الكتب الفقهية، تصحّح وتعمّق فهمنا للحديث. ومن المسلّم به أنّ المحدّثين والعلماء السابقين كانوا أكثر تمحوراً من الجيل الجديد على الحديث، وكان قربهم الزمني من عصر صدور الحديث، وكذلك البيئة العلمية للقرون القريبة من صدور النصّ، يجعلهم أكثر منّا استعداداً وتوفيقاً في فهم وإدراك الحديث.

---

١. من الممكن أن يحصل الشكّ في المكاسب العلمية من الشكّ في الفرضيات الأوّلية، أو الانتقال من التجارب إلى مرحلة التحليل والتعميم والاستنتاج.

٢. الخصال، الصدوق: ص ٦٢٧: «إذا سمعتم من حديثنا ما لا تعرفون، فردّوه إلينا وقفوا عنده، وسلّموا حتّى يتبيّن لكم الحقّ»؛ وانظر أيضاً: مختصر بصائر الدرجات: ص٧٧، وبحار الأنوار: ج٢، ص١٨٩، ح٢٠؛ وص١٩١، ح ٢٨.

وهذه النقطة تصدق بنحوٍ آخر على أصحاب الجوامع الثانوية للحديث (أي الفيض الكاشاني، والعلاّمة المجلسي، والشيخ الحرّ العاملي)؛ فإنّ لهؤلاء إحاطة واسعة وأُنساً مستمرّاً بأحاديث الشيعة؛ لذا فإنّ فهمهم للحديث قريب من الواقع كثيراً. ولهذا السبب تُعتبر الشروح الكبيرة ـ مثل: مرآة العقول، وروضة المتّقين، والنكاط البيانية للوافي، وشروح الكتب الأربعة ـ مغنماً مهمّاً بالنسبة لنا.

وهذا لا يعني أنّنا نبقى مقلّدين لفهم المتقدّمين ونقبل كلّ ما قالوا وما كتبوا بدون تدقيق وتمحيص، بل المقصود أن نهتمّ بتلك الشروح، ونستعين بهم في حلّ مشاكل النصوص، ونأمل أن تكون نتائج هذه المحاولة ذات قيمة راقية.

إنّ علم السابقين وإن لم يكن حجّة لكنّه ذو أهمّية كبيرة. وعلى هذا الأساس، فلا نرجع إلى الشروح التي ذكرناها في بحث «النشأة التأريخية لفقه الحديث»، وأيضاً تلك التي تطرّق إليها الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة.

الملخّص

- ✓ إنّ الخطوة الأخيرة في تعميق فهم الحديث: هي ملاحظة الجهود البشرية؛ سواء في مجال النصّ كالشروح والتعليقات، أو في العلوم الناظرة إلى محتوى الحديث.
- ✓ نعتقد أنّ تأثير العلم البشري على فهم الحديث موجود، لكنّه ليس دائميّاً ولزوميّاً؛ ولهذا فملاحظة فهم الآخرين وكذلك الاستفادة من العلوم البشرية، يمكن أن تغيّرا أو تعمّقا فهمنا للحديث.
- ✓ إنّ كيفية تأثير العلم البشري على فهم الحديث يمكن أن تقع على نحوين على الأقلّ: الأوّل على شكل إيجاد السؤال؛ وبالتالي زيادة الدقّة في الحديث والبحث عنه والكشف عن باطنه، والثاني لدى تعارض معطيات العلوم البشرية مع مضمون الحديث.
- ✓ إنّ قطعية التجارب المكرّرة تُحدث أحياناً تغييراً في فهمنا الأوّلي بالنسبة لعموم أو إطلاق الحديث، كما أنّ المعنى الواضح للنصوص المعتبرة يُحدث أحياناً ترديداً: في التحليلات

والنظريّات العلمية؛ وفي المواضع التي تكون كلتاهما قطعيّة ولا تقبلان التأويل، فيجب حينئذٍ أن نقف ونردّ تفسيره إلى أهله؛ بناءً على أحاديث «ردّ العلم».

- ✓ أن تأثير العلوم الجديدة على فهمنا للحديث ليس دائمياً، بل اتّفاقياً. وعليه فينبغي أن نلحظ العلوم البشرية في المواطن التي يكون احتمال التأثير عقلائيّاً وقابلاً للمتابعة والتعلّم والتعليم، كما هو المشهود في المنهج الاجتهادي للفقه الشيعي في مواجهته لأسئلة كلّ عصر وتلبية احتياجاته.
- ✓ إنّ الشروح والتراجم الفنّية والصحيحة للحديث، هي مظهر آخر للمحاولات البشرية لفهم الحديث.

أسئلة وبحث

١ ـ ما هو تأثير المعطيات العلمية للإنسان على فهمنا للحديث؟

٢ ـ كيف يحصل تغيير في فهمنا للحديث باكتشاف معلومات جديدة؟

٣ ـ اشرح ثلاثة طرق للحصول على فهم المتقدّمين للحديث.

٤ ـ اذكر ثلاثة شروح حديثية هامّة، وبيّن خصوصية كلٍّ منها.

٥ ـ اشرح حديثين ذَوي صلة بالعلوم النفسية والاجتماعية.

٦ ـ اشرح حديث: «اِخشَوُا اللّهَ خَشيَةً لَيسَت بِتَعذيرٍ، وَاعمَلُوا لِلّهِ في غَيرِ رِياءٍ وَلا سُمعَةٍ»، وقارنه مع شرح العلّامة المجلسي.

٧ ـ قارن بين شرحَي العلّامة المجلسي والمولى صالح المازندراني للحديث التالي: «مَن نَصَبَ اللّهَ غَرَضاً لِلخُصوماتِ، أَوشَكَ أَن يُكثِرَ الاِنتِقالَ».

٨ ـ اذكر حديثين أصبحا أكثر قبولاً أو أفضل فهماً بسبب تطوّر العلوم الإنسانية.

القسم الثالث

موانع فهم الحديث

الفصل الأوّل: موانع فهم نصّ الحديث

الفصل الثاني: موانع فهم المقصود في الحديث

نظرة عامة

إنّ فهم معنى الحديث ـ كأيّ نصّ آخر ـ له أُسلوب ومعيار، ولا يمكن حمله على أيّ معنى؛ وهذا الفهم إنّما يكون مطابقاً لقصد المتكلّم والكاتب أو قريباً منه في صورة اتّباع الطريقة العقلائية الحاكمة على فهم النصوص، وعدم بقائه عالقاً في عقد الموانع والآفات، فينتهي إلى سوء الفهم حينئذٍ.

وقد درسنا في الأبحاث السابقة العوامل المؤثّرة في فهم الحديث، وفي هذا الفصل سنتناول الموانع التي تحول دون تأثير العوامل المذكورة؛ فمثلاً عند إحراق الخشبة نحن بحاجة إلى نار مشتعلة، بالإضافة إلى عدم وجود الرطوبة في الخشب، فالعوامل المؤثّرة في فهم الحديث نظير النار المشتعلة، وموانع الفهم نظير البلل والرطوبة. فلن تحترق الخشبة ما لم يتحقّق كلا الأمرين معاً، ولا يتمّ فهم الحديث ما لم يُلحظ الجانبان المذكوران معاً.

وعليه، فإنّنا سنذكر في هذا القسم العوائق التي تحول دون تأثير العوامل المذكورة في المرحلة السابقة والتي تقف حائلاً أمام الفهم الصحيح للحديث. فبعض هذه الموانع يعتبر النقطة المعاكسة لأحد العوامل المؤثّرة في فهم الحديث، وسيتمّ توضيح ذلك من خلال ذكر الأمثلة.

وبعبارة أُخرى: فإنّ الفهم الصحيح للحديث مرهون بكسب القدرات المذكورة في الأبحاث السابقة، وتهذيب الذهن من العوائق المشار إليها في هذا القسم.

تستطيع هذه العوائق ـ وبسهولة ـ أن تقضي على كلّ المحاولات والنشاطات التي اكتسبناها في سيرنا لفهم الحديث، وتحرمنا من التوصّل إلى الفهم الصحيح للحديث.

وعلى هذا الأساس، نشير إلى الكثير من هذه الموانع في قسمين، وإن كان هذا التقسيم ليس حصريّاً.

القسم الأوّل: الموانع المتعلّقة بالنصّ وتقع في المرحلة الأُولى لفهم الحديث؛ أي فهم النصّ.

القسم الثاني: هو المتعلّق بالمرحلة الثانية لفهم الحديث؛ أي فهم المقصود الحقيقي للمعصوم المتكلّم.

ونحن نستطيع أن نتعرّف على بعض العوائق الموجودة والمتعلّقة بالباحث وكيفية تعامله مع الحديث؛ لكن لبساطة البحث وتناسبه الكلّي مع المرحلتين الأساسيّتين لفهم الحديث، فإنّنا نذكر تلك العوائق في نفس هاتين المجموعتين.[١]

الجدير بالذكر، أنّ العوائق التي أحصيناها لا تشمل جميع مراحل فهم الحديث، والمثال على ذلك: هو عدم ملاحظة الأحاديث المتعارضة؛ والتي تُعدّ من أهمّ موانع فهم الحديث، حيث تقدّمت أمثلتها في القسم السابق.

---

١. تعرّضنا لهذه الموانع في كتابنا «آسيب شناسى حديث» (بالفارسية)، والذي نأمل أن يوفقنا الله تعالى لترجمته إلى اللغة العربية.

الفصل الأوّل

موانع فهم نصّ الحديث

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أن يتعرّف القارئ على:

* ضرورة إزالة عوائق فهم الحديث.
* طريقة اكتشاف عوائق فهم الحديث.

الاشتراك اللفظي

اللغة العربية ـ كسائر اللغات ـ تشتمل على مفردات ذات معانٍ عديدة؛ وهو ما يسمّى بـ«الاشتراك اللفظي»، وقد بُحث ذلك في علم أُصول الفقه، وبُحث أيضاً تحت عنوان «الإيهام» في الأدب، وهو الذي يعقّد على الباحث ـ أحياناً ـ فهم النصّ؛ لعدم وجود قرائن مميّزة.

فالحلّ الأساسي لهذه الموارد هو البحث عن القرائن المتّصلة والمنفصلة؛ كأسباب صدور الحديث، والأحاديث المشابهة.

وينحلّ أيضاً بالاستعانة بالتركيب والسياق؛ وذلك بوضع المعاني المختلفة لتلك المفردة ولحاظها واحداً بعد واحد في تلك العبارة. ونشير هنا إلى مثالين حديثيّين[1].

---

١. للاطّلاع على الأمثلة القرآنية انظر: فقه اللغة، الثعالبي: ص٣٤٥، باب «وقوع الفعل الواحد على عدّة معانٍ»، ذيل الألفاظ «قضى» و«صلّ». والمثال الواضح من الأمثلة القرآنية مررنا عليها سابقاً، وتعرّضنا إلى لفظ «نقدر».

١ ـ إنّ كلمة «اختلاف» في الحديث المروي عن الرسول الأكرمﷺ: «اِختِلافُ أُمّتي رَحمَةٌ»[١]، يمكن أن تكون بمعنى الفرقة وتعدّد الجماعات، ويمكن أن تكون بمعنى مجيء شيء بعد شيء وقيامه مقامه. فالذي تصوّره عبد المؤمن الأنصاري هو المعنى الأوّل فقط، وغفل عن المعنى الآخر؛ ولهذا لم يستطع أنّ يصدّق كون الاختلاف (بمعنى الفرقة) رحمة، فذهب إلى الإمام الصادقؑ وعرضه عليه قائلاً:

إنَّ قوماً رَوَوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِﷺ قَالَ: إنَّ اختِلَافَ أُمَّتِي رَحمَةٌ؟ فَقَالَ: صَدَقُوا. قُلتُ: إن كَانَ اختِلَافُهُم رَحمَةً فَاجتِمَاعُهُم عَذَابٌ؟ قَالَ: لَيسَ حَيثُ ذَهَبتَ وَذَهَبُوا، إنَّمَا أَرَادَ قَولَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ فَأَمَرَهُم أَن يَنفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِﷺ وَيَختَلِفُوا إِلَيهِ فَيَتَعَلَّمُوا ثُمَّ يَرجِعُوا إِلَى قَومِهِم فَيُعَلِّمُوهُم؛ إنَّمَا أَرَادَ اختِلَافَهُم مِنَ البُلدَانِ لَا اختِلَافاً فِي دِينِ اللَّهِ؛ إنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ.[٢]

فعلى هذا يكون معنى الحديث: هو أنّ يختلف المسلمون في طلب العلم، لا الاختلاف في دين اللّه.

فقد جاء لفظ «اختلاف» في الروايات الأُخرى بهذا المعنى؛ كما نخاطب أهل البيتؑ في الزيارة «الجامعة الكبيرة» بأنّهم «مختلَف الملائكة»، والأهمّ من ذلك أنّه قد استُعمل بهذا المعنى في القرآن الكريم أيضاً[٣].

الجدير بالذكر، أنّ هذا الحديث قد صُحّح وخُرّج على معنى التفرّق أيضاً[٤].

والنقطة الجديرة بالذكر، أنّ المعاني المتعدّدة ناتجة عن تشابه هيئتين من مادّة واحدة أحياناً، لا أنّ هناك للمادّة معنيين، وهذا يحصل في اللغة العربية بسبب تغيير حروف العلّة.

---

١. معاني الأخبار: ص ١٥٧، ح ١؛ علل الشرائع: ج ١، ص ٨٥؛ بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ١٦٤.

٢. معاني الأخبار: ص ١٥٧، ح ١.

٣. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ١٩٠)؛ وانظر أيضاً: البقرة: ١٦٤، ويونس: ٦، والمؤمنون: ٨٠.

٤. انظر: بحار الأنوار: ج١، ص٢٢٧.

والمثال على ذلك: لفظ «مُرتاب» المحتمل لمعنى الفاعل والمفعول معاً في الرواية المنقولة عن الإمام عليّ عليه السلام:

لا تُصاحِب هَمّازاً فَتَعُدَّ مُرتاباً.[1]

فإنّ «الريب» عند نقله إلى باب الافتعال يصير اسم فاعله ومفعوله على هيئة واحدة؛ لأنّ كلّاً من «مُفتَعِل» و«مُفتَعَل» يُستبدل حرف الياء فيهما إلى «ألف»؛ بسبب تحريكه وفتح ما قبله، وإن كان من الممكن أنّ يتعيّن أحد الاحتمالين بسبب السياق والترادف في المعنى.

وأحياناً يؤدّي الإعلال وتغير الحروف إلى أن تتشكّل هيئة واحدة من مادّتين، وبسبب تشابه الصيغتين تشتبه إحدى المادّتين بالأُخرى. والمثال على ذلك: كلامٌ لأمير المؤمنين عليه السلام يخاطب به الأشعث بن قيس وهو على منبر مسجد الكوفة يخطب، بعد أن اعترضه الأشعث في بعض كلامه، فقال له عليه السلام:

حائِكُ ابنُ حائِكٍ، وَمُنافِقُ ابنُ كافِرٍ[2].

فقد يتصوّر أنّ كلمة «حائك» من مادّة «حَوَكَ» بمعنى الحياكة والنساجة، إلّا أنّه لا يتناسب مع ماضي ونسب الأشعث؛ لأنّه كان هو وأبوه من كبار قبيلة كندة في اليمن[3]. ولهذا فقد احتمل الأُستاذ شهيدي ـ مترجم نهج البلاغة إلى اللغة الفارسية ـ أنّ كلمة «حائك» مأخوذة من مادّة «حيك»؛ بمعنى التكبّر، وهذا المعنى ينسجم مع ماضي وسلوك هذه الشخصية[4].

ومثال آخر للتشابه التركيبي: لفظ «حسنان»؛ الذي يمكن أن يكون مثنّى «حَسَن»، ويمكن أن يكون كلمة مستقلّة بصيغة «حِسنان».

---

١. بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ١٠.

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١٩، ص ٦١.

٣. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ج١، ص٢٣٩، الرقم٢٠٥؛ موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنّة والتأريخ: ج١٢، ص ٥٣.

٤. انظر: نهج البلاغة (ترجمه إلى الفارسية سيّد جعفر شهيدي): ص٤٥٤ ـ ٤٥٥، التعليقة ٣ و٥ على الخطبة ١٩؛ موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنّة والتأريخ: ج١٢، ص٥٣.

يصف الإمام علي عليه السلام في الخطبة الشقشقية الإقبال الشديد للناس عليه بعد مقتل عثمان قائلاً:

فَما راعَني إلّا وَالنّاسُ كَعُرفِ الضَّبُعِ إلَيَّ يَنثالونَ عَلَيَّ مِن كُلِّ جانِبٍ، حَتّى لَقَد وُطِئَ الحسنان وَشُقَّ عِطفايَ، مُجتَمِعينَ حَولي كَرَبيضَةِ الغَنَمِ[1].

فقد اعتبر الكثير من مترجمي نهج البلاغة أنّ المقصود من كلمة «الحَسَنان» هما الحسن والحسين عليهما السلام؛ فقد سُمّيا كذلك لقاعدة التغليب[2]. ولكنّ القطب الراوندي - الذي يُعتبر من أوائل شرّاح نهج البلاغة - وبعده ابن أبي الحديد، قد فسّراه بمعنى «إبهامي الرِّجلين». واحتمل الأُستاذ شهيدي - في تتمّة ترجمته لنهج البلاغة - معنىً ثالثاً، حيث قال:

إنّ كلمة «حَسَنان» تعمّ سبطَي رسول اللّه صلى الله عليه و آله: الإمام الحسن المجتبى والإمام الحسين سيّد الشهداء عليهما السلام، ولكن بالنظر إلى معنى الفعل المجهول وكذلك شكل المجلس الذي كان فيه الإمام عليه السلام، يُستبعد أن يكون المقصود من كلمة «الحَسَنان» هما الحسن والحسين عليهما السلام؛ حيث كان عمرهما أكثر من ثلاثين سنة في ذلك الحين (ذي الحجّة من عام ٣٥ للهجرة)، فكيف يقول الإمام عليه السلام إنّهما وُطِئا تحت الأرجل؟! ومع فرض كثرة المقبلين والناس حول الإمام فلماذا خصّ الحسنين عليهما السلام بالذكر؟ ينقل ابن أبي الحديد عن القطب الراوندي أنّ «الحَسَنان» بمعنى إبهامي الرِّجلين، وإن كان هذا التفسير يبدو مناسباً، إلاّ أنّني وحسب تتبّعي لم أرَ أحداً من اللغويّين فسّر «الحَسَنان» بهذا المعنى، لكنّهم أشاروا إلى أنّ هذه الكلمة بمعنى عَظم العَضُد،[3] وهذا المعنى يتناسب مع كلمة «عِطفاي»؛ أي «جنباي»[4].

---

١. نهج البلاغة: الخطبة الشقشقية (الخطبة ٣)، ص ٤٩.

٢. التغليب الذي يُستعمل في تثنية الأسماء غالباً، هو تثنية أحد الاسمين المتشابهين أو المترابطين، وغالباً ما يكون هو الأكبر بدلاً من عطفهما، مثل استعمال كلمة «شمسين» بدلاً عن الشمس والقمر.

٣. قال ابن منظور نقلاً عن ابن الهيثم: «الحَسَن: هو طرف عَظم العَضُد الذي يلي المَنكِب» (لسان العرب: ج١١، ص٧٢١)؛ ونقل ذلك الزبيدي أيضاً (تاج العروس: ج١٥، ص٧٧٠).

٤. نهج البلاغة (ترجمه إلى الفارسية جعفر شهيدي): ص٤٥٠، التعليقة ١٢ على الخطبة (٣) الشقشقية.

جدير بالذكر، أنّه لابدّ من دراسة سائر الروايات والنقول التأريخية المرتبطة بهذا الموضوع حتّى يمكن القطع بالمعنى المقصود، وممّا هو في سياق هذا الكلام: الخطبة (٢٢٩) من نهج البلاغة التي تتحدّث عن أحداث هذه البيعة العامّة لأمير المؤمنين عليه السلام؛ حيث يشير إليها الأُستاذ شهيدي في تعليقته.

ومن الأُمور الهامّة في هذا المجال هو ملاحظة التغيّر التغليبي في مادّة واحدة بعد إدخالها في أبواب الثلاثي أو الرباعي المزيد[١]، ولمّا كان موضع هذا البحث هو علم الصرف والأدب فلا نتطرّق إلى تأثيراته، ولكن نكتفي بنقطة واحدة؛ وهي أنّه بسبب وجود بعض الهيئات المتشابهة في باب الفعل المجرّد والمزيد، فمن الضروري الأخذ بنظر الاعتبار التوافق الحاصل من الهيئة المنتخبة وبقيّة الجملة، وإنّ مراعاة هذه المسألة تزداد أهمّيّتها في النسخ الخطّية القديمة التي غالباً ما تكون خالية من الحركات الإعرابية[٢].

التطوّر الدلالي

يعتقد علماء اللغة أنّ بعض الألفاظ تتغيّر بمرور الزمن؛ حيث تتأثّر بالتغييرات الزمنية والمكانية في عصرها، فيُستعمل ذلك اللفظ الذي يحمل معنىً معيّناً وخاصّاً في عصرٍ ما بمعنىً آخر في العصور اللاحقة، أو يكون له عدّة معانٍ فيُترَك أو يَقلّ استعماله في بعضها في طول الزمان، لكنّ لتدريجية هذا التبدّل وبطئه لا يلتفت إليه الناس في الغالب.

فكان إصرارنا وتأكيدنا على مراجعة كتب اللغة المعاصرة لزمن صدور الحديث نابعاً من هذه النقطة الضرورية؛ لأنّه من الممكن أنّ لا يشير اللغويّون المتأخّرون إلى هذا التغيّر، بل يذكرون الاستعمال الجاري في عصرهم فقط، كما هي الطريقة المتداولة لعلماء اللغة.

---

١. مثل: «طَهُر، وطهَّر».

٢. مثل: «تنزّل» التي قد تكون ماضي باب التفعّل، وقد تكون مضارعة المؤنّث، والتي كانت في الأصل «تتنزّل» وحُذفت تاؤها الأُولى بسبب الثقل، وأُخرى تكون «تُنزِّل» مضارعة المؤنث، باب التفعيل.

ومن العلماء الذين أشاروا إلى هذه النقطة: الغزالي، فإنّه يذكر في فصل «العلم» من كتابه إحياء علوم الدين بعض الألفاظ التي تغيّرت معانيها الأوّلية عمّا كانت عليه في زمانه، مثل: «العلم، الفقه، الحكمة...» إلى آخره[١].

والأمثلة التالية تبيّن هذا المانع بشكلٍ أوضح:

المثال ١:

عن مهاجر عن رجل من ثقيف قال: استَعمَلَني عليُّ بنُ أَبي طالِبٍ عليه السلام عَلَى بانِقيا وَسَوادٍ مِن سَوادِ الكوفَةِ، فَقالَ لي وَالنّاسُ حُضورٌ:
«انظُر خَراجَكَ فَجِدَّ فيهِ، وَلا تَترُك مِنهُ دِرهَماً، فَإِذا أَرَدتَ أَن تَتَوَجَّهَ إِلى عَمَلِكَ فَمُرَّ بي». قالَ: فَأَتَيتُهُ فَقالَ لي: «إِنَّ الَّذي سَمِعتَ مِنّي خُدعَةٌ، وَإِيّاكَ أَن تَضرِبَ مُسلِماً أَو يَهودِيّاً أَو نَصرانِيّاً في دِرهَمِ خَراجٍ، أَو تَبيعَ دابَّةَ عَمَلٍ في دِرهَمٍ؛ فَإِنَّما أُمِرنا أَن نَأخُذَ مِنهُمُ العَفوَ»[٢].

الشاهد هنا هو كلمة «العفو»، فإذا أخذناها بمعناها المتداول اليوم ـ أي التجاوز والصفح ـ فلا يُفهم من الجملة معنىً صحيح، لكن فسّرها العلّامة المجلسي في مرآة العقول بمعناها الآخر؛ وهو «الزيادة» أو «الوسط» مستنداً إلى أقوال اللغويّين[٣]. ومن الملاحظ أنّ «الزيادة» هي أفضل وأصحّ (أي الذي يكون أزيد من مصرفه)؛ بقرينة الآية الشريفة: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾[٤].

المثال ٢:

والمثال الآخر هو كلمة «التعمّق»، فإنّ معناها في اللغة العربية المعاصرة هو الغور وبُعد النظر في العمل أو بُعد النظر في الكلام[٥]؛ فإنّها تدلّ على معنىً إيجابيّ وقيّم، فتُستخدم

---

١. إحياء علوم الدين، الغزالي: ج١، ص٣١. والغزالي لم يقل بالتمييز بين التغيير التدريجي للمعنى وخلط المعنى الاصطلاحي واللغوي والعرفي.
٢. الكافي: ج٣، ص٥٤٠، ح ٨.
٣. أنظر: مرآة العقول: ج ١٦، ص ٧٢.
٤. البقرة: ٢١٩.
٥. معجم لاروس: ج١، ص٦٠٣.

صفة العميق والمتعمّق للباحث الذي يغوص في أعمال التحقيق والبحث العلمي. لكن في العربية القديمة وبالمآل إلى الحديث لا نرى ذلك، بل كانت بمعنى الإفراط والتجاوز للحدّ، وهو معنىً مذموم[١].

ولهذا فإنّ الغفلة عن هذا التطوّر ستؤدّي بنا إلى فهم الرواية التالية بشكل خاطئ:

عَن عاصِمِ بنِ حُمَيدٍ قالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ عليه السلام عَنِ التَّوحيدِ، فَقالَ: «إنَّ اللّهَ عَزَّ وجَلَّ عَلِمَ أنَّهُ يَكونُ في آخِرِ الزَّمانِ أقوامٌ مُتَعَمِّقونَ، فَأَنزَلَ اللّهُ تَعالى: ﴿قُل هُوَ اللّهُ أحَدٌ﴾، وَالآياتِ مِن سورَةِ الحَديدِ إلى قَولِهِ: ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ فَمَن رامَ وَراءَ ذلِكَ فَقَد هَلَكَ»[٢].

فإنّ كلمة «متعمّقون» في هذه الرواية ليست لمدح الأقوام المتأخّرين، وإن كانت في بيان فضل سورة ﴿قُل هُوَ اللّهُ أحَدٌ﴾. وقد استخدم الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لذمّ أقوام تجاوزوا الحدّ وانحرفوا عن الصراط السويّ ممّن اعترضوا على الرسول صلى الله عليه وآله عند تقسيمه غنائم معركة حنين وصرخوا في وجهه يدعونه للعدل في القسمة، فمنع نبيّ الرحمة صلى الله عليه وآله أصحابه من التعرّض لهم قائلاً:

سَيَكونُ لَهُ شيعَةٌ يَتَعَمَّقونَ فِي الدّينِ حَتّى يَخرُجوا مِنهُ كَما يَخرُجُ السَّهمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ[٣].

وأثبت التأريخ أنّ هذا الشيخ هو الذي قاد الخوارج إلى قتال أمير المؤمنين عليه السلام، وقد سُمّوا بـ«المارقين»، و«المارق» يقال للسهم الذي يخرج من القوس بشدّةٍ وتجاوزٍ أكثر من حدّه بحيث يصل إلى هدفه ويمزّقه ويجتازه. وهذا المعنى يؤيّد ـ بنحوٍ آخر ـ مفهوم الإفراط وتجاوز الحدّ.[٤]

---

١. أنظر: الروايات المتعلّقة بسورة التوحيد والتي جاءت في بحار الأنوار: ج٧٧، ص٢٣٤، ح٣؛ وميزان الحكمة: ج٢، ص١١٠٤، ح٧٣٨٧، وص١١٠٠، ح٧٣٥؛ وكنز العمّال: ج٣، ص٣٥، ح ٥٣٤٨. وأنظر أيضاً: الكافي: ج٢، ص ٢٢٨، ح١؛ وأيضاً: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ج٦، ص٢٧٢ عبارة «ضيّقوا على أنفسهم» حول نفسية الخوارج.

٢. الكافي: ج١، ص٩١، ح٣؛ التوحيد: ص٢٨٣، ح٢.

٣. مسند أحمد بن حنبل: ج٢، ص٢١٩.

٤. وهذا هو الأساس للتحليل الجديد لمعرفة الخوارج، والذي أبداه سماحة آية الله الريشهري في موسوعة الإمام علي بن أبي طالب: ج٦ ص٢٦١ ـ ٢٨٨.

إنّ لفظ «التعمّق» قد استُعمل في نهج البلاغة أيضاً بمعنى الذمّ؛ حيث عدّه أمير المؤمنين عليه السلام من أركان الكفر، قائلاً:

الكُفرُ عَلى أَربَعِ دَعائِمَ: عَلى التَّعَمُّقِ وَالتَّنازُعِ وَالزَّيغِ وَالشِّقاقِ؛ فَمَن تَعَمَّقَ لَم يُنِب إِلى الحَقِّ[1].

ويظهر من الرواية التالية أنّ هذا المعنى كان سائداً حتّى أواخر القرن الثاني، فروى الشيخ الحرّ العاملي بسنده عن أبي جرير الرقاشي، قال:

قُلتُ لِأَبِي الحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: كَيفَ أَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا تَعَمَّق فِي الوُضُوءِ، وَلَا تَلطِم وَجهَكَ بِالمَاءِ لَطماً وَلَكِنِ اغسِلهُ مِن أَعلَى وَجهِكَ إِلَى أَسفَلِهِ بِالمَاءِ مَسحاً- وَكَذَلِكَ فَامسَحِ المَاءَ عَلَى ذِرَاعَيكَ وَرَأسِكَ وَقَدَمَيكَ.[2]

وقال الخليل الفراهيدي:

«وفي الحديث: لو تمادى الشهر لواصلت وصالاً يدع المُتَعَمِّقون تَعَمُّقَهم. والمُتَعَمِّق: المبالغ في الأمر المنشود فيه (الذي يطلب أقصى غايته) والعَمق والعُمق: ما بعد من أطراف المفاور. والأَعماق: أطراف المفاوز البعيدة، وقيل: الأطراف ولم تقيّد»[3]

التباس المعنى اللغوي والاصطلاحي

المعنى الاصطلاحي: هو استعمال اللفظ في معنىً غير معناه الأصلي بين مجموعة خاصّة من الناس، وهذا المعنى غير معروف عند العرف العامّ؛ أي أنّ هناك طائفة من الناس أو من العلماء يستخدمون اللفظ في معنى خاصّ بهم. وقد يكون له ـ أحياناً ـ ارتباط وثيق بذلك المعنى، كما قد يختلف هذا المعنى الجديد اختلافاً كبيراً عن المعنى الأصلي والعرفي له، فيؤدّي معرفة أهل الاصطلاح واستعماله المتكرّر عندهم إلى تبادر المعنى الاصطلاحي قبل

---

١. نهج البلاغة: الحكمة ٣١.

٢. وسائل الشيعة: ج١، ص ٣٩٩.

٣. العين: باب «عمق».

المعنى الأصلي عندما يسمعون ويقرأون هذا اللفظ، وبالتالي فإنّ الأحاديث التي استُعمل فيها اللفظ بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي سيفهمونها بنحوٍ غير صحيح.

وكنموذج على ذلك: لفظ «الأدب»؛ ففي المعنى الاصطلاحي يُطلق على اللغة وعلوم البلاغة والأدب، أمّا في المعنى اللغوي فيدلّ على سلوك عامّ مقبول لدى العرف والمجتمع. وقد جاء في الحديث بهذا المعنى؛ أي المعروف وغير المنكر لدى العرف.

وهناك نماذج أُخرى: كـ «الصلاة»، فهي من المصاديق التي اختلطت مع ألفاظ الحديث؛ فكلمة «الصلاة» في اللغة بمعنى الدعاء، وعند الفقهاء بمعنى الصلاة المعروفة (إمّا مفروضة أو مندوبة). وهي غير مستعملة بمعناها اللغوي في الأبحاث الفقهية، وإن كان معناها اللغوي ليس بمتروك كلّيّاً؛ فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَـأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيهِ وَسَلِّمُوا تَسلِيمًا﴾[١]، وكذلك في بعض الأذكار، كالصلاة على النبيّ في تشهّد الصلاة والأدعية.

ولأُنسنا الذهني بالمعنى الاصطلاحي، قد لا يخطر المعنى اللغوي في الذهن، وبالتالي قد نفهم الحديث بشكل خاطئ. ففي الحديث المروي عن رسول اللّهﷺ:

إذا دُعِيَ أَحَدُكُم إلى الطَّعامِ فَليُجِب، فَإن كانَ صائِماً فَليُصَلِّ[٢].

يرى الملاّ صدرا في تفسيره أنّ المراد بالصلاة هو معناها اللغوي؛ يعني الدعاء بالبركة والخير للمضيف، والذي يتطابق وينسجم مع فهم بعض شرّاح الحديث[٣].

والمثال الآخر على ذلك: كلمة «الوُضوء»، حيث نفهم منها الطهارةَ المائيّة المصطلحة والمعروفة عادةً، بينما جاءت في اللغة بمعنى النظافة[٤]. ولهذا لابدّ من مراعاة ذلك عند شرح

---

١. الأحزاب: ٥٦.

٢. سنن الترمذي: ج٢، ص١٣٩، ح٧٧٧.

٣. أنظر: عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي: ج٣، ص ٣٠٨.

٤. معجم مقاييس اللغة: ج٦، ص١١٩.

الأحاديث المتعلّقة بآداب الطعام، كالوضوء قبل الطعام وبعده.[١]

وعلى هذا الأساس، حمل الشيخ الطوسي الحديث: «وقد رَعَفَ بَعدَما تَوضَّأ دَماً سائِلاً فَتَوَضَّأَ»[٢] على الغسل، قائلاً:

فيجوز أن يكون أراد بالتوضّؤ ها هنا غَسلَ الموضع؛ لأنّ تنظيف العضو يُسمّى وُضوءاً؛ لأنّه مأخوذ من الوَضاءة التي هي الحُسن، ألا ترى أنّ مَن غسل يده ونظّفها وحسّنها قيل وضّأها، ويُقال: فلان وَضيءُ الوجهِ، وقومٌ وِضَاءٌ.

مَساميحُ الفِعال ذَوُو أَناةٍ مَراجيحٌ وأَوجُهُهُم وِضَاءُ

وَالوَضُوءُ بِفَتحِ الوَاوِ اسمُ مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَالوُضُوءُ بِضَمِّ الوَاوِ المَصدَرُ، وَكَذَلِكَ التَّوَضُّؤُ. وَمِثلُ ذَلِكَ الوَقُودُ بِفَتحِ الوَاوِ اسمٌ لِمَا يُوقَدُ بِهِ النَّارُ، وَالوُقُودُ بِالضَّمِّ المَصدَرُ، وَمِثلُهُ التَّوَقُّدُ. فَإِن قِيلَ: كَيفَ يُمكِنُكُم حَملُ الخَبَرِ عَلَى مُقتَضَى لَفظِ اللُّغَةِ مَعَ انتِقَالِهِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالعُرفِ إِلَى الأَفعَالِ المَخصُوصَةِ؟! أَلَا تَرَى أَنَّ مَن قَالَ: تَوَضَّأتُ، لَا يُفهَمُ مِنهُ فِي العُرفِ إِلَّا الوُضُوءُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَلَا يُقَالُ لِمَن غَسَلَ يَدَيهِ أَو غَسَلَ عُضواً مِن أَعضَائِهِ: تَوَضَّأَ، بِالإِطلَاقِ؟! قِيلَ: إِطلَاقُ اللَّفظِ وَإِن كَانَ قَدِ انتَقَلَ إِلَى مَا ذَكَرتُم فِي العُرفِ فَمُضَافُهُ لَم يَنتَقِل، وَإِنَّمَا يُفِيدُ المُضَافُ مِنهُ بِحَسَبِ مَا أُضِيفَ إِلَيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَن قَالَ: تَوَضَّأتُ مِنَ الحَدَثِ أَو لِلصَّلَاةِ، لَم يُفهَم مِنهُ إِلَّا الأَفعَالُ المَخصُوصَةُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَلَو قَالَ بَدَلًا مِن ذَلِكَ: تَوَضَّأتُ مِنَ الطَّعَامِ أَو تَوَضَّأتُ لِلطَّعَامِ، لَم يُفهَم مِنهُ إِلَّا غَسلُ العُضوِ وَالتَّنظِيفُ؟! وَالَّذِي فِي الخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيتُ أَبِي وَقَد رَعَفَ بَعدَمَا تَوَضَّأَ دَماً سَائِلًا فَتَوَضَّأَ، فَكَانَ تَقدِيرُه أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنهُ، وَلَو صَرَّحَ فَقَالَ: تَوَضَّأَ مِنَ الرُّعَافِ، لَمَا فُهِمَ مِنهُ إِلَّا غَسلُ العُضوِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: تَوَضَّأتُ مِنَ الطَّعَامِ، لَم يُفهَم مِنهُ إِلَّا تَنظِيفُ العُضوِ المَخصُوصِ.[٣]

١. أنظر: وسائل الشيعة: ج٢٤، ص٣٣٤، باب ٤٩ (استحباب غسل اليدين قبل الطعام وبعده). والمثير للانتباه أنّ أكثر أحاديث هذا الباب تؤكّد على كلمة الوضوء لا غسل اليدين، إلّا أنّ الشيخ الحرّ العاملي اختار عنوان «غسل اليدين» على ضوء فهمه الصحيح للأحاديث.

٢. تهذيب الأحكام: ج١، ص١٣، ح٢٩.

٣. تهذيب الأحكام: ج١، ص١٣.

عدم الالتفات إلى الحروف

تلعب الحروف في اللغة العربية ـ وبالأخصّ حروف التعدّي وحروف الجرّ ـ دوراً هامّاً، وهي كحروف الإضافة في اللغة الفارسية والإنجليزية؛ فإنّ لوجود هذه الحروف أو عدم وجودها أو تغيّرها ـ وبالأخصّ حروف التعدية ـ الأثر الكبير في معنى الكلام، ويؤدّي عدم الالتفات إليها ـ أحياناً ـ إلى الفهم الخاطئ لمقصود المتكلّم. والمثال على ذلك الرواية المشهورة:

«فَمَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فَلَيسَ مِنّي»[١].

فلو استبدلنا الحرف «عن» بـ «في»، لانعكس المعنى بصورة كاملة[٢].

وهناك كلمات أُخرى مثل «العادل» استُعملت مع حروف مختلفة، فمثلاً روي عن أمير المؤمنين الإمام عليعليه السلام في خطبة الأشباح:

كَذَبَ العادِلونَ بِكَ إذ شَبَّهوكَ بِأَصنامِهِم وَنَحَلوكَ حِليَةَ المَخلوقينَ بِأَوهامِهِم[٣].

فنسبعليه السلام الكذب إلى العادل، وهو غريب كما يبدو لأوّل وهلة، ولكن إذا لاحظنا وجود «الباء» فهمنا منها أنّ «عَدَلَ بـ..» بمعنى اتّخذ العِدل والشريك لله. ونفس هذه المادّة إذا تعدّت بـ«عن» كان لها معنىً آخر، فقولنا: «عَدَلَ عَن الطريقِ» أي: انحرف عن الطريق[٤]. ولها أمثلة في القرآن الكريم؛ كالآيات الشريفة التالية:

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[٥].

و **﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَـٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَاتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ**

---

١. هذه الفقرة جزء من حديثٍ (أنظر: الكافي: ج٥، ص٤٩٦؛ صحيح البخاري: ج٦، ص١١٦).

٢. رغب فيه: أراده، رغب عنه: لم يُرده (الصحاح).

٣. نهج البلاغة: الخطبة ٩١.

٤. أنظر: الصحاح: ج٣، ص١٢٤٤، العين: ج٦، ص٢٧٦.

٥. الأنعام: ١.

٦. الأنعام: ١٥٠.

و ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَ ٱلْأَرْضَ وَ أَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[١].

والجدير بالذكر، أنّه قد يكون الفعل متعدّياً بنفسه، إلاّ أنّه يُستعمل مع حرف الجرّ أيضاً فيتغيّر معناه قليلاً، وأحد هذه الأفعال «عقل»، فهو متعدٍّ بنفسه ويُستعمل مع «عن» بشكلٍ نادر؛ ولهذا فإنّه من الموارد الصعبة التي أجبرت شارحي الحديث على التأمّل، ومثال بسيط على استعمال هذا التركيب في هذه الرواية:

كانَ رَسولُ اللّهِﷺ يُعيدُ الكَلِمَةَ ثَلاثاً؛ لِتُعقَلَ عَنهُ[٢].

كما أنّه قد يستعمل بعض الأفعال كثيراً مع حرف معيّن ويأتي في مواضع مع حرفٍ آخر؛ مثل «يشرب» الذي يستعمل كثيراً مع الحرف «من»، واستعمل مع «الباء» في الآية الشريفة: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٣]، حيث ذكر الأُدباء ذلك مثالاً للإشراب.

ومن أراد الاستزادة فليراجع كتب الأدب واللغة.

التصحيف والتحريف

لا شكّ أنّ التغيير المتعمّد أو غير المتعمّد يؤثّر في فهمنا للحديث، والتحريفات المتعمّدة تحصل ـ في الحقيقة ـ لهذا الغرض، فتأكيدنا في أوّل دروس الكتاب وإصرارنا على الحذر من التصحيف والتحريف في الروايات وتحصيل النسخ المختلفة، نابع من هذه النقطة؛ وهي أنّ الفهم الصحيح لقول الإمامﷺ رهن الحصول على نفس النصّ أو المعنى الصادر منه. وأحد أهداف عرض الحديث هو حصول الراوي على النصّ الرئيس وغير المحرّف، حيث ننقل بعض الأمثلة هنا:

المثال ١: نُقل عن إبراهيم بن أبي محمود أنّه قال:

---

١. النمل: ٦٠.

٢. سنن الترمذي: ج٥، ص٢٦٢، ح٣٧٢٠. ولملاحظة الموارد الأُخرى يراجع كتاب: العقل والجهل في الكتاب والسنّة؛ وأيضاً بحار الأنوار: ج ١، ص٩٢.

٣. الإنسان: ٦.

قُلتُ لِلرِّضا عليه السلام: يَا ابنَ رَسولِ اللّهِ! ما تَقولُ في الحَديثِ الَّذي يَرويهِ النّاسُ عَن رَسولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله أنَّهُ قالَ: «إنَّ اللّهَ ـ تَبارَكَ وَتَعالى ـ يَنزِلُ في كُلِّ لَيلَةِ جُمُعَةٍ إلَى السَّماءِ الدُّنيا»؟ فَقالَ عليه السلام: «لَعَنَ اللّهُ المُحَرِّفينَ الكَلِمَ عَن مَواضِعِهِ، وَاللّهِ ما قالَ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله ذلِكَ، إنَّما قالَ: إنَّ اللّهَ ـ تَبارَكَ وَتَعالى ـ يُنزِلُ مَلَكاً إلَى السَّماءِ الدُّنيا كُلَّ لَيلَةٍ فِي الثُّلُثِ الأَخيرِ وَلَيلَةَ الجُمُعَةِ في أوَّلِ اللَّيلِ، فَيَأمُرُهُ فَيُنادي: هَل مِن سائِلٍ فَأُعطِيَهُ؟ هَل مِن تائِبٍ فَأَتوبَ عَلَيهِ؟»[1].

ويدلّ هذا العرض على أنّ الرواة السابقين كانوا حذرين جدّاً من تأثير التصحيف في فهم النصّ، وكلّما حصل لهم شكّ في نصّ الحديث رجعوا إلى المنبع الفيّاض والقدسي والإلهي؛ وهو الإمام المعصوم عليه السلام، وكانوا يحصلون على النصّ الرئيس للحديث ويجعلون معناه حجّة عليهم؛ وبما أنّنا فقدنا ذلك المصدر الأصيل، فعلينا أن نعرض الأحاديث على العلم الموروث عنهم، والاستعانة بمن يقوم مقامهم من الواعين؛ لكشف التحريفات والتصحيفات الغامضة.[2]

التقطيع غير الصحيح

إنّ تقطيع الحديث وإن كان ضروريّاً ـ أحياناً ـ لطول النصّ، لكنّ استخراج فقرة منه منفصلةً عن القرائن الحافّة بها قد يؤدّي إلى الفهم الخاطئ له، وقد يجعل الحديث مجملاً ومعقّداً أحياناً؛ وبعبارة أُخرى: أنّ تقطيع الحديث غير مضرّ في الجمل المنفصلة حال كون المحدّث عارفاً بأُسلوب التقطيع، ولكنّه غير صحيح في بعض الأحيان، ويحجب القرائن عن الباحث؛ كما في الحديث المروي عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله:

إنَّما الشُّؤمُ فِي الثَّلاثَةِ: الفَرَسِ، وَالمَرأَةِ، وَالدّارِ.

فإنّ الراوي لم يأتِ بصدر الحديث؛ وهو عبارة: «كانَ أَهلُ الجاهِلِيَّةِ يَقولونَ»، فنسب

---

١. كتاب من لا يحضره الفقيه: ج١، ص٤٢١، ح١٢٤٠.

٢. وللالتفات إلى أهمّية هذا البحث وتأثيره على الفهم راجع: المسجدي، التصحيف في متن الحديث.

عقيدة الجاهلية إلى النبيّ الأعظمﷺ، وهي نسبة غير صحيحة[١].

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه عدّة الأصول ـ والذي يُعدّ من أهمّ كتبه في علم أُصول الفقه ـ بالإضافة إلى هذا المثال بعضَ الأحاديث الأُخرى التي قُطِّعت بشكلٍ غير صحيح، وقال:

«إنّهم كانوا يحضرونهﷺ وقد ابتدأ الحديث فيلحقه بعضهم فينقلونه بانفراده فيتغيّر معناه لذلك؛ ولذلك كانﷺ إذا أحسّ برجل داخل ابتدأ الحديث »[٢].

الجدير بالذكر، أنّ التقطيع لا يخصّ صدر الحديث وإنّما قد يقطّع آخره؛ مثل حديث المستدرك للحاكم[٣] والمعجم للطبراني[٤]، اللذين قطعا قسماً من صدر وذيل حديثٍ مفصّلٍ مرويٍّ في الكافي[٥]. والنصّ الأصلي للحديث الذي نُقل عن الإمام عليعليه السلام هو:

لَمّا وَجَّهَني رَسولُ اللّهِ إلى اليَمَنِ قالَ: يا عَليُّ! لا تُقاتِل أَحَداً حَتّى تَدعُوَهُ إلى الإسلامِ، وَايمُ اللّهِ لَأَن يَهدِيَ اللّهُ عَلى يَدَيكَ رَجُلاً خَيرٌ لَكَ مِمّا طَلَعَت عَلَيهِ الشَّمسُ وَغَرَبَت، وَلَكَ وَلاؤُهُ.

فلم يأتِ الحاكم والطبراني بالقسم الأخير للحديث: «ولك ولاؤه»، ولكنّ المصادر الشيعية الأخرى أوردته كما في *الكافي*[٦].

مثال آخر:

«أَوَّلُ مَن كاتَبَ لُقمانُ»

فبسبب تقطيعه وعدم الإتيان بجملة «وكانَ عَبداً حَبَشِيّاً»، يُفهم أنّ «مَن كاتَبَ» تعني من يكتب الكتب والرسائل، مع أنّه إذا لوحظت العبارة الثانية، لتبيّن أنّ «كاتَبَ»

---

١. نقل المحدّثون النص المقطّع للرواية عن عبد اللّه بن عمر، والنص الكامل والمصحّح عن عائشة. أُنظر: مسند أحمد بن حنبل: ج١، ص١٨٠، وج٢، ص١١٥، وج٥، ص٣٣٥؛ الموطّأ: ج٢، ص٩٧٢.

٢. عدّة الأُصول: ج١، ص٩٤.

٣. المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص ٥٩٨.

٤. المعجم الكبير: ج١، ص ٣٣٢، ح٩٩٤.

٥. الكافي: ج٥، ص٣٦.

٦. أُنظر: تهذيب الأحكام: ج٦، ص١٤١، ح٢٤٠؛ الجعفريات: ص٧٧؛ النوادر، الراوندي: ص ٢٠.

تعني كتابة العقد بين العبد وسيّده ـ وهي المسمّاة بالمكاتبة عند الفقهاء ـ حتّى يتحرّر العبد تدريجيّاً. فعلى هذا الحديث، يمكن أنّ يقال بأنّ لقمان هو مؤسّس لقاعدة تحرير العبيد عن طريق المكاتبة.

الملخّص

✓ إنّ عوائق فهم الحديث عديدة، حيث ذُكرت سبعة منها في هذا الفصل:

١ ـ **الاشتراك اللفظي:** قد يشكل تعيين المعنى المقصود في الألفاظ المشتركة، والذي يعيّن المعنى هو القرائن المكتنفة بالكلام والأحاديث المشابهة لها.

٢ ـ **تطوّر اللغة:** قد يُنسى بعض معاني اللّفظ المشترك ويُتداول أحد معانيه، فتؤدّي الغفلة عن المعنى المنسي إلى الفهم الخاطئ. ويمكن الحيلولة عن ذلك: بمراجعة كتب اللغة القديمة وغريب الحديث وجمع كلّ القرائن.

٣ ـ **التباس اللغة والاصطلاح:** المعنى الاصطلاحي هو استعمال اللفظ في معنىً غير معناه الأصلي بين مجموعة خاصّة من الناس، وهذا المعنى غير معروف عند العرف العامّ. فهذا المعنى قد يختلف كثيراً عن المعنى الأصلي، ويؤدّي الأُنس به إلى الغفلة عن المعنى الحقيقي واللغوي.

٤ ـ **عدم الالتفات إلى الحروف:** إنّ للحروف ـ وبالأخصّ حروف التعدّي والجرّ ـ دوراً بارزاً في اللغة العربية، ووجودها مع الأفعال قد يحدث تبدّلاً وتغيّراً في معنى العبارة؛ فإنّ بعض الأفعال تستعمل مع حروف متعدّدة ويختلف معناها مع بعضها عن الأُخرى.

٥ ـ **التصحيف والتحريف:** يؤدّي التغيير السهوي أو المتعمّد لنصّ الحديث إلى تغيّر معناه؛ ولذا فإنّ العثور على أحاديث معارضة أو ناظرة إلى الحديث المبحوث عنه قد يكشف عنهما، وإنّ أحد الطرق لكشف التصحيف هو عرض الحديث على الأئمّة عليهم السلام أو المحدّثين.

٦ ـ **التقطيع المخلّ**: إنّ التقطيع غير المناسب للحديث وفصل القرائن عنه يكـون مانعـاً عن الفهم الصحيح للحديث. ويمكن كشف التقطيع وتدارك مشكلاته بالحصول على الروايات المختلفة وتكوين الأُسرة الحديثية.

أسئلة وبحث

١ ـ ما هي منزلة رفع عوائق فهم النصّ في السير العامّ لفهم الحديث؟

٢ ـ مراجعة كتب اللغة وغريب الحديث في رفع أيٍّ من موانع فهم الحديث لها أثر كبير؟

٣ ـ أيّ العوائق فهم المتن تقع أكثر من غيرها؟

٤ ـ حاول أنّ تجد عائقين آخرين لفهم نصّ الحديث؟

الفصل الثاني

موانع فهم المقصود

أهداف الفصل

الهدف من هذا الفصل أنّ يتعرّف القارئ على:

* العوائق الأساسية لفهم المراد من الحديث.

* بعض عوائق فهم الحديث التي تعود إلى الباحث.

التتبّع الناقص

إنّ الشرط المسبق لكلّ تحقيق ناجح مثمر هو أن يتمكّن الباحث من العثور على الموادّ الأوّلية ومصادر البحث، وينضدها في ترتيب صحيح ومتوافق. وفي ضوء ما تقدّم حول مجموعة الأُسرة الحديثية وطرق فهم مفردات الحديث، فإنّنا مضطرّون إلى التتبّع الكامل بهدف الوصول إلى الحكم الدقيق والمقصود الحقيقي للحديث الصادر من الإمام عليه السلام. وبعبارة أُخرى: يجب أنّ تُجمع جميع كلماته وكلام بقيّة الأئمّة عليهم السلام؛ لكي يتّضح رأيهم في الموضوع.

وهذا يعني أنّه لا يمكن أنّ ننظر أو نعثر على بعض الأحاديث ونضع واحداً منها بجانب الآخر ونستنتج بسهولة وننسب النتيجة إلى الإمام المعصوم عليه السلام. وهذه الآفة أحياناً قد تكون وليدة الخمول وقلّة المقوّمات العلمية للباحث، وأحياناً لقلّة الإمكانات والأدوات اللّازمة

والضرورية للتحقيق وقد تركت آثاراً مرّة في تأريخ الحديث، ممّا دفع العلماء المتأخّرين إلى إعداد الجوامع الحديثية؛ كـ:بحار الأنوار ووسائل الشيعة، ولا زال النقص واضحاً للعيان في بعض الجوانب، ممّا حدا الباحثين في علوم الحديث إلى العمل في دراسات أوسع.

إنّ من مواطن العثور على أمثلة تأثير التتبّع الناقص في نتيجة البحث هو الكتب الفقهية، وبالأخصّ من خلال إشكال بعض الفقهاء على بعضهم، فيقال ـ أحياناً ـ بوجود حديث يمكن أن يكون دليلاً ومستنداً للحكم ولم يعثر الفقيه عليه لكي يناقشه؛ ولهذا فإنّ الفقهاء اللّاحقين بعد عثورهم على الحديث ـ والذي يتمّ أحياناً بفضل الجهود المباركة للشيخ الحرّ العاملي في وسائل الشيعة ـ يرون أنّ تتبّع الفقيه السابق كان ناقصاً[١].

وكذلك فإنّ عدم العثور على الأحاديث الناسخة والمعارضة، يؤدّي أيضاً إلى إسناد حكم غير صحيح إلى الدين، ومن ذلك ما قاله أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام لسليم بن قيس الهلالي في بيان سرّ اختلاف بعض أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وعدم صحّة آرائهم:

وَ رَجلٍ ثالِثٍ سَمِعَ مِن رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله شَيئاً أَمَرَ بِهِ ثُمَّ نَهَى عَنهُ وَهُوَ لا يَعلَمُ، أَو سَمِعَهُ يَنهَى عَن شَيءٍ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لا يَعلَمُ، فَحَفِظَ مَنسُوخَهُ وَلَم يَحفَظِ النّاسِخَ، وَلَو عَلِمَ أَنَّهُ مَنسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَو عَلِمَ المُسلِمُونَ إِذ سَمِعُوهُ مِنهُ أَنَّهُ مَنسُوخٌ لَرَفَضُوهُ[٢].

ونحن نواجه هذه المشكلة في مسائل أُخرى أيضاً؛ فإنّ بعض المنحرفين والمغالين سقطوا في قعر الشبهات نتيجة عدم الأخذ بمجموع الأحاديث. فمثلاً التمسّك بالحديث التالي وحده وبدون الأخذ بالأحاديث المفسّرة له، صار ذريعة للّذين يبتغون معنوية الدين من دون عمل وطاعة:

إِنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَقالَ: يا رَسولَ اللّهِ! أُحِبُّ المُصَلّينَ وَلا أُصَلّي، وَأُحِبُّ الصَّوّامينَ وَلا أَصومُ، فَقالَ لَهُ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: أَنتَ مَعَ مَن أَحبَبتَ

---

١. أنظر: الحدائق الناضرة: ج١٩، ص ١٢٨.

٢. الكافي: ج١، ص٦١.

وَلَكَ ما اكتَسَبتَ[1].

وقال بعضهم ـ على ضوء هذا الحديث والأحاديث الأُخرى المشابهة[2] له ـ : إنّ محبّة أهل البيت عليهم السلام تكفي لنيل الدرجات العالية في الجنّة، من دون الإتيان بالتكاليف الشرعية، فهؤلاء يلخّصون الإسلام في محبّة أهل البيت عليهم السلام من دون سعي وطاعة، وبهذه الطريقة جعلوا أنفسهم قادةً لهذه القافلة، وأسّسوا تيّار الغلوّ.

لكنّ الرواة والفقهاء العظام تصدّوا لهم، وعرضوا أفكارهم على الأئمّة عليهم السلام، وطرحوا الأحاديث الموضوعة من قِبلهم، وواجهوهم بشدّة متّكلين على آراء الأئمّة عليهم السلام واعتراضهم وبراءتهم منهم.

فإذا راجعنا الأحاديث المشابهة نعرف وبسهولة مفهوم هذا الحديث، فينقل الشيخ الطوسي في الأمالي هذه الحادثة بالنحو التالي:

أَتَى رَجُلٌ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله فَقالَ: يا رَسولَ اللّه! رَجُلٌ يُحِبُّ مَن يُصَلّي وَلا يُصَلّي إلّا الفَريضَةَ، وَيُحِبُّ مَن يَتَصَدَّقُ وَلا يَتَصَدَّقُ إلّا بِالواجِبِ، وَيُحِبُّ مَن يَصومُ وَلا يَصومُ إلّا شَهرَ رَمَضانَ، فَقالَ رَسولُ اللّهِ صلى الله عليه وآله: «المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ»[3].

وبشكلٍ أوضح وأصرح منه رواية يقول فيها الإمام الباقر عليه السلام:

«يَعني لا أُصَلّي وَلا أَصومُ التَّطَوُّعَ؛ لَيسَ الفَريضَةَ»[4].

الخلفيّات المعرفية

يتأثّر البشر ـ عادةً ـ بالمعطيات العلمية وبالثقافة الجديدة والقديمة، والتحرّر التامّ من ذلك لا يحصل إلّا نادراً، فينبغي أنّ لا نقع في شراك هذا التأثير الذهني في فهم الحديث، وإن كان صعباً وشاقّاً؛ والشرط الأساسي للحصول على هذا الفهم الأصيل هو إقصاء الذهن عن

---

١. الكافي: ج٨، ص٨٠.

٢. جاءت بعض هذه الأحاديث في كتاب المحبّة في الكتاب والسنّة: ص١٨٢، باب «دور المحبّة في مصير الإنسان».

٣. الأمالي، الطوسي: ص٦٢١، ح١٢٨١.

٤. دعائم الإسلام: ج١، ص٧٢.

الفرضيّات الأوّلية والمرتكزات المسبقة.

وقد شاهدنا في تاريخ الفقه والحديث جهوداً جبّارة لفقهاء ومحدّثين كبار في التحرّر من هذه القيود والارتكازات الذهنية، والمثال المهمّ على ذلك: ابن إدريس الحلّي، فقد حلّ قيود ثمانين سنة من التقليد الفقهي للشيخ الطوسي (جدّه الأعلى).

ونستطيع أيضاً ومن خلال دراستنا الدقيقة للعوامل المؤثّرة على الذهن (كالثقافة الطائفية والإقليمية، وتفاسير ونظريّات العلماء الكبار السابقين والمعاصرين)، أن نسيطر ونتحكّم بالسوابق الذهنية والتوقّعات المؤثّرة على الذهن.

من الجدير بالذكر، أنّ هذه التأثيرات تظهر بشكلٍ كبير في جانب الظهورات التصديقية، ويقلّ تأثيرها في المرحلة التصوّرية.

إنّ الباحث وخبير اللغة الياباني «توشيهيكو ايزوتسو» لديه كلام حول فهم القرآن الكريم ـ ويمكن أنّ يصدق على الحديث أيضاً ـ يقول فيه:

> **ومن أجل تحقيق هدفنا في عزل الشبكة المفهومية الأساسية للقرآن ككلّ، فإنّ المطلب الأوّل هو أن نحاول قراءة القرآن من دون أيّة مفاهيم مسبقة. وبكلمة أُخرى: علينا ألّا نقرأ القرآن من نافذة أفكار المفكّرين الذين بذلوا جهوداً لفهم كتابهم الكريم وتفسيره كلّ بحسب موقعه الخاصّ، وعلينا أن نحاول استيعاب بُنية التصوّر القرآني للعالم في شكلها الأصلي؛ أعني تلك التي قرأها وفهمها أصحاب الرسول ﷺ ومعاصروه.**
>
> **إلّا أنّنا لو تحرَّينا الدقّة فلا يمكن بلوغها كاملة، لكن يجب علينا أن نبذل ما بوسعنا للاقتراب من هذا الكمال ولو بخطوة[1].**

اتّباع الأهواء والآراء

ربّما يكون الباحث غير طالب للحقيقة أحياناً، وإنّما يريد أن يطرح رأيه الشخصي مستغلّاً الحديث، أو له رأي قد اختاره لنفسه وجعله حجّةً وهو يفتّش عن دليل يبحث عنه ليبرّر به

---

١. الله والإنسان في القرآن، توشيهيكو ايزوتسو: ص١٢٦، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأُولى، بيروت، ٢٠٠٧م.

نسبته إلى الدين؛ فإنّ هؤلاء يُظهرون آراءهم الخاطئة مبرهنةً بالحديث، ويطرحون مقاصدهم الحقيقية من خلال الحديث.

إنّ التباهي في ميدان العلم وإثبات النظريّات غير العلمية بواسطة الأحاديث التي لا تمتّ إليها بصلة، هو أحد العوامل المانعة من الفهم الصحيح والعميق للحديث، وإنّ هؤلاء الأفراد عند عثورهم على حديث يصلح أن يكون مؤيّداً لآرائهم، يضعون العقل والإنصاف جانباً ويتذرّعون به لتثبيت آرائهم، وهذا كتفسير القرآن بالرأي المنهي عنه بشدّة، كما جاء عن الإمام علي عليه السلام:

«عَطَفُوا الهُدَى عَلَى الهَوَى»، أو «عَطَفُوا القُرآنَ عَلَى الرَّأيِ»[١].

ولهذا كان الإمام الصادق عليه السلام يشكو من هؤلاء ويقول:

إنّي لَأُحَدِّثُ الرَّجُلَ بِالحَديثِ، وَأَنهاهُ عَنِ الجِدالِ وَالمِراءِ في الدّينِ، وَأَنهاهُ عَنِ القِياسِ، فَيَخرُجُ مِن عِندي فَيَتَأَوَّلُ الحَديثَ عَلى غَيرِ تَأويلِهِ[٢].

إنّ سرّ ظهور النِحَل والفرق المختلفة ـ سواء في الوسط الشيعي أو في الوسط السنّي ـ هو تلك التأويلات الخاطئة للقرآن والحديث. وكمثال على ذلك: أنّ المغالين الذين سدّدوا السهام المؤلمة نحو أئمّة الشيعة والضربات الموجعة في الجسم الشيعي، قد أقنعوا الكثير من البسطاء وجذبوا إليهم الكثير من المتكاسلين عن العمل والعبادة. من خلال وضع الحديث أو تفسيرهم الأحاديث بالرأي؛ مثل: «إذا عَرَفتَ فَاعمَل ما شِئتَ».

إنّ هؤلاء فسّروا حديث «إذا عرفت...» بهذا النحو: أنّك إذا وصلت إلى معرفة اللّه ومعرفة الأئمّة عليهم السلام فاعمل ما شئت من الأعمال بل والمعاصي، ويؤيّدون هذا المعنى بتفاسيرهم غير الصحيحة لأحاديث أُخرى.

لكنّ الأئمّة عليهم السلام عارضوا ذلك تماماً؛ حيث عرّفوا العمل في الحديث المذكور بعمل

---

١. نهج البلاغة: الخطبة ١٣٨.

٢. رجال الكشّي: ج٢، ص٥٠٧.

البرّ، وبيّنوا أنّ المعرفة والإيمان شرطان لقبول العمل، فإذا حصلت المعرفة والإيمان لزم الإسراع للعمل، وأمّا عكس ذلك فلا يحصد العامل إلّا الندامة؛ وهناك أمثلة من الأحاديث الناظرة إلى هذا المعنى، ففي رواية تُنقل عن محمّد بن مارد جاء فيها:

قُلتُ لِأَبي عَبدِ اللّهِ عليه السلام: حَديثٌ رُوِيَ لَنا أنّكَ قُلتَ: «إذا عَرَفتَ فاعمَل ما شِئتَ». فَقالَ: «قَد قُلتُ ذَلِكَ»، قالَ: قُلتَ: وَإِن زَنَوا أَو سَرَقوا أَو شَرِبوا الخَمرَ؟ فَقالَ لي: «إنّا للّهِ وَإنّا إلَيه راجِعونَ! وَاللّهِ ما أَنصَفونا أَن نكونَ أُخِذنا بِالعَمَلِ وَوُضِعَ عَنهُم !، إنّما قُلتُ: إذا عَرَفتَ فَاعمَل ما شِئتَ مِن قَليلِ الخَيرِ وَكَثيرِهِ، فَإنّهُ يُقبَلُ مِنكَ»[١].

وذكر الشيخ الصدوق رواية أُخرى عن فضيل بن عثمان، جاء فيها:

سُئِلَ أَبو عَبد الله عليه السلام فَقيلَ لَهُ: إنَّ هَؤُلاءِ الأَخابِثَ يَروُون عَن أَبيكَ يَقولونَ: إنَّ أَباكَ عليه السلام قالَ: «إذا عَرَفتَ فَاعمَل ماشِئتَ»، فَهُم يَستَحِلّونَ بَعدَ ذَلِكَ كُلَّ مُحرَّمٍ، قالَ: «ما لَهم لَعَنَهُم اللّهُ؟! إنّما قالَ أَبي: إذا عَرَفتَ الحَقَّ فاعمَل ماشِئتَ مِن خَيرٍ يُقبَلُ مِنكَ»[٢].

يُفهم من الحديث التالي أنّ هذا التحريف المعنوي قد تمّ عن طريق قائد الغلاة أبي الخطّاب[٣]، وينقل الشيخ الصدوق في رواية أُخرى عن الإمام الصادق عليه السلام عن محمّد بن أبي عمير، حيث جاء فيها:

قيلَ لَهُ: إنَّ أَبا الخَطّابِ يَذكُرُ عَنكَ أَنَّكَ قُلتَ لَهُ: إذا عَرَفتَ الحَقَّ فاعمَل ما شِئتَ، فَقالَ: «لَعَنَ اللّه أَبا الخَطّابِ، وَاللّهِ ما قُلتُ لَهُ هَكَذا، وَلَكِن قُلتُ: إذا عَرَفتَ الحَقَّ فاعمَل ما شِئتَ مِن خَيرٍ يُقبَلُ مِنكَ، إنَّ اللّهَ يَقولُ: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَ مَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَـٰئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٤]، وَيَقولُ تَبارَكَ وَتَعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ

---

١. الكافي: ج٢، ص٤٦٤.

٢. معاني الأخبار: ص١٨٢.

٣. محمّد بن مقلاص الأسدي الكوفي، المشهور بـ«أبي الخطّاب»، كان من زعماء الغلاة.

٤. غافر: ٤٠.

صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾[١].[٢]

فقد استشهد الإمام عليه السلام بآيتين من القرآن الكريم تأييداً لرأيه؛ للزوم اقتران المعرفة والإيمان بالعمل لتحقّق الحياة الطيّبة.

الأُسلوب الالتقاطي

ينبغي للباحث الماهر أن يختار من بين جميع ما عثر عليه في الفحص ـ من الأسناد والوثائق ـ ما يتعلّق ببحثه وتحقيقه خاصّة، وينظّمها بشكلٍ دقيق؛ حتّى يحصل على ما يبتغيه ويوصل القارئ والسامع إلى النتيجة التي توصّل إليها. فقد يصل الباحث إلى بعض النتائج ويقوم بدراستها، ولكنّه لا يقتطف منها الثمرة المنشودة، فإذا كان ذلك بقصد التحريف وإثبات رأيه الذي اعتقده مسبقاً، فإنّ هذا يدخل في المانع الذي ذكرناه مسبقاً، إلّا أنّ هذا الأمر يحصل أحياناً نتيجةً لرأي يتبنّاه.

المثال على ذلك: إنّ مجموعة من الباحثين لا يعتقدون بأيّة فائدة للروايات ضعيفة السند، ولم يستخدموها في مجال كشف الظهور التصوّري أو الفهم العميق لألفاظ الحديث ومتنه، في حين أنّ هذه الروايات ضعيفة السند توضّح أُفقاً ثقافيّاً وبيئةً فكريةً في عصر الأئمّة عليهم السلام، وتبيّن مجال وأرضية صدور الروايات والألفاظ الدخيلة في فهم الأحاديث الصحيحة المشابهة، وتظهر الكثير من مواضع التصحيف والتحريف في الأحاديث الصحيحة؛ لأنّه:

أوّلاً: ليست جميع الروايات ضعيفة السند موضوعة، بل تكتسب بعضها الوثوق بمساعدة القرائن المتعدّدة.

ثانياً: أنّ الأحاديث ضعيفة السند، بل وحتّى الموضوعة، قد صدرت أو وُضعت بأُسلوب لغويّ متداول في ذلك العصر، وهو ما يهيّئ الأرضية لفهم الروايات الصحيحة والمعتبرة.

---

١. النحل: ٩٧.

٢. معاني الأخبار: ص ٣٨٨، ح٢٦.

وعلى هذا، ينبغي ملاحظة الأحاديث الأُخرى للفرق والمذاهب (كالزيدية وأهل السنّة) أيضاً، بل وأقوال أئمّتهم؛ فإنّ لها أهمّية بالغة وأثراً كبيراً في فهم الحديث.

إنّ كتاب بحار الأنوار هو نموذج واضح للجهود التي بُذلت على تجميع الأحاديث الضعيفة إلى جنب الأحاديث الصحيحة والموثّقة، وكذلك أحاديث الفرق الإسلامية الأُخرى[1].

وقد أكّد على ذلك من الفقهاء المعاصرين آية اللّه السيّد حسين البروجرديّ‏ﷺ وآية اللّه السيّد موسى الشُبيري الزنجاني (حفظه اللّه)، بل نُقل عن السيّد البروجردي قوله: إنّه من الضروري في الفهم الدقيق للروايات الفقهية الرجوع إلى أحاديث أهل السنّة، وحتّى فتاوى فقهائهم. وكان يتطرّق في درسه الفقهي ـ مضافاً إلى هاتين المسألتين ـ إلى تحقيق الروايات الضعيفة؛ حيث يأخذ منها ما يفيده ولا يعرض عنها إلّا بعد التأمّل فيها.

الأُسلوب القشري

إنّ المعصومين‏عليهم السلام على رغم معرفتهم العميقة للعالم بشكله الحقيقي والصحيح المطابق للواقع الخارجي، كانوا يستخدمون الألفاظ المتعارفة والسائدة في بيان مقاصدهم، ويتكلّمون على قدر عقول الناس وإدراكهم؛ وبناءً على أدلّتنا الكلامية، فإنّ رؤيتهم صحيحة ولا يمكن أن تكون خاطئة بأيّ نحو من الأنحاء، فهم يدركون العالم أفضل بكثير ممّا يدركه الآخرون، إلّا أنّهم يضطرّون إلى أن يضعوا هذا الفهم الجديد ـ الذي لا يتطابق في العادة مع فهمنا ـ في قوالب لفظية بسيطة وعرفية، وهذا في الحقيقة قسم من الواقع يظهرونه لنا ويوضّحونه بحسب ما نستطيع تقبّله وتحمّله؛ وكذلك كانوا يسلكون نفس الأُسلوب من جهة المعنى؛ بحيث كانوا يسايرون عقولنا ويراعون فهمنا.

وكذلك في مسألة التعبير كانوا دقيقين جدّاً في هذا المضمار، فيستعملون اللغة التي تختصّ بعصرهم حتّى يُفهموا المخاطبين، ويعرّفوهم ذلك، ولكن قد يكون هذا المعنى

---

١. أُنظر: المقال «استفاده علامه مجلسى از احاديث اهل سنت» (بالفارسية) للمؤلف، والمطبوع ضمن مجموعة «يادنامه علاّمه مجلسى»: ج٢، ص٢٣١.

عميقاً جدّاً أحياناً فلا تتحمّله الألفاظ والأُسلوب اللغوي، ففي هذه الحالة كانوا يستعملون الألفاظ القريبة للمعنى المراد ويلغون المحسّنات غير الضرورية[١] التي قارنته بمرّ الزمان، إلى جانب بعض الكلمات الأُخرى التي كانوا يستعملونها بغية الوصول إلى المعنى المقصود. وبعبارة أُخرى: كانوا يغيّرون المعنى النسبي للكلمة[٢]، وبالاستفادة من السياق كانوا يقومون بتوسيع أو تدقيق الألفاظ.

ولهذا يجب أنّ لا نفسّر أحاديثهم بسطحية، وأن لا نبيّن معانيها بنحو ينكره الناس؛ ومن هذا القبيل الأحاديث العقائدية؛ كأحاديث «الطينة» و«السعادة» و«الجبر والاختيار» و«المعراج» و«العرش» و«الكرسي» و«اللوح» و«قلم المحو والإثبات»، ولا تُقاس بالأحاديث البسيطة فقهيةً كانت أو أخلاقية. وكذلك فإنّ الكثير من مناجاة وأدعية الأئمّة عليهم السلام من هذا القبيل أيضاً؛ لأنّها كلام «الوليّ مع المولى»، وليست كلام «المولى مع الوليّ»، وعليه فإنّ فهم هذه الطائفة من الأحاديث يحتاج إلى رياضاتٍ عقلية وأخلاقية وتنقيبٍ وبحثٍ لغوي وأدبي عميق ودقيق.

قال العلّامة الشعراني ـ الذي يعدّ مدرّساً ومؤلّفاً في الأدب واللغة والفلسفة والعرفان والحديث والقرآن ـ في تعليقته على شرح أُصول الكافي للمولى صالح المازندراني الذي يُعدّ من أفضل شروح الكافي وأوسعها:

كان الناس قبل صدر المتألّهين يعتقدون بأنّ كلام الأئمّة خطابياً مناسباً لأذهان العامّة، إلّا قليلاً ممّا تعرّض لشرحه أعاظم علمائنا، فلمّا شرح صدر المتألّهين أحاديث الأُصول ثبت أنّ جميع ما ذكروه برهانية مبيّنة لدقائق علم التوحيد[٣].

لقد اعترف العلّامة الشعراني والعلّامة الطباطبائي والإمام الخميني رحمهم الله في العصرالحاضر، وكذلك الحكماء المتقدّمون من الشيعة، بأنّ مصدر ومنبع

---

١. المقصود المعنى الأوّلي، وبدون إشارة وبأقلّ حذف أو إضافة في المعنى.

٢. لمعرفة المزيد عن المعنى النسبي، أُنظر: خدا و انسان در قرآن (بالفارسية) «الله والإنسان في القرآن»: ص ٧٨.

٣. شرح أُصول الكافي، المولى صالح المازندراني: ج٣، ص٢١٥.

المعارف الإلهيّة والأبحاث التوحيدية عند الشيعة هو كلمات الأئمّة عليهم السلام، وبالأخصّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام.

إنّ أحاديثهم القيّمة التي تكون كثير من بواطنها الخفيّة وأبحاثها العميقة بعيدةً عن متناول الفهم البشري، قد جُمعت في المجلّد الأوّل من الكافي وتوحيد للصدوق وبعض خطب الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة الذي هو لآلئ الحكمة وخزانة الدرر الباهرة[1].

ويقول الإمام الخميني قدس سره حول نهج البلاغة:

أيّها الفلاسفة والحكماء! تعالوا وفكّروا في عبارات الخطبة الأُولى لهذا الكتاب الإلهي، وحقّقوا واستعملوا فكركم العظيم بالاستعانة بأصحاب المعرفة وكبار العارفين، وفسّروا هذه الجملة القصيرة «مَعَ كُلِّ شَيءٍ لا بِمُقارَنَةٍ، وَغَيرُ كُلِّ شَيءٍ لا بِمُزايَلَةٍ»[2][3].

ويقول عنه أيضاً العلّامة محمّد تقي الجعفري أحد شرّاح نهج البلاغة والمتبحّر منذ عشرات السنين في دراسات المدارس الفلسفية الإسلامية والشرقية والغربية:

ذلك اليوم الذي يُدرّس فيه *نهج البلاغة* لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ويُحقّق بدقّة وحيادية، سوف نستغني فيه عن جميع المذاهب الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والفلسفية[4].

ولأجل الفهم الدقيق لهذه النقطة؛ وكذلك الاطّلاع على دور الأبحاث الأدبية واللغوية في هذا الصدد، يمكن الرجوع إلى الأحاديث التي تعرّف «الجهل» و«النفاق» و«الكفر»، وتذكر الميزات غير المألوفة لهؤلاء الأفراد؛ وقد تحدّثنا سابقاً عن أحاديث الجهل، والآن علينا أنّ نتعرّف أكثر فأكثر على المعنى اللغوي القرآني والحديثي للنفاق والكفر.

---

١. مأخوذة من تعبير الشيخ آقا بزرك الطهراني حول نهج البلاغة في الجلد الرابع من كتاب الذريعة: ص١٤٤، في ذيل عنوان «ترجمة نهج البلاغة».

٢. نهج البلاغة: الخطبة ١.

٣. من بيان الإمام الخميني إلى مؤتمر الذكرى الألفية لنهج البلاغة، رجب ١٤٠١هـ.

٤. نظرة في رحاب علي عليه السلام: ص٦٥.

النفاق

إنّ مادّة «نفق» استُخدمت في اللغة بمعنيين أصليّين، يدلُّ أحدُهما على انقطاعِ شيءٍ وذَهابه، والآخرُ على إخفاءِ شيءٍ وإغماضِه... فالأوّل: نَفَقَت الدّابةُ نُفوقًا: ماتت... ونَفَق الشيءُ: فني، يقال: قد نَفِقَت نفقةُ القوم. وأنفَقَ الرّجُلُ: افتقَر؛ أي ذهب ما عِندَه... والأصل الآخر: النَّفَق: سَرَبٌ في الأرض له مَخلَصٌ إلى مكان؛ والنّافقاء: موضعٌ يرقّقه اليَربوعُ من جُحرِه، فإذا أُتِيَ من قِبَل القاصعاء ضَرَب النّافقاءَ برأسه فانتَفَق؛ أي خرج؛ ومنه اشتقاق النِّفاق؛ لأنّ صاحبَه يكتُم خلافَ ما يُظهِر، فكأنّ الإيمان يَخرُج منه، أو يخرج هو من الإيمانِ في خفاء. ويمكن أنّ الأصلَ في الباب واحد، وهو الخُرُوجُ.[1]

وصرّح ابن الأثير في النهاية وابن منظور في لسان العرب بأنّ العرب لم تكن تستعمل مادّة «نفق» وهيئاتها المختلفة بالمعنى الذي استُعمل في القرآن الكريم والأحاديث[2]، وبعد أنّ استعملها القرآن اتّسع معناها في اللغة العربية. فاستعمل القرآن هذا اللفظ لمن يغطّي كفره ويظهر الإيمان[3]؛ حيث أشار إلى أحد الوجوه الخفيّة للروح والأمراض النفسية للإنسان، وكما قال الكثير من اللغويّين ومؤلّفي غريب الحديث فإنّ هذا الاستعمال يتناسب والمعنى اللغوي للنفاق، وهو تشبيه بمن يدخل «النفق» و«النافقاء» حتّى يخفي نفسه، وإذا تمكّن من الهروب هرب[4].

وكان الرسولﷺ والمسلمون في صدر الإسلام يفهمون هذا المعنى؛ بحيث كانوا يطلقون اللفظ والمفهوم القرآني على الشخص الذي يدّعي الإسلام ظاهريّاً وفي الباطن هو مع الكفّار ويعيش الشكّ والترديد، وأحياناً يكون كافراً بالكامل ولكن يظهر إسلامه في الخارج.

---

١. معجم مقاييس اللغه: ج٥ ص ٤٥٥؛ وراجع: العين: ج٥، ص١٧٧، ومختار الصحاح: ص٦٧٣، والقاموس المحيط: ج٣، ص٢٨٦، وتاج العروس: ج١٣، ص٤٦٣.

٢. أنظر: النهاية في غريب الحديث: ج٥، ص٩٨؛ لسان العرب: ج١٠، ص٣٥٩.

٣. يرى العلاّمة الطباطبائي بأنّ النفاق في القرآن: «إظهار للإيمان وإبطان للكفر» تفسير الميزان: ج١٩، ص٢٧٨.

٤. لاحظ كلام أبي عُبَيد وابن الأنباري في لسان العرب: ج١، ص٣٥٩؛ تاج العروس: ج١٣، ص٤٦٣.

ومع شيوع هذا الاستعمال بين المسلمين؛ واستخدامه من قبل الأئمّة عليهم السلام للمصاديق الأُخرى للنفاق ـ كالخائن والمرائي ومن اختلف حضوره عن غيبته ـ، فقد توسّعت استعمالاته ومعانيه إلى أنّ وصلت إلى حدٍّ يمكن تقسيمه إلى قسمين كلّيّين، هما: النفاق الأكبر والنفاق الأصغر؛ حيث يمكن أنّ نطلق عليه: النفاق السياسي والنفاق الاجتماعي، أو النفاق العقائدي في قبال النفاق العملي.

إنّ ملاحظة هذا الأُفق الواسع لمعنى النفاق تعيننا في فهم الأحاديث الواردة فيه، ووضع الأوامر الصادرة في التعامل مع المنافقين في موضعها. والالتفات إلى ذلك سيضع الشخص ذا الوجهين الذي فيه عيب أخلاقي واحد في معزل عن منافقي صدر الإسلام الذين كانوا يعيشون الفساد والكفر في داخلهم.

الجمود

الجمود هو البقاء على الألفاظ والمعاني الأوّلية للأحاديث، وحصر الفكر في المعنى الظاهري الضيّق.

لقد أوجد الجمود على النصّ فِرقاً ضالّة، منها «الظاهرية» و«السلفية»، وأنتج منحرفين كالوهابيّين؛ إنّ الجمود والتصلّب الفكري آفة تهدّد الأفكار الأصيلة والراقية للإسلام،وتضيّع أحاديث واضحة ومفيدة.

فقد رأينا سابقاً في بحث «الأُسرة الحديثية» أنّ الجمود على لفظ «إسبال الإزار» وعدم إدراك المعنى والمقصود الواقعي للحديث، أدّى إلى ارتداء اللباس القصير جدّاً والكاشف للرجلين، ممّا يميّز السلفيّين عن جماعة المسلمين.

إنّ الجمود يحدّد ويحصر الأحاديث التي تفيد العموم، ويمنع من تطبيقها وإجرائها من قبل المحدّثين والفقهاء على المصاديق المعاصرة؛ فالذي يعيش الجمود دون أن يعرف المعنى الحقيقي وما وراء هذا اللفظ ومصاديقه الآتية، ودون أن يعرف الشروط الزمنية والمكانية والظروف الاجتماعية لكلّ معنى ولفظ، يبقى باحثاً فقط عن الصدق العرفي

واللغوي على المصداق.

وهذا ما جرّ مثل الوهابيّين إلى اعتبار التوسّل وزيارة أهل القبور والسجود على التربة شركاً، وكذلك الجماعة الغالية للشيعة المنقرضة حيث ينسب إليهم أنّهم كانوا يكتبون جملة «إسماعيل يشهد أنّ لا إله إلّا اللّه» على كفن الميّت حتّى لو لم يكن اسمه إسماعيل؛ لأنّ الإمام الصادقؑ كتب على كفن ابنه إسماعيل هذه الجملة.

فهذه العلامات لهذا الأُسلوب الفكري الذي هو في الواقع نمط من أنماط فصل العقل والتعقّل عن الدين والتديّن ويمكن مشاهدته في الفقه أيضاً، والذي يؤدّي أحياناً إلى عدم تعميم الحكم المبين للطائفة إلى طائفة أُخرى.

والمثال المشهور لذلك: لفظ «رجل» في قبال «امرأة»؛ حيث يوجد تفاوت بين اللفظين، ولكن قام الفقهاء بتسرية الحكم إلى «المرأة» في مواضع كثيرة، وإن لم يسروا الحكم في بعض الأحاديث اعتماداً على القرائن[1].

الاتّجاه الأخباري

الاتّجاه الأخباري بمعنى الامتناع عن الدراسة النقدية للحديث والاكتفاء بما يفهمه ويطرحه الآخرون، هو أحد عوائق فهم المقصود، فإنّ الالتزام الشديد بظاهر الحديث والخوف من التفريع والتطبيق الاجتهادي والمواجهة بين مفاد الحديث والعلوم والمسائل اليومية، يعتبر من جذور الاتّجاه الأخباري في الحديث.

إنّ الهروب من البحث والتنقيب الواسع في مختلف الجهات والدرجات العلمية والمجالات المتعلّقة به؛ والابتعاد عن البحث الواسع والجدّي، يؤدّي إلى معنى مستغرب أحياناً في مجتمعنا المعاصر.

وفي الحقيقة، فإنّ الاتّجاه الأخباري بحالته الشديدة يبعث على تجنّب الباحث للسؤال

١. أُنظر: الروضة البهيّة شرح اللمعة الدمشقية الشهيد الثاني: كتاب الإقرار، بداية الفصل الثالث، الإقرار بالولد من قبل الأب أو الأُم.

الجدّي والبحث عن العوامل المؤثّرة في فهم الحديث، يؤدّي إلى قلّة ملاحظته للمجالات الجانبية والدراسات المتعلّقة بالحديث، ويمنعه من طيّ المسير الذي بيّنّاه في أُسلوب فهم الحديث، وعلى هذا يُعدّ مانعاً كلّيّاً وكبيراً وعامّاً.

والذي يشدّد المسلك الأخباري ويكون مانعاً للبحث العميق في بطون الحديث، هو صعوبة سلوك الطريق الاجتهادي في فهمه والمزالق الضيّقة للأبحاث التفسيرية والأدبية، وإن أُحيط هذا المسلك بهالة من القدسية، وتُوهِّم أنّ نقد الحديث ومواجهته بالعلوم الأُخرى لا يتناسب وقدسية الحديث.

جدير بالذكر، أنّ هذا لا يعني أنّ كلّ الذين اشتهروا بأنّهم أخباريّون يؤمنون بهذه الفكرة في كلّ الأحاديث، وإنّما يرتبط بالشدّة والضعف في استعمال آليّات علم أُصول الفقه وغيره في فهم الحديث.

ويمكن اعتبار الحديث القدسي:

ما تَرَدَّدتُ في شَيءٍ أَنا فاعِلُهُ كَتَرَدُّدي في قَبضِ روحِ عَبدِيَ المُؤمنِ، يَكرَهُ المَوتَ وَأَكرَهُ مَساءَتَهُ، وَلا يكونُ إلاّ ما أُريد.

من زمرة الأحاديث التي أصبحت أكثر شفافية، بفضل الدراسات والأبحاث العقلية[1].

التباس معاني الجري والتطبيق والتفسير

يحصل هذا الخطأ بصورة أكثر في فهم الروايات التفسيرية والناظرة إلى الآيات القرآنية الشريفة؛ أعني الروايات التي تتكلّم عن الآيات الإلهيّة والتي تبيّن شأن نزول الآية أو التي بيّنت مصاديقها الخارجية، فإنّ هذه الروايات قد أُهملت أحياناً بسبب سوء الفهم، أو استغلّها الغلاة أو المنحرفون لصالحهم في أحيان أُخرى.

---

١. ورد متن الحديث في كتب عديدة؛ مثل: مصباح المتهجّد: ص٥٩، ودعوات الراوندي: ص١٣٤ و٢٤١. وقد أُلّفت الرسائل في شرحه أيضاً، ومن الجدير بالذكر، أنّ هذا الحديث موجود بنصٍّ مشابه في الكافي: ج٢، ص٢٤٦، وتعرّض له شرّاح الكافي.

وعلى ضوء ما أُسّس في هذا المجال، فإنّ العلّامة الطباطبائي لا يرى أنّ الروايات المرتبطة بالآية (٢٥٧) من سورة البقرة ـ التي اعتبرت النور آل محمّدﷺ والظلمات أعداءهم ـ مختصّة في بيان معنى وتفسير هاتين الكلمتين[١]؛ لأنّه لا توجد في اللغة ولا في الكلام العرفي أيّة مناسبة ظاهرية بينهما هاتين الكلمتين، فإنّه‌رحمه‌الله يعتبر هذه الطائفة من الروايات من باب التأويل أو من قبيل الجري والتطبيق؛ وعلى أيّة حال فهي تختلف عن كونها تفسيراً.

وهذا الفصل ضروري لفهم الروايات وعلاقتها بالقرآن، وإنّ الإصرار على كون جميع الروايات المتعلّقة بالقرآن تفسيرية مانعٌ كبير في طريق الفهم العميق لهكذا روايات. وقد سعى هذا المفسّر الكبير كثيراً في هذا المجال، واستخرج اصطلاح الجري والتطبيق من الروايات بهدف تنظيمها، واستفاد منه في أرجاء تفسيره القيّم المسمّى: الميزان في تفسير القرآن[٢].

إنّ الفائدة الكبيرة لهذا المبنى هي عدم فهم الحصر من تلك الطائفة من الروايات، وعدم تحديد المصاديق المقصودة للآية في المواضع المنصوصة عليها، فمثلاً: يمكن ـ على ضوء ذلك ـ أن لا نحصر «الراسخين في العلم» بأهل البيت‌عليهم‌السلام على ما ورد في الروايات الناظرة للآية، بل إنّ أهل البيت‌عليهم‌السلام هم الفرد الأكمل والأتمّ لها، وأنّ العلماء التابعين لأهل البيت‌عليهم‌السلام الذين نهلوا علمهم منهم هم مصاديق أُخرى للآية أيضاً[٣].

ومن الجدير بالذكر، أنّ فهم الحصر وعدمه من الروايات هو بحث علمي تناوله الفقهاء والأُصوليّون في أبواب عديدة، كـ«الطهارة» و«الغسل» و«الصوم».

---

١. الميزان: ج٢، ص٣٤٧.

٢. أنظر: المصدر السابق: ج١، ص٤١و٢١٧؛ وج٢، ص٢٩، و٣٩١؛ وج٣، ص٧٠ و١٢٦؛ وج٤، ص١٧. وللاستزادة: أنظر: تفسير روائى جامع (بالفارسية) للمؤلف: ج ١ ص ٦٠، الدرس الثالث (الجري والتطبيق).

٣. أنظر: المصدر السابق: ج٣، ص٧٠.

الجهل بأُسلوب الكلام

تستخدم في كلامنا اليومي ـ وأحياناً في التدريس والخطابة ـ أنماطاً متعدّدة من الأساليب الكلامية المختلفة؛ إمّا بالاستفهام أو الاستنكار أو الإخبار أو الجواب أو التأييد، بل قد نستغني باللحن عن بعض الحروف الاستفهامية؛ نظير همزة الاستفهام في قولنا: «أنت فعلت كذا؟»، وأمثالها.

وبتطوّر الكتابة في العصور المتأخّرة، صار بالإمكان بيان أُسلوب الكلام للمخاطب القارئ من خلال إدراج علامات: الاستفهام «؟» أو التعجّب «!» أو الاستفهام الاستنكاري «؟!» ونحوها، ولم تكن هذه العلامات في العصور السابقة؛ ولهذا قد يُفهم من كلام الإمامعليه السلام أنّه خبرٌ عن شيء إلّا أنّه قد يكون استفهام أو تعجّب أو غيره من الكلام الإنشائي وهذا ما يسبّب ظهور بعض المشاكل.

وقد استفاد الشيخ الطوسي من هذه النقطة؛ حيث جمع جمعاً دلاليّاً بين عدّة أحاديث متعارضة فقهيّاً ولكن من خلال حمل أحد الطرفين المتعارضين على المعنى الاستفهامي أو التعجّبي والإنكاري؛ حيث سعى لاقتراح مفهوم أعمق وأحسن للحديث لينسجم مع بقيّة الأحاديث المتّحدة موضوعاً معه والتي تكون أحياناً أكثر عدداً وأكثر صواباً؛ حتّى لا يُجبر على ردّها.

المثال ١: يسأل يعقوب بن يقطين الإمام الكاظمعليه السلام عن شخص يخرج منه المذي وهو في حال الصلاة، فيجيبه الإمامعليه السلام:

المَذيُ مِنهُ الوُضوءُ[1].

فإذا حملناه على المعنى الخبري سيكون المذي ناقضاً للوضوء، وهو ما يتعارض مع فتوى المشهور عند فقهاء الشيعة؛ ولهذا احتمل الشيخ الطوسي حمله على تعجّب الإمامعليه السلام، فكأنّه من شهرته وظهوره في ترك إعادة الوضوء منه قال: «هذا شيء يتوضّأ منه؟!».

الجدير بالذكر، أنّ الشيخ الطوسي احتمل احتمالاً ثانياً وهو التقيّة؛ لأنّ مذهب الكثير

---

١. الاستبصار: ج١، ص٩٥، ح٣٠٦.

من أهل السنّة هو أنّ المذي ينقض الوضوء.

المثال ٢: جاء في الاستبصار:

عَمّارُ بنُ موسى، عَن أَبي عَبدِ اللّه، عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ خُطّافاً في الصَّحراءِ أَو يَصيدُه، أَيأكُله؟ فَقالَ: «هوَ مِمّا يُؤكَلُ»[1].

يحمل الشيخ الطوسي العبارة الأخيرة هنا على التعجّب أيضاً لا على أنّها جملة خبرية، واعتبر الرواية التي صرّحت بحرمة أكل الخطّاف مؤيّداً لتوجيهه هذا.

المثال٣: لا يجوز للمحرم أنّ يصطاد أو يساعد في الصيد، وهذا من الواضح عند الفقهاء والرواة، وعلى هذا استفاد منها الإمام الصادقعليه السلام في جواب السائل عن جواز شهادة المحرم في عقد النكاح، وإن كان ظاهر الخطاب جواز الصيد وعدم الحرمة.

ابنُ أَبي شَجَرَةَ عَمَّن ذَكَرَهُ، عَن أَبي عَبدِ اللّهِعليه السلام، في المُحرِمِ يَشهَدُ عَلى نِكاحِ المُحِلّينَ؟ قالَ: «لا يَشهَد». ثُمَّ قالَ: «يَجوزُ لِلمُحرِمِ أَن يُشيرَ بِصَيدٍ عَلى مُحِلٍّ»[2].

يقول الشيخ الطوسي في ذيل هذه الرواية: هذه الرواية لا تعارض الأحاديث الأُخرى التي تحرّم إرشاد الصيّاد على المحرم؛ لأنّ الإمامعليه السلام هنا يتكلّم على نحو الاستفهام الإنكاري مع مخاطبه، فقال: «يجوز للمُحرِم أنّ يُشير بصيدٍ على مُحِلٍّ؟!»؛ فإذاً لا يستطيع المحرم أن يكون شاهداً في عقد زواج مُحلّ.

الجدير بالذكر، أنّ هذا البحث جارٍ في القرآن، وقد استفاد الأئمّةعليهم السلام من ذلك في قول إبراهيمعليه السلام: ﴿هَذَا رَبِّي﴾[3] في خطابه للمشركين، وأشاروا إلى أنّ كلامهعليه السلام هو استفهاميّ وإنكاريّ، وعلى هذا الأساس قد برّؤوا ساحته المقدّسة من الكذب.

---

١. المصدر السابق: ج٤، ص٦٧، ح٢٤٠.

٢. المصدر السابق: ج٢، ص ١٨٨، ح٦٣٠.

٣. الأنعام: ٧٦، ٧٧.

الملخّص

✓ إنّ العوائق المهمّة لفهم المقصود عديدة، وقد أُشير إليها في هذا الفصل:

١ ـ **التتبّع الناقص**: جمعٌ ناقصٌ لكلّ ما له صلة بالبحث، أحياناً يتعلّق بنفس الباحث وأحياناً أُخرى بقلّة القدرات ونقص طرق مراجعة البحث. وعلى أيّة حال، فإنّ نتيجة البحث سوف لا تكون معتبرة.

٢ ـ **الخلفيات المعرفية**: أنّ الأُنس بمعطيات العلم والثقافة الجديدة والقديمة، والاعتماد على الفرضيات المسبقة في الذهن، من الأُمور التي تمنع الباحث من الوصول إلى المراد الجدّي للكلام، فالدراسة الدقيقة للمرتكز في أفكارنا ومنعها من التأثير في تفسير الحديث هي من لوازم الفهم الصحيح له. ومن الجدير بالذكر، أنّ هذه التأثيرات تحصل كثيراً ما في الظهورات التصديقية، وأمّا في المرحلة التصوّرية فبنحوٍ أقلّ.

٣ ـ **اتّباع الأهواء والآراء**: إنّ استعمال الأحاديث لتبرير الأفكار الشخصية والفردية، واستغلالها لأجل الأغراض والمقاصد الفردية، يؤدّيان إلى التسرّع في التمسّك بالأحاديث الموافقة ظاهرياً وعدم التدبّر فيها؛ فإنّ التفسير بالرأي للقرآن الكريم يحدث بهذا الشكل أيضاً، وكما أنّ ذلك غير صحيح وغير مقبول في تفسيره فإنّ استغلال الحديث للأهواء الشخصية غير مرضيّ أيضاً.

٤ ـ **الأُسلوب الالتقاطي**: الباحث وإن كان بحاجة إلى الانتقاء الصحيح من بين كلّ الذي وجده أثناء بحثه، لكنّ عدم الالتفات إلى بعض الأحاديث، كالروايات ضعيفة السند يمنع من فهم النقاط الخفيّة في النصّ وكشف التصحيفات الاحتمالية؛ ولهذا فإنّ من الضروري في المرحلة الأُولى للبحث جمع كلّ الروايات حتّى ضعاف الأسانيد منها.

٥ ـ **الأُسلوب القشري**: استخدم أئمّة الدين في نقل المعاني والمعارف العميقة الألفاظ

والتراكيب المعروفة في اللغة العربية، فأحياناً هذه الألفاظ الشائعة ليست لها القدرة على نقل هذه المعاني، فكان أئمّتنا يغيّرون المعنى النسبي للكلمة ويضعون بعض الألفاظ جانباً حتّى يبيّنوا معنىً ظريفاً وعميقاً، وعليه فلا ينبغي لنا أن نتناول تفسير هذه الأحاديث بشكل سطحي ونشرح الأدعية والأحاديث العقائدية القيّمة والعظيمة بصورة بسيطة وغير معقولة؛ فإنّ فهم هذه الروايات هو رهن الرياضات العقلية والأخلاقية والبحث الأدبي العميق والظريف.

٦ ـ **الجمود:** الجمود يعني قبول المعنى الأوّلي وظاهر الحديث، وليس الولوج والسبر في داخله، فالتحجّر الفكري يمنع من تطبيق المعنى الحقيقي للحديث على بعض مصاديقه في يومنا هذا. إنّ التركيز على ألفاظ الحديث أو تعديته إلى المصاديق الأُخرى ليست أُموراً بسيطة بل هي بحاجة إلى فهم عميق، واستعمال طريقة معقولة وشائعة، وكذلك الخبرة في بعض العلوم؛ كعلم الأُصول والفقه والأدب.

٧ ـ **الاتّجاه الأخباري:** الاتّجاه الأخباري بمعنى الامتناع عن الدراسة النقدية للحديث، والاكتفاء بما يفهمه ويطرحه الآخرون، فيجتنب المتشدّد من الأخباريّين عن الدراسة النقدية والبحث العلمي والخوض في معنى الحديث، ويعتقدون أنّ هذه البساطة والسطحية نوع تقديسٍ للحديث.

٨ ـ **الخلط بين الجري والتطبيق والتفسير:** يحدث هذا الخلط غالباً عند فهم الروايات التفسيرية، فبعض الروايات لا تقصد أنّ تفسّر الآيات القرآنية، بل إنّها تريد أنّ تعيّن مصاديقه، فإنّ التمييز بين التأويل والتفسير أو التفسير والجري والتطبيق سيجعلنا في منأىً من الوقوع في الالتباس في فهم هذه الروايات، وتحديد مصاديق الآية بما ورد في هذه الأحاديث.

٩ ـ **عدم لحاظ لحن الكلام:** لحن الكلام له دور هامّ في تعيين مدلوله؛ من كونه خبراً أو تعجّباً أو استفهاماً أو استنكاراً، وهذا اللحن لا ينتقل في الكتابة إلّا بعلامات مناسبة، وبما أنّ هذه العلامات لم تكن معروفة سابقاً، فقد يؤدّي ذلك إلى سوء فهم الحديث

أحياناً، وبالتالي تتخيّل الجملة الإنشائية خبرية أو العكس.

أسئلة وبحث

١ـ اذكر العوائق الرئيسية لفهم الحديث من منظارك مرتّبة حسب أهمّيتها.

٢ـ اذكر حاجزين أُخرين غير الحواجز المذكورة لفهم الحديث.

٣ـ ما الفرق بين المانعين: «التتبّع الناقص» و«الأُسلوب الانتقائي»؟

٤ـ ما الفرق بين الإتّجاه الأخباري والأُسلوب القشري في فهم الحديث؟

٥ـ أيّ العوائق الرئيسية لفهم الحديث تطال فهم القرآن أيضاً؟

٦ـ ما هو الحلّ الأساسي ـ في رأيك ـ لإزالة عوائق فهم المراد من الحديث؟

٧ـ أيُّ عوائق فهم الحديث يتمّ رفعه بتجميع الأُسرة الحديثية؟

٨ـ افحص عن مثال لكلّ مانع من موانع فهم الحديث.

٩ـ ابحث تأثير خلط كلام المحدّثين مع نصّ الرواية، وكذلك عدم الدقّة في النقل بالمعنى على فهم الحديث.

١٠- تناول دراسة رأي العلّامة الطباطبائي في تفسير الميزان حول الروايات الناظرة في ذيل الآية (٢٥٧) من سورة البقرة التي تعتبر النور آل محمّدﷺ.

الملحقات

الملحق الأوّل: الكتب اللغوية المهمّة

تقدّم في الكتاب أنّ الفهم الصحيح لنصّ الحديث يقتضي الرجوع إلى الكتب اللغوية القديمة والمعتبرة؛ ونحن نقدّم هنا تعريفاً إجماليّاً بأهمّ كتب العربية، ونحيل الراغبين في المزيد من الاطّلاع إلى كتاب: المعجم العربي بحوث في المادّة والمنهج والتطبيق لرياض زكي قاسم (لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، فقد أعدّ مؤلّف الكتاب المذكور في الفصل الثاني (ص٣٥ ـ ١٠٧) قائمة بأهمّ الكتب اللغوية، وقد رتّب الكتب على أساس تأريخي إلى العصر الحاضر، فشرع بـ: كتاب الجيم وختمها بكتاب معجم الألفاظ المتعدّية بالحروف.

وللأسف، فإنّ هذا الكتاب لم يذكر توضيحاً حول ثلاثة مؤلّفات مهمّة، هي: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والمحيط في اللغة للصاحب بن عَبّاد، والصحاح في اللغة للجوهري. ولحسن الحظّ، فإنّ مصحّح كتاب الصحاح للجوهري الدكتور أحمد العطّار ذكر تعريفاً لهذه الكتب الثلاثة في مقدّمته المفصّلة.

ونحن نذكر هنا ما استخلصناه ممّا كتبه هذان المؤلّفان، مضافاً إلى مباحث عن معجم الأُدباء لمؤلّفه ياقوت الحموي. جدير بالذكر، أنّ هذه الكتب مرتّبة ـ في الغالب ـ على أساس المادّة، وهذا يعني أنّه لابدّ من تحليل الكلمة المطلوبة، وحذف الحروف التي زيدت عليها، وإعادة الحروف الأصلية المحذوفة منها، والتوصّل إلى الشكل الأصلي للحروف المقلوبة؛ ممّا يستدعي معرفة تامّة بقواعد الإعلال والإدغام في علم الصرف.

١. «العين»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥هـ). وقد تقدّم إيضاحه في متن الكتاب.

٢. «كتاب الجيم»، لإسحاق بن مرار الشيباني (م ٢١٣هـ). وهذا الكتاب استند إلى الشعر العربي والشواهد اللغوية لأكثر من ثمانين قبيلة عربية.

٣. «المنجد في اللغة»، لعلي بن الحسن الهُنائيّ (كراع)، (م ٢٣٠هـ)، معجمٌ تعرّض للألفاظ المشتركة، ويُستعمل لرفع صعوبة الألفاظ التي لها أكثر من معنى.

٤. «إصلاح المنطق»، لابن السكّيت (ت ٢٤٣ هـ). وقد تقدّم إيضاحه سابقاً في متن الكتاب.

٥. «جمهرة اللغة»، لمحمّد بن الحسن بن دُرَيد الأزدي البصري (م ٣٢١هـ). شرح المؤلّف في هذا الكتاب المفردات الرائجة بين العرب، وترك الألفاظ قليلة الاستعمال. وفي الكتاب شواهد قرآنية وحديثية كثيرة، وأشار فيه إلى الألفاظ الغريبة والدخيلة التي وردت من اللغات الأُخرى.

٦. «ديوان الأدب»، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (م ٣٥٠هـ). استفاد مؤلّفه من غريب الحديث لابن سلاّم وإصلاح المنطق لابن السكّيت وأدب الكاتب لابن قُتَيبة.

٧. «تهذيب اللغة»، لمحمّد بن أحمد الأزهري (م ٣٧٠هـ). لقد ذهب مؤلّف هذا الكتاب إلى البادية وسمع اللغة من سكّانها، كما فعل الخليل وغيره من اللغويّين الأوائل، وبذلك تمكّن من تهذيب اللغة العربية، وحذف الألفاظ المصحّفة والكثير من الأخطاء.

٨. «المحيط في اللغة»، لإسماعيل بن عَبّاد الطالقاني (م ٣٨٥هـ). اشتهر مؤلّف هذا الكتاب بالصاحب؛ لمرافقته ابن العميد الوزير العالم لآل بويه. ورغم اشتغال الصاحب بن عَبّاد بالوزارة فقد ألّف العديد من الكتب، أوسعها كتاب المحيط، وهو من أوائل كتب اللغة المرتّبة حسب حروف الهجاء. وقد شرح في هذا الكتاب الكثير من المفردات، إلّا أنّ شواهده الشعرية قليلة.

٩. «الصحاح في اللغة»، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (م ٣٩٣هـ). جمع الجوهري في هذا الكتاب ما اعتقد بصحّته من المفردات ورتّبها بحسب المعتاد ترتيباً

أبجدياً، وقد أدّى هذا المبدأ المختار من قبل الجوهري إلى اعتباره الكثير من المفردات غير صحيحة فلم يذكرها في كتابه، وإن لم يكن هذا الأمر مانعاً من نفوذ بعض الأخطاء إلى كتابه. وقد اهتمّ العلماء بكتاب الجوهري فهذّبوه ولخّصوه، ويعتبر مختار الصحاح لمحمّد بن أبي بكر الرازي ملخّصاً متقناً لهذا الكتاب، وقد أضاف إليه بعض الأبحاث من تهذيب اللغة للأزهري.

١٠. «معجم مقاييس اللغة»، لأحمد بن فارس بن زكريّا (م ٣٩٥هـ). أشار المؤلّف ذيل كلّ مادّة إلى معناها أو معانيها الأصلية، وقد استفاد المؤلّف في كتابه ممّا كتبه الخليل بن أحمد الفَراهيدي وابن دُرَيد. وكان ابن فارس أُستاذ الصاحب بن عَبّاد، ويعتبره ابن عَبّاد حسن التصنيف، وكتبه قليلة التصحيف، ومن كتبه الكثيرة «المجمل في اللغة» و«فقه اللغة».

١١. «كتاب الأفعال»، لسعيد بن محمّد المَعَافِري السَّرَقُسطِيّ (م بعد ٤٠٠هـ). يحتوي على تصريف الأفعال العربية، وقد استفاد من كتاب ابن فوطيه ووسّعه، ونقل عن الزجّاج وأبي قاسم السجستاني وقطرب أيضاً، وقد شرح المفردات الغريبة، واستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة.

١٢. «المخصّص»، لعلي بن إسماعيل (أحمد) بن سِيده (م ٤٥٨هـ). كتاب لغة كبير، وجمع الكثير من الكتب التي سبقته، وترتيبه موضوعي، ويمكن اعتباره الخاتم والجامع لكتب اللغة إلى القرن الرابع الهجري، وكتابه «المحكم» أيضاً معتبر ومعروف.

١٣. «أساس البلاغة»، لمحمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨هـ). وهو آخر من اجتهد في اللغة، ولم يذكر أقوال المتقدّمين بدون تمحيص، ويقول في مقدّمة كتابه: إنّه سمع العربية من أعراب نجد وتهامة في الجزيرة العربية، فهو آخر من سمع اللغة من أبناء البادية، ومن تأخّر عنه من اللغويّين أخذوا عن كتب اللغة التي سبقتهم، وقلّما سمع مؤلّف منهم من سكّان البادية. وفي هذا الكتاب تعرّض الزمخشري للفرق بين المعاني الحقيقية والمجازية، وقد استشهد بأكثر من خمسة آلاف بيت شعر.

١٤. «لسان العرب»، لمحمّد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور (م ٧١١هـ). الميزة الأساسية لهذا الكتاب هي جمعه للمفردات التي سبقته. وقد اهتمّ بمفردات القرآن والحديث، وقد أورد في كتابه كلّ كتاب النهاية لابن الأثير الذي هو من أهمّ كتب غريب الحديث، وجمع أربعة كتب أُخرى أيضاً، هي: تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهري، والحاشية على الصحاح لابن برّي.

١٥. «المصباح المنير»، لأحمد بن محمّد بن علي المقري الفَيّومي (م ٧٧٠ هـ). هذا الكتاب صُنّف حول المفردات الغريبة للشرح الكبير للرافعي على كتاب الوجيز في الفروع لمحمّد الغزالي (م ٥٠٥هـ)، وعلى رغم حجمه الصغير فإنّه نافع جدّاً، يذكر فيه الفيّومي الأشكال المختلفة للاسم والفعل لكلّ مادّة، ووضّح الألفاظ المتشابهة والمتماثلة، وذكر في الكثير من الحالات معاني أبواب الثلاثي المزيد.

١٦. «القاموس المحيط»، لمحمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (م ٨١٦ أو ٨١٧هـ). استفاد من الصحاح للجوهري، وأضاف إليه المحكم لابن سيده والباب للصاغاني، واستفاد في شرح كلّ مادّة من جمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، وحواشي ابن برّي على الصحاح للجوهري، والنهاية لابن الأثير. وقد استطاع أنّ يضيف (٢٠) ألف مادّة على (٤٠) ألف مادّة كانت في الصحاح. وقد استفاد في كتابه من حروف خاصّة للترميز، وهي عبارة عن: م (=معروف)، ج (=جمع)، جج (= جمع الجمع)، ع (= موضع)، ة (= قرية)، د (= بلد).

١٧. «الكلّيّات»، أيّوب بن موسى الحسيني الكفوي (م ١٠٩٤هـ). هذا الكتاب مصدر جيّد لمعرفة التطوّر الحاصل في اللغة، وهو وإن اهتمّ ـ في الأغلب ـ بالمصطلحات الفلسفية والفقهية، إلّا أنّه يُعدُّ مصدراً جيّداً لشرح معاني الألفاظ القرآنية والحديثية.

١٨. «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمّد مرتضى الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ). هذا الكتاب شرحٌ مزجيّ للقاموس المحيط وبصدد حلّ مشاكله وإكماله، لكن نظراً لإشاراته للمفردات التي أهملها الفراهيدي وابن دريد والأزهري والجوهري وابن سيده وحتّى ابن منظور، فإنّه يُعتبر مستدركاً لجميع الكتب السابقة في اللغة. وأضاف المؤلّف أيضاً العديد من الشواهد الشعرية.

الملحق الثاني: الكتب المهمّة في غريب الحديث

كتب غريب الحديث هي الكتب التي تشرح المفردات غير المأنوسة والغريبة، وبذلك تساعدنا على فهم نصوص الحديث؛ ولهذا فهي من هذه الجهة مثل كتب اللغة.

والميزة المهمّة لكتب غريب الحديث: هي تطرّقها إلى مفردات معيّنة مستعملة في مجال الحديث وشرحها في كثير من الأحيان ضمن هذا الإطار. وهنا نقدّم عرضاً للكتب المهمّة في غريب الحديث، ونُرجع الراغبين إلى مقدّمة المؤلّف على كتاب «غريب الحديث في بحار الأنوار».

١. «غريب الحديث»، لأبي عُبَيد القاسم بن سلّام الهروي (م ٢٢٤هـ). قضى أبو عُبَيد أربعين سنة من عمره بجمع المعاني اللطيفة في الحديث الشريف وبالاستعانة بالرسائل المتفرّقة في غريب الحديث؛ مثل كتابات النضر بن شميل المازني (م ٢٠٣هـ) ومعمّر بن المثنّى (م ٢١٠هـ)، وبهذا فقد دوّن أوّل كتاب لائق في غريب الحديث. وقد نظّم كتابه بأُسلوب المسانيد الحديثية؛ ولهذا فعلى رغم حسناته الكثيرة فإنّ العثور على المفردة الغريبة فيه صعب جدّاً؛ ولذلك أُعدّت له في السنوات الأخيرة فهارس علمية.

٢. «غريب الحديث»، لأبي محمّد بن عبد اللّه بن مسلم، المشهور بابن قُتَيبة (م ٢٧٦هـ). وقد استخرج ـ كما فعل أبو عُبَيد القاسم بن سلاّم ـ المفردات الغريبة من الأحاديث ونظّمها بنفس الأُسلوب المسندي، وقد شرح ابن قُتَيبة بعض المصطلحات الفقهية في بداية كتابه أيضاً. جدير بالذكر، أنّ المفردات التي شرحها غير المفردات التي شرحها أبو عبيد القاسم بن سلّام.

٣. «غريب الحديث»، لأبي سليمان حمد بن محمّد الخطّابي الشافعي (م ٣٨٨هـ). وهو ثالث كاتب كبير بالأُسلوب المسندي، وقد عزل المفردات التي ذكرها القاسم بن سلّام وابن قُتَيبة، وشرح مفردات غريبة أُخرى، وكتابه على غرار الكتابين السابقين، ويواجه نفس مشكلة صعوبة العثور على المفردات.

٤. «الغريبين»، لأبي عُبَيد أحمد بن محمّد الهَروي (م ٤٠١هـ). لا يختصّ هذا الكتاب بغريب الحديث، بل يشمل غريب القرآن أيضاً، وجمع فيه الكتب الثلاثة المتقدّمة، ثمّ أضاف إليها غريب القرآن، وبالاقتباس من كتب اللغة نظّمت جمع المفردات بترتيب أبجدي وعلى أساس موادّها، وقد أصبح أُسلوب أبي عُبَيد هو الشائع، وأصبح كتابه محوراً لكتابة العديد من كتب غريب الحديث، وقام أبو المكارم علي بن محمّد النحوي (م ٥٦١هـ) بتلخيص كتاب الغريبين.

٥. «مجمع الغرائب ومنبع الرغائب»، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (م ٥٢٩هـ). ولقد قام بجمع كلّ كتب غريب الحديث التي صُنّفت قبله تقريباً في كتاب واحد، وكما يقول فإنّ عمله هذا استمرّ حتّى سنة (٥٢٦هـ) في أواخر عمره.

٦. «الفائق في غريب الحديث»، لأبي القاسم جار اللّه محمود بن محمّد الزمخشري (م ٥٤٨هـ). هذا الكتاب من المؤلّفات الغنية والغزيرة المضمون، وقال عنه ابن الأثير: إنّه اسم على مسمّى كبقيّة كتب الزمخشري العظيمةِ الفائدة، لكن ـ للأسف ـ ترتيبه الأبجدي غير كامل؛ ولهذا فإنّ العثور على بعض المفردات الغريبة فيه أمر صعب.

٧. «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»، لأبي موسى محمّد بن عمر المديني(م ٥٨١هـ). وهو من العلماء الكبار في القرن السادس الهجري، واستطاع العثور على مفردات غريبة أُخرى في الأحاديث؛ حتّى أنّ أبا عُبَيد أحمد بن محمّد الهروي لم يذكرها في كتابه، وكما يقول ابن الأثير فإنّ قيمة ما جمعه وكذلك مقداره يعادل ما قدّمه أبو عُبَيد من الغريب.

٨. «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لأبي السعادات مبارك بن محمّد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ). وقد ألّف كتابه من ضمّ ما أورده أبو عُبَيد الهروي في الغريبين وأبو موسى المديني في المجموع المغيث وما عثر عليه من مفردات فاتتهما. وقد نظّم كتابه بنفس الترتيب الأبجدي المشهور، وبعد ذكره للمفردة الغريبة أورد عبارة

الحديث المشتمل عليها، ولتخصيص كتابه بغريب الحديث والأثر حذف المفردات القرآنية من الغريبين، ولم يأتِ بالكثير من الشواهد الشعرية لأجل الاختصار. ولجهوده وإبداعاته صار كتابه المصدر الرائج في غريب الحديث، وفاق كتب غريب الحديث المعاصرة له؛ مثل كتاب ابن الحاجب (م ٦٤٦هـ)، وكتابه الآخر منال الطالب في شرح طوال الغرائب أيضاً.

وقد كتب صفيّ الدين الأُرموي وجلال الدين السيوطي تكملة لكتاب النهاية، ولخّصه صلاح الدين الحنفي والسيوطي أيضاً، وقد نظمه عماد الدين أبو الفداء الحنبلي، وسمّاه: الكفاية في نظم النهاية.

٩. «مجمع البحرين ومطلع النيّرين»، لفخر الدين محمّد علي بن أحمد الطريحي (م ١٠٨٥هـ). فقد جمع أوّلاً الألفاظ الغريبة لأحاديث الأئمّة عليهم السلام، وفي المرحلة الثانية شرح الألفاظ الغريبة للقرآن الكريم وأضافها لسابقتها فصار الكتاب «مجمع البحرين».

وذكر ـ أحياناً ـ تأريخ بعض الأنبياء والمحدّثين والعلماء بل والأماكن، كما أوضح بعض العقائد والفِرق وخرج بذلك عن نطاق غريب الحديث. وأمّا أُسلوبه فقد نظّم الكتاب حسب الترتيب الألفبائي، ولأجل التسهيل على الباحث جعل الكلمات الناقصة والمهموزة اللام في حرف الألف.